

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد

كلية القانون والسياسة

الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة

تأليف

د. حسان محمد شفيق العاني
أسناد النظم لأسياسية المساعد

طبع على نفقة جامعة بغداد

مطبعة جامعة بغداد

1986

Continued on next page

الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة

تأليف

د. حسان محمد شفيق العاني

استاذ النظام السياسية المساعد

طبع على نفقة جامعة بغداد

مطبعة جامعة بغداد

١٩٨٩

١

5

المقارنة

تمهيد

منذ انشاء قسم السياسة كانت مادتي النظم السياسية والدستور منفصلة الواحدة عن الاخرى . فالاولى تدرس في السنة الاولى والثانية في السنة التى تعقبها واستمر الحال على ذلك الى ان تم الاخذ بنظام المقررات (الكورسات) ، فتقرر تدريس النظم السياسية في الفصل الدراسى الاول سنة اولى ومادة الدستور حده لها لتدرس في الفصل الثانى سنة اولى سياسة . الا ان الرجوع عن نظام المقررات في كلية القانون والسياسة ادى الى دمج المادتين تحت عنوان واحد .

وبالرغم من صعوبة الدمج للوهلة الاولى منهجيا الا ان ضرورة التوفيق بين الموضوعين في كتاب واحد لا بد ان تأخذ طريقها حتى يصار الى وحدة موضوع لتيسر العملية التدريسية واكمالها لمصلحة الدارسين . فمادة الدستور اخذت تتقلص كثيرا في مناهج الدراسة القانونية البحتة لتحل محلها الدراسات والابحاث السياسية . الدراسة الدستورية ازدهرت في عهد ظهور الدساتير واستقر امر تدريس نصوص الوثيقة الدستورية لفترة لم تعرف فيها الدول الا اعداد قليلة من الدساتير المتشابهة والتي تختلف فيما بينها بكيفية توزيع السلطات . فكان هناك الدستور العرفي البريطانى والدستور الأمريكى المكتوب وتبع ذلك اعلانات دستورية لبعض الدول كالسويد وبلجيكا وفرنسا والدولة العثمانية .

وبالتحديد فان الدراسة الدستورية اقتضت على دراسة النصوص الدستورية التى وردت في دساتير تلك الدول . فبينما كان لزيادة عدد الدول اثر على زيادة مشاكل الحكم نرى ان الدراسة الدستورية لوحدها لم تكن كافية لتوضيح ابعاد الاختلافات ومن ثم تحليل حقيقة عمل النظام السياسى والقوى التى تدير النظام السياسى . لهذا لوحظ اتجاه دراسى لمعرفة الواقع بمساعدة الابحاث المقدمة من قبل علم السياسة .

فرنسا المعروفة بدراساتها القانونية تأثرت بدورها بهذا الاتجاه عندما قررت ان دراسة الدستور يجب ان تكون مقرونة بدراسة المؤسسات السياسية والتي تعتمد على معرفة دور علم السياسة في كشف واقع وحقيقة المؤسسات السياسية للقيام بوظيفتها في المجتمع .

ولم يكتفى بهذا وانما كان لدراسة المؤسسات السياسية للانظمة الاخرى حصة واسعة في المنهج المقرر لدراسة الدستور والمؤسسات السياسية . واعتمد كثيرا في بيان اثر العوامل . اقتصادية اجتماعية ثقافية في رسم وتصوير النظام السياسي للنظام قيد الدرس . فلم تهمل العوامل المؤثرة الاخرى وانما بالعكس فصل لها مكانا مهم في الدراسة الدستورية للنظام .

وعليه فأن مساعيها المتواضعة ستكون باتجاه المحافظة على مااستقر من مفردات في دراسة كل من الدستور والنظم السياسية ابتداء مع العمل على دمج المادتين بصورة تحفظ بيان التقنيات الاعتيادية للدستور وتحليل نظم الحكم المختلفة على ضوء الممارسات الدستورية والقوى التي تؤثر على مسير وعمل النظام السياسي في كل نظام من الانظمة السياسية المختلفة قيد الدرس . بالتركيز على دراسة النظم السياسية الكبرى المعروفة : الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفيتي ، بريطانيا ، فرنسا ، سويسرا مع التعرض لسمات انظمة اخرى عرفت بخصوصياتها في عالم يشهد التنوع والاختلاف وصولا الى انماط من الانظمة التي تتلائم مع محيطها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي . وعليه فان خطة بحث الموضوع ستكون على الشكل الذي يضمن التوافق والانسجام بين موضوعين سبق لهما ان افترقا .

والله ولي التوفيق

تمتاز المواضيع المتعلقة بدراسة ظاهرة السياسة كونها مواضيع قديمة وحديثة . قديمة لان موضوع السياسة سبق وان كتب عنه قبل اكثر من اربعة قرون قبل الميلاد ، وحديثة لان الكتب التى تطرقت وتطرق الى موضوع السياسة لا تزال تصدر بين حين وآخر ولكن بلا انقطاع . فقد كتب ارسطو ARISTOTE « $\pi\omicron\lambda\iota\tau\iota\kappa\iota$ » وهو كتاب جامع شمل دراسة نماذج لمئة وثمانية وخمسين دستور (٣٨٢ - ٣٢٢ ق م) وقد ظهر بعده مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٥ - ١٧٥٥) ليغنى علم السياسة بكتابه الموسوم روح القوانين (٢) Lésprit deslois . بذلك كانا بحق رائدا علم السياسة ، لانه ما من مؤلفات كتب حول السياسة بصورة علمية تستطيع ان تتجاهل هذين العالمين سلبا او ايجابا . فقد استعمل ارسطو الطريقة المقارنة ، ولجأ مونتسكيو الى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على خطة في بحثه تستند في اظهار تأثير المتغيرات على الظاهرة السياسية (جو ، محيط جغرافي ، سكان ، طريقة العيش ، الاعراف والتقاليد) .

قبل استقلال علم السياسة كان الكتاب قد تناولوه تارة بانه علم الدولة وتارة اخرى بانه علم السلطة ولهذا فدراسته كانت تندرج وتنضوى تحت نظريات القانون العام او الدراسات الاجتماعية العامة .

زد على ذلك ان مواضيعه ولفترة قريبة كانت مكرسة لدراسة مقارنة لمؤسسات الدول العظمى الغربية فقط وهذه الدول لم تكن تختلف كثيرا فيما بينها الا فيما يخص بتوزيع السلطات من ناحية الكيفية .

الا ان زيادة المعرفة بالمجتمعات الاخرى الحضارية منها او البدائية وضرورة فهم العالم المعاصر ومشاكله وخصوصا بما يتعلق بظهور المجتمعات الحديثة والتطورات

١ - الترجمة العربية لاحمد لطفى السيد - القاهرة ١٩٤٧ .

٢ - الترجمة العربية روح الشرائع - عادل زعيتر بجزئين ١٩٥٣ - بيروت .

الحاصلة ضمن المجتمعات الغربية ايضا ، حتمت وبصورة ملحة ايجاد صيغ جديدة ومفاهيم حديثة تضع في موضع الشك المفاهيم التقليدية المستعملة فيما يتعلق بوصف وتحليل المجتمعات والانظمة السياسية في العالم اجمع .

فالمفاهيم والمصطلحات الموروثة من القانون الرومانى ومن الفلسفة السياسية الانكليزية ومن تاريخ الدساتير الفرنسية والامريكية قد فقدت لحد ما مكانتها للظهور على شكل نماذج للمفاهيم والقيم العقلانية ذات الصفة العالمية الشاملة وذلك لان هذه المفاهيم والقيم اظهرت صعوبتها في التطبيق والاخذ بها بصورة حقائق سياسية خارج المحيط الغربى .

وقد كتب ديفيد DAVID EASTON في دائرة المعارف الدولية في العلوم الاجتماعية بحثا عام ١٩٦٥ بخصوص العلوم السياسية ذاكرا اهمية المبادرات التى انصبت ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لاجراخ التحليل المقارن للحكومات من نطاق دراسة الانظمة الاوربية الى دراسة موسعة حاوية للانظمة السياسية في العالم الاخر المختلف ثقافيا مع العالم الغربى . وكانت اولى المبادرات الحديثة للاخذ بدراسة النظم

السياسية بوجهة نظر جديدة هي في كتابة روى مكريدس ROY MACRIDIS لكتابه دراسة الحكومات المقارنة (١) وقد تعززت هذه النظرة الحديثة لدراسة الحكومات المقارنة بظهور الكتاب التقليدى في هذا المضمار لغابريل الموندو وجيمس كولمن . . سياسات المناطق النامية (٢) . حيث نحى هذا الكتاب في منحى جديد في بحثه السياسى لانظمة الشرق الاوسط وفي اسيا الجنوبية والشرقية وبدراسة اوضاع واحوال جنوبى الصحراء الافريقية ومتضمنا دراسة انظمة امريكا اللاتينية وهذه الدول تميز قسم كبير منها بوجود حضارات قديمة واصول للحكم ذات جذور عميقة في التاريخ : بابل، الانكا الاستيك

(3) C.F. Roy Macridis The study of comparative govern-Bahavioral scientist. Chicago. 1968. P. 81.

(4) C. F. Gabriel Almond The politics of the developing Area. New York, 1960. ٦

وظهرت الطبعة السابعة لهذا الكتاب عام ١٩٧٠ بدون أى اضافات.
اذ طالما ان الاساس الذى اعتمدته الكتاب هو الناحية المنهجية *
وقد ذكر الموند وكولمن بان ما قيل حول الاختلافات بين الانظمة
العالم الغربى وبين الانظمة السياسية الاخرى قد بولغ فيه * فالانظمة
والانظمة وتلك الانظمة متعلق بوجود التخصص وفي تقسيم الوظائف
الانظمة في العالم هى : للتكامل والبقاء والمحافظة على امن
وخارجيا (٥) *

فالمنهج الذى اتخذه الموند للتوصل الى هذه الافكار المتعلقة
قاطبة هو المسلك الوظيفى *

وذلك كوسيلة من وسائل البحث في العلوم الاجتماعية وعلم
للتوصل لمعرفة نظام الحكم في المجتمعات النامية المختلفة والمجتمعات
العالم *

فالتجديد في دراسة الظاهرة السياسية والنظم السياسية جاء
المتغيرة في العالم من جهة ومن علاقات اساليب البحث العلمى المتغيرة
الظواهر الاجتماعية والسياسية الهادفة الى توحيد المنهج العلمى في
الطبيعية والاجتماعية معا * فالمبادرة في الحقيقة ذات ابعاد واسعة و
العقل *

يذكر الموند في كتابه الثانى (٦) ان الحقائق السياسية قد تدهورت
الحرب العالمية الثانية بوجود عدة مؤشرات ملموسة برزت في المحيط
١ - ظهور دول مستقلة عديدة في الشرق الاوسط وافريقيا
سياسية مغايرة للانظمة الغربية (٧) *

pp. 17 - 18.

Princeton University Press 1960.

MOND and Powel Comparative politics: develop-
ment approach 1966. Little, Brown. Bosto. P. 5

٧ - ان عدد الدول المستقلة حاليا يناهز المئة وستون دولة عضوة في
ثالث هذا العدد فقط كان ممن حضر في سان فرانسيسكو اياها
الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية *

- ٢ - تساؤل نفوذ دول الاطلسى في العالم واقول نفوذ الامبراطورية
والبريطانية والهولندية من مناطق عديدة في العالم *
- ٣ - ظهور النظام الاشتراكى كقوة على المسرح العالمى في تقرير ورسم
القومية والدولية *

فعليه يصبح لازما للمتتبع مواكبة هذه المؤشرات المتغيرة من حيث
المصطلحات والمفاهيم كوسيلة منهجية للتأطير والسيطرة ، وفهم مدلولات هذه
الحاصلة في عالم تتزاحم فيه الاحداث وتتسارع فيه التبدلات والتي يصعب
بدون تلك المواكبة المنهجية (٨) *

وقد ارتأينا عرض بعض النقاط الاولى فيما يتعلق بمعرفة النظام و
دراستنا والتعرف على اهم المدارس الفكرية الحديثة للتحليل السياسى و
اسلوب بحثنا الذى سوف يتضمن الاحاطة المقارنة باهم النظم السياسية و
ما يسمح به الوقت المحدد لدراسة النظم السياسية المقارنة خلال سنة دراسية
نظريا يمكن القول بأن عالمنا محكوم ومدار بواسطة تمايش وتواجد
مجتمعة ، وإن لكل من هذه الانظمة ذاتية محددة بحيث يعمل كل نظام من هذا
على حده ... ولكن هو النظام ؟

انبرى عديد من الكتاب في وضع تعريف للنظام ، ونذكر مثالا على ذلك
حصرا * تعريف اورده لابيير حين ذكر بانه «مجموعة عناصر لاي شيء ،
عنصر يمكن ان يوجد بشكل او بحالة مختلفة ، واذا كانت التبدلات
الموجودة تبدو على شكل يمكن قياسها فان ، المبادئ او العناصر الاساسية
اعتبارها ظواهر متبدلة » (٩) ، وفي تعريف اخر للنظام كتب موريس دو
an William; Lapierre. L'analyse des systemes Politiques P. U. F. 1973. P. 22.

mond and Powell. op. cit. 6 -

١ - المواكبة المنهجية كما ذكرها الموند وباول تفيد :

- ١ - المعرفة الاوسع *
- ٢ - البحث عن الواقع (الحقيقة) *
- ٣ - البحث عن الادلة الكافية *
- ٤ - البحث عن نظام نظري *

النظام : « هو نموذج معين لتنظيم ما » (١٠) * ويلاحظ في هذا التعريف عموميته بدون التركيز على نظام طبيعي او اجتماعي معين كما الحال مع التعريف الاول *
ويندرج تعريف كل من هول وفاكن للنظام بصورته العامة التجريدية في قولهما بأن النظام هو مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها (١١) ومن هنا يمكن القول بان التعريف الاكثر شمولاً للنظام هو ذلك التعريف الذي يقرر احتواء النظام على عناصر من ناحية واعتماد هذه العناصر بعضها على البعض من ناحية اخرى بحيث اذا تحول احد هذه العناصر في النظام فإن العناصر الاخرى وبالنتيجة سوف تتحول وتتبدل *

بهذا المعنى يمكننا ان نعرف النظام الفلسفي بانه «مجموعة فكر او افكار والنظام المتري» مجموعة وحدات قياس «كما يمكننا ايضا تعريف النظام الشمسي - بانه «مجموعة النجوم والكواكب» * ونؤكد قولنا بأن النظام مع الاقرار بذاتيته فان - اى النظام - ذا علاقة بالانظمة الاخرى ويتعايش معها ويتأثر ويؤثر فيها * ونرى بعد هذا العرض لقسم تعاريف النظام بصورتها العامة وبمكوناتها النظرية وجوب التطرق الى ما هو اقرب اختصاصا الى موضوعنا * ولهذا سنذكر التعاريف المعطاة للنظام الاجتماعي كجزء من النظام العام *

ما هو النظام الاجتماعي ؟ :

لاحظنا من التعاريف السابقة ان تعاريف النظام التي تندرج ضمن النظرية العامة للانظمة مع فائدتها التجريدية فانها لا تكفى للتعرف على خصائص الانظمة الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالنظام السياسى *

كون الدراسة مقارنة فانها سوف تحاول الامام بالنظم المختلفة لدول العالم بالمقارنة تسمح بتوسع المعرفة *

(10) Maurice Duverger. Systemes et Regimes Politiques.
Lafont. GT. 1976. P. 21.

(11) Walter Buckaly - Modern systems approach for the

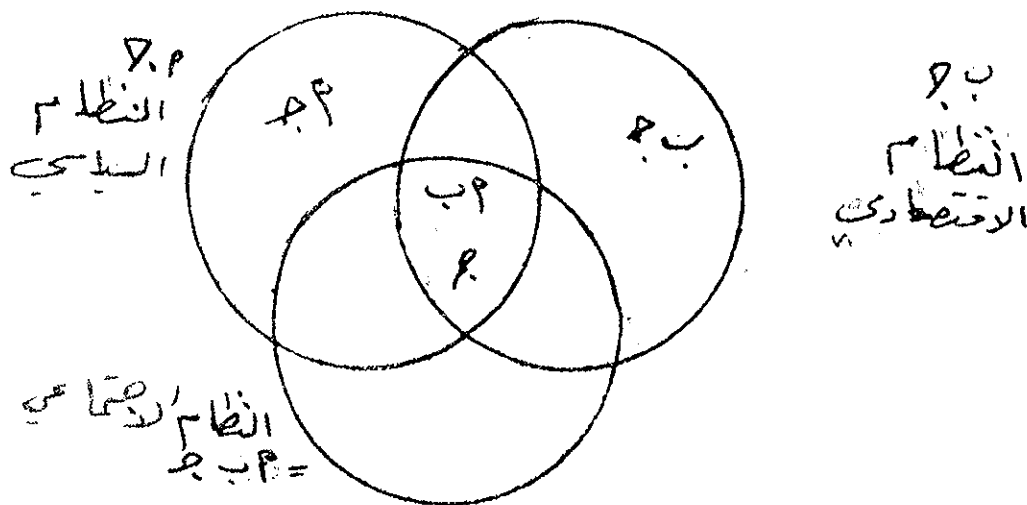
فلو فرضنا بأن النظام الاجتماعي يحتوى على كل اجماعات والافراد الذين يشاركون بالفعاليات العامة ضمن حدود مجموعة بشرية وبأن هذه الفعاليات والنشاطات كمثال وليس للحصر هي : الاعتناء ، البناء ، الانتاج ، التعليم . وهذه الفعاليات هي التي يتشكل منها النظام وهي تبين نشاطات عناصره . وبذلك نكون قد التزمنا بتعريف Haroun Jamous في كتابه (Sociologie de la decision) سوسيولوجية القرارات) للنظام الاجتماعي لان عناصر الانظمة الاجتماعية بالنسبة له هم الاشخاص والجماعات ، ولذلك فالعلاقات الاجتماعية . كظاهرة تقوم بتفاعل الاشخاص والجماعات في محيطهم الاجتماعي .

ومثل ما اشار اليه العالم الاجتماعي الفرنسي مارسيل Marcel Mauss فان كل ظاهرة اجتماعية هي الاساس والتي تبنى عليها كل انواع العلاقات وما دور المحلل الاجتماعي الا ليظهر من خلال هذه العلاقات وبواسطة التحليل بصورة تجريدية الاصناف والحلقات والاصول ، لهذه العلاقات . وبهذا اراد مارسيل موس القول بان حقيقة الظاهرة لديه تتضمن ظهورها باشكالها المختلفة قانونية ، اقتصادية ، دينية وحتى جمالية .

وقد لوحظ في احتفال ديني لعشيرة هندية (Kwakiutl) في احد اعياد Potlatch - بأن تفسير هذه الاعياد هو تعبير عن فكرة العقد والسيادة لهذه الاقوام البدائية . اي ان فكرة العقد والسيادة والولاء هي « تعبير سياسي » لظاهرة متداخلة ومتعايشة مع انظمة اجتماعية اخرى .

اما الباحث السياسي الامريكي روبرت دال Robert Dahl فقد ذكر في كتابه - التحليل السياسي الحديث - بان الاصل العام في النظم الاجتماعية هو النظام الاجتماعي والتي تنبثق عنه النظم الفرعية الاخرى كالاقتصاد والسياسة . وهي أي هذه النظم مرتبطة ومتشابكة البعض مع البعض وقد دلل في هذا الرسم الايضاحي شكل ترابط هذه النظم الاجتماعية (١٢) .

(12) Robert Dahl. Modern Political analysis New Jersey. 1964. P. 11.



الا ان التحليل الاجتماعي الحديث يذكر بأن تقسيم المجتمع يمكن ان يتم على ضوء وجود خمسة انظمة رئيسية متعايشة تتفرع منها انظمة ثانوية ، وهذه الانظمة الاجتماعية الرئيسية الخمسة التي يتكون منها المجتمع بكامله هي (١٣) :

١ - النظام التكاثرى : وهو كل ما يتعلق بدراسة الاجيال وشروط تكاثرها ونموها •

٢ - النظام الاجتماعي الجغرافي (البيئة المحيطة) : وهو يتعلق بعلاقة السكان بما يحيطهم من ظروف جغرافية ، ومعيشية من موارد طبيعية وكيفية تواجد الجماعات بالصورة المتفرقة او المجتمعة •

٣ - النظام الاقتصادى : وهو كل ما يتعلق بنشاطات السكان في الانتاج

(13) Jean-William Lapierre - L'analyse des systemes Politiques. P. U. F. 1973 PP. 32 - 33.

كتاب لاپير بمجمله نظرى في مجال الكتب ذات المنهج النظرى بدون التركيز على نظام سياسى معين • ويتخذ في منهجه الاسلوب الوظيفى - النظامى •

٤ - النظام الثقافي : وهو يتعلق بتوزيع وتداول التقنيات المتعارف عليها في المجتمع والتبادل وتوفير الحاجات والخدمات داخل المجتمع .

حسب قول ليفي شتراوس *Levistrauss* من لغة ، وقيم اخلاقية ، ودين ، ومعرفة بين سكان المجتمع .

٥ - النظام السياسي : وهو ما يتعلق بموضوعنا اصلا والذي سوف نقدم تعريفا له يشمل مكانته بين بقية الانظمة الاجتماعية ويحدد لنا حدوده وموضوعاته في دراستنا للنظم السياسية المقارنة .

ماهية النظم السياسية المقارنة :

لأجل تحليل مقارن للانظمة السياسية فإن التعريف يجب ان يرضى شرطين :

- ١ - يجب على التعريف أن ينطبق على كل المجتمعات مهما كانت مختلفة .
- ٢ - أن التعريف يجب أن يرصد داخل كل مجتمع على حدة عناصر النظام السياسي ويفرقها عن بقية عناصر الانظمة الاجتماعية الاخرى .

ان اول هذين الشرطين يجعل التعاريف محدودة حيث تولى اهتمام خاص بمؤسسة فقط ، كمثال : ان السياسة هي مجال نشاط الدولة .

والشرط الثاني يبعد كل تعريف استثنائي والذي يرفض ذاتية وخصوصيات السياسة مثال : السياسة هي صراع بين القوى الاقتصادية .

وبالتالى فإن النظام السياسى يمكن أن يعرف بأنه : مجموعة القضايا الخاصة بالقرارات والتي تتعلق بالمجتمع كليا . وعند الرجوع لتعريف الحديث المقدم من موريس دو فرجيه ، يلاحظ انه أعطى تعريفا للنظام السياسى بعد ان الحقه بمفهوم الحكومة حيث عرف النظام السياسى بأنه « حكم وتنسيق » (١٤) .

وقد أغفل هذان التعريفان ذكر عامل القوة كعنصر من العناصر المكونة للنظام السياسى ، أن وجود فكرتين متلازميتين في خصائص كل نظام تبين لنا وجود الامر

والطاعة كجزء متمم في عمل كل نظام سياسى ، فهناك سيطرة واذعان لان هنالك قوة وعقاب .

اما تعريف Almond - Colmen فهو : النظام الذى يتضمن التفاعلات المتواجدة في المجتمع المستقل والتي يقدم (المجتمع) من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف (داخله وخارجه) بواسطة استخدام القوة الشرعية او التهديد باستخدامها (١٥) .

اما Max Weber العالم الاجتماعى الالمانى فقد ذكر عامل القوة في النظام السياسى حين عرف النظام : بأنه ذلك النظام الذى يضمن تنفيذ الاوامر في المنطقة المعينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة ادارية دائمة .

ومن الامكان ملاحظة التأكيد على الناحية الشكلية للتعاريف المقدمة من الدستوريين للنظام السياسى حيث نرى النظام السياسى لبلد ما يقصد به نظام الحكم فيه وهو الذى يتناول شرحه القانون الدستورى (١٦) او كما عرف النظام السياسى على انه «مجموعة القواعد المكتوبة او العملية التى تحكم الجماعة في وقت معين وفي بلد معين (١٧) .

ويرى الدكتور شمران حمادى في أن تعريف دوفر جييه لا يخصص ذاتية موضوع النظام سياسيا عند القول بان النظام السياسى «هو مجموع الحلول اللازمة لمواجهة

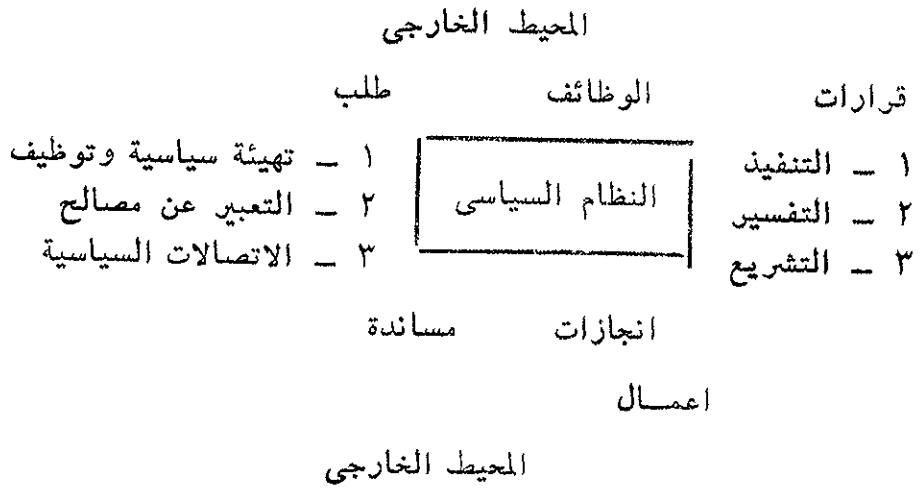
(15) Almond - Colman Op. cit. P. 7.

(١٦) الدكتور ابراهيم درويش - النظام السياسى - ١٩٦٥/ص ١٥ . التعريف الاول للدكتور عبد الحميد متولى والثانى للدكتور طعيمة الجرف .
(١٧) نفس المصدر السابق . الا ان الاكتفاء بالقواعد الدستورية لمعرفة النظام نهج غير كافى ولا يفى غرض الاحاطة الفعلية لفهم ومعرفة النظام السياسى .
اذ غالبا ما تقتصر الدساتير في بيان عمل المؤسسات الرسمية (السلطات) بدون ان تولى القواعد الدستورية بيان اهمية ومكانة المؤسسات غير الرسمية او القوى المحركة لها .

المشاكل التى يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معنية • ولهذا فقد قدم التعريف الاتى : «النظام السياسى هو مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل السياسية التى يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة » (١٨) •

وفي الامكان وعلى ضوء ما تقدم ان يعرف النظام السياسى على الشكل التالى :

« النظام السياسى هو محصلة الظروف والمبادئ السياسية التى تفرض اتخاذ سلوك وظيفى تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كليا ، واعتمادا على نموذج ديفيد استن يمكننا توضيح عمل النظام السياسى وتفاعله في محيطه وذلك لاجل اصدار قرارات تعقيبية وبصورة مستمرة بالنسبة للمجتمع السياسى الحى :



ومن المعتقد ان هذا النموذج النظرى لعمل النظام السياسى ممكن تطبيقه على كافة المجتمعات السياسية وذلك لبيان مدى علاقة وتفاعل الطلب بالانتاج ومدى الاستجابة بينهما •

(١٨) الدكتور شمران حمادى - النظم السياسية • طبعة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ٩ •
وايضا في الطبعة الرابعة النظم السياسية مطبعة الارشاد - ١٩٧٥ ص ٩ •

ويمكن تلخيص اهم النقاط التى وردت في انتقاد هذه النظرية :

- ١ - ان علميتها التجريدية وعموميتها بالنتيجة لتبدو غامضة لحد ما بحيث انها تهمل او تتناسى حقيقة بناء المجتمع وصراعاته الداخلية وعلاقاته الانتاجية .
 - ٢ - ان صفة الديموقراطية التى اقترنت في عمل النظام السياسى حسب مفهوم ديفيد David Easten تجعل نظريته في عداد النظريات الاجتماعية المحافظة ، خلال القرن التاسع عشر والتى تمثلت في افكار سبنسر ودور كهايم وحتى اوگست كونت الذين يقرون بوجود عالم الاستقرار والتغير في آن واحد .
- اما انه يفترض بان الانتاج هو مفروض بوجود الطلب المستمر فكيف يمكن للنظام ان يعمل بصورة متوازنة في حالة وجود طلب لا يوازى في الكمية انتاج النظام السياسى ، وما هى النتائج لذلك ؟
- في الواقع ان ديفيد استن لم يهتم بالقرارات والانجازات بمثل ما اهتم بالطلب - وهذا النهج بحد ذاته شكل ضعفا في تقديراته النظرية لعمل النظام السياسى - وخاصة عند الكلام عن ديموقراطية فعالية النظام السياسى في ظروف يستفاد منها القول بعدم استمرار عمل النظام وخاصة عند حدوث الازمات والثغرات في المجتمع السياسى (١٩) .
- اما وقد انتهينا من استعراض اهم التعاريف المتعلقة بالنظام السياسى وموضحين النموذج الاستينى (ديفيد استن) في عمل النظام فيجدر بنا ان نشير بكلمة اخيرة حول نهج دراستنا المقارن الذى نطمح اليه وباحثين في استعراض اهم المدارس التحليلية الحديثة كنماذج في دراسة وتصور عمل الانظمة السياسية .
- فاستعمال نهج النظم المقارنة تحدد بالنتيجة الطبيعة الحديثة في النظر للمؤسسات الحكومية وعلى اساس انها ليست فقط واجبات رسمية وانما وظائف ذات طبيعة (١٩)* - هذه اسباب معطلة لعمل النظام السياسى بصورته الاعتيادية . وليس موقفه له . وقوف النظام تعنى انتهائه عن العمل ، اما حصول التلكؤ والبطيء فان النظام يستطيع الاستمرار حسب حيويته .

اجتماعية وهذه الوظائف الاجتماعية للمؤسسات لا تعلن فقط بواسطة المؤسسات الرسمية . . . وذلك لان الحكومة ما هى الا عامل من بين عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة مع عوامل أخرى في تكوين الظاهرة السياسية . كما أن النهج المقارن يدعو ويؤكد في فهم كيفية عمل الانظمة السياسية في الواقع وليس ما يجب أن تكون عليه هذه الانظمة ذلك ما رأينا بالنسبة للطريقة أو النهج التقليدى (الدستورية منها في دراسة النظم السياسية التى تصف لنا المؤسسات الرسمية بصورة تتسم بالجمود ، حيث أنها لا تعنى بالعوامل أو المؤثرات المحركة *Dynamiques* والتى هى وراء التقدم والتغيرات الحاصلة في الانظمة السياسية (٢٠) . وهذه التغيرات الحاصلة في عمل النظام السياسى يمكن التوصل لمعرفةا بواسطة ثلاث معايير تسمح بمتابعة وتحليل عمل النظام السياسى وهى :

- ١ - علاقة النظام بمحيطه .
- ٢ - علاقة النظام باجزائه المختلفة .
- ٣ - وظيفة النظام في ادامته وتكيفه ذاتيا .

فبهذه المعايير لدراسة تحليل الانظمة السياسية نكون قد حولنا نهجنا في دراستنا من تصور ثابت للمؤسسات التى تصور حركى للمؤسسات السياسية في النظام السياسى والذى يدلنا على تطور وتقدم النظام السياسى . ويعنى تطور أو تقدم النظام السياسى :

المراحل أو الطريق أو المسار الذى يتبعه النظام ليبلغ التقدم سياسيا . ورغم الفروق والاختلافات التى اوردها الكتاب في بسطهم وعرضهم لمعانى هذا المصطلح

(20) Roy macridis-The study of comparative Goverment.
New York 1955. The introduction.

يعتبر مكريوس من اوائل المجددين في دراسة الانظمة السياسية المقارنة للدول الغربية والنامية معا .

الاهتمام الذى اعطى لدراسة النظم غير الغربية طغى احيانا على الاهتمام بدراسة الانظمة الغربية نفسها . الا ان طابع (الوصفة) لم يخلو غالبا عن كتابات الكثير من الكتاب الغربيين خاصة عندما عرضوا نماذج انظمتهم كحلول او بدائل للانظمة القائمة في العديد من دول العالم الثالث .

وهى :

- ١ - توفر القابلية في التجديد ، والتعبئة ، وفي مواصلة الحياة .
 - ٢ - توفر المؤسسات المتعددة الاختصاص في المجتمع السياسى .
 - ٣ - رغبة النظام السياسى في اشاعة المساواة كهدف يرمى النظام للوصول اليها وذلك بانتقال الثقافة السائدة في المجتمع من ثقافة اذعان او تابعين Culture Subject الى ثقافة مشاركة او مساهمة Participation Culture
- فاذا للتوفيق بين الدراسة الثابتة والمتحركة للنظم السياسية فسوف يعتمد الى دراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جهة ودراسة المؤشرات (المحيطة) على عمل هذه المؤسسات من جهة اخرى ، لتكون بالتالى صورة اوضح لعمل ووظيفة الانظمة السياسية في محيطها الاجتماعى .

قلنا في معرض انكلام عن نهج دراستنا السياسية من هناك عدة اتجاهات حديثة للتحليل والبحث ، ولهذا فسنفرد بعض الصفحات للاشارة الى اصل هذه النهضة المنهجية متطرقين الى اهم هذه المدارس او المناهج الحديثة في دراسة الظاهرة السياسية ومن ثم اثار هذه المناهج على دراسة النظم السياسية المقارنة (٢١) .

منذ بداية القرن الحالى تقريبا ظهرت ونشطت خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية نهضة منهجية لدراسة العلوم السياسية . وقد تجلت في استحداث اقسام لدراسة علم السياسة في عدة جامعات . وفي عام ١٩٠٣ برزت الى الوجود الجمعية الامريكية لعلم السياسة .

(٢١) وفي فرنسا نلاحظ تأسيس المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس ، وذلك لوضع مناهج علمية في تهيئة اناس تضع نصب عينهم أسباب خسارة فرنسا في حربها مع المانيا في حرب السبعين (١٨٧٠) ومن ثمة اصلاح أوضاع فرنسا . كما ان تأسيس مدرسة الادارة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية كان لغرض اعداد متخصصين ENA لادارة شؤون الجمهورية على اسس علمية .

American Political science Association

ومن اهم منظرى ذلك العهد في علم السياسة كان هنالك شارل بيرد A. Beard وودرو ولسن (٢٢) Wodrow Wilson وكان اعتمادها النظرى

في تدريسهما ينصب على الملاحظة التجريبية للواقع .
Emperical observation for the reality

وبهذا فقد ابتعد المنظرون من الاتجاه السابق للنظرية او الفلسفة السياسية السائدة حينذاك والتي اعتمدت كنهج على طرح دراسة ما يجب ان تكون عليه الوقائع السياسية بدل ان تصفها كما هى . لذلك يلاحظ في هذا الاتجاه الجديد لتلك الحقبة تأكيد على دراسة الوقائع فقط فلم يعيروا اهتماما بدراسة ووضع قواعد نظرية تجريدية وانما انصب اهتمامهم بدراسة الوقائع ومن ثم الوقائع ليس الا . ان دراسة الوقائع كما هى فرزت وطورت اتجاه منهجى قائم بذاته يتم في التأكيد على اكتشاف السلوك Behavioral

فالباحث على هذا النهج يتتبع ويرصد كل ما بامكانه ملاحظته . فدراسة السلوك السياسى مثلا رصدت بمنظور هذا الاتجاه بتطبيق المنهج السلوكى لاستخلاص الظواهر السياسية . ومن هذا لوحظ ان المنهج السلوكى يتلخص في استعمال الوسيلة الكمية المعتمدة على الحساب الرياضى . . فهناك المقابلات واستفتاء الرأى العام والاحصاء . وانتقدت لذلك هذه المدرسة السلوكية على اعتبار ان وسيلة بحثها هى التى تقرر بالنتيجة موضوع بحث الظاهرة السياسية ، الا الحاصل هو مدى امكانية حساب هذه الظواهر وليس معرفة كنهها الظاهرة السياسية بحد ذاتها . . ان التأكيد - حصرا - على دراسة مثل دراسة الاحزاب السياسية ، جماعات الضغط ، المصالح ، كيفية انجاز

(٢٢) الذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية وعرف بمشروع التقاط الاربع عشر لوضع اسس العالم الجديدة بعد الحرب العالمية الاولى . ويعود الفضل له لحد ما لايجاد عصبة الامم ، اذ تضمنت احد نقاطه الاشارة اليها .

القرارات ، وفق منهج كمي حسابي ، سوف يبعدنا بالضرورة عن معرفة المشاكل السياسية الرئيسية . اذ ان هذا المنهج باعتماده على الارقام في تغطية الظواهر السياسية ستدفع الباحث في متاهات تبعده عن التحليل وبالتالي التوصل لادراك المشاكل السياسية في المجتمع .

ومع انتقادات المحدثين الذين ركزوا على عدم كفاية نهج ونتائج المنهج السلوكي فان عهد نظري جديد في دراسة العلوم السياسية قد تشكل وازداد انطلاقة علمية نشطة في مضمار التحليل السياسي سمي مجازا بثورة موازية لمنهج ارسطو التجريبي للكشف عن الحقائق .

وفي بداية الخمسينات لوحظ التطور المشهود في اقامة النظريات والنماذج التحليلية الداعية الى اكتساب نظرة جديدة في ميادين دراسة وتحليل العلوم الاجتماعية والسياسية . واهم هذه النماذج : L'approche systemiques

١ - النهج السيستماتي او السيستمى The Political system
في ثلاث مؤلفات الاول منها «النظام السياسي» الذي ظهر عام ١٩٥٣ قدم دافيد استن مجمل مفاهيمه ونهجه التجريدي في دراسة علم السياسة وخاصة باضافته طابع التجريد لحد الاطلاق في تطرقه وبحثه لظاهرة السياسة كعلم (٢٣) وذلك باستعماله لمفهوم السيستم والذي يمكن ان يعرف بالشكل التالي : السيستم هو مجموعة العوامل المتداخلة بنائيا .

مفهوم الاسس والبناء بالمعنى المستعمل لديه عبارة عن «وجود علاقات متشابكة وثابتة ومجتمعة بصورة دائمية» (٢٤) فالاساس او البناء Structure بعد ذاته هو ظاهرة يبرز من خلالها تجسيد عمل معين بصورة ثابتة .

(23) David Easton: The Political system. 1958.

(24) David Easton: A framework for Political Analysis. 1955. and A systems analysis of political life 1965. The Political system 1953.

اما بالنسبة لتعريف النظام السياسى فيمكن تعريفه على اساس انه مجموعة التداخلات او التفاعلات السياسية المستمرة في مجموعة سياسية معينة «النظام هو جزء من كل اجتماعى يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعى الكامل . في الواقع ان فكرة التداخل والتفاعل بين الجزء والكل التى اوردها استن في النظرية السياسية سبق وان استعملت نظريا في مجال الاقتصاد عندما كتب Wassili Leontiff (اساس الاقتصاد الأمريكى بين عام ١٩١٤ - ١٩٢٩ دراسة تطبيقية واقعية في التحليل المتوازن - هارفرد ١٩٤١) وقد بين ليونتييف العلاقة بين الصناعات وبالاخص دورة - البضائع من قسم الى اخر (صلب خام - صلب خالص - صناعة معدنية) وذلك بواسطة دخول هذه الصناعة (Inputs) وخروج هذه الصناعات من قسم الى اخر (Outputs) فالنظام الاقتصادى قائم على استلام دخول الانتاج وخروجها على شكل منتجات كاملة ومهيئة لاغراض الاستعمال المختلفة . تستطيع هذه المنتجات أيضا حسب رأى استن بأن تؤثر على الدخل بواسطة عكسية في بعض الحالات وذلك عند استعماله لمفهوم التغذية العكسية او الاسترجاعية Feed back الاستعمال النظرى لهذا المصطلح يشبه لحد الانطباق نموذج «ادارة الدفة» . Cyberntique

في استعمالات كارل دوتش ، في كتابه (٢٥) عندما اعتبر النظام السياسى كشبكة من قنوات المعلومات التى تعتمد على تسابق واصلاح ورود المعلومات بواسطة (النظام) ورد فعل المعلومات المتراكمة في النظام السياسى (٢٦) .

٢ - النهج الوظيفى في التحليل النظرى L'approche fonctionnelle اعتبر كل من - مالىنوفسكى Malinowski وراى كليف - براون Rodcliffe - Brown من الاوائل الذين استعملوا اصطلاح الوظيفة في علم الانثروبولوجى - بشكل يفيد

(25) Karl W. Deutscher. The Nerves of Government, models of political communication and Contrd. New York 1963.

(٢٦) ان دور نوربيرفانير Norberst wieners هو اساس في عرضه للسبيرنتيك في جعل الاتصالات بالنسبة للحياة والمكان .

التخصيص والدقة التي عرف بها هذا الاصطلاح حاليا * وقد استعمل هذا الاصطلاح من قبل عالم الاجتماع تالكوت بارسون * * والمفهوم المستعمل هنا مأخوذ من دراسة علم الحياة والمعنى فيه : الطريقة أو الأسلوب الذي يفيد ادامة الكائن الحي * * وحسب تقييم بارسون ان هذا المفهوم يعتمد على فكرة التداخل والتعاون الموجود بين كل الاجزاء والعناصر المكونة للنظام الاجتماعي * فكل عنصر له دور يقوم بوظيفة أو عدة وظائف مساعدة فيما بينها في سبيل المحافظة على حيوية وادامة حياة النظام * * وقد طور كل من الموند وباول مفهوم الوظيفة واستعماله — نظريا — في دراسة الأنظمة السياسية وذلك بعد ابتعادهما عن الاطلاق والتطرف في الدور الوظيفي كما صور من قبل مالينوفسكي * فبالنسبة الى الموند وباول ان الانظمة السياسية لها دور وظيفي في المجتمع السياسي من خلال التحديات الاربعة حيث أن لكل نظام سياسي أربعة أدوار تفسر وتحلل مراحل كل نظام سياسي *

وهذه التحديات هي :

- ١ - بناء الدولة *
- ٢ - بناء الامة *
- ٣ - المشاركة *
- ٤ - التوزيع (أو مرحلة الرفاهية) *

واستهدف كل نظام سياسي لهذه التحديات واجتياز مراحلها بنجاح — سيجمعه في عداد الدولة — القومية المتقدمة في المعنى الحديث للنظام السياسي (٢٧) *

- | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| (1) Le probleme de construction de L'Etat. | بناء الدولة |
| (2) Le probleme de Construction de La Nation. | بناء الامة |
| (3) Le probleme de La participation | المشاركة |
| (4) Le probleme de La distrubution. | التوزيع |
| (27) Cf. Cabriel Almond. Political Development Essays in Heuristic Treory, Boston 1970. | |

٣ - منهج التقدم في نظرية التحليل السياسى L'approche Developental

ويرجع الفضل في تكوين هذه النظرة اصلا الى مفاهيم النظرية الوظيفية في السياسة ويعتبر لوسيان بأى من الموظفين الذين اعتمدوا في تحليلاتهم على الدراسة العملية لاقطار الدول النامية وذلك باستعماله لمفاهيم الموظفين واطافته مفاهيم ومعايير وحلول للتقدم السياسى *

٤ - منهج الوحدات المنظمة في التحليل النظرى (٢٨) : L'approcha Organisationneile

أصحاب هذا المنهج لا يؤكدون على عمل الدولة فقط وانما يحاولون تصوير المؤسسات الاجتماعية والسياسية على اساس ان كلا منها تشكل وحدة قائمة بذاتها لها قوانينها وسياساتها واختصاصاتها وسلطتها ، من ناحية وكمنظمة موجودة في الدولة من جهة اخرى *

وبعد ان عرضنا اهم الاتجاهات الفكرية الحديثة في تحليل الظاهرة الاجتماعية والسياسية فان اتجاه دراستنا للانظمة السياسية المقارنة سيتبع بالنتيجة قدر الامكان اسلوب البحث المعتمد على استعمال هذه النماذج لاعطائنا فكرة عن عمل النظام السياسى في محيطه الاجتماعى فالنظام السياسى جزء من كل تدرج معه دراسة البناء الاقتصادى والاجتماعى ، والتقاليد التاريخية والاعتبار التاريخى والايدولوجيات السائدة وقيم المجتمع *

كما يشرف الموند على ادارة وتوجيه سلسلة من الكتب التى تصدر على نهج وظيفى في تحليل ودراسة النظم السياسية والظواهر السياسية *

(٢٨) يعتبر ميشيل كروزبية في كتابيه ظاهرة البيروقراطية ومجتمع الطريق المسدود احد المهتمين في بيان سلطة الوحدات المنظمة *

الباب الاول

نماذج من النظم السياسية حسب النظرة التقليدية

كنا قد اشرنا ما للفكر الاغريقى القديم وخاصة على يد ارسطو Aristotle بن اهمية في مجال السياسة فكتابه السياسة اعتبر بحق أول مرجع مهم وسائر في التعريف على انواع الحكومات وما يمكن أن تكون عليه ذلك من دراسة ارسطو لمئة وثمانية وخمسين دستوراً للمدن القديمة (١) . وقد بحث ارسطو في شكل الحكومات حيث قسمها الى ثلاثة وعلى أساس اقرارها للمصلحة العامة :

١ - الحكومة الملكية حكومة الفرد .

٢ - الحكومة الارستقراطية حكومة القلة .

٣ - الحكومة الجمهورية - الديمقراطية - كثرة .

وهناك ايضا ثلاثة اشكال للحكومات والتي يقوم تقسيمها على اساس الاخذ بمصلحة الحكام وهذه الحكومات هي :

١ - الحكومة او الطغيان - ولفائد الملك - حكومة الفرد .

٢ - الحكومة الاوليفارشية - لمصلحة الاغنياء - حكومة القلة .

٣ - الحكومة الديمقراطية - لمصلحة الفقراء - وهي حكومة الغالبية .

ويلاحظ - رغم بساطة التقسيم وعمق التقدير - ان الانتقادات حول تقسيمات ارسطو قد حافظت من جهة على الاخذ بتقسيمه الثلاثى للحكومات وتركزت في تفضيل آخر للتقسيمات حسب ما ارتى كل كاتب من وجهة نظره . وهذا مما يمكن ملاحظته عند تقسيم بوليبيوس للحكومات في كتابه التواريخ The histories بان احسن الدساتير هو الذى يتضمن الاشكال الثلاثة في حكومة واحدة (ملكى - ارستقراطى -

(١) السياسة لارسطو طاليس - مقدمة بارتلمى سانتهيلير - نقله الى العربية احمد لطفى السيد . القاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧ - الباب الخامس - الكتاب الثالث .

دستورى) . وهذا ما كان معمول به اصلا في روما حيث كان نظامها يقوم على وجود السلطة مقسمة بين القناصل ، والشيوخ والشعب (وهنا مضمون اجتماعى اكثر مما هو شكلى لتقسيم الحكم) وقد درج شيشرون وتأثر بفكرة بوليبيوس من الدستور Amixed Constitution في كتابه الجمهورية والقوانين عندما ذكر ان احسن الدساتير هو ما ينضمن الاشكال الثلاثة مجتمعة ومتوازنة : من ملكية ومن أرستقراطية ومن ديمقراطية . أما مونتسكيو والذى اعتبر حلقة وصل ما بين الفكر السياسى القديم والحديث .

فقد اعتبر « اخر الفلاسفة التقليديين واول الفلاسفة المحدثين » (٢) وقد اقام تقسيمه للحكومات على اساس طبيعة ومبادئ الانظمة ، وهناك ثلاث اصناف :

١ - الحكومة الجمهورية :

أ - الجمهورية الديمقراطية ، ذات الوصول الى احسن - الفضيلة - ونتائجها .

ب - الجمهورية الارستقراطية - الهادفة الى الاعتدال .

٢ - الحكومة الملكية :

أ - والتي تقوم فكرتها على الشرف .

٣ - الحكومة الاستبدادية :

أ - والتي تركز على فكرة الخوف (٣) .

(2) Cf. Gerard Bergeron. Fonctionnement de l'Etat. Arman Colin 1965. P. 168. Passage du Raymond Aron.

(3) Cf. Montesquieu. De l'esprit des lois - les lesgrande fh-emes. idees - 1970. Livrelll. chap. lx. P. 70.

الفصل الأول

تقسيم الانظمة السياسية انطلاقا من فكرة

الفصل بين السلطات

لو اخذنا بمفهوم روبسيير للسلطات لاعتبرنا بانها ، اى السلطات «هى الاقسام او الاجزاء الاساسية المكونة للسيادة» . واعتبرنا ان السلطات هى وظائف فنعنى في هذه الحالة بانها مجموعة الاجراءات والوامر والقواعد الملزمة التى تفرضها الدولة على المجتمع لضمان سيره . اما اذا تصورنا السلطة على اساس انها اجهزة فهى في هذه الحالة (L. Duguit) دكون : الافراد أو مجموعة الافراد الذين يشاركون بصورة او بأخرى بمظاهر الفعاليات الارادية للدولة «(٤) .

لم يكن هنالك من جدوى في القديم من ذكر توزيع السلطات أو الاخذ بفكرة الفصل بين السلطات طالما ان المجتمع السياسى كان صغيرا وحاجاته محدودة ، بحيث ان رئيس العشيرة أو المدينة الصغيرة يستطيع ان يحل ويفصل في كل الامور المتعلقة بشؤون رعيته وذلك بمساعدة البعض من اقربائه او اعوانه . ولكن توسع المجتمع السياسى عددا وتعمق الحياة الاجتماعية ادت بطبيعة الامور ان تتولى عدة هيئات ممارسة واجبات ووظائف يستفاد منها تمثيلية الامور المتعلقة بالمجتمع السياسى . فالسلطة هى واحدة ولكن ممارساتها تعددت بوجود عدة هيئات تفصل وتحدد نوعية العلاقات والواجبات بين افراد المجتمع الواحد . وقد لاحظ بعض المفكرين ان تحديد عمل السلطة من خلال واجباتها يمكن ان يتم وذلك من خلال تجزئة عمل السلطة نفسها .

(4) L' Etat et les institutions. Encyclopoche. Larousse
1976. PP. 66 - 70 .

فالسلطة والسيادة استعمالها مرادف الواحد للآخر طالما الكلام يدور حول سلطة او سيادة الدولة .

اعمال ووظائف السلطة :

هنالك ثلاث وظائف للسلطة السياسية في المجتمع تزاوّل من قبل عدة هيئات أو من قبل هيئة واحدة وذلك حسب ما وصل اليه المجتمع من تنظيم وتقسيم للعمل .

١ - الوظيفة التنفيذية :

وهي الجهة التي تتولى تنفيذ ومراقبة مدى تطبيق الاوامر والقواعد والقوانين المتعلقة بالمجتمع السياسي . وذلك بفضل توفر الاداة المادية التي تحت تصرفها من جهاز اداري ومن اجهزة امنية «قوات مسلحة» . وتبدو اهميتها للافراد وذلك نتيجة احتكاك الآخرين بها اكثر من احتكاكهم بالسلطات او الوظائف الاخرى (٥) .

٢ - الوظيفة التشريعية :

يتاح للسلطة بهذه الوظيفة تكوين وايجاد قواعد الحق الموضوعي اذ ان قواعد القانون هي حكم قاعدة لمتابعة سلوك الافراد في المجتمع لضمان المصلحة العامة التي يتوخاها النظام السياسي عن طريق استقرار التعامل والمعاملات بين افراد المجتمع ضمن الدولة .

٣ - الوظيفة القضائية :

رغم العلاقة الوطيدة بين الوظيفة التنفيذية والقضائية (كلزن) فان عمل القضاء ينصب في تفسير روح القانون وتطبيق النصوص القانونية في حالات المنازعات الحاصلة بين الافراد والهيئات الرسمية في المجتمع السياسي .

٥ - فالافراد قد لا يواجهون مطلقا السلطة القضائية الا ما ندر في حياتهم ولكنهم يحتكون في حياتهم اليومية مع كل ما يرمز الى الجهاز التنفيذي . الموظفون شرطة المرور يستمعون الى اجهزة الاعلام . . . راديو ويشاهدون التلفزيون .

المبحث الاول

— الاسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات —

ان ظهور المبادئ الديمقراطية الليبرالية الداعية الى الحد من السلطة الفردية للملوك وذلك لتأمين حقوق وحرريات الافراد دعت بعض المفكرين الى صياغة النظريات الفكرية الداعية الى ضرورة تقسيم السلطات الى اقسام بحيث تحد وتوقف كل سلطة السلطات الاخرى (٦) . وبذلك يمكن ضمان عدم تعسف السلطة على حساب حريات وحقوق الافراد . ولكن كيف يمكن منع تعسف كل سلطة على حدة ؟

ليس هنالك من مجال واسع لتعسف سلطة مشتملة على ركن واحد من اركان السلطات الثلاثة ، لان مصلحتها تكون اقل مالو كانت بيدها السلطة بكاملها تزاولها للوصول الى غرض لديها . فالفرد او الهيئة الواحدة عندما تملك جميع اجزاء السلطة تستطيع عندها ان تضع القوانين بنفسها ومن ثم تنفيذ ما تراه لها وحتى تفسير ما يمت في مصالحها وبدون ان يكون هناك من رقيب او مانع من توقيفها . وهكذا كانت الحالة في عهد الملوك الاوربيين ذوى الحكم المطلق اثناء القرن السابع والثامن عشر ، مما دعى المفكرين من امثال لوك ومنتسكيو وروسو الى الدعوة لاقامة نظام تقوم دعائمه على فكرة الفصل بين السلطات .

فاذا تم توزيع السلطات بين هيئات متعددة كان القصد منه نظريا الحد من غلواء استعمال السلطة تعسفيا وتحقيق الحرية للافراد وذلك بمنع استبداد السلطة . حتى ذهب رجال الثورة الفرنسية الى القول ان الدولة التى لا تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات تفقد اساسها الدستوري ، وجاء اول دستور بعد الثورة الفرنسية في ٣ كانون الاول عام ١٩٧٢ مكرسا بصورة مطلقة وجود ثلاث سلطات منفصلة ومستقلة الواحدة عن الاخرى . ونص دستور ولاية ماسوشوسيت Massachusetts

(٦) — بعد ان كان المفكرون يدعون الى السلطة القومية للملوك للحد أو لالغاء سلطة الامراء والاقطاعيين ورجال الدين لغرض وجود سلطة واحدة في الدولة القومية ، فانهم وبعد ان تحقق ما يتطلعون اليه لجؤ الى وجوب حماية الحقوق الفردية من السلطة . اما المبدأ الاساسى للحرية فكان يتضمن حرية العمل وحرية المرور بدون مضايقات .

١٧٨٠ على انه في حكمه هذه الولاية لن تمارس الهيئة التشريعية مطلقا سلطات الهيئتين التنفيذية والقضائية أو احداها ٠٠٠٠ «واكد منشور الفدراليين الذين كانوا وراء النظام الفدرالي في الولايات المتحدة على اقامة نظام الفصل بين السلطات لمنع التعسف المطلق والذي ادى الى الاساءة في استعمال كل سلطة على حدة . حيث أدى الى افتقاد التعاون بين كل سلطة من السلطتين الاخريتين وفي بعض الاحوال تعسف سلطة من السلطات كما لوحظ خلال دستور السنة الثالثة للثورة الفرنسية في قيام حالة الفوضى والرعب وخصوصا عند تسلم روبسبير لرئاسة «هيئة الخلاص للعامة» Le Comite de Salutpublic وهي السلطة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر والذي هو بمثابة الهيئة التشريعية المعبرة عن الشعب الفرنسي .

وتأسيسا على أشكال الانظمة التي يمكن أن تقوم حسب العلاقة بين السلطات والتي ممكن أن تكون منفصلة أو مجتمعة أو متعاونة سنوضح مبداً الفصل بين السلطات وذلك في عرض اهم تطبيقات المبدأ من خلال دراسة بعض نماذج الانظمة السياسية مبتدئين في عرض أفكار كل من جان لوك ومنتسكيو وروسو وهوبز .

١ - جان لوك :

إذا كان لوك متفقاً مع هوبز على أصل تأسيس المجتمع السياسي وذلك عند إبرام العقد حيث تم عندها انتقال المجتمع من حالة بدائية الى حالة متقدمة فأن وجهة الاختلاف بينهما هو في تصور الحالة البدائية التي كان عليها المجتمع .

فهوبز يعتقد بوجود حكم الغابة حينذاك «وقانون الاقوى هو السائد» وأن المجتمع حرب مستمرة . اما لوك فيرى ان حالة الطبيعة كانت على العكس يسودها لوجود حكم القانون الطبيعي مبدأ تساوى الافراد ، والحياة كانت سائرة في حرية

وهدهوء ، وقد اختار الافراد بمحض ارادتهم سلطة عليا عهدوا اليها تنظيم امورهم واحقاق العدل بينهم وحل مشاكلهم الناتجة عن رغبتهم في العيش مع الجماعة ولهذا فالافراد احرار في تنحية الحاكم عند استبداده لان تعسفه هو اخلال بالعقد المبرم بين الحاكم والمحكومين .

وقد ذكر لوك بأن الافراد في حالة الطبيعة كانوا يملكون سلطتين :

- ١ - سلطة اتخاذ الاجراءات للمحافظة على انفسهم وعلى الاخرين .
- ٢ - سلطة توقيع الجزاء على من يخالف قوانين الطبيعة .

ولهذا فعند انتقال حياة الافراد الطبيعية الى حالة الحياة مع الجماعة فيكون بانتظام هذه السلطتين أو القاعدتين السارية عندهم أولا في تكوين السلطة التشريعية التى تضع القواعد لحفظ الافراد والجماعة وثانيا تكوين سلطة تنفيذية تراقب مدى تنفيذ هذه القوانين المشرعة ومدى الالتزام بها من قبل الجماعة والافراد .

ولهذه السلطة الاخيرة ايضا مهمة ادارة الشؤون الخارجية للجماعة من شؤون سلمية وحربية تعهد الى سلطة تعاهدية ملحقه مع السلطة التنفيذية .

ومن ناحية عملية يرى لوك بأن السلطة التنفيذية يجب أن يكون عملها بصورة دائمية بعكس عمل السلطة التشريعية التى تكون وظيفتها مؤقتة وذلك في صنع القوانين عند نشوء الضرورة .

ولتجنب اساءة استعمال السلطة فيجب أن تكون كسلطتين منفصلتين بعضها عن البعض من سمو السلطة التشريعية وخضوع السلطة التنفيذية للاخيرة المعبرة عن المصلحة العامة .

فالنتائج المستخلصة من أفكار لوك يمكن أن تكون على الشكل التالى :

- ١ - أن القواعد تطبق على جميع الافراد في سبيل المصلحة العامة .
- ٢ - حق الشعب في سحب الثقة من الحكام عند اساءة استعمال السلطة ، لان السلطة مفوضة وغير متنازل عنها .

لقد تأثر مونتسكيو اثناء زيارته لبريطانيا بنظامها السياسى ، ولهذا فيمكن اعتبار فكرته عن وظائف السلطات ما هى الا انعكاس لما موجود في النظام البرلمانى لذلك الحين . وقد استعرض هذا النظام في القسم الرابع من الكتاب السادس في مؤلفه روح القوانين (٧) . وقد ركز فكرته عن الفصل بين السلطات من زاوية ضمان الحرية السياسية وبصورة أدق عن «الامان» للفرد . وقد تسائل مونتسكيو عن شكل النظام الذى يؤمن الحرية بصورة افضل ؟ واجاب حسب اعتقاده بأن النظام الذى تكون سلطاته منفصلة وتستطيع كل سلطة في حالات استثنائية من توقيف الواحدة للآخرى ، ومن مقتطفات ما كتبه ، أن الحرية السياسية عند المواطن هى راحة الذهن وذلك عندما يتوفر الامان للأفراد ويجب أن تكون الحكومة في حالة تستطيع فيها ايضا مزاولة اعمالها بصورة افضل ولهذا فان توفر هذا المبدأ لا يمكن ان يوجد الا عند الحكومة المعتدلة .

والسلطات لديه هى على ثلاثة انواع : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حيث تستمد الاولى في تسيير شؤونها من القانون العام والسلطة التنفيذية التى تتناول القضايا المتعلقة بالقانون الخاص .

فالسلطة الاولى «التشريعية» التى تعمل بصورة مؤقتة أو دائمية تصلح او تلغى ما كان قائما او معمولا به والثانية تعمل السلم او الحرب وتنظيم الشؤون الخارجية للدولة . اما السلطة الثالثة فهى تعاقب او تحكم في المخالفات والجرائم والمنازعات الحاصلة بين افراد المجتمع (٨) .

(٧) الترجمة العربية لمؤلف مونتسكيور «روح الشرائع» لعادل زعيتر ظهرت في جزئين

دار المعارف بمصر ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

(8) Cf. Andre Hauriou. Droit. Constitutionnel et institution politiques. 1970 - O. 213.

من أهم كتابات روسو المديدة هي كتابة العقد الاجتماعي
الفكرة الأساسية وراء العقد الاجتماعي هي موضوع الوحدة * * *
وذلك باخضاع المصالح الخاصة للارادة العامة *

ولهذا نجد مفهوم السيادة المطلقة التي هي تعبير عن الار
تجزئتها أو اذابتها * ففي كلامه عن العقد فان ابرام العقد هو
عند هوبز وليس بين الافراد والحاكم كما هو الحال عند لوك *
ميثاق اجتماعي بحيث يتحدد كل فرد مع الافراد الاخرين ويتنازل
ويضعها تحت تصرف الارادة العامة * فكل مشارك يتحدد مع الكل
خاص * ان للحاكم الارادة العامة والتي يكون القانون تعبيرها
مساعدة لان الارادة العامة هي مجموع ارادة الشعب الذي يضع
ما هي الا الافراد الذين يقومون بتنفيذ القوانين * ان العمل
التعبير عن الارادة العامة في عمل القوانين والحكومة هي وكي
القوانين (٩) *

ويذكر روسو في تصنيفه لانواع الحكومات :

١ - الملكية وقد ماحمها *
٢ - الارستقراطية - والتي يمكن ان تكون وراثية او منتخبة
الارستقراطي المنتخب لانه بنصره الاحسن او الاكثر طبعي
للكثرة *

٣ - اما بالنسبة للحكم الديمقراطي والذي يعرفه بترابط
بالتشريعية فان الحكم (الديمقراطي) عمليا غير ممكن التط
(٩) انظر - الدكتور حسن سمعان - العقد الاجتماعي لجان جاك
هي هيئة متوسطة بين الرعايا والسلطان لكي تتولى تنفيذ
البحريات المدنية * ص ٥٨٤ - مجلد تراث الانسانية (١) وزار
القومي - القاهرة بلا تاريخ *

لتواجد السلطتين في هيئة واحدة تعمل وتنفذ القانون حيث عندهما تكرر
وذلك بالاهتمام بالشؤون الخاصة *

«واذا وجد شعب من ملائكة» فانه سوف يحكم بصورة ديمقراطية « ار
الكمال لا تصلح للرجال» *

اذا كان العمل بمضمون نظرية الفصل بين السلطات يفيد :

- ١ ... الحد من الاستبداد السلطوي فرديا كان او ممارسا من قبل هيئة *
- ٢ ... حماية الحقوق والحريات الفردية *
- ٣ ... ويستفاد من مزايا تقسيم العمل في زيادة الفعالية ، فقد يعاب وينتقد
ونظريا على اساس :

- ١ ... ان السيادة والسلطة هي واحدة ولا يمكن تجزئتها في الدولة الواحدة
- ٢ ... ان توزيع السلطة يضيف من مفهوم المسؤولية التي يمكن تعددتها
وجود جهة واحدة متخصصة في ممارسة السلطة *
- ٣ ... انه مفهوم وهمي وعمليا ، يلاحظ دائما سيطرة سلطة على
الاخرى (١٠) *

٤ ... ان تطبيق هذا المبدأ ادى عمليا الى فوضى في ممارسة السلطة وخالف
فترة الدساتير الاولى للشورة الفرنسية *

اما وقد انتهينا من عرض فكرة الفصل بين السلطات فعلى بنا ان ن
التقسيمات التقليدية للأنظمة السياسية انطلاقا من فكرة العلاقة بين السلطتين

(١٠) راجع حول مبررات مبدأ الفصل بين السلطات - الدكتور سليمان

السلطات الثلاث ٠٠٠٠٠ ١٩٧٤ ، ص ٤٤٨ - ٤٨٩ *

وكذلك كتاب الدكتور شمران حمادى في النظم السياسية * الطبعة

ص ٤٨ ... ٦٠ مبحث مبدأ الفصل بين السلطات اما فيما يتعلق بالمبررات

دوى مونتسكيو راجع ص ٥٤ ص ٥٦ من الكتاب اعلاه *

التطبيقات العملية لمبدأ الفصل بين السلطات

مع ما لوحظ من عدم قيام نظرية الفصل بين السلطات على اسس علمية ذات حقيقة راسخة في التطبيق العملي فبالامكان اقامة تصنيف لنماذج من النظم السياسية يعتمد وجود فصل نسبي بين السلطات منظورا اليه من زاوية العلاقات الموجودة بين السلطات في كافة الانظمة السياسية حسب الممارسة .

١ - فاذا كانت العلاقة بين السلطات قائمة على اساس المساواة والتعاون فيسمى بالنظام البرلماني .

٢ - اما اذا كان الفصل بين السلطات قائما مع رجحان كفة السلطة التنفيذية فيسمى النظام الرئاسي (١١) .

٣ - وهناك نظام سياسي يسمى بنظام حكومة الجمعية ، «نظام الجمعية النيابية» يقوم على اساس جمع السلطات بيد الجمعية النيابية مع تفويض عدد من اعضائها بمناشرة مهام السلطة التنفيذية (١٢) . وبذلك رجحان كفة السلطة التشريعية .

المطلب الاول :

نظام الجمعية انيابية ، حكومة الجمعية :

اولا :

يكون النظام السياسي في هذه الحالة قائم على اساس عدم المساواة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وذلك لصالح السلطة التشريعية فتوجيه وادارة كافة

(١١) في تعريف اورده الدكتور عبد الحميد متولي للنظام الرئاسي هو انه النظام الذي يتقرر للرئيس الرجحان في كفة ميزان السلطان ص ٢٧٦ القانون الدستوري والانظمة السياسية الاسكندرية ١٩٦٣ .

(١٢) الدكتور عبد الحميد متولي : القانون الدستوري والانظمة السياسية ٩٧٥ ، ص ١٣٥ .

القضايا السياسية والهامة المتعلقة بشؤون النظام تكون على عاتق الهيئة التشريعية
فهى على رأس النظام السياسى •

فالسلطة التشريعية المنتخبة من قبل الشعب تمثل وتمتلك السيادة التى لا يمكن
تجزئتها لانها تعبر عن ارادة الامة التى عهدت لها من قبل الشعب • ان عدم امكانية
قيام هذه الهيئة في ادارة كافة الشؤون المتعلقة بالنظام السياسى تدعوها الى تعيين
من يمارس باسمها وظائف معينة تتبع الاصل وهى السلطة التشريعية التى تفرض
التعليمات والتوجيهات المتعلقة بادارة الشؤون العامة في النظام السياسى • فتركيز
السلطة هو اذا بيد الجمعية النيابية او بيد حكومة نظام الجمعية •

ويمكن القول بأن هذا التطبيق يتبع نظريا اراء جاك روسو في مفهومه حول
السيادة في الدولة • لان عماد السيادة هى اصلا مقدرتها او وظيفتها في تشريع
القوانين • واذا كان عمليا لا يمكن ان يقوم الشعب نفسه بأدارة وتنفيذ القوانين
فيجب ان تكون هنالك هيئة اخرى للقيام بذلك ولكنها يجب ان تكون بمثابة التابع
للسلطة التشريعية • ويترتب على ذلك فكرتين تتطابق مع وجود نظام الجمعية النيابية
وهى :

١ — السلطة التنفيذية مسؤولة مسؤولية كاملة امام الجمعية النيابية فرئيس الهيئة
التنفيذية او رئيس الوزراء او رئيس الجمهورية (حسب التسمية المعطاة له)
هو مفوض في ممارسة ما تراه السلطة التشريعية ولها الحق هذه الاخيرة في
سحب ثقتها به عند الضرورة لذلك •

٢ — ان الهيئة التنفيذية تكون جماعية متمثلة بوجود عدة اشخاص وليس شخصا
واحدا خشية تفرد شخص بسلطة ومن ثم حصوله على نفوذ على حساب السلطة
التشريعية •

لوحظ في اكثر الاحيان ان تطبيقات هذا النظام كانت متسمة بظروف استثنائية خاصة . وفرنسا عرفت تطبيقات له ولكن بصورة مؤقتة

١ - نموذج نظام الجمعية . سويسرا

لقد عرفت فرنسا وكذلك الاورغواى تطبيقات مؤقتة لهذا النظام . الا ان سويسرا اول بلد عرفته بصورة دائمة منذ دستورها لعام ١٨٤٨ ، ومع انها عرفت تعديلات مهمة على دستورها (اكثر من خمسين تعديلا اهمها عام ١٨٧٤) الا ان الطابع العام بقى كنموذج لنظام حكم الجمعية (المديرين) (١٣) فالنظام مستقر بيهياته وحتى باشخاصه . فمنذ اكثر من ١٤٠ عام لم تعرف سويسرا عددا من الوزراء يزيد على المئة . كما ان الاحزاب المتتلفة هى نفسها تحكم وجاءت حسب انتخابات عام ١٩٨٣ لتؤكد الاستمرارية فالاحزاب : الديمقراطية ، الرديكالى ، الاشتراكى ، المسيحى حصلوا على الاغلبية المطلقة التى تتيح لهم الاشتراك في تكوين المجلس الفدرالى والجمعية الفدرالية .

مؤسسات النظام السويسرى :

١ - المجلس الفدرالى : يتكون من سبعة اشخاص معينون لمدة اربعة سنوات من قبل الجمعية الفدرالية . ولا يجوز ان يبقى الرئيس ولا نائبه اكثر من سنة واحدة في رئاسته للمجلس والذى هو بمثابة رئيس الجمهورية . فالرئاسة دورية . وليس لهذا المجلس دور من الناحية الدستورية الا تنفيذ القوانين والانظمة التى تعهد الى الجمعية الفدرالية القيام بها (١٤) . وليس للمجلس الفدرالى

(١٣) انظر د . اسماعيل الغزال - القانون الدستوري والنظم السياسية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت - ١٩٨٢ . ص ١٨٨ .
(١٤) انظر - اندريه هوريو - القانون الدستوري والمؤسسات السياسية - الاهلية للنشر والتوزيع . بيروت ١٩٧٣ . الطبعة الثانية ص ٤٤٥ . فالمجلس الليبرالى من الناحية الحقوقية يعتبر تابعا للجمعية الفدرالية مادة ٧١ . وكذلك ص ٤٤٩ من نفس الكتاب يمكن وصفه بنظام المديرين .

الحق في حل الجمعية الفدرالية ، اذ ان سلطته مفوضة من قبلها الا انه لم يحصل ان حلت الجمعية الفدرالية هذا المجلس اصلا .

٢ - الجمعية الفدرالية . بمقتضى المادة (٧١) من الدستور السويسرى السلطة تعود للجمعية الفدرالية . وهى تتشكل من هيئتين (مجلسين) .

أ - المجلس الوطنى (النواب) ويتكون من اعضاء منتخبون من قبل الشعب نائب عن كل ٢٥ الف من الناخبين . انتخابهم لمدة اربعة سنوات ولا يجب ان يزيد عددهم من ٢٠٠ عضوا . ويتمتع مع المجلس الاخر بصلاحيات متساوية .

ب - مجلس المقاطعات الكانتونات . وهو يمثل الكانتونات الداخلة في الاتحاد وعددهم اثنان وعشرون مقاطعة مع ثلاث انصاف مقاطعات . وكل مقاطعة تمثل بنائين اما المقاطعات الصغيرة فتمثل كل واحدة منها بنائب واحد . وبذلك فقد تساوت المقاطعات في درجة تمثيلها في هذا المجلس .

٣ - المحكمة الفدرالية . اعضاء هذه المحكمة يختارهم اعضاء الجمعية الفدرالية لمدة ستة سنوات وهم ٢٦ مع تسعة حكام احتياط .

ان استقرار الحياة السياسية وازدهار اقتصادها جعلل سويسرا مثالا للنظام الناجح . وقد ساعد حياد سويسرا في ابتعادها عن الكوارث التى احاطت بها جراء حربين عالميتين فنعمت بالاستقرار والازدهار الاقتصادى ، ولاسيما وان نظامها المصرفى ومنذ عام ١٩٣٤ يسمح بالحفاظ على سرية المودعات المصرفية مما امن لها دخلا ماليا بهما انعكس على زيادة المودعات والاستثمارات (١٥) .

(١٥) يبلغ معدل دخل الفرد سنويا اكثر من ١٤ الف دولار .

ليس هنالك تطبيق ثابت لهذا النظام الا في سويسرا حيث اتبعته ومنذ عام ١٨٤٨ ، ولا زال قائما لحد الان مع التعديلات التى طرأت على النظام ١٨٧٤ •

فالبرلمان الاتحادى السويسرى الذى هو بمثابة السلطة التشريعية يتكون من المجلس الوطنى ومجلس الولايات منتخب لمدة اربعة سنوات وغير قابلين للعزل وأعضاء الاتحاد ينتخبون بدورهم الهيئة التنفيذية المكونة من سبعة اعضاء ، وهى تابعة للبرلمان السويسرى وذلك باستلام الاوامر والتوجيهات منه وهى ملزمة بتقديم بيان عن عملها وتستطيع السلطة التشريعية ان تلغى او تعدل قراراتها والرئاسة فيها دورية لا تزيد عن سنة واحدة •

المطلب الثانى :

النظام الرئاسى :

ثانيا :

اذا كان هنالك تأثير من قبل افكار روسو على نظام الجمعية النيابية في سويسرا فان افكار لوك ومنتسكيو تكون ايضا قد لعبت دورا مهما في صياغة المبادئ العامة للنظام الرئاسى الذى اخذ فيه في الولايات المتحدة الامريكية •

ولهذا فقد عمد سياسيو واقطاب الثورة الامريكية في بناء اسس دستورهم لعام ١٧٨٧ واضعين بنظر الاعتبار الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استقلال السلطة القضائية والمساواة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية •

ولكن عمليا وواقعيًا كان هنالك فصل نسبى لوجود التداخل في الاختصاصات وغلبة نفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ومع هذا فيمتاز النظام الرئاسى بشموله لخصائص معينة تجعله يختلف عن نظام الجمعية النيابية او النظام البرلمانى بوجود :

- ١ - رئيس الدولة يكون منتخبا من قبل الشعب وهو يرأس الحكومة . فهو في ، هذه الحالة على قدم المساواة مع السلطة التشريعية المنتخبة ايضا من قبل الشعب .
- ٢ - يختار رئيس الجمهورية وزراء مع موافقة شكلية من قبل مجلس الشيوخ في تعيين كبار الموظفين وله الحق في اقالتهم متى شاء .
ويكون دور الوزراء استشارى في عملهم مع رئيس الجمهورية وليس هنالك من معنى لمجلس الوزراء كما هو الحال في مفهوم النظام البرلماني .
- ٣ - استقلالية الكونغرس عن الحكومة في تنظيم انعقاده والانتهاه من انعقاده بدون الرجوع الى دعوة خاصة من قبل الحكومة . وليس للحكومة الحق في اقتراح القوانين او سلطة في اعداد الميزانية وكما أن ليس هنالك حق من استجواب الوزراء من قبل الكونغرس فان الكونغرس ليس له الحق في محاسبة الوزراء سياسيا عن اعمالهم .

ولكن التداخلات بين السلطات تبدو في احيان كثيرة باعثة للقول من عدم الفصل التام وبالمساواة بين السلطات في النظام الرئاسي وذلك لان رئيس الجمهورية له حق الاعتراض على مشروعات القوانين المعروضة من قبل الكونغرس توقيفيا وذلك لحين موافقة ثلثى اعضاء الكونغرس على المشروعات المرفوضة من قبل رئيس الجمهورية . وبالمقابل فان لاستحصال موافقة الكونغرس (الشيوخ) على تعيين كبار موظفى الدولة والحكام الاتحاديين من قبل رئيس الجمهورية لشرط اساس في حالة عدم وجود نص في الدستور .

وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية اذ يجب سرافقة مجلس الشيوخ وعلى نفاذ بعض المعاهدات الدولية المبرمة من قبل رئيس الجمهورية .

ثالثا :

مع وجود سلطات متميزة وظيفيا في النظام البرلماني فانه لا يعتمد الى نظام جمع السلطات كما الحال في نظام الجمعية النيابية ولا يحاول ان يفصل بين السلطات كما الشأن في النظام الرئاسي وانما يقر التعاون والمراقبة المتبادلة وخاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية .

ويتميز النظام البرلماني باتصافه بالخصائص التالية :

١ - تشكيل هيئاته العامة تتصف بثنائية الجهاز التنفيذي .

فالسلطة التنفيذية تتكون من رئيس الدولة غير المسؤول ورئيس الحكومة فيمكن ان يكون رئيس الدولة ملك او رئيس للجمهورية . اما الحكومة فتتكون من الوزراء المسؤولين امام البرلمان او السلطة التشريعية . ومسؤولية الوزراء اما ان تكون مسؤولية فردية او مسؤولية جماعية بالنسبة لاعمالهم .

٢ - اما بالنسبة لتوزيع الاختصاصات بين السلطات فهو مرن غير جامد ، فمع قيام السلطة التشريعية بوظيفة التشريع فان للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها . وبالمقابل فان للسلطة التشريعية الحق في مراقبة اعمال السلطة التنفيذية والتصديق على الاتفاقيات التي تعقدها السلطة التنفيذية .

٣ - وتنظيم العلاقة بين السلطتين يكون قائم على فكرة التوازن بينهما . فهناك مساواة وتداخل بين السلطتين . فنظريا يتم اختيار اعضاء السلطة التشريعية بعيدا عن تأثيرا السلطة التنفيذية . وتكون دعوة انعقاد البرلمان من قبل السلطة التنفيذية وحتى فض دوراته . وللوزراء الحق في دخول البرلمان والمناقشة واقتراح اللوائح القانونية وحل البرلمان من قبل رئيس الدولة ، ولاعضاء البرلمان الحق في توجيه الاسئلة والاستجوابات للوزراء والمراقبة والتحقيق مع الوزراء وتقرير المسؤولية الوزارية واذا حجت الثقة عن الوزراء فعليها بالاستقالة .

من هذا نرى من ان خصائص النظام البرلماني التقليدي هو الاقرار بمبدأ الفصل المرن بين السلطات مع وجوب المساواة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية •

نموذج النظام البرلماني - بريطانيا

كانت بريطانيا مهدا لهذا النظام ولا زالت تأخذ به من ناحية وجود المؤسسات الممثلة لهذا النظام • وهي لم تتأثر بنظرية معينة بقدر ما كان للظروف وحتى الصدف في اقامة نظام التوازن والمراقبة والتعاون بين السلطات كما تأثر مونتسكيو بالنظام البريطاني الذي اعتبره افضل الانظمة • ولا يكفي للتعرف على النظام البريطاني الوقوف فقط على دستورها • وانما على السوابق التاريخية وعلى الممارسات التي تأخذ مكانها لدى السلطة والشعب •

فتكوفيل يقول لا وجود لدستور بريطاني • اما ديسي فيقول ان معرفة الدستور البريطاني تقتضي ان يجهد الانسان المتخصص نفسه للوقوف على مضامينه التي توجد في عدة وثائق قديمة وفي ضمير الشعب نفسه • واهم هذه الوثائق الميثاق الاعظم لعام ١٢١٥ بين الملك جون والنبلاء ووثيقة الحقوق لعام ١٦٢٩ وقانوني البرلمان لعام ١٩١١ ولعام ١٩٤٨ واللدان حدا من سلطة مجلس اللوردات لصالح مجلس العموم • نجاح هذا النظام مع ما عرف عن تطور كثير اصابه يعزى الى طبيعة الفرد البريطاني الذي يحترم التقاليد ورؤسائه ولا يبحث عن المساواة وغير منطقي ولكنه عملي متسامح مع اراء الغير التي تختلف معه (١٦) •

اهم المؤسسات

١ - الملك (التاج) وهو الحاكم الاعلى ومصدر كافة القوانين والانظمة والتعليمات : وقد تطور النظام الملكي من مستبد ومطلق الى نظام مقيد رمز للوحدة الوطنية بدون دور سياسي اساسي في المملكة المتحدة •

(١٦) اندريه هوريو - القانون الدستوري والمؤسسات السياسية - الجزء الاول -
الاهلية للنشر والتوزيع - بيروت طبعة ثانية ١٩٧٧ - ص ٣٣٠ وص ٣٧٥ •

وقد تم هذا التطور عبر قرون وتعود عديدة من السنين الى ان وصل الى الحد الذى عنده رفعت عن الملك او الملكة كافة الصلاحيات والمسؤوليات السياسية الكبرى حيث انتقلت السلطة الى البرلمان * علما بان مؤسسة المجلس الملكى الخاص لا يزال موجودا ويرأسه الملك ولكن لا يمارس الصلاحيات السابقة *

٢ - البرلمان ق يتكون البرلمان البريطنانى من مجلسين هما :

أ - مجلس اللوردات : وهو من بقايا النظام البرلمانى ذى السطوة الواسعة *
اذ كان هو الحاكم الفعلى وابقى عليه بعد ان جرد من صلاحياته الواسعة في اختيار النواب وتعيين الوزراء والتأثير على الملك *

المجلس يمثل الطبقة النبيلة الارستقراطية ويتكون من عدة اصناف من اللوردات * لوردات بالوراثة وعددهم ٨٠٠ لورد يعتبرون من اقرباء الملك وهم يتوارثون اللقب والمنصب * وهناك ٢٦ لورد من الكنيسة الانكليكانية (الكنيسة الرسمية للمملكة) الى جانبهم لوردات معينون مدى الحياة من قبل الملك بعد اقتراح من قبل رئيس الوزراء تقديرا لجهودهم المقدمة للبلاد * ويشكل تسعة من اللوردات محكمة استئناف كبرى معينون من قبل الملك *

ب - مجلس العموم - اعضاء هذا المجلس عددهم ٦٥٠ نائب منتخبون بالاقتراع العام المباشر * وتنتبثق عنهم الحكومة * ودورة المجلس خمسة سنوات بعد ان كانت الى عام ١٩١١ سبع سنوات *

٣ - الحكومة : تنتبثق الحكومة عن البرلمان (مجلس العموم) وتتمتع باستقرار طيلة فترة الدورة النيابية وغالبا ما تحل الحكومة مجلس العموم قبل انتهاء دورته الاعتيادية لاجراء انتخابات جديدة * وهناك نوعان من الوزراء الوزارة بتشكيلها الكامل حيث يبلغ عدد اعضائها ستة شخص والوزارة بالتشكيلة الصغيرة حيث عدد اعضائها ٢١ وزير * ويحرص حزب المعارضة على اعداد وزارة الظل لتهيئة الحزب لاستلام الحكم عند فوزه بالانتخابات (١٧) .

(١٧) بمقتضى انتخابات حزيران لعام ١٩٨٣ فان المحافظين حصلوا على ٣٩٧ مقعد اما العمال فقد حصلوا على ٢٠٩ مقعد * وحصل الاستكلنديون والاييرلنديون والغاليون على ٢١ مقعد * اما نسب الاصوات فهي كالالتى ٤٢٪ - ٢٧٪ - ٢٥٪ مع ٢٣ مقعد لاتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين *

الفصل الثاني

تقسيمات الأنظمة السياسية حسب ممارسة السيادة

تستقر السيادة بالمعنى القومى عند الشعب ولا يمكن ان تنبثق من سلطة غير الشعب ولذا تدته بمجموعة (١) . وهذا يعنى ان الانظمة السياسية قاطبة تأخذ بهذا المفهوم ، فقد تستقر السيادة في هيئة قليلة العدد او تستقر في شخص واحد كما الحال في انظمة حكومة القلة او في الانظمة الفردية .

فالسيادة هى قدرة استعمال السلطة المادية في الاقناع او في القهر داخل المجتمع السياسى وذلك لتنظيم شؤونه المختلفة . وتعرف السيادة على الصعيد الخارجى بسلطة الدولة في انشاء العلاقات مع الدول الاخرى سلميا او حربيا .

فاذا كانت السيادة هى ملك الشعب بكامله فكيف يستطيع هذا الشعب ان يزاو هذه السيادة بصورة تضمن سير تطبيقها كوظيفة منظمة لحياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؟ من هذا فقد درجت النظم السياسية في الاخذ كل على حده وسيلة تحقق فيها كل حسب ظروفها تطبيق مبدأ السيادة الشعبية وذلك بان تقرر الشكل لمزاولتها في حالة اعترافها بهذا المبدأ .

ويمكن عرض ثلاث صور او نماذج استنادا على وجود التصويت كمعيار تعتمد عليه النظم لتسير شؤونها .

١ - نظام الحكم السياسى المباشر - الديمقراطية المباشرة :

La democratic Direct.

٢ - النظام التمثيلى - الديمقراطية النيابية :

La representative Democratic

(١) هذا المعنى تبلور بصورة خاصة بعد الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ . فكتابات جون بودان عن السيادة في معرض الدفاع عن سلطة الملك ظهرت عام ١٥٧٦ . ولذلك فان الاستعمالين يرميان كل منهما معنى وهدف مغاير . فالمعنى الاول يراد به سلطة الشعب او سلطة الامة الا ان المعنى الثانى اريد به سلطة الملك .

٣ - النظام شبه المباشر - الديمقراطية شبه المباشرة :
La democratic semi - direct .

وهناك انواع من الانظمة السياسية والتي لا تعتمد اصلا في نشوئها او ممارستها على الانتخابات والتي يفترض قيامها لاسباب مختلفة ، ومن هذه الانظمة :

- ١ - النظام الفردى .
- ٢ - نظام حكم القلة .
- ٣ - النظام الثورى والانقلابى .
- ٤ - النظام المختلط .

المبحث الاول :

الانظمة التى مصدر سيادتها غير الانتخابات :

اولا :

يندرج تحت هذا النوع من الانظمة العديد من الحكومات التى عرفت قديما وحديثا على شكل ملكية كانت ام جمهورية ذات مضمون ليبرالى او كلى . وبصورة مؤقتة او دائمية . ويلاحظ ان من بين هذه الانظمة من يأخذ ممارسات مختلطة وليس مطلقة في اسناد بعض الهيئات بواسطة الانتخابات او عدمه ، أى تعايش هيئات منتخبة وهيئات غير منتخبة في داخل نظام سياسى واحد ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر يمكن القول بان هنالك اربعة نماذج رئيسية حيث يكون مصدر سلطتها غير الانتخابات وهى .

١ - نظام الحكم الفردى :

ترتكز السلطة او السيادة في هذا النظام بيد الفرد ، ملكا كان او رئيس جمهورية ومكرسة سلطته في وثيقة او لا . فالسيادة تعود للفرد الواحد يزاولها حسب مشيئته وقد عرف سابقا هذا النوع من الحكم حيث كانت سلطة الملك مستمدة من فكرة الحق الالهى او التفويض الالهى . وقد عرف عن لويس الرابع عشر قوله بان الدولة تعود له : الدولة هى انا .

L' Etat C'est moi.

ويقول لويس الخامس عشر بأنه مسؤول فقط أمام الله .
في فرنسا ايدانا بالابتناد شيئا فشيئا عن مفهوم الحق الالهي .
في اوربا وقد تجلى سقوط آل ستيوارت عام ١٦٨٨ في انكلترا .
الحق الالهي لسيادة الملوك وذلك بانتقالها الى البرلمان . ومن هنا
ان السيادة تنتقل بالوراثة مما ادى بكثير من الملكيات بالاستمرارية
القائمة على تجسيد السيادة في شخص واحد وورثته من بعده .
الملكية المطلقة او الملكية المقيدة فان الشكل العام للنظام يبقى
السيادة هي ملك لشخص واحد .

٢ - النظام الشورى والانتخابي :

في هذا النوع من الحكم لا يقوم الفرد بتجسيد السيادة
الحكم بين يديه وذلك على اساس التفويض الالهي او الحق الالهي
في الحصول على السلطة بواسطة الثورة او الانقلاب حيث يقوم
الى الانتخابات . وتمتاز بعض المجتمعات في عدم اتخاذها قاعدة
بعض الافراد للسلطة الكاملة . فالظروف السياسية والاجتماعية
تستدعي اللجوء الى الثورة او الانقلاب في احداث تغييرات
التغييرات التي يمكن ان تنشأ في المجتمع السياسي . وكما ان
انتصار الجمهوريين والديمقراطيين اذ قام فرانكو بانقلابه
الاجتماعية من العذو ذلك خلال اربعين عاما . وكذلك تسلم
من قبل سلازار بمساعدة العسكريين الذين ارتأوا البعثات
البرتغال . وفي عدد كثير من دول العالم الثالث لجأ الشوريون
السلطة بيد شخص واحد في سبيل احداث تغييرات جذرية في مجتمعاتهم
ان اقامة الحكم الديمقراطي اللبرالي يمكن ان يكون عقبة في
في المجتمع المتأخر . ولهذا فان حصر السلطة في يد شخص ينسب
الى حين استكمال شروط التقدم ومن ثم الرجوع الى الشعب في عصر

٢ - نظام حكم الاقلية :

ففى هذا النظام الوسط بين حكم الفرد وحكم الجماعة تقوم فئة قليلة من الآخرين فى حصر السلطة بين يديها وذلك فى تمثيلية امور المجتمع كله ذكر ارسطو فى أن حكم الاقلية هو السابق للحكم الديمقراطى والمقرب للحكم الملكى - اقلية - اقلية *

وقد لوحظ انطباق نظام الدورة الارسطوطاليسية على تطور نظام انكلترا * فالملكية فى انكلترا تطورت الى نظام حكم الاقلية الارستقراطية - البرلمان وبعدها تطور الى حكم الشعب بمد توسع الحقوق السياسية للمواطن اصلاح عام ١٨٦٧ *

٤ - النظام المختلط :

ففى هذا النظام نرى تعايش هيئات سياسية منتخبة بجانب هيئات غير منتخبة * فوجود ملك غير منتخب ومجلس برلمانى منتخب مثال على ذلك الذى وجد فى انكلترا وفى اقلية الانظمة الملكية فى العالم * كما ويلاحظ البرلمان بمجلسين أحدهما منتخب وآخر غير منتخب رغم تمتع الآخرين بام متساوية * من هذا نرى ان السيادة او السلطة تمارس من قبل هيئة ا منتخبة ، متعايشة مع بعضها *

ان لهذه النماذج من الانظمة السياسية خصائص يمكن ان تلخص -
التالى :

١ - عدم الاعتماد فى اتخاذ الانتخابات اساسا لممارسة هذه النظم لسيادتها وقتية او دائمية *

٢ - اقترنت اكثر هذه الانظمة التى لم تأخذ بنظام الانتخابات بظهور متسلطة وفردية وبارزة كمنهجية للظروف الخاصة فى المجتمع التى فيه *

تقسيمات الانظمة السياسية والتي مصدرها الانتخابات

ثانيا :

- سبق وان ذكرنا ان السيادة تستقر عند الشعب (٢) . ولاجل مزاولة هذه السيادة من قبل الشعب لحكم نفسه وذلك بوضعه وانشائه القواعد والقوانين المنظمة لهيئاته في المجتمع فقد اقترنت مزاولته لسيادته بعدة صور او نماذج :
- ١ - قد يمارس خصائص الديمقراطية بنفسه فهنا النموذج يكون النظام الديمقراطية المباشرة .
 - ٢ - وقد ينتخب الشعب نوابا عنه للتكلم والعمل باسمه وبهذه الحالة نكون امام نظام الديمقراطية التمثيلية او الديمقراطية النيابية .
 - ٣ - واذا اقترنت النظام بوجود ممثلين عن الشعب اى نوابه وفي نفس الوقت يستطيع الشعب بمبادرته وبنفسه القيام ببعض القضايا والامور الهامة فالنموذج هو النظام شبه المباشر او الحكم الديمقراطي شبه المباشر .

المطلب الاول :

(١) الديمقراطية المباشرة :

ويقصد بها ممارسة الشعب لخصائص السيادة بنفسه بدون وسيط فتجتمع السلطات بيده ويقرر بها ما يراه في تسيير الشؤون المتعلقة به كشعب على الصعيد الداخلى او الخارجى من تشريع القوانين وتنفيذها وقيامه بالفصل فيما يحدث او ممكن حدوثه من منازعات وخصومات بين الافراد او بين الافراد وهيئات السلطة . وهذا النمط من الحكم المباشر سبق وان وجد في دول المدينة اليونانية القديمة ، حيث كان مجموع السكان الاحرار للمدينة الواحدة يجتمعون في مكان عام وبأوقات يقررونها وذلك لمناقشة الامور العامة المتعلقة بالمدينة وبعدها يجرى التصويت

(٢) في بداية الفصل الثانى من الكتاب الصفحة ٤٣ .

بالنسبة لاصدار او الغاء القوانين والقيام بكل ما يتعلق بشؤونهم كمواطنين في مجتمع دولة المدينة (٢) . وقد لوحظ اختفاء هذا النمط من النظم في الوقت الحاضر باستثناء بعض التطبيقات في مقاطعات سويسرا الصغيرة مثل كلاريس وابنزل وانتروال . ولعدم امكان تحقيقها عمليا لذلك تعهد الى بعض الاشخاص مهمة القيام بها لان مزاوله الاعمال الادارية منها بواسطة مجموع الشعب أمر لا يمكن تحقيقه . وبإشراف الجمعية الشعبية يتم النظر ومناقشة اعمالهم وحتى تعيينهم حسب القرعة في بعض المدن اليونانية القديمة . وبقدر ما يكون العمل بمقتضى الديمقراطية المباشرة هى ممارسة الشعب بنفسه لخصائص السيادة فانه يبدو من الصعوبة بمكان ان يزاول الشعب بنفسه هذه السلطات وبصورة جيدة . فتطبيق الديمقراطية وذلك بممارسة الشعب بنفسه الحكم تعنى تملك الشعب الكامل لسيادته . وبذلك يكون الشعب ذا اهمية في تحمله مسؤولية حكمه بنفسه ومعبرا بذلك عن ارادته العامة والتي تعنى تمتعه بسيادته غير منقوصة .

ولكن مع اتفاق فكرة الارادة العامة في حكم الشعب بنفسه ولمصلحته فيمكن القول بان هنالك صعوبات عملية ومنطقية في امكانية سير عمل هذا النموذج في الحكم الديمقراطي المباشر .

- ١ - اذا كان في الامكان سابقا جمع المواطنين لمدينة صغيرة في مكان واحد فانه يبدو من الصعوبة بمكان في الوقت الحاضر جمع المواطنين لدولة معينة في مكان واحد والقيام بممارسة السيادة .
- ٢ - صعوبة المام كافة المواطنين بمسائل فنية ومعقدة في بعض الاختصاصات ومن ثم وضع الحلول العملية اللازمة لها (٣٢) .

(٣) دكتور ثروت بدوي - النظم السياسية - القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٦٦ .
١ - يفترض ان عدد سكان اثينا الاحرار كان عشرون الف . حسبما جاء في كتاب مونتيكيو (روح القوانين) مصدر اشير اليه ص ٦٣ في الهامش .

٣ - وقد ظهر بأن اراء المواطنين المشتركين في الجمعية الشعبية في بعض المقاطعات السويسرية كانت متأثرة برجال الدين والموظفين ورجال الاعمال (٤)

المطلب الثاني . النظام التمثيلي او الديمقراطية النيابية :

٢ - اذا كان من يمتلك السيادة وهو الشعب لا يمارسها بنفسه وانما بواسطة من ينسبهم عنه ففي هذه الحالة يكون النظام نيابى . فالشعب صاحب السيادة الاصلى يقتصر عمله في هذا النظام بانتخاب من يمثله وينتهى دوره عندها . وما دمنا في معرض الكلام عن الانتخابات فحري بنا ان نتعرض الى نقطتين تخص الاول منها طرق الانتخابات وثانية تتعلق بوسائل تزوير الانتخابات ، وذلك قبل الكلام عن عناصر او اركان النظام النيابى .

اولا : طرق الانتخاب :

تختلف النظم النيابية في كيفية وصول ممثلى الشعب الى المجالس النيابية او البرلمانية او الجمعية الوطنية كل حسب التسمية . فالانتخاب يمكن ان يكون مباشر او غير مباشر حسب وجود المراحل في حصول النائب على عضوية المجلس النيابى . فاذا كان للناخبين الحق مباشرة بانتخاب النائب فان الانتخاب هنا مباشرا وهو على درجة واحدة . اما اذا افترض في الانتخاب ان يكون على مرحلتين ، ففي هذه الحالة يكون الانتخاب غير مباشر وعلى درجتين أى ان الناخب له الحق بانتخاب الممثلين الثانويين وهم بدورهم (الناخبون الثانويين) ينتخبون النائب . وتقدير هذا الاجراء هو على اساس ان الناخبين الثانويين هم ادرى من عامة الناس في معرفة المرشحين ولكن يمكن ان يكون هذا الاجراء بعد ذاته عاملا للتلاعب في التعبير ، عن الرغبة الحقيقية للناخبين الاوليين ، فهي اذا طريقة ملتوية يمكن ان لا تؤدى النرض الذى استعدهت لاجله ، في خدمة المواطنين لانتخاب من يريدونه حقيقيا .

(٤) راجع الدكتور شمران حمادي - النظم السياسية ١٩٧٥ ، ص ١٨٩ :

ثانيا : الانتخاب الفردى او الانتخاب بالقائمة :

إذا كان عدد المناطق الانتخابية مساويا لعدد النواب المراد انتخابهم بحيث يكون لسكان كل منطقة انتخاب نائبا واحدا يكون الانتخاب فردى ، اما اذا كان عدد المناطق الانتخابية اقل من عدد النواب المرجى فوزهم بصورة تدعو أن يكون المواطنى كل منطقة انتخاب عدد من النواب فان طريقة الانتخاب تكون حينئذ بالقائمة . وكذلك فان الانتخاب بالقائمة ممكن ان يتم على شكل من هذه الاشكال

الثلث .

- ١ - طريقة القوائم المغلقة : اى ان الناخبين لهم الحق برفض او قبول القائمة المقدمة لهم كاملة .
- ٢ - طريقة التصويت بالافضلية : وحسب هذا الشكل من الانتخاب فان للناخب الحق في تغيير ترتيب اسماء المقدمين للترشيح للنيابة ضمن القائمة المعروضة
- ٣ - طريقة المزج : في هذا الشكل من الانتخاب يعطى الحق للناخب في اختيار من يريدهم كمرشحين للنيابة فيضع الاسم حسب رأيه ويحذف او يبدل ترتيب المرشحين حسب وجهة نظره ورغبته (٥) وذلك بالاستعانة بباقى القوائم الانتخابية المعروضة في سبيل وضع قائمة انتخابية يفضلها الناخب للفوز .

ثالثا : الانتخاب بالاغلبية والانتخاب بالتمثيل النسبى :

ان فوز من ينال اغلبية الاصوات تؤدى بانتخابه دون مناقشة اذا كان الانتخاب على شكل فردى او بالقائمة في الاحوال الاعتيادية ، اما الانتخابات بالتمثيل النسبى فيعنى توزيع عدد الاعضاء المراد انتخابهم على القوائم الانتخابية حسب نسبة عدد الاصوات التى نالتها كل قائمة من القوائم المقدمة للانتخابات فاذا افترض وجود

(٥) راجع في الموضوع للاستفاضة - كتاب الدكتور شمران حمادي ص ٣٢ - ٣٣ .

ثلاث قوائم انتخابية هي قائمة ١-٢-٣ في دائرة انتخابية وكان عدد الناخبين ثلاثون ألف ويراد انتخاب ستة نواب فيقسم عدد الناخبين على عدد النواب وبهذا فيجب ان تحصل كل قائمة كحد ادنى خمسة الاف صوت ويصار بعدها الى ترجيح القائمة التى لديها اقرب عدد لفوز المرشح للنيابة .

ثانيا : وسائل تزوير الانتخابات .

سابقا اقترن الحق بممارسة التصويت بفرض قيد النصاب المالى ويتوفر الكفاءة . وقد تخلت الدول عن الاخذ بها لتعارضها مع مبدأ الحرية السياسية للافراد أو للتلاعب بارادة الناخبين عند التعبير عن رغبتهم في الانتخاب باتباعها وسائل عديدة منها :

١ - وسيلة التصويت العلنى :

حيث يمكن بهذه الوسيلة التأثير على الناخبين وذلك بعدم اعطائهم فرصة للدلاء باصواتهم بصورة سرية تحفظهم بعيدا عن المؤثرات الخارجية (كشخص صاحب نفوذ او رئيس مصلحة او جهة حكومية) في التعبير بحرية عن رغبتهم الحقيقية .

٢ - التحكم في توزيع الدوائر الانتخابية :

حيث يلجأ بهذه الوسيلة الى ترجيح من يراد ايصالهم للنيابة بحصولهم على اصوات في دوائر انتخابية معينة بنسبة اقل مما لو لم يكن هنالك تلاعب في تقسيم المناطق الانتخابية . فمثلا يمكن انتخاب نائب لعشرين الف ناخب فيما اذا اريد ان يفوز النائب في منطقة معينة (في الريف) في الوقت الذى يصار لفوز نائب اخر بعد فوزه باصوات تبلغ مئة الف ناخب في المدينة وذلك على اساس ان الحكومة ترغب في مجيء نواب عن الريف .

٢ - الاخلال باعطاء الفرص المتكافئة لجميع المرشحين :

فتلجأ السلطة مثلاً الى توفير الاماكن العامة للاجتماعات لصالح مرشحيها ومريديها وتوفر لهم الحماية والدعاية في الوقت الذي لا تمهد نفس التسهيلات للمرشحين المعارضين وتعرض وتعرقل اعمال الدعاية واستعمال وسائل الاعلام للمعارضة في نشر ارائهم وبرامجهم .

عناصر (أركان) النظام النيابي :

للنظام النيابي خصائصه التي تميزه عن غيره من الهيئات متعلقة بطبيعة عمله وعمل اعضائه وهي اربعة :

١ - وجود مجلس نيابي منتخب :

وفي احيان يتكون البرلمان من مجلسين احدهما منتخب والاخر معين . وحتى تصبح تسمية المجلس النيابي فتجدر الاشارة الى وجوب انتخابه والا لكانت هيئة مجلس النواب ليست الا هيئة استشارية يرجع اليها للانتفاع بارائها .

٢ - عضو المجلس النيابي يمثل الشعب او الامة :

لهذا فهو يبحث في الامور المتعلقة بكافة الشعب او بالقضايا التي تهم الامة . فالنائب مستقل في رأيه ولا يمثل فقط مصالح دائرته الانتخابية . ويترتب على ذلك :

- أ - عدم الاخذ بمبدأ الوكالة على سبيل الالتزام .
- ب - اعتبار الاستقالة على بياض باطلة .
- ج - عدم اشتراط اقامة النائب بصورة دائمية في منطقته الانتخابية (٦) .

٣ - اشتراط ان تكون عضوية المجلس لمدة محدودة ويمكن تجديدها بواسطة الانتخاب . وبذلك يمكن تحقيق رقابة الناخبين لعمل مرشحهم .

(٦) راجع الدكتور شمران حمادى - النظم السياسية ص ٨٤ - ٨٥ .

٤ - اشتراط قيام البرلمان او المجلس المنتخب بتولى بعض خصصا
عن اقتراح للقوانين ومن تشريعه للقوانين ومراقبة السلطة
تضمن ملاحقة اعمالها واشعارها بوجود سلطة حقيقية
المنتخب (٧) *

وبعد ان ذكرنا أهم خصائص النظام التمثيلي او النيابي
قليل على مزايا هذا النظام وعلى أهم الانتقادات التي وجهت به
هذا النظام :

١ - يعتبر النظام النيابي ديمقراطيا وذلك في اعتماده على الشعب
نفسه بواسطة نوابه المنتخبين من قبله لمدة محدودة بفترة

٢ - وهذا النظام يتصف بواقعية عملية عند حصر مجموعة
المواطنين في القيام بتحقيق ارادة الشعب وخاصة ان غالبية
القيام بتحقيق امور فنية ومعقدة للشعب بكامله *

ومع ما يتصف به هذا النظام من مزايا فانه ينتقد وعلى انه

١ - ان ممارسة خصائص السيادة او الارادة الشعبية تكون بيد
فلذلك فان سيادة الشعب الحقيقية تنتهي بوضع ورقة الانتخاب في
(كما عبر عن ذلك روسو في معرض كلامه عن النظام البريطاني

٢ - في احوال كثيرة يكون النظام التمثيلي تعبير عن رغبة الشعب

لا يشترك المواطنون بصورة واسعة في الانتخابات * كما

تصدر قوانين لم تحصل على رأى الاغلبية وخاصة ان المعارف

القانونية تصبح قوانين في حالة موافقة اغلبية أعضاء البرلمان

فيمكن ان تصدر قوانين بعد موافقة ربع أعضاء المجلس

وبالتالى فان القوانين تكون ممبرة عن اقلية الشعب وليس

الشعب كما هو منتظر القيام به للاعلان عن سيادة الشعب *

(٧) الدكتور عبد الحميد متسولي - القانون الدستوري والاند

ص ١٤٨ *

المطلب الثالث : النظام شبه المباشر او الديمقراطية شبه المباشرة *

يعتبر النظام شبه المباشر نظاما وسطا ومزيج من النظام الديمقراطي والنظام النيابي فهو حل وسط * فالمثل الاعلى للديمقراطية تكون بممارسة مباشرة لكافة خصائص السيادة وقد لاحظنا صعوبة الاخذ بهذا النظام في الحاضر * أما ممارسات النظام النيابي للديمقراطية فيلاحظ عند التطبيق عن مفهوم ممارسة السيادة الشعبية بصورة حقيقية *

ولهذا ولأجل المحافظة على مفهوم السيادة الشعبية وتمثيل هذه السيادة أقرب الى الحقيقة فقد أبقي على وجود الهيئات المنتخبة بواسطة الشعب للتكامل مع امكانية الرجوع اذا اقتضى الامر بين الحين والاخر الى الشعب مباشرة لا رأيه ومن ثم الاقرار بما يريثيه الشعب أى القيام «بالاستفتاء» ليس هذا وانما تتعدى مظاهر النظام شبه المباشر الى اقرار عدة حالات لابرار الى بالسيادة الشعبية في ممارسة السلطة الا وهى :

أ - الاستفتاء الشعبى :

ويقصد به الرجوع الى الشعب لاخت رأيه في أمر من الامور * فاذا مشروع قانون معد من البرلمان ووافق عليه الشعب بعد استفتاءه أصبح القانون قانون يوجب العمل بمضمونه اما اذا كان الجواب بالنفى فيهمل القانون *

ويمكن ان يكون استفتاء الشعب متملقا بمشروع قانون ففى هذه يسمى بالاستفتاء التشريعى ، اما اذا كان غرض الاستفتاء أمر آخر فيسمى سياسيا او حسب موضوع الاستفتاء المطروح *

وهناك أنواع للاستفتاءات التى ممكن اجرائها :

أ - فمن ناحية ميعاد قيامه يكون أما استفتاء سابق على القانون ا على القانون * فاذا كان سابقا على القانون كان استفتاء استشا

الاستفتاء على القانون فيعتبر من التطبيقات المهمة للديمقراطية شبه المباشرة .

ب - يظهر من ذلك بأن هناك استفتاء ملزم وآخر استشاري وذلك حسب اتجاه البرلمان في تشريع القوانين التي استشار بصدها الشعب .

ج - أما من حيث موضوعه فالاستفتاء يمكن أن يكون متعلق بالدستور او بتعديله ففي هذه الحالة يسمى استفتاءا دستوريا ويمكن أن يكون الاستفتاء متعلقا بأمر يخص قانون أو قوانين معينة فيسمى حينذاك باستفتاء تشريعي .

د - ومن حيث وجوب اجراء الاستفتاء يمكن أن يكون الاستفتاء اجباري اذا نص بذلك الدستور ويصبح اجراء الاستفتاء اختياري في حالة افتراض وجوب طلب الحكومة او عدد من المواطنين خلال مدة معينة من صدور القانون في اجراء استفتاء حوله .

٢ - الاعتراض الشعبي :

ويقصد به حق الناخبين في الاعتراض على تطبيق قانون معين في خلال مدة معينة من صدوره . فاذا ايد طلب الاعتراض من قبل عدد معين عرض القانون على الشعب للاستفتاء والا فالقانون ينفذ منذ تاريخ صدوره .

٣ - الاقتراح الشعبي :

في هذه الحامة يستطيع الناخبون تقديم فكرة او مشروع قانون لتشريعه فاذا كانت فكرة فيمكن للبرلمان من صياغة مشروع القانون ويعرض في استفتاء عام ، اما اذا كانت الفكرة مصاغة اصلا في مشروع قانون (ولا يوجد ما يخالفها في الدستور) . فالمشروع يعرض على البرلمان للبت فيه أو يقدم لغرض الاستفتاء .

٤ - اقالة الناخبين لنائبهم :

وذلك بطلب عدد معين من الناخبين الى مجموع الناخبين باقالة النائب فاذا حاز طلبهم بالاغلبية فعندها يستقيل النائب والا فيعتبر النائب منتخبا .

٥ - الحل الشعبي .

وفي هذه الحالة يمكن بأغلبية معينة طلب حل هيئة البرلمان وذلك لاجراء

انتخابات جديدة .

٦ - عزل رئيس الجمهورية :

وقد أخذ بهذه الطريقة دستور المانيا لعام ١٩١٩ (المسمى بدستور فيمار) والذي نص على امكانية عزل رئيس الجمهورية قبل انقضاء فترة حكمه المحددة بسبع سنوات بناء على طلب عدد معين من الناخبين وبعد موافقة البرلمان ومن ثم موافقة الشعب بواسطة استفتاء .

تقدير النظريات التقليدية في تصنيف النظم السياسية :

اتبع عدد كبير من الكتاب تقسيمات الانظمة السياسية اعتمادا على نظرية الفصل بين السلطات وحسب منطق فكرة السيادة . ورغم مكانة هذه النظريات في التحليل السياسى فبالامكان اتخاذ نماذج أخرى للتقسيمات المتعلقة بالانظمة السياسية وعلى اساس عموميتها وشمولها بصورة اكثر من النظريات التقليدية في تعديد انواع الانظمة السياسية في العالم . فمن جهة يظهر لنا التحليل السياسى الحديث بعدم انطباق النظريات التقليدية على الممارسات المبدئية للنظم السياسية التقليدية . ونعنى بذلك بتطور الاحزاب وانتشارها وتأثيرها المباشر على نماذج الحكم التى ممكن ان توجد باشكال مختلفة . واذا اقترن مفهوم الفصل بين السلطات مع نشوء وتطور الانظمة الليبرالية فنرى الوقت الحاضر ان هذه الانظمة نفسها تنزع الى ممارسة تختلف كثيرا اذا لم نقل كليا عن منظور الفصل بين السلطات التى اريد لها العيش لحفظ الحرية السياسية مع وجود سلطة ملكية عرف عنها انها مستبدة وحتى اذا حاكينا نظرية الفصل بين السلطات حسب مفهومها فكيف نفسر استمرارية فعاليتها وصحة فرضيتها في حالة تبدل النظام الفردى الى حكم الشعب . فحوى بالشعب في هذه الحالة أن يمتلك جميع السلطات وعندئذ يمكن القيام بفصل السلطات التى يمتلكها الشعب . وهذا ما نحى اليه الفكر الاشتراكى في رفضه

الانتقاد لاتخاذ مبدأ الوحدة والتفويض العمودى للسلطة والذى يوفق فى هذه الحالة بين التحليل النظرى وبين الضرورة العملية .

التمثيل البرلمانى المزدوج :

عرفت البرلمانات بشكلها الاحادى وبشكلها الثنائى ، اى عندما تتشكل السلطة التشريعية من مجلسين . وحسب التسمية المعطاة لكل منهما فهناك المجلس الاعلى والمجلس الادنى ومجلس الشيوخ ومجلس النواب . «وجود مجلس ثانى يعتبر نتيجة منطقية لتكوين الدولة الاتحادية » (٨) . ولكن ثنائية المجلسين وجدت فى دول بسيطة فى بريطانيا وفرنسا . ففى بريطانيا يعود اصل وجود الثنائية الى تمثيل الفرسان ممثلى الريف والبرجوازية ممثلى المدن (٩) . الا ان سلطة الروردرات تقلصت الى الحد الذى جعلت من مجلسهم مجرد واجهة . اما فى فرنسا فان نظام المجلسين قد حافظ على مساواة كل مجلس بالآخر فى السلطة والاختصاصات بحيث يتعين موافقة المجلسين على مشروع اى قانون يعرض امامهما . فبالرغم من موافقة اغلبية اعضاء الجمعية الوطنية على مشروع قانون يتعلق بالتعليم الرسمى فان موقف مجلس الشيوخ السلبى ازاء مشروع القانون هذا قد اوقف امكانية الاخذ به (١٠) لهذا فان وجود مجلسين بصلاحيات واحدة قد يعرقل العملية التشريعية . ولهذا فان انصار المجلس الواحد يؤيدون عدم الاخذ بنظام المجلسين لانه لا يتفق مع نظرية السيادة الشعبية خاصة اذا كانت شروط اختيار كلا المجلسين تختلف الواحدة عن الاخرى

(٨) انظر د . على غالب العائى ، مجلس واحد ام مجلسان . مطبعة المعارف ١٩٦١

ص ١٣ .

(٩) د . اسماعيل الغزال . مصدر اشير اليه ص ١٨٩ .

(١٠) عام ١٩٨٤ .

الا انه يؤخذ على اعضاء المجلس الادنى تسرعهم لكونهم يمثلون الناخبين الاصغر سنا مما يجعلهم اقل دراية في معرفة الشؤون العامة (١١) •

وان كون الشيوخ معينون من قبل الحكومة مثلا قد يجعلهم اكثر استقلالية في اتخاذ الاراء بعيدا عن تأثيرات الرأى العام • بهذا فقد يوصف اعضاء مجلس الشيوخ بانهم معرقلون لاعمال نواب المجلس النيابى •

ولهذا نجد اتجاه بعض الدول الى تقليص صلاحيات المجلس الاعلى الى الدرجة التى لا تجعل منه طرفا معرقلا لمضمون السيادة الشعبية •

وقد لجأت بريطانيا الى تقليص صلاحيات مجلس اللوردات ، اما الدول التى لا تزال تساوى بين المجلسين : ايطاليا وبلجيكا •• والمانيا فان للمجلسين القوة ذاتها فيما يتعلق بالقوانين الاتحادية التى من شأنها تقليص سلطات الدول لاعضاء • اما بالنسبة للقوانين الاخرى فسلطة البوندسرات من سلطات البوندستاغ (١٢) •

(١١) اذ ان من يحق لهم الترشيح هم من ذوى الاعداد الاعلى كان اربعين عام مقابل ثلاثين أو ثلاثين مقابل ٢١ للنواب •

(١٢) انظر د • اسماعيل الغزال • اشير اليه ص ١٩٦ • وكذلك

د • ابراهيم عبد العزيز شيجا • القانون الدستورى - تحليل النظام الدستورى

المصرى - الدار الجامعية ١٩٨٣ - بيروت ص ٣٩٧ •

وقد يمكن الوصول لحل الاشكالات التى تتمرض عرقلة احد المجلسين لمشروع ما بان يصار الى الاستفتاء الشعبى العام وفي هذه الحالة يعود الى الشعب وهو صاحب السيادة الشعبية في تقرير امر الوقوف الى جانب احد الفرقين . اما الى جانب مجلس الشيوخ او الى جانب مجلس النواب وعندها يرضخ الطرف المعارض نزولا لرغبة الشعب صاحب السيادة الاصلى .

السيادة الشعبية وتوسيع قاعدة الاختيار

ان مفهوم السيادة الشعبية يقضى بان يمارس الشعب بنفسه اختيار ممثليه . الا ان هذا الحق لم يمارس ابتداءا بصورة واسعة وانما عرفت الممارسة مقيدة بقيود ادت بالكثير من الاحيان الى ان تكون مبتسرة حيث انها اقتصرت على امكانية ممارسة قلة من الشعب لحق الاختيار وليس الاغلبية فكان هناك اقتراح مقيد بوجود نظام انتخابى يشترط نصابا ماليا او شرط كفاءة ٠٠٠ (١٣) .

وكانت هنالك نظريات حول طبيعة الاقتراح هل هو وظيفة ام حق . فاذا كان الانتخاب وظيفة فهو يقتصر على قلة لحساب الامة اما اذا كان حقا فيجب ان يكون شاملا وبالتالي فهو يمثل سيادة الشعب . ففي دستور عام ١٧٩١ الفرنسى كان الاقتراح بمثابة وظيفة وقد اقتصر على قلة من دافعى الضرائب . اما دستور عام ١٩٧٣ فقد اقر الاقتراح الشامل (١٤) .

(١٣) د عبد الحميد متولى . القانون الدستورى والانظمة السياسية - الطبعة الاولى

١٩٦١ ص ١١٢ . الاسكندرية .

(١٤) اندريه هوريو - اشير اليه ص ٢٥٣ .

الا ان الدساتير اللاحقة علقت الاقتراع العام . حيث اوجبت دفع الف فرنك ذهب للترشيح وثلثمائة فرنك من قبل الناخب ، وبالتالي فقد كان عدد الذين يحق لهم الاختيار ٩٠ الف مواطن اغلبهم من ملاكى العقار (الارستقراطية) وقد خفض رسم الانتخاب بعد ثورة ١٨٣٠ واصبح ٥٠٠ فرنك لكل مرشح و ٢٠٠ فرنك لكل ناخب ، فارتفع عدد الناخبين الى اقل من ربع مليون قبل ثورة عام ١٨٤٨ التى قررت الانتخاب العام للمذكور فقط ولم يصبح الانتخاب عاما وشاملا لكلا الجنسين الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

اما انكلترا فانها وان عرفت مؤسسة البرلمان منذ القرن الثالث عشر الا انها لم تدرك الاقتراع الشامل لكلا الجنسين الا بعد الحرب العالمية الاولى ومع بعض التعديلات في قانون الانتخاب فقد تم تعميم الاقتراع الشامل عام ١٩٢٨ .

فحتى عام ١٨٣٢ كان الذين يحق لهم الاشتراك بالانتخابات يشكلون نسبة ٤٪ كما ان توزيع المناطق الانتخابية لا يسمح بالتمثيل العادل فالريف يحظى بتمثيل اكثر من سكان المدن . فسكان مدينة لندن يمثلهم اربعة نواب بينما مقاطعة كورنواى ممثلة بـ ٤٤ نائبا علما بان سكان العاصمة يشكلون ثلاثة اضعاف سكان المقاطعة . وبعد الاصلاح الانتخابى لعام ١٨٣٢ فقد ارتفع عدد الناخبين من ٤٠٠ الف الى ٨٠٠ الف . وقد خفض الرسم الانتخابى وبعدها الغى ، اذ اصبح لمن يكون دخله عشر ليرات ذهبية الحق في الاقتراع بدل دفعه اياها ، كما خفض السن الانتخابى عام ١٩٧٠ الى ١٨ سنة .

وفي الولايات المتحدة الامريكية فقد نظمت كل ولاية قوانين الانتخاب ولم يلغى الرسم الانتخابى الا بعد التعديل الدستورى الرابع والعشرين عام ١٩٦٤ .

وقد اشترطت بعض الولايات من الناخبين اعادة القراءة والكتابة وتفسير الدستور
ولكن هذه الاجراءات قد الغيت بعد عام ١٩٦٥ لصدور قانون الانتخاب *

الى جانب هذه القيود التى زالت في معظمها لتوسع بالتالى من السيادة الشعبية
فان بعض الدول وحسب ظروفها السياسية تعمل على عدم اتاحة الفرصة لمشاركة
بعض قطاعات من الافراد في الانتخابات العامة ففى فرنسا حرم من المشاركة في
الترشيح افراد العائلة الملكية السابقة وكذلك الذين تعاونوا مع قوات الاحتلال
النازى في فرنسا * وقد حجب الدستور الروسى الاول لعام ١٩١٨ حق الانتخاب
عن الملاكين الكبار ورجال الدين وموظفى العهد القيصرى * كما حظرت قوانين
الانتخاب في مصر بعد ثورة تموز عام ١٩٥٢ حق الانتخاب عن كبار الملاكين وكذلك
قانون الانتخاب في العراق *

7c

الفصل الثالث

فكرة واهمية دراسة الدستور :

« غالبا ما تثبت السمات الاساسية او «فلسفة» الانظمة السياسية في الدستور . فمن الدستور يمكن ان نعرف الى حد كبير تحت اى نظام يمشى بلد ما » (١) .

ولزيادة معرفتنا بفلسفة واتجاه النظام السياسى حرى بنا ان نتعرف على الكيفية التى دفعت جميع بلدان العالم الى ايجاد واعلان دساتيرها . فبالرغم من الاختلاف بين دول العالم ، الا ان هذه الدول تشترك في ومثلاك كل منها لدستور يبين لحد ما اسس الحكم وعلاقة السلطة بالمحكومين ويعين واجبات وحقوق المواطنين ولم يكن امر انتشار الدساتير معروفا سابقا كما الحال عليه الآن في العالم . وانما الاهتمام بالدستور من قبل الدول كظاهرة بدا واضحا بعد الثورة الامريكية والفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر (٢) .

فتاريخيا ، كانت دول المدن اليونانية القديمة ومن بعدها روما من الاوائل في معرفة الدساتير العرفية وجغرافيا فان الاخذ بالدساتير كان وبصورة خاصة محصورا بشرق البحر الابيض المتوسط (٣) .

أما لماذا بدت ظاهرة الاهتمام بدسترة النظم السياسية بشكل جلى بارز في

(١) الدكتور منذر الشاوى — القانون الدستورى والمؤسسات الدستورية العراقية ، بغداد ١٩٦٦ ص ٢١ .

(2) Cf. Andre Hauriou—Droit Constitutionnel et institutions politiques. 1970—p. 32.

(3) Marcel Prelot. Institutions politiques et droit constitutionnel. Dalloz. 1978. p. 283.

وقد عرفت فرنسا ١٦ دستورا في اقل من قرنين .

كافة بلدان العالم وباءت بعد الثورتين الامريكيسية والفرنسية ؟ ... الواقع ان القرن الثامن عشر يوصف بكونه عصر انتشار الافكار النيرة والانفتاح فهو قرن التفاؤل الانساني في حياة افضل وفي التطلع الى السعادة ومن ثم فان الفكر في تلك الحقبة الزمنية اتسم بالتفاؤل . التفاؤل في مقدرة الانسان على التوصل الى حل لمشكلته من خلال معرفته لواقعه وباكتشافه القواعد المنظمة لحياته في المجتمع من خلال معرفته للأصول واجذور لحضارته وكافة مجالاتها في تنظيم الحياة . فقد اكتشف الفلاسفة والمفكرون الاحرار قواعد الحضارة الغربية والتي هي مزيج من الفكر الاثريقي - الروماني من ان هذا المزيج الكلاسيكي عمادة التوازن . وقد انعكس هذا الفكر على نمط الحياة والفن والمعمار وحتى على الحياة السياسية . فاذا افتقدت الدساتير الاغريقية والرومانية طرفا من اطراف التنظيم السياسي وهو الشعب فان دساتير المرحلة الكلاسيكية جاءت لتكمل ما لم تذكره تلك الدساتير ، وبذلك فقد احتوت دساتير نهاية القرن الثامن عشر على فكرة التوازن بصورة لم تتناسى مادة الحكم ، الا وهو الفرد وحقوقه .

واذا كان المدلول اللغوي للدستور يفيد ويعنى التأسيس او التكوين في اللغة الانكليزية Constitution فان الاستعمال العربي لكلمة الدستور والتي هي من اصل فارس تفيد الاشارة الى ما يتعلق بالحكم « فديست » يد « ور » صاحب (٤) وكذلك تعنى الاذن او الترخيص (٥) .

ومن الواضح فيما يتعلق بالحكم (وعلى سعة هذا الاصطلاح) فربما لا يبين بصورة خاصة من هو المستفيد او صاحب العلاقة فيما يتعلق بهذه القواعد الدستورية لهذا نرى الاختلاف الحاصل بين مفكرى وفقهاء القانون حول تعريف الدستور .

(٤) الدكتور منذر الشاوى القانون الدستورى والمؤسسات الدستورية العراقية ١٩٦٦ . ص ٧٦ . وايضا نفس الكتاب « القانون الدستورى ص ٩ . راجع ايضا الدكتور سعد عصفور - القانون الدستورى - دار المعارف بالاسكندرية ١٩٥٤ ص ٤٨ .

(٥) انظر د . ابراهيم عبد العزيز شيجا - المبادئ الدستورية العامة . الدار الجامعية بيروت - ١٩٨٢ . ص ١٢ في الهامش .

من هذا سنلاحظ ان التعاريف التي سوف تطرح ستكون إما
كمنظم مشؤون السلطة أو انها تذكر على اساس انها القواعد
الافراد .

فإذا رجعنا لتعريف الدستور المقدم من النقيه داييس الانكليزي
الاستاذ الفرنسي بريلو Preliot نلاحظ تأكيدهما في كون الدستور
السلطة . وذلك لان الاستاذ داييس يذكر يشمل القانون
القواعد التي تنظم بطريق مباشر أو غير مباشر توزيع السلطة .
الدولة . . . (٦) .

اما الاستاذ بريلو فيقول في تعريفه للدستور بأنه : قانون
أو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد السلطة السياسية
ومزاويلها (٧) . وعلى عين هذا الاتجاه يذهب الاستاذ دوفرجية
حيث يشير للدستور بأنه : هو فرع القانون العام الذي يحدد
السياسية . وينظم نشاطها في الدولة . وكذلك الاستاذ لافيرير (٨)
يعرف الدستور : هو الذي يكون موضوعه تكوين الدولة وتنظيم
السياسية (٨) .

اما الاتجاه الثاني لتعريف الدستور فهو القائل بأن القانون
« صناعة الحرية » وقد اعطى هذا التعريف الاستاذ مركين جيمز
وإذا كان هنالك من تعريف وسط بين الاتجاهين لتعريف
يذكر بأن الدستور هو : مجموعة القواعد التي تحدد ، في نظام
وحقوق الافراد (٩) .

-
- ٦ - انظر الدكتور اسماعيل مرز - مبادئ القانون الدستوري
شركة الطبع والنشر الاهلية - بغداد - ١٩٦٠ ص ١٦ .
 - ٧ - نفس المصدر ص ١٥ اسماعيل مرز .
 - ٨ - نفس المصدر - اسماعيل مرز ص ١٥ .
 - ٩ - نفس المصدر ١٤٠ .

وقد نعى الدكتور منذر الشاوي في تعريفه للدستور مع الاتجاه
عرف الدستور بأنه : مجموع القواعد المكتوبة او العرفية التي تحدد او بصور
تبين الطريقة التي تمارس بها مباشرة القوة الحاكمة من قبل الافراد
عليها (١٠) .

تطور فكرة استعمال الدستور :

اذا سبق وعمل بكلمة الدستور عند اليونان والرومان ، (ثم اعلان
الامريكي والفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر) فان استخدام اصطلاح
الدستور كمادة ومنهج اكايمي لم تثبت الا عام ١٧٩٧ ولاول مرة في اي
يد الفقيه الايطالي دى ليسو Guizot عندما جعل مادة القانون الدستور
اماضراته التي القاها في جامعة فيرارة Ferrare .
وانشئ على غرار ذلك كرسي لتدريس المادة في فرنسا في جامعة باريس
احكام الوثيقة الدستورية » . اكان ذلك اثناء حكم لويس فيليب وبمس
المعارف كيزو Guizot ونشير الى المصادفة بان اول من شغل تدريس المادة
كان الاستاذ الايطالي روسى بلكرينو Rossi pelegirino .

ومما لا ريب فيه ان اقامة الدستور ووجوده في الانظمة السياسية
كثيرا بالتضال من اجل الحرية السياسية والديمقراطية . الا ان الواقع
المديد من الانظمة السياسية ومع تبيينها للاماتير فانه لا يستبعد ان يكون
عمليا ما هو الا تكريس لحكم الفرد او القلة . فالدستور البرتغالي لعام
ليضمن حكم النخبة وكما الحال في دساتير المانيا الهنبرية او ايطاليا الفاش
(١٠) الدكتور منذر الشاوي القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية
١٩٦٦ . وكذلك

del prelot. op. cit. PP. 29 - 30

des cadoux. Droit constitutionnel et institutions
liques. Cujas. 1971. p. 181.

ان الكثير من دساتير دول العالم الثالث فقدت محتواها ومضامينها للسلطة والعلاقة ما بين السلطة والمجتمع ، بحيث افاد وجود احد الى استقلال هذه الدول ليس الا . وهذا ما يلاحظ من تناقض وتناقض الدستورية - حين وقوع احداث سياسية مهمة في البلد .

فالدستور وبما يعويه من قواعد ينظم عادة امور السند وحقوق الافراد في المجتمع . فشكليا اذا يحتوى الدستور على تد للسلطة في علاقتها بالمجتمع وبالتالي فان الدستور يشبه من هذه علم السياسة الذى ينصب اساسا في دراسة وتحليل السلطة كظاهرة فالسؤال الذى يطرح هو مدى اتصاف قواعد الدستور بصفو القائم كموضوع ما هو الا قواعد تدرج تحت اهتمامات علم السياسة في المفهوم القانوني والمفهوم السياسي للدستور .

يذكر بأن قواعد الدستور هي قواعد قانونية منظمة للسلطة الحكام والمحكومين ينضجون لقواعد الدستور . وحتى تكون ان تحتوى على شرطين :

اولا : أن تصدر القاعدة من سلطة تتمتع بالنجاعة . اى - ثانيا : يجب ان تتضمن القاعدة الطلب او المنع بمسئل . احتواء القاعدة امرا ايجابيا او سلبيا » - ولكن لا يمكن ان تنص على الشرط الثانى لأن الحكم لا يمكنهم أن يعطوا أمرا لأنفسهم القاعدة الدستورية أن نخرج من مجال القانون ونستعمل طرق البعد لنهم القاعدة الدستورية .

فالدستور هو تكريس للمصراع الذى يمكن ان يوجد بين ا بين اجزاء السلطة الواحدة في سبيل السلطة . فصراع الملكية وال تكرس في اعلان ١٦ دستور وثلاثة دساتير لم يميل بها بحيث ان المجموعة كرس النظام السياسى لمصلحته - والدساتير الثورية اعتمد

اتجاهاتها في الحكم واسلوب عملها واهدافها ، كما الحال في دستور الاتحاد لعام ١٩١٢ والسابقين الشورية في اى بلد يتم فيه اعلان الدستور بعد ازالة السابقين * ولم يعتمد قانون اصلاح النظام القانونى عن هذا المعنى المراد . عندما ذكر « الدستور هو ، في حقيقته تكريس لرؤى واختيارات سياسية السياسية » (١١) *

مفهوم الدستور :

لكلمة الدستور معنيين :

اولا : معنى مادى او موضوعى * ففى هذا المعنى الاول يراد بكلمة دستور القواعد المتعلقة بتنظيم نشاط وفعاليات الدولة : اى كل ما يتعلق شؤون السلطات العامة *

ثانيا : معنى شكلى ويراد به الوثيقة التى تنظم عمل المؤسسات . كما . الوثيقة بأن تحضير موادها وتعديلها لا يمكن ان يتم انجازه الا وفق خاصة تختلف في اقامتها عن القواعد القانونية الاخرى (١٢) * وبالقواعد الدستورية الفعلية والعرفية تستبعد في اعتبارها قواعد دستور لم تدون ضمن الوثيقة الدستورية المعلنة *

وعلى سبيل المثال لذلك يذكر بان « ما جرى عليه العمل في لبنان من رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس مجلس الوزراء سنيا ، ورئيس مجلس

(١١) انظر قانون اصلاح النظام القانونى * وزارة العدل ١٩٧٧ دار الحرية بغداد ص ٦٧ *

(١٢) ويرجع للاستفاضة الى الكتاب نفسه ص ١٩ - ص ٢٠ وكذلك

Cf. Marcel Prelot. Institution politique et Droit Constitutionnelle Dalloz. 1972. P. 283.

Cf. Benoit Jeanneau Droit Constitutionnel et institutions politiques paris. Dalloz. Cinquiemeedition. 1978 n. 61.

شيعيا (١٣) هي من القواعد التي يجري العمل بمقتضاها دون
ولا حتى في قانون عادي ، وهي قواعد دستورية تنجد مصدرها في
وهذا ما بين عجز الميسار الشكلي في بيان معنى واقعي وصحيح
صحة ما ذهب اليه في بيان عجز المعيار الشكلي لبيان معنى صحيح
المثل الذي اورده من لبنان لم يكن دقيقا ذلك ان الاتفاق حصول
الوطني « بين الاشراف اللبنانية عام ١٩٤٣ وهو اتفاق غير موثق
دستوري صدر في التاسع من تشرين الثاني للعام نفسه حينما ذكر
والتمتسا للمعدل والوفات تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف
دوازن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة » (١٤) .

وحيث ان الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ كان قد صدر في
الفرنسي وقد مثل ارادة الدولة المنتدبة ، فان اول رئيس للجمهورية
دياس وهو ماروني ، اما بقية المناصب فقد وزعت حسب مكانة المار
بين زعمائها للمطالبة بالاستقلال وهذا ما تم منذ عام ١٩٤٣ .

- ١٣ - انظر : د. ابراهيم عبد العزيز شيجا - المبادئ الدستورية
الجامعية - بيروت ١٩٨٢ . ص ١٧ .
١٤ - راجع المادة (٩٥) فقرة (٥) من الدستور اللبناني في كتاب
للبلاد العربية . بيروت باشراف الاستاذ نبيل الطواهرة .

المبحث الأول

في موضوع الدستور

لقد أصبح جليا الان ان دراسة الدستور لا يمكن ان تتم بمعزل عن الاجتماعي والاقتصادي للبلد الذي يراد معرفة دستوره ونظامه القانوني. هذا وكما اشار الاستاذ كلود لكيرك من ان العلاقة أصبحت واضحة في الازمة الدستور وعلم السياسة (١٥) *

فالاتيان مهتمان بالسلطة وفعاليتها وعملها ضمن محيطها الاجتماعي والاقتصادي *

اما الاستاذ أندريه هوريو فعنده ان موضوع الدستور هو : التأطير للظواهر السياسية * وبذلك فهو لا يعتمد في تحليله على دراسة نصوص وانما يربط بين النصوص الدستورية والواقع والمتغيرات السياسية وال (الاحداث والمتغيرات) اوضاعا معينة يتعين على الدستور الاحاطة بها واد الوثيقة الدستورية * فالدستور اذا هو تكريس لواقع اجتماعي اقتصادي ما (١٦) * ولتعدد موضوع الدستور نعود فنقول بأنه يتعين علينا الان امرين هما :

اولا : ما هي الظواهر السياسية ؟

ثانيا : وبماذا يتلخص او يعتمد التأطير القانوني لهذه الظواهر السياسية ؟
ربما لا يكون غريبا القول بأن محور العمل السياسي ، سواء في الصغيرة والكبيرة في الماضي او الحاضر ، يدور حول تحقيق ما يأتي :

١ - الاعتراف الكامل بالانسان من قبل الانسان *

٢ - ايجاد الحدود والفواصل لتأمين ما هو صالح للمجتمع ككل وللأفراد
Of. Claude Leclercq, Institutions Politiques et droit constitutionnel parisiennes Droit- 1977. p. 16.
Of. Andre Hauriou. Droit Constitutionnel et institutions politiques quatrieme editions. 1970. pp. 15-16.

٣ - التوصل الى معرفة الحدود والفواصل في العلاقة بين الحكام

١ - الاعتراف الكامل بالانسان من قبل الانسان كظاهرة في العصر
من المطالب البارزة في العمل السياسي ضمن مجتمع الدول
والمتقدمة مطلب اعتراف الانسان من قبل الافراد الاخرين المكونين
فالمشكلة (الاعتراف بالانسان) كظاهرة كفاح سياسية لم تجد
ادرك الفرد بأنه لم يعترف به اذا كان الامر في دول المدن اليونانية
المهودة اللاحقة وحتى وقتنا الحاضر * فالمجتمعات المتقدمة ادركت
بالتجديد للاحقاق العدل والانصاف بين جميع الافراد
المجتمع الواحد * ورغم مرور قرابة المئتين عاما لاصدار اعلان
الدول لا تزال عند عتبة انجاز هذا المبدأ (١٧) -

٢ - ايجاد الحدود والفواصل القيمية لتعيين ما هو صالح للمجتمع
ايضا كاساس للعمل السياسي :

الاشتراك في العمل السياسي لا يكون فقط في ممارسة النشأة
الاعتراف بالفرد وانما الملاحظ ان الافراد ضمن التنظيمات
وفق ما يجمعهم من اهداف ومعتقدات على اعلان مطالبهم للتوجه
يكون عليه المجتمع من تنظيم فأختلاف الاراء والاتجاهات ضمن
الواحد يتأتى في اعتقاد كل جهة او طرف بما تعتقد به صالح
للمرسل (ص) * « اختلاف امتى رحمة » * من هنا يستنتج
وتباينها داخل المجتمع انما هو دلالة واشارة واضحة وصحيحة
المطالب بالاصلاح والتغيير وفي درء الخطر وفي ترميم ما ينقص في
والذي يفترض فيه ان يكون سائلا لغير المجتمع يستتبع من ذلك ان
قد عنت ايضا في اظهار المجتمع كجسم يطالب ويحاول ان يتبنى :

١٧ - كان الاعلان الاول لحقوق الانسان قد نشر ابان الثورة الفرنسية
وقد صدر اعلان لحقوق الانسان في مؤتمر هلمسكي لعام ١٩٧٥
مؤتمر بلغراد ١٩٧٧ *

تعبيرا سليما من المجتمع ككل - فالمحرك هنا قطاعات من المجتمع تعمل في المجتمع .

١ - ان الديمقراطية السياسية نجحت وهنت ايضا في تصديق العائقة به والمعكومين (١٨) .

فتقرير العمل على تعيين ما هو صائب ومناسب للمجتمع لا يمكن ويعرض من كل الناس ، وخاصة في دول يبلغ تعداد سكانها العشرات لا من الملايين .

ولكن الذي يمكن ملاحظته بان الذي يعده ويقرر قيادة المجتمع هم الافراد الذين يأخذون على هاتفهم مسؤولية ادارة وتدير مشاكل المجتمع صالح المجتمع ككل » .

فالقطة الحاكمة وباستخدامها المؤسسات الخاصة في الاطلاع على واحدا من المجتمع مضافا اليها خبراتها وتطلعاتها في تصور الصورة المتلى تعمل وتجتهد لوضع سياستها للمجتمع موضع التنفيذ . فلهذا فان الحكام في رسم سياستهم الى وسيلتين يستعملونها : تارة باللجوء الى الاقناع وتارة باستعمال القوة .

وسائل عمل الحكام لتنفيذ سياستهم :

مع تعدد الوسائل التي تستعمل في توجيه الناس لعمل شيء ما من قبل السلطة القائمة ، فيمكن القول ان مجموع هذه الوسائل يندرج تحت ٢ - اتخاذ وسيلة الاكراه .

١ - اتخاذ وسيلة الاقناع في تدبير امور الحكم :

في هذه الحالة يعمل الحكام او السلطة في التأثير على الارادة البشرية خلال الكلام او الكتابة وذلك لدفع قطاعات المجتمع لعمل شيء ما . فالكلام Cf. Maurice Duv erger Janus. Les deux faces de l'incident 1972. cite par claude leclereq—institutions politiques droit constitutionnel p. 60—61.

أكثر مجدية في اقناع الطرف الآخر للقيام بسلوك يتعين به احترام
الانتاج .

٢ - أنشاذ وسيلة الإكراه :

في بعض الأحيان قد لا يبدو كافيا في امتثال المجتمع لأوامر
السلطة تعتمد على استعمال القهر أو الجبر في دفع المجتمع إلى الالتزام
فالقوة المادية في الدولة أساسا مجتمعة بين الحكام والسلطة الشرعية
لديها من وسائل زجر وردع تعتبر الوحيدة والكفيلة بالتأثير على
متابعة أوامر السلطة والعمل على احترام توجيهات القيادة .

ويتعين حينئذ القول بأن وسائل عمل الحكام مهما اختلفت
للوصول إلى تحقيق أهداف مشتركة تعتمد إليها الغالبية العظمى

فأهداف السلطة تدور وتتعدد غالبا في :

١ - توفير الحماية والأمان للمجتمع ، ويقصد بذلك أروسا
الداخلي .

٢ - توفير السلام الخارجى للمجتمع . وذلك لتطمين المجتمع من
خارجى .

٣ - العمل على تحقيق التقدم والاستفادة منه في تكامل وازدهار

٤ - العمل على الحصول على الرفعة والمزة والمظنة للمجتمع

من هذا يمكن ان يستنتج اسباب التسابق الحاصل بين
وخاصة في وقتنا الحاضر في اظهار كل ما يتم عن نجاح وتفوق من
على الموارد والوسائل الكفيلة باظهار هذا التفوق في كل مجال من
الانسانية لاي مجتمع كان من جهة اخرى - فالسلطة تعمل على
الداخلي وذلك في توفير الوسائل المادية الكفيلة في ذلك من شرطة
وتمتد المعاهدات والمعالفات وتشترك مع الدول الاخرى في ارساء
لتحقيق وشائج من العلاقات التي تضمنو احترام استقلال وسيادة

الدولة بالاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وذلك في ارسال طلبية البعثات و الثقافي بينها وبين الدول الاخرى ذات الاصول الحضارية والعلمية المتقدمة لا تتوانى الدول عن الاهتمام بالنواحي الادبية والرياضية حيث تتولى انه في تشجيع هذه الفعاليات حرصا منها للحصول على اعلى الدرجات تفوقا لتظهر مدى نجاح حكمها في المجتمع * فنجاح الدولة في اى مضمار من هذه (فنون ، ادب ، رياضة ، علوم *) اصبح مقرونا بنجاح النظام السياسي من هذا يلاحظ مدى تعقد حصر الظاهرة السياسية في عالمنا العالى ، حيث مفرونة باى عمل تعمله الحكومة وبالمقابل فالحكومة تعمل من جانبها لتبنى او ونشاط لتبين نجاحها من خلال احتوائها له *

التأثير القانوني للظاهرة السياسية :

اما وقد بينا ما هى الظاهرة السياسية والتي بدت معقدة من حيث نطاق اهتماماتها وتعدد اوجهها ، فالاجدر بنا الان ان نحدد كيف ان ا يسمى الى احتوائها * وذلك في سبيل ادراكها والكشف عنها ومن ثم الاحكام لتقنينها في وثيقة معينة * وهذا ما رجعت عليه المجتمعات عندما قننت او تب القواعد العرفية كمرجع للاحتكام اليها حين حصول خلاف في الامتثال على حد الحياة العامة *

فلو رجعنا الى تعريف القانون فعندها نلاحظ بأنه : مجموعة قواعد تتضمن الاجبار في السير عليها وموضوعة من قبل الافراد في المجتمع ويقصد القواعد سيادة النظام والعدالة في العلاقات الاجتماعية (١٩) * واذا كان مفهوم هكذا وبصور عامة * فان القانون يحتوي على اقسام عديدة حيث ينظم كل نوعا من انواع النشاطات الانسانية في المجتمع * اى ان كل فرع من فروع يهتم بتأطير واحتواء فعالية من فعاليات المجتمع * وهذا ما ينطبق على القانون والقانون التجارى كمثال وليس حصرا *

Cf. Andre Hauriou. op. cit. p. 14

فالقانون المدني هو تأطير للسلوك الانساني في مجال المعاش
وضع في سبيل حفظ وحماية النظام والمدالة ٠٠٠ والقانون التجاري
اصلا كتأطير للنشاط التجاري والتجار وذلك لاجل اشاعة النظام و
في المعاملات المتعلقة بهذا النشاط التجاري ضمن المجتمع .

واذا كانت الجهود المبذولة من قبل المجتمع قد توصلت الى
من خلال وضع القوانين لها فلذلك لان المجتمع قد اهتم بهذه
تكن حصرا على فئة وانما شملت كل من استطاع القيام بها . وله
اكثر تعقيدا عند الكلام حول تأطير العمل السياسي . والظاهرة
اقامة الدستور . فمن جهة بدا لنا ان حركة الدستور لم تتجلى
الثامن عشر في حركة حديثة نسبيا بالمقارنة مع تأطير فروع الشار
ومن جهة اخرى فان موضوع الحكم لم يكن كما هو الحال
باهتمامات عامة ، وانما كان رهن اهتمامات قلة من الناس ومن
زد على ذلك ان التأطير القانوني للظواهر السياسية ليس
تجابهه مشاكل عديدة فاية في التعقيد وذلك للاسباب التالية :

١ - ذلك لان العنف من طبيعة العلاقات السياسية . واذا لم ي
جلية فان التوتر في هذه العلاقات هو صيغة غالبية في العمل
٢ - لان الحياة السياسية وممارستها تتصف بالقدرة الفائقة في
من الاحاطة بهما وتقنينها .

٣ - وذلك لان قواعد القانون الدستوري توجه وفي اظليتها الى
السلطة والمؤسسات السياسية التي يديرونها ولهذا فهم ان
السلطة التي يعملونها لهذا من الصعب على الدستور ان يجبرهم في
والتعقيد بالاوامر والواجبات الموجودة في الدستور (٢٠) . وبالتالي

Andre Houriou, op. cit. p. 15.

لحدد ما الصفة الاسرة التي تتوفر لحد بعيد في قواعد القانون الخاص والمستقلة
عنصر الجزاء في حالة الخروج عنها *

وفي حياتنا العامة قد لا يتمثل عسدد من الافراد لهذه القواعد فلا يجد
انتفاء صفة القانون من هذه القواعد * اذ يتطلب دوما الالتزام بالقواعد
الافراد ووعيتهم بأهميتها ومن ناحية ثانية توفر الاداة المادية (الفنية) حتى
الى تدخلها في حالة خرق هذه القواعد * وعين الشيء يصح بالنسبة لقواعد
فقد لا تلتزم السلطات بها لعدم وجود الوعي بجدواها وأهميتها وعدم توفر
العام الواعي لهذه القواعد الدستورية : وبالتالي يفشل الاطراف حقيقية
عنها * كما ان حداثة القواعد الدستورية بالمقارنة مع قواعد القانون العا
يجعلها في حالة عدم رسوخ واستقرار في معاملات المجتمع السياسي * حاله
قواعد القانون الدولي التي لم ترتقى الى مصاف القواعد الاسرة المستقرة في
الدولي الى جانب غياب السلطة العليا في المجتمع الدولي الذي لا يستطيع ان
سلطته على الكل متجاوزا سيادة كل دولة على حدة * ومع ذلك فان لقواعد
الدولي والدستوري طبيعة خاصة بهما يحدد الرأي العام العالمي والداخلي لهما
تأثير عنصر الجزاء للاخذ بقواعدهما سلبا او ايجابا *

المبحث الثاني

تصديق موضوع القواعد الدستورية عن القواعد الالاستورية في
بعءا ءلصنا الى القول باءتمام الالستور واءاملته للظواهر
تنظيم علائق وسلوك على ضوئها ، وءى ما يبابه هذا التأمل
موضوع الالستورية عن غيرما من القواعد القانونة
لوضيح ءلى يءسنى من بعءها الكلام حول الطبيعة السياسية
ما سوف نذكره عنء الكلام حول طبيعة القاعدة الالستورية .

١ - المءلول (او المفهوم) الشكلى للقاعدة الالستورية :

يفرق الالستاب بين القواعد القانونية عنءما يكون هناك
او الالسوب الالى تم بواسطتها مسع ووضع هذه القواعد . فاذا
القاعدة الالستورية هو غير مسعر القواعد القانونية الاعتيادية
اللفريق بين كون القاعدة الالستورية ام قانونية . وبهذا فإن هذا ال
الى مسعر او الى الاللة الواضعة للقواعد ءلى يءمرق ويستل
المشركة هى الالستورية او قانونية . ولهذا فإن هذا النهج لا يءتم
كما الال فى النهج او المفهوم الالى للالستلال على الالستين طبيعة
وبذلك يمكن تقسءم الالستورية شكلى للالستور من انه : الوثيقة ال
رسمية من السلطة التأسيسية (٢١) . وبذلك فانه يستبعء الالى
الالستورية رغم انها تشكل ءقائق عمل لكثير من الالنة السياسية

٢ - المءلول (او المفهوم) الموضوعى للقاعدة الالستورية :

يكون الالستين القواعد الالستورية عن غيرما من القواعد

(٢١) الالستور اسماعيل مرزه - مباءى القانون الالستورية و
١٩٦٠ - ص ٣٢ .

(٢٢) انظر د . ابراهيم عىء العزيز شبيعا - ص ١٧ ءلى يءمرق
العرف فى الالستور ءلى ولو لم تكن مءضمنة فى الالستور المكسور
يقصد مكانه الميثاق الوطنى الالى تم الالفاق عليه عام ١٩٤٣

مرتكزا على التمييز بين محتوى او موضوع القاعدة التي تتضمنه القاعدة .
فان انصب محتوى القاعدة في الكلام حول الدولة واختصاصات السلطة
فالقواعد هي دستورية واذا كان اهتمام القواعد يبتعد في الكلام عن «
الدولة او شكل حكوماتها او تنظيم هيئات الدولة العليا وتبيان اختصاصاتها
بينها فهي ليست بقواعد دستورية » (٢٣) *

وعليه فيمكن تعريف المفهوم الموضوعي للقاعدة الدستورية او مفهوم
الموضوعي على الطريقة التالية فيذكر بان الدستور هو : تلك الوثيقة التي
من سلطة خاصة والتي تحوى قانونا من نوع خاص ينظم ممارسة
الحكومية » (٢٤) *

ويمكن اضافة الى ما تقدم من ان المفهوم الشكلي للقاعدة الدستورية
ان كل ما تتضمنه الوثيقة الدستورية هو القاعدة الدستورية والصادرة
تأسيسية وبالتالي فان امر تعديلها او الفائها يعود الى الجهة التي اقا
القواعد * ولا يمكن ان يعود امر تعديل هذه القواعد الى المشرع الاحتيا
يضى على القواعد الدستورية صفة الجمود بالمقارنة مع القوانين الا
يستطيع تعديلها او تعديلها وحتى من الفائها بصورة اعتيادية (٢٥) *
اما فيما يخص المفهوم الموضوعي للقاعدة : فمن الصعوبة بمكان ان
التخصص عند ذكر كون الدستور هو ما ينظم الوظائف الحكومية « الباب
وذلك لان الوثيقة الدستورية للعديد من الدول العريقة في التجربة ا
والحديثه ايضا تنص على امور تتعلق شؤون الهيئات الحكوم
الى الحريات والحقوق العامة (٢٦) *

٢٣ - الدكتور اسماعيل مرزّه - مبادئ القانون الدستوري والبلد -

١٩٦١ - ص ٣٢ *

٢٤ - الدكتور منذر الشاوي - القانون الدستوري الجزء الثاني ١٩٧٠ :

٢٥ - د * اسماعيل مرزّه : نفس المصدر والصفحة المشار اليها سابقا *

٢٦ - الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ ودستور الجمهورية الرابعة
الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠ الباب الثالث *

المفهوم الحديث الذى يقدم للكشف عن القاعدة الدستورية لا يقوم على اساس موضوع القاعدة الدستورية (اى المدلول الموضوعى) ولا على اساس الطريقة او الشكل الذى وضعت به القاعدة الدستورية (المدلول الشكلى) وانما التمييز يقوم على اعتبار : لمن توجه او تخصص في الاهتمام هذه القاعدة ، حتى يمكن ، التفريق فيما اذا كانت القاعدة قانونية ام دستورية (٢٧) .

فالقواعد الدستورية ذات طبيعة سياسية اصلا لانها تتعلق بممارسة السلطة .
فالقواعد الدستورية توجه للحكام وليس لغيرهم . وعليه فان الدستور يعرف بانه « مجموعة القواعد المكتوبة او العرفية التى تحدد او بصورة ادى ، تبين الطريقة التى تمارس بها السلطة من قبل القابضين عليها » (٢٨) .

وعليه وحسب هذا المفهوم السياسى فليس كل ما يكتب في الوثيقة الدستورية يعتبر بمثابة قواعد دستورية طالما ان هذه القواعد لا توجه الى الحكام او لاتنظم امور تتعلق ببيان الطريقة التى تمارس بها سلطة الحكام .

المفهوم السياسى في هذه الحالة يبدو اوسع واشمل من المفهوم الشكلى لانه يعترف بكل القواعد التى تخص السلطات حتى ولو لم تشمل عليها الوثيقة الدستورية . وهو يبعد عن الوثيقة الدستورية القواعد التى تتضمن امورا لا تخص الهيئات الحاكمة ، (حقوق عامة ، قواعد مالية ، او ادارية او قضائية) طالما انها ليست بذات صلة يتبيان طريقة ممارسة السلطة .

اذا كان هناك اعتماد في تحديد العلاقة بين القواعد الدستورية في كونها دستورية ام قانونية حسب المفهوم الشكلى والسياسى فان المفهوم السياسى يقترب في اسلوبه مع المفهوم الموضوعى لتحديد القاعدة الدستورية لحد ما عندما يتفقان

٢٧ - الدكتور منذر الشاوى ، القانون الدستورى الجزء الثانى ص ١١٦ . ص

١٣٦ .

٢٨ - نفس المصدر ص ١٣٨ .

حول القاعدة ٠٠٠ لمن توجه اليه هذه القاعدة ؟ ولكن كيف يبرر اذن وجود قواعد اخرى في الوثائق الدستورية ؟

قد يبرر وجود نصوص دستورية وهى قواعد تغلب عليها الصفة القانونية وعلى اساس انها تتعلق بالفلسفة السياسية للنظام السياسى كما جاء اولا بالنسبة : الى اعلانات حقوق الانسان ، او على اعتبار ان البعض يؤكد عليها لعلاقتها بضمان الحقوق السياسية عندما تدرج في الدستور ثانيا : قوانين الانتخاب وهذا ما هو الا توكيد لاضفاء اهمية خاصة لها . او في احيان اخرى تعطى اهمية لبعض القوانين التنظيمية (كما الحال في المادة ٦٤ من دستور عام ١٩٥٠ الفرنسى المتعلقة بوضع القضاة) .

كما يلاحظ ان الدستور المغربى وفي المادة ١٤ من دستور ١٩٦٢ جاء لينظم شؤون الاحزاب السياسية . فلهذا فان هذه القواعد التنظيمية يمكن ان تكون وتنظم بقوانين اعتيادية وليس دستورية ، وذلك لانها تخص الوكلاء او المحكومين وليس الحكام فالمعيار الحديث للتمييز بين القواعد الدستورية والقاعدة القانونية يبعد الاخيرة عن كونها قواعد دستورية سياسية حتى ولو تضمنتها الوثيقة الدستورية (٢٩) . وعليه فهذه القواعد (اعلانات الحقوق ، القوانين الانتخابية ، القوانين التنظيمية) تشكل قواعد غريبة على تنظيم ممارسة السلطة من قبل الحكام عندما تدرج كقواعد دستورية في الوثيقة الدستورية في أى بلد كان . كما كان نظامه السياسى . ومع هذا الاتجاه الغالب عمليا وهو ما اخذت به غالبية الدساتير من لم تكن جميعها . أن هذه الدساتير أخذت على ادراج هذه القواعد « غير الدستورية » في صلب وثيقة الدستور فليس من الممكن منطقيا محاجة غالبية الدول اذا لم تكن جميعها وذلك بالطلب بعدم ادراج القواعد « غير الدستورية » في الدستور المعلن .

٢٩ - راجع الموضوع « قيمة القواعد بالنسبة للمعيار الحديث » الدكتور منذر الشاوى - القانون الدستورى - الجزء الثانى ، ص ١٤٠ - ١٥٦ .

« مراحل تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين دستورياً »
« دسترة العلاقة بين السلطة والحرية »

في كل مجتمع سياسي هنالك حكام ومحكومين . وصيغة المجد حالياً شكل الدولة القومية صاحبة السيادة (٣١) . حيث ان عددًا على المئة وستين دولة . ولم تتدخل أي من هذه الدول في تبني العلاقة بين من يحكم وبين من يأتى . هذه العلاقة نظمت بدساتير هذه الكثرة من الدساتير صدرت بعد سلسلة من الحروب والثورات اثار هذه الحروب والثورات في التوجه نحو كتابة الدستور . مكرسة لواقع سياسى اقتصادى اجتماعى حملته معها التغيرات والثورات . وقد اكتملت هذه المراحل لتصل الى مرحلة استقرار . بعد موجة دستور العلاقة بين الحكام والمحكومين لدول ما بعد الحرب حينما صدرت دساتير للدول المستقلة حديثاً في كل من قارتي اسيا خاص .

ويذكر اندريه هوريو بان هنالك تمييز لاربع حركات دستورية
١ - الحركة التي اعقبت الاستقلال الامريكى (١٧٧٦) والث (١٧٨٩) .

٢ - الموجة التي تلت ثورتى هام ١٨٣٥ وسنة ١٨٤٨ الفرنسيتين
٣ - وموجة « الدسترة » التي حصلت بعد الحرب المالية الاولى و الامبراطوريات : العثمانية، النمساوية المجرية ، والقيصرية . وظهور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتى .

(٣٠) انظر في هذا الخصوص - اندريه هوريو - القانون الدستوري السياسية - الجزء الاول الاهلية للنشر والتوزيع - بيروت
ثانية . ص ٨٢ - ص ٨٦ .
(٣١) نفس المصدر اعلاه ص ٨٧ .
(٣٢) نفس المصدر اعلاه ص ٨٢ .

٤ - وأخيرا مرحلة دساتير الدول المستقلة حديثا بعد حركات التحرر
الاستعماري *

أما كارل لوفنشتاين فيحدد موجات الدستور بثلاث : هي (٣٣)

أولا : دساتير القرن التاسع عشر (٣٤)

ثانيا : دساتير حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى (٣٥)

ثالثا : دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية (٣٦)

ولم يختلف الباحثان في الاقرار بأن الدستور المكتوب هو ظاهرة حديثة
وليد نهاية القرن الثامن عشر جاء لتعديد السلطة السياسية وهو نتيجة
القانون الطبيعي ، والمقد الاجتماعي * وما تقنين الدساتير الا التزام
بما لاقامة المجتمع المنظم

المبحث الاول : دساتير القرن التاسع عشر *

لقد استلهمت دساتير هذه الحقبة من دستورى الثورة الاميركية
الفرنسية * وقدمت اعلانات دستورية عديدة في كل من دول امريكا اللاتينية
الاوربية (٣٧) *

المطلب الاول : دساتير دول امريكا اللاتينية *

تبنت غالبية دساتير دول امريكا اللاتينية دساتير مماثلة لدستور

Of. Karl Loewenstein. Reflexions sur la Valeur de
stitutions dans une Époque Revolutionnaire.
Revue Française De science Politique volume II. 1952.
P. 5-23-

Of. Karl Loewenstien .ibid. P. II.

ibid. P. 13 et 14.

ibid. P. 13 et 14.

ibid. P. 9.

المتحدة الامريكية حيث النظام الرئاسى والاخذ بمبدأ الفصل بين
النظام الفدرالى بوجود مجلس الشيوخ ومجلس النواب اذا كان الا
المكسيك في دستور عام ١٨٢٤ والشيلى ١٨١٨ او الارجنطين عام
المطلب الثانى : الدساتير الاوربية

وقد تأثرت العديد من الدساتير الاوربية بالدستور الفر
والمتعلق بتحديد فترة السيادة الامية وبفترة تحديد سلطة الملك
فالسيدة الامية لا تلغى امكانية الاخذ بالنظام الملكى
الدستور البلجيكي لعام ١٨٣١ بميثاق عام ١٨١٤ والمتعلق بالشر
وقد صدرت دساتير عديدة في اوربا في هذه المرحلة منها الد
١٨٠٩ ، والاسبانى عام ١٨١٢ وفي اليونان عام ١٨٢٢ .

كما كان للشورتان الفرنسيتان لعام ١٨٢٠ وعام ١٨٤٨
الملكية الاوربية حيث اتجهت الدساتير لتقييم اسس لتنظيم الملكية
في ذلك في اقامة الملكيات البرلمانية في اوربا الشرقية : روما
اليونان . (٣٩) .

الا ان انهيار الامبراطوريات بعد الحرب العالمية الاولى كان
العديد من سلطات الدول الجديدة التى ظهرت عقب انهيار هذه الا

المبحث الثانى :

دساتير مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى هذه الموجة ات
الاوربية خاصة دساتير متأثرة بالدستور الاشتراكي الاول في الاتحاد
بسيطرة البرلمان على الحياة السياسية .

Jacques Lanbert. Amerique Latine. P. V. F. 1968

et Loewanstien. op. cit. p. 11.

(٤٠) انظر اندريه هوريو . مصدر اشير اليه ص ٨٤ .

المطلب الاول الدستور الروسى

تبع اقامة الدستور الروسى الاشتراكى لعام ١٩١٨ اقامة دساتير ،
في كل من متفوليا وبعدها الدساتير الاشتراكية في كل من يوغسلافيا ،
رومانيا ، بولندا ، المانيا الشرقية ، الصين الشعبية ، فيتنام ، كوريا الشـ
البنيا وذلك بعد الحرب العالمية الثانية .

المطلب الثانى :

الدساتير الاوربية البرلمانية : حيث ترسخت الدساتير ذات السيطرة
النيابية على حساب الملكيات المطلقة في اوربا الوسطى واوربا الغربية .
الدساتير البرلمانية لم تستطيع ان تصمد امام موجة الفاشية خاصة في دول
المانيا ، هنغاريا ، النمسا ، بولندا ، رومانيا ، اسبانيا .. (٤١) .
ولم تصمد الا بريطانيا كنظام برلمانى ، حيث ان فرنسا نفسها قد
كنظام الى حكم متنفذ تحت سلطة حكومة فيشى برئاسة المارشال بيتان .

المبحث الثالث :

دساتير مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية *

هذه الموجة الجديدة من الدساتير في اغلبها اعلان للدساتير في دول
حديثا في قارتى اسيا وافريقيا " وجاءت " بعد الحركات السياسية الد
التحرر من الاستعمار الاوربى " وبمضى هذه الدساتير اعلنت بعد القن
الحكم الفاشى فيما يعلق الامر بالدول الاوربية كإيطاليا ، المانيا ، فرنـ

المطلب الاول : الدساتير الافريقية

الذى يجمع بين الدساتير الافريقية انها مكتوبة وتتصف بالجمود (١)
انها جاءت متأثرة شكليا بدساتير الدول الاوربية (فرنسا ، انكلترا) .

(٤١) انظر ، اندريه هوريو ، مصدر اشير اليه ص ٨٥ .

دساتيرها لا تعكس واقع الحياة السياسية فيها - وبالتالي فان -
تتبع قواعد الدستور التي اعلنتها .

المطلب الثاني : الدساتير الاوروبية ما بعد الحرب الثانية
دول هذه المجموعة جاءت اما لتأخذ او تلتزم بما عرفته -
لما قبل الاحتلال النازي مثل الشويج ، هولندا ، بلجيكا (٤١)
وتخلصت من دساتير حكمتها ابان الفترة الفاشية والنازية كما
والمانيا والنمسا ، واسبانيا والبرتغال مؤخرا .

يبقى الجواب على السؤال التالي : في مدى العلاقة بين الدستور
علاقات بين السلطة والحرية ومدى تفسير الدستور لواقع وال
السياسية الاقتصادية للدول التي تحكمها هذه الدساتير .

الدستور كوثيقة مكتوبة لا يعكس الضرورة حقيقة ال
والاقتصادية للعديد من البلدان .

فقلة من الناس في اوربا من يعتقد بان للدستور ن
الاعلى (٤٢) . والدستور ما هو الا مجموعة قوانين تحكم قواع
ضمن مجموعة قليلة من الحكم اذا كان الامر يتعلق باحزاب
مصالح (٤٣) وبالتالي فان الدستور لم يعد مجموعة قواعد تثير اهتمام
في مجتمع ما . فهو ينشئ اذا كان مدار اهتمام الاغلبية وهو اسس

a Cadoux. Droit Constitutionnelles et institutions

a. Chjas. 1983. p. 150.

al. Loewenstien. op. cit. p. 15.

al Loewenstien. op. cit. p. 15.

16.

الا قواعد مكتوبة وضمت لاجل الاعلان عن وجود دستور مكتوب لدولة .
رابطه علاقة بين قواعد وحقيقة العمل السياسي في الدولة - ومتى ما توجد
باهمية قواعد الدستور فان الدستور كوثيقة يصبح القانون الاساس المنظم
بين السلطة والحرية وما عداها فان الدستور يبقى مجموعة قواعد مكتوب
لا تناسب ولا تشفى المريض المحتاج اليها *

الفصل الرابع

الاتجاهات الايديولوجية للدساتير الحديثة

نشأت وترعرعت ومن ثم برزت الحركة الدستورية ضمن نطاق حضارى غربى عندما وجدت وتقننت قواعد التمييز بين الحكام والمحكومين في دول المدن اليونانية القديمة . ومن ثم درجت الانظمة السياسية في العصر الرومانى وباختلاف الانظمة السياسية (امبراطورى ، ملكى ، جمهورى) على كفالة بيان العلاقة بين الحكام والمحكومين في دساتيرها .

وفي البحث عن اصول حضارتهم وجد الاوربيون في الاصول المادية والفكرية للتراث الاغريقى - الرومانى ما يكفيهم من الاستزادة وفي اشباع رغبتهم في معرفة اصول ادارة شؤون دولهم القومية وفي تحديد العلاقة بين الحكام والمحكومين (١) . وقد امتثل المفكرون الاوربيون في استخلاص المفاهيم والمثل العليا للفكر الاغريقى الرومانى وزادوا عليه مع ما ينسجم وواقع دولهم الكبيرة ويستخلص من الفكر الاغريقى الرومانى والذي جاء منسجما مع واقع المجتمعات الاوربية المميزة للحركة الدستورية في العالم الغربى وهى :

- ١ - الثقة في الفرد . وذلك اقرار حقه بالحياة بالتملك وبالتنقل .
- ٢ - الاعتقاد في مزايا المناقشة . وذلك للوصول الى الحقيقة .
- ٣ - الميل للتنظيم العقلانى . للسيطرة على الطبيعة والانجاز الاكثر .

اولا :الثقة في الفرد :

على الرغم من وجود الاختلاف في النظرة الى الفرد ومكانته في المجتمع حسب العصور التى مر بها الفرد ، الا ان العصر المتقدم وخاصة في نهاية القرن الثامن

(1) Cf. Andre Hauriou Droit Cénstitutionnel et institutions Politiques paris. p. 42.

عشر - عصر النور - شهد اهتماما بارزا وانجازات واضحة في مضممار التأكيد على الفرد .

وقد ترجم الاعتقاد بالفرد عندما اعترف بحرية الفرد سياسيا واجتماعيا ومن ثم تقرر مبدأ مساواة الافراد امام القانون ومزاولة حقوقهم في الاقتراع .

ثانيا : اعتماد المناقشة وتبادل الاراء كمبدأ للتعامل في المجتمع :

فالاعتقاد بامكانية الوصول الى الحقيقة وبوجود العدالة في المجتمع دفعت الافراد الى محاولة التوصل الى هذين المبدأين من خلال تبادل المناقشة والمحاورة بين المهتمين بذلك . فالكلام بحد ذاته يحمل صورا وافكارا ويعبر عن مفاهيم قيمية تتعلق بالحياة العامة والسياسية منها فتبادل الحوار والمناقشة تقود حتما الى تصوير معين للحقيقة وابرار التناقض الحاصل في المجتمع ومن ثم دفع الافراد للتفتيش اكثر فاكثر والبحث بصورة متواصلة على مسلمات وايضاحات للحياة .

ثالثا : الميل للتنظيم العقلاني :

تقدم العلوم بعد انتهاء عصر الظلمات عجل وساعد كثيرا في التفاؤل بامكانية الانسان بالاحاطة لمستلزمات التقدم في كافة مجالات الحياة الفنية والادبية وحتى السيطرة على بيئته الطبيعية . فالتنظيم اصبح المبدأ المتخذ من قبل الفرد في ارساء حياته وتطويرها وتطوير مجتمعه وكل ما يتعلق بشؤون حياته الاقتصادية والسياسية . وبالتالي فان التنظيم العقلاني ارسى قواعد العلاقة بين الحرية للفرد والمستلزمات الضرورية لحرية الفرد ضمن وجود سلطة في المجتمع .

الاثار المترتبة من توافق السلطة والحرية ونتائجها على الحياة السياسية والدستورية :

تعايش حرية الفرد وضرورة السلطة اصبحا متلازمين وافر كاساس للعمل السياسي في المجتمع مما ترتبت عليه بعض النتائج والمسلمات في الدساتير . وفي العمل السياسي وهذه النتائج والمسلمات هي :

١ - ان النظام السياسى اصبح تمثيلى وليس حكم مباشر كما كان الحال عليه في دول المدن اليونانية القديمة . بل نرى ان الدول القومية الاوربية قد اقرت النظام التمثيلى .

٢ - ان ممثلى الشعب - النواب - اصبح لهم دورا وذلك في مراقبة السلطة .

٣ - ان ضرورة العمل ومنطقه دعت الى كون السلطة وممثلى الشعب هم بدورهم ينوبون عن الشعب ويتحدثون باسمه .

٤ - كما ان ضرورة كفالة الحرية اوجبت وضع مدة محدودة لوكالة عمل ممثلى الشعب والسلطة ايضا .

٥ - ان الحرية تعنى وبالضرورة اختلاف في الاراء ولهذا فان الانتخاب يعنى بوجوب الاعتراف بتعدد الاختتيار عند الانتخابات .

٦ - ولذلك فان العمل السياسى وقراراته تجلت عند الاخذ بها بتوفر الاكثريه وليس الاجماع بالضرورة .

هذه السمات الاساسية للدساتير والعمل السياسى تجلت وبعد مسيرة طويلة في طبع الدساتير الغربية بصفات خاصة مميزة عاكسة لواقع مجتمعاتهم وتطوره . مما امكن من تمييز الدساتير الغربية وخاصة في فترة معينة بكونها دساتير الحقبة الكلاسيكية والتي انفردت ببعض الخصائص العامة . وهذا مادعا اتجاه بعض الدول في رسم دساتيرها مستنيرة في ذلك من التاريخ الدستورى الغربى ومن واقع مجتمعاتها وذلك وصولا الى صيغ متطورة لدساتير بلادها .

ولهذا يمكن القول بسان الاتجاهات الايديولوجية لدساتير العالم قد انفردت كل منها مع وجود بعض المسلمات الاساسية المشتركة الى اظهار خصائص معينة تنم عن واقع اجتماعى واقتصادى معين ، وبذلك اختلفت مضامين دساتير العالم وسارت في عدة اتجاهات .

ولهذا فيمكن أيجاز مضامين الدساتير من حيث اتجاهاتها الايديولوجية الى ثلاثة انواع تتضمن كل منها مفاهيم وسمات عامة الى جانب احتواء كل منها مفهوما محددا :

١ - مضمون كلاسيكى او تقليدى •

٢ - مضمون اشتراكى •

٣- مضمون يساير احوال دول العالم الثالث •

وهذه المضامين لا تظهر على كل المواد والقواعد التلى يحتويها الدستور وانما على البعض منها فقط •

ذلك ان الدساتير كلها غربية وشرقية تعلن تبنيها للمفاهيم الديمقراطية الاساسية ، والكل يشترك في القول بالتقسيم الوظيفى للسلطات (وليس فصلها) •
واذا حذف الفصل الاول والعاشر من دستور الاتحاد السوفيتى لعام ١٩٣٦ فمن الصعوبة معرفة بانه دستور دولة اشتراكية تسمى لنظام اجتماعى جديد (٢) •

المبحث الاول

المفهوم التقليدى (الكلاسيكى) الغربى للدستور :

بصورة عامة يعرف المفهوم التقليدى بانه : التنظيم المتوازن • وقد شاع هذا المفهوم في اوربا وانطبع على النتاج المعمارى والادبى وعلى الفن والرسم • وهو في موقع التضاد كفكرة واسلوب مع المفهوم الرومانتيكى (٣) والباروك « (٤) (Romantique و Baroque) في النظرة الى الحياة •

اما فيما يتعلق بارساء المفهوم الكلاسيكى للدستور (Classique) فانه اعتمد على ثلاث مجالات تطبعت به واثرت من ناحية صيغة عملها اذا كان الامر يتعلق

2— Cf. Karl Loewenstien. La Valeur des Constitutions R. Sci-pol. Vol. 11, 1952. p. 18.

العظمة والانتصار •

3— Cf. Petit Larousse—Paris 20 ctirage—1965 P. 925.

وهو اسلوب يعتمد على

4— Cf. Pctit Larousse—Paris 20e tirego. 1965. P. 103.

وهذا الاسلوب الذى بدأ في القرن التاسع عشر اثر على كتابة التاريخ والرسم واسلوب الحياة ويعتمد في اسلوبه على الاهواء النفسية من فرح شديد وحزن شديد وفي تأجيج المشاعر •

بالمواحي السياسية والاجتماعية أو اذا كان الامر متعلق بعمل مؤسسات الدولة (٥)

المطلب الاول :

التوازن الاجتماعى :

اذا اخذنا بنظر الاعتبار تصور جان جاك روسو فالملاحظ ان الهيئة او الجسم الاجتماعى (*Lecorps social*) يتكون من مواطنين هم ليسوا فقط متساوون بالحقوق ، ولكن يشاركون وينفس الوقت وبفعالية ومثابرة في تكوين الارادة العامة ، اى يحددون ويقررون بصفتهم هذه شؤونهم السياسية . ولكن المتتبع لعمل الهيئة الاجتماعية لا يلاحظ هذا التصور الذى افترضه روسو . فالواقع يدل لنا ويشير بقوة كيف ان اغلب الانظمة السياسية اذا لم تكن جميعها تدار شؤونها من قبل القلة (*Oligarchie*) . فالكتاب الكبار امثال : ميكيافيللى ، مونتسكيو ، توكوفيل . باريتو موسكا ، جيلاس . . . يؤكدون بان كل المجتمعات تمتاز بوجود قلة تعرف قواعد ممارسة الحكم وتوجه شؤون الحكم والكثرة الذين لا عليهم الا اتباع القلة الحاكمة . وهذه الحالة تتجه اكثر فاكثرا الى ان تتوازن وتصبح وضعية ترعاها المؤسسات وذلك لصالح الفئة المسيطرة . فوجود الصراع لا يلقى الاتجاه نحو التوازن . انما التوازن يكون لصالح الفئة المسيطرة .

ففى العصر الرومانى القديم ومع سيطرة الارستقراطية على مقاليد الحكم في مواجهة العامة ، كمبدأ عام فان التوتر والصراع بين الخاصة والعامة *Patricio plebeienne* كان من السمات التى اتصفت به عهود الحكم الرومانى . ومع هذا ففى عهد من العهود بين سنة ٣٥٠ الى ٩٠ قبل المسيح فان روما الجمهورية عرفت بواسطة توازن القوى بين العامة والخاصة واعتبر هذا العهد من افضل عصور حكمها فالحكم عرف بثنائيته وذلك في تناوب الخاصة والعامة لبعض الوظائف الكبرى والمهمة . مثل على ذلك :

مصلان اللذان كانا يحكمان روما الجمهورية كان أحدهما من الخاصة
والآخر من العامة .

والنسبة لمثل الشعب فأن رئاستهما كانت تتعاقب سنة للخاصة وسنة للعامة
الادارات البلدية .

من الرئاسة الروحية كانت حيناً للخاصة وتعهد أحياناً للعامة .
كانت قواعد التوازن الاجتماعى في روما القديمة فما هو الحال في البلدان
هذا التوازن السياسى الاجتماعى الذى ظهر بالبناء المتوازن (خاصة -
عهد الرومان وجدت سماته كما يذكر ذلك أوريو في الدول الغربية خاصة
القانون الدستورى التقليدى (٦) .

في بريطانيا : اقترن التصويت في بريطانيا ولعهد طويل بشرط النصاب
يجعل المشاركة السياسية لخاصة من الناس وليس الشعب بكامله . كما
مكانة الطبقة الارستقراطية ومجلس اللورد (Chamber de lords)
السياسية الانكليزية . وحالياً فإن المؤسسة السياسية Esabliment
حزب المحافظين قوة تتمتع بها في التأثير على مجريات الامور . ففى عام ١٩٥٧
استقالة رئيس الوزراء « ايدن » (Eden) نتيجة فشل حملة السويس
منته فان المؤسسة داخل حزب المحافظين لم تسمح بتولى بتلر (Butler)
الوزارة وانما عهدت الى ماكميلان (Macmillen) .

اما في الولايات المتحدة الامريكية : فان التصويت ايضا يعمل به مع وضع

(6) Cf. Andre Haurieuip. 'citp. 64 etsuivant.

(1) Cf. Andre Hauriou. opcit p. 340.

لتقليد السائر في بريطانيا ان يتولى زعيم الاغلبية رئاسة الوزراء ولكن
على عكسه ذلك عام ١٩٥٧ حيث اختارت الملكة ماكميلان لشغل منصب
وزراء بدل زعيم الاغلبية بتلر . الحلقة السحرية : هى التسمية التى
منحت على الجماعة التى تدير الحزب) .

Hauriou. p.65.

شروط النصاب المالى للمواطنين مما يبعد بصورة خاصة المصوتين
باصواتهم (٧) * وانتخاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية كان يجرى
قليلة من الذين لهم امتياز مسارسة العمل السياسى * حتى ان اعضاء
كانوا ينتخبون من مجموعة قليلة من مصوتى الولايات * ومجلس
الحاضر يمثل مجموعة ارسقراطية معينة تتصف بكونها من اصحاب
في فرنسا : منذ قيام الثورة الفرنسية والتي حاولت ان تنهض
الخاص والعام في مجتمعا السياسى ، فانها لم تغلج في ذلك * ف
ولا الثانية نجحت في هذا المضمار * ولكن الملاحظ ان القرن التاسع
في التجربة البرلمانية تطبيقات عملية لحكم القلة اذا كان الامر يعتمد
او في عهد حكومة تيمور لعام ١٨٣٠ وحتى في عهد الجمهورية ال
الراديكالى في حكم فرنسا *

كما ان الكلام يصح حاضرا في كشف الطبيعة الاوليفارثية
الغربية اذا كان الامر يتعلق بتزايد دور البيروقراطية او التكنولوجيا
النواى السياسية الخاصة المرتادة حكرا لفئات معينة من النواب او
النواى مغلقة لفئات معدودة من الوجيهاء السياسين ذوى التأثير
الحياة السياسية في فرنسا * فقد نظم مجموعات ثقافية او مالية مس
في رسم وتوجيه السياسة العامة *

ire Hauriou opcit. p. 65.

وقد سبق وان اعد الرئيس جونسون ومنذ عام ١٩٦٦ لائحة ال
بها زعماء السود ومن بينهم مارتن لوتر كنك وصوت
الامريكى *

هذا والملاحظ ان الانتخابات في الولايات المتحدة تجرى على عد
هنالك بلدية وانتخابات تتعلق باختيار قضاة المحاكم وحتى ا
المسؤولية من شرطة وموظفين * ولهذا تختلف بعض الولايات
معينة لاتمام عملية الانتخاب * ولكن يبقى الانتخاب ال
عنصرية *

المطلب الثاني :

التوازن السياسي :

من بين اهم سمات هذا التوازن السياسي في عهد القانون الدستوري هو - الاحلال - اى امكانية تماقب كل من المعارضة في الحكم والعكس صحيح سبق وان ذكر ارسطو ومنذ اكثر من الفين عام كيف ان العنصر الاكثر الحرية يتجلى في امكانية كل مواطن ان يصبح حاكم بدوره * وكان ان ترمي « المعادلة » في الاحلال عند استحداث واعتراف امكانية تماقب المعارضة بدون ازمة تذكر * فالملاحظ اذن ان بقاء الحكام مرتبط بكونهم يمثلون كما ان المعارضة مرتبط بوجودها بكون تمثيلها للثقة * ومتى ما تبدلت الحال ان تفوز المعارضة بتأييد الكثرة فيتولون بدورهم شؤون الحكم ويصبح الطرف في دور المعارضة (أ) *

المطلب الثالث :

توازن المؤسسات متعدد الجوانب ويتضمن بوجود او بتأسيس :

توازن المؤسسات :

أ - توازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية : بدون وجود هذا لا يمكن للشؤون العامة للدولة ان تعمل وتعالج بصورة صحيحة وفعالة الصلاحيات وتوزيع العمل يؤدي الى التخفيف من اختناق السلطة بحل المشاكل المتعلقة بإدارة المصالح * فأكثر الدول المركزية لا يمكنها ان تعهد الى السلطة فقط بتدبير شؤونها ومصالح الشعب المتعدد * ولهذا فان صلاحيات عديدة وكلاء السلطة في المراكز والادارات المحلية للمحافظات او للاقاليم المتعددة ضمن الدولة الواحدة *

Andre Hauriou. opcit, p. 58.

لا يشكل امر الاحلال في المجتمعات الاوربية الغربية ازمة في الحياة بل يلاحظ الهدوء واعتناء على ذلك بشكل طبيعي *

ب - توازن بين الحكومة والبرلمان - وهذا التوازن يتم
المؤسسات الحكومية . وذكر جان لوك واكد عليه مونتسكيو
متعددة :

١ - في النظام الرئاسي .

٢ - وفي النظام البرلماني .

ولكن حاليا فان تطبيق هذا التوازن قد اختلف كثيرا لوجود
السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية .

لا يكفي في الواقع من ذكر هذه المعادلات في التوازن الذي
على مجمل المؤسسات الغربية ، دون ان نتعرف على العوامل الا
الثقافية التي هي خلف ترسيخ هذه المعادلات في التوازن ، اذ
مجتمعة بشكل او باخر في ترسيخ معادلات التوازن للدستور حسب
ومع ان هذه العوامل المؤثرة لازالت باقية ، الا ان الحساس وال
ضعف حتى بالنسبة للدول الغربية اثر الحرب العالمية الثانية وما
النظر بمجمل العلاقة بين الحكام والمحكومين (٩) .

ri Loewerstien. Reflexions Sur La Valeur de
ations R. F. Sc. Pol. p. 15.

المبهمات الثانية

انضمائين والعوامل التي ساعدت في ايجساد وفي ارساء المفهوم التقليدي لـ
لقد صاحب عملية بناء الدستور وارساء مفهومه التقليدي ، معطيات
ومادية ساعدت كثيرا على ترسيخ البناء الكلاسيكي للدستور * بحيث جعلت
البناء شكل متكامل ومنسجم مع محيطه الذي وجد فيه .

كل هذا البناء الدستوري الذي أفرزته المجتمعات الغربية ، لم يحد
سماته الاولى بشكل تام * ومع هذا وفي سبيل ادراك البناء الدستوري الـ
ومعطياته فحري بنا ان نتطرق الى هذه المعطيات الثقافية والمادية التي سـ
تكوين الدستور تقليديا (١٠) *

يمكن دراسة هذه المعطيات الثقافية المادية للمجتمعات الاوربية بعد معرف
العوامل وهي :

المطلب الاول :

العامل السياسي الجغرافي والاجتماعي :

لوحظ ان هذه البلدان الاوربية وجدت كدول قومية Nation-States
موقع جغرافي متقارب * اي ان كل دولة تجاوزها دول اوربية قومية اخرى
لم تصادف الدول القومية هذه الوحدة الجغرافية في داخلها فان عامل الوحدة
متصدما ، كما هو الحال مع علاقة بريطانيا بايرلندا فبالرغم من وجود ايرلند
من بريطانيا لعدة قرون الا ان وجود فاصل مائي يقل في بعض المناطق بعدا
كيلو متر فان هذا العامل الجغرافي عزز كثيرا في انفصال جزء من ايرلندا عن *

Cf. Andre Haurion opcit. p. 62.

حيث تكونت بعد صراع طويل جمهورية ايرلندا . ولم يبق تابع
الجزيرة (ايرلندا) سوى جزء صغير من شمال ايرلندا يسكنه مو
من اصل اسكتلندي بروتستانتين في مقاطعة الستر .
فالمتتبع اذ يلاحظ اثر العامل الجغرافي الاجتماعى والسبب
المعطيات :

أ - ان الدول الاوربية تتمتع كل واحدة منها بوجود وحدة ق
متجانسة من السكان ، اما في الولايات المتحدة الامريكية فأن وجود
من اصل افريقى عمل كثيرا في ارباك تكوين دولة قومية متجانسة
مشكلة ايجاد الحلول الناجمة لاختلاف التكوين القومى لها (+) .

ب - غالبية الدول القومية الاوربية تمتاز بكونها دول تت
لغوية ، ماعدا سويسرا حيث تتمايز اربع لغات متداولة في التعامل
الالمانية والفرنسية والايطالية والرومانشية .

ج - تميزت هذه الدول القومية بوجود شرائح اجتماعية متما
لا يركز على التمييز الطبقي . اذ ان طريقة العيش والرغبة المش
بالنسبة للمواطنين تكاد تكون متشابهة لجميع هذه الشرائح الاجت

د - لوحظ ايضا ان هذه الدول القومية قد استفادت كثير
منطقة جغرافية ذات مناخ معتدل مساعد على بذل فعالية قصوى وم

+ لقد اشتدت في الاونة الاخيرة مساعى السكان الهنود الاصليين
بحقوقهم ولكن تبقى ضغوطهم السياسية محدودة نسبيا وذلك لك
ربع مليون نسمة) حيث ان المهاجرين عملوا على افناء السكان
اتباع سياسة تدويرهم في المجتمع الامريكى الجديد .
(١١) في الواقع ان التقدم الاقتصادى * الصناعى في الدول الغربية
مستوى السكان ماديا ادى الى تخفيف حدة الصراعات بين شرائح
والنتيجة هو ظهور ما يسمى بالشيوعية الاوربية التى تبنت
عديدة (فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا) نقضى بتجاوز مبدأ الصراع

فالجو الشديد البرودة يحد من نشاط الانسان ولا يساعد على مواصلة العمل بالنسبة لوجود الجو الحار فاعتدال الجو في اوربا لا يشبه باى حال الاسكا ولا حر وسط افريقيا والمناطق الصحراوية *

المطلب الثانى :

العامل الدينى :

الدين الغالب في اوربا هو المسيحية ، وبالرغم من ضعف دور الدين تعديد سلوك الافراد والمجتمع بصورة عامة الا ان للمسيحية وللمذهب البر بصورة خاصة اثر مهم على اصول تكوين الفكر المستقل للفرد ، والذي تثبت واصرار الفرد في اعلان حريته الفكرية والسياسية خاصة وان هذا دعى الى وجوب كون العلاقة بين الفرد والخالق علاقة مباشرة بدون وجود الحال في المذهب الكاثوليكي فليس غريب اذا ملاحظت ان الدول البروت شامت تطور في الممارسة الدستورية وعلى اساس الاعتراف بالفرد اكثر من في الدول الكاثوليكية : اسبانيا ، البرتغال ودول امريكا اللاتينية قاطبة

المطلب الثالث :

العامل الثقافى

لم ينشأ في الحقيقة ويتطور القانون الدستورى في مجتمعات عري ولهذا فقد جاءت الدساتير اولا لتملن ظروف مجموعة متعلمة * ويمكن ذكر الاستاذ اوريو بان العملية الدستورية سبقت عملية ديمقراطية الحكم الغربية * وكلما اتسع نطاق التعليم اتسع نطاق اهتمامات الدستور في النهاية يشمل جميع المواطنين فالدستور يعنى ارضاخ السلطة في السير ومثل معينة منا يستدعى بالمقابل معرفة الناس وادراك ما عليهم من واجبات من حقوق في مواجهة السلطة * ولهذا فالدستور في المضمون الثقافى يت

- ١ - ان تتوفر للمواطنين الحدود الدنيا من المعلومات السياسية
- ٢ - وان يكون المواطنون قد استلموا المعلومات التي تخصهم السياسية بصورة صحيحة *
- ٣ - وان تكون وتتوفر للمواطنين معاني المصلحة العامة ويتملك العامة (١٢) *

المطلب الرابع :

العوامل التكنيكية

في زمن القانون الدستوري التقيدي لم تكن القدرة على المواطنين كما هو الحال حاضرا ، اذ :

- ١ - لم تكن المعلومات كثيرة جدا وسريعة في الانتشار *
- ٢ - ولم تكن اسرار الدولة ملكا للسلطة السياسية كما الحال الـ
تمتاز في وقتنا الحاضر بتملكها وسائل تقنية عالية ليست
المأدى *

ان السلطة التنفيذية قد تجاوزت بسلطتها قوة ومقدرة
للبرلمان * وهذا مما كان له ابعاد الاثر على عمل المؤسسات التلقية
جديدا لها (١٣) *

Fre Hauriou opcit. p. 65.

(١٣) انظر الفصل الممنون « التقدم التكنولوجي على عمل المؤ

المبحث الثالث

مؤسسات الجمهورية الخامسة الفرنسية :

دستور الجمهورية الخامسة وليد أزمة سياسية خارجية مـ داخلية ()

يعزى نهاية الجمهورية الرابعة سياسيا لاسباب تتعلق بصعوبات فرنسا على الصعيد الخارجى في الهند الصينية ومن ثم في الجزائر (١٥) * فبعد فيتنام كان على فرنسا ان تواجه الجزائر النائرة في سبيل الحصول على الامـ اما في الداخل فقد كان الرأى العام منقسم وكذلك الاحزاب حول السياسة اتباعها حيال مشكلة الجزائر *

وقد اعلن قادة الجيش المرابطون في الجزائر في بيان لهم صدر يوم عشر من شهر ايار عام ١٩٥٨ عن تشكيل لجنة السلام العامة داعين الحكومة سياسة واضحة بخصوص اعتبار الجزائر فرنسية * حينذاك قدم رئيس الوزراء Pflamian استقالته في الثامن والعشرين من شهر ايار الى رئيس الجمهورية كوتى * وقد انحلت الحكومة التى لم تكن تتمتع بأى سند شعنى (١٦) الجنرال ديغول حينذاك الى تشكيل الحكومة برسالة وجهها اليه رئيس الـ وحصل المرشح على موافقة البرلمان وبتداعا من الاول من حزيران عام ٨ واوكل البرلمان الى الجنرال مهمة اعداد مشروع دستور جديد بعد ان وتفويضه لان يكون وزارته سلطة تأسيسية لاعداد مشروع الدستور ، كانت التفويض قد تمت دستوريا بعد ان عدل البرلمان المادة ٩٠ من دستور الـ الرابعة المتعلقة باجراءات التمديد *

(١٤) هذا جزء من البحث الذى نشر في مجلة القانون المقارن عام ١٩٨٥ موافقة جهة النشر *

Cf. R. Barraine. op. cit. p. 136.

Jf. Pierre Pactet. op cit p. 132.

المطلب الاول :

مصادر دستور عام ١٩٥٨ (الدستور الديفولي) -
الخطوط الاساسية لدستور مرتقب لفرنسا كان قد ذكرها
له عام ١٩٤٦ في مدينة «بايو» وقد وضع صياغة لاهدافه الدستورية
١ - اقامة تنظيم دستوري لرئاسة الجمهورية بحيث تكون الرئاسة
عن هيئة انتخابية اكثر اتساعا من البرلمان * ورئيس الجمهورية
للو وزراء حسب ما يريه * وبذلك اراد الجنرال ديغول ان يكون
شخصا مستقلا عن ارادة السلطة التشريعية (البرلمان) *
٢ - لرئيس الجمهورية سلطات استثنائية توكل اليه في حالة الازمة
٣ - اقامة حظر بين المهام الوزارية والنيابية البرلمانية (١٧) *
وبهذه المبادئ التي صاغها الجنرال اراد ان يبرز دور رئيس
كان متواضعا دستوريا في دستور الجمهورية الثالثة والرابعة واراد
اليه دستوريا صلاحيات يتمكن بواسطتها من مواجهة حالات خاصة (
الحرب الثانية) اذ افترض ان رئيس الجمهورية لم يكن مزودا بـ
لمواجهة ازمة داخلية كانت ام خارجية * كما انه اراد ان يجرد البر
على الحكومة التي كانت تنبثق من البرلمان *
ومن جانبه فقد لخص ميشيل دوبريه رأيه في الدستور المرتقب

I. V. Mallard. Dossiers de Droit, Constitucionnel.
D. S. Paris. 1973 pp. 174-177. Le Discours de
1958.

انظر كذلك هوريو المصدر السابق ص ٣٣ - وحول المنا
النهائية للدستور راجع

١ - تحديد جدول الاعمال من قبل الحكومة *

٢ - حصر عدد وصلاحيات اللجان البرلمانية *

وكان يتطلع الى اقامة نظام جمهورى يتسلم فيه الرئيس حكمه لمدة :

عاما (١٨) *

وبدورهم فقد قدم مستشاروا الدولة وهم من رؤساء الحكومات السابقين

الدستورية التي صيغت في مبادئه تقوم على :

١ - تنظيم حكومة الولاية التشريعية *

تنظيم عملية لوم الحكومة

المطلب الثانى :

التوافق بين الاستمرارية وضرورات التغيير *

لقد صدر دستور الجمهورية الخامسة بمواد اقل من سابقه حيث انه

مقدمة واثنين وتسعين مادة * اما دستور الجمهورية الرابعة فقد كان يضم

مواد * علما بان مواد دستور الجمهورية الثالثة كان يحتوى على اربع وثلاثين

قلة المواد اوكثرتها لا تعنى بالضرورة فقر او غنى الدستور في الاحاطة

تنظيم الحكم ، وبالتالي تقرير نجاحه او عدمه * وانما المهم مدى تمكن الد

مجابهة قواعد تنظيم العلاقة بين السلطات وفرض تسوية موفقة بين

والمحكومين *

(١٨) انظر هوريو - المصدر السابق - ص ٣٤٣ - وكان ميشيل دوريه

رئيسا للوزراء يتطلع الى اقامة نظام ملكى منظم *

فدستور الجمهورية الخامسة كما هو معلن حسب رأى الاستاذ هوريو « قد
اتصف بدينامية وذلك لتغيره تبع الاحوال والظروف » (١٩) .

اما الاستاذ بيير باكتيت فيذكر بان دستور الجمهورية الخامسة يقع ضمن
دورة التغيرات الدستورية التى تتصف بالفعالية والانجازات (٢٠) مع استمرارية
النظام السياسى ومع تغير الدساتير ، « فان التطور الدستورى يبدو انه واقعا تحت
حقيقة وجود الصراع بين السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة التشريعية المتمثلة
بالبرلمان » (٣) فاذا كانت التنفيذية تسمح للحكم الفردى كما وضع ذلك من سمات
دستور عام ١٨٠٤ (الدستور الامبراطورى) والحال ايضا مع دستور عام ١٨٥٢ في
في زمن نابليون الثالث . « فان دساتير عام ١٧٩٣ او عام ١٧٩٥ وعام ١٨٧٥ وعام
١٩٤٦ عرفت بمدى سلطة البرلمان وبالتالى فان الانجازات قد تحققت في ظل الدساتير
ذات السيطرة التنفيذية الا ان الدساتير التى عرفت تحت ظل سيطرة البرلمان عرفت
ايضا بالمشاركة الديمقراطية ولكن ايضا بتدهور الاستقرار السياسى » .

اما دستور الجمهورية الخامسة فقد حاول ان يوفق بين ضرورات التمثيل
الديمقراطى وعقلنة الحياة السياسية بحيث تستطيع فرنسا ان تجابه التطورات

(١) راجع هوريو المصدر السابق ص ١٦٣ .

(19) Cf. Prevece Patrol op. cit, 95.

(20) Cf. Piere op. cit. P. 326.

الحديثة للمجتمع بواسطة مؤسسات جديدة * (٢١) وهذه المؤسسات الجديدة حافظت على ارساء المؤسسات المتعارف عليها * سلطة تنفيذية ، تشريعية ممثلة بالحكومة والبرلمان مع اعطاء ادوار متغيره ومنسجمة مع واقع التطور لكل من هاتين المؤسستين الرئيسيتين * وهذا ما سنبحثه في المبحث التالي * حيث نتطرق الى دراسة مؤسسات الجمهورية الخامسة مع بحث اختصاصاتها الرئيسية والتطور الذي حصل عليها ودور كل منهما في نظام الجمهورية الخامسة الديغولية وما بعد رحيل الجنرال ديغول *

المبحث الثاني : مؤسسات الجمهورية الخامسة (٢٢)

صاغ الدستور الفرنسي بطريقة بينت وجود نوعين من المؤسسات الاولى منها تتمتع بسلطات فعلية حيث يكون لها الدور الاساسي في رسم سياسة الدولة اما الثانية فهي مؤسسات ثانوية ذات صفة استشارية *

المطلب الاول : المؤسسات الاساسية * وتتكون من سلطتين هما التنفيذية والتشريعية *

اولا : السلطة التنفيذية : والتي تتكون بدورها من رئيس الجمهورية والحكومة أ - رئيس الجمهورية - منتخب بالاقتراع العام السري المباشر بعد التعديل

(٢١) انظر هوريو ص ٣٢٣ حيث يذكر الاستاذ هوريو ان تسوية عام ١٩٥٨ عملت نظاما برلمانيا عقلانيا *

(22) R. Ball Mierx connaitre les institutions Francaires— Guides Bordes. Paris 1981. p. 41. et Pierre Pactet. op. cit. p. 134.

فيما يتعلق بنص دستور الجمهورية الخامسة مع التعديلات التي طرأت عليه
عام ١٩٦٢ بعد الاستفتاء *

الدستورى لعام ١٩٦٢ او لمدة سبع سنوات (حسب المادة السادسة) .

ويتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة كفلها له الدستور حيث يستطيع ان يتوجه
الشعب مباشرة باستفتاءه في الامور الهامة (المادة ١١) وفي حالات خاصة يستطيع
ان يلجأ الى استعمال صلاحيات استثنائية كفلها له الدستور (حسب المادة ١٦) .
الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية لم يكن واردا في الدستور الاصلي لعام
١٩٨٥ وانما جاء تطمينا لرغبة الجنرال ديغول الذى تعرض لحادث محاولة اغتيال
هذا فان التعديل الدستورى له أسبابه العريضة المباشرة التي يذكرها الاستاذ
هوريو كما يلي :

أ - السبب العرض : بعد محاولة الاغتيال في بيئه كلامار بتاريخ ٢٢ اب
١٩٦٢ ، وبذلك حاول ديغول استمالة الناس اليه واشعار الاخيرين
بقوته المرتكزة على الشرعية الشخصية .

ب - سبب مباشر : رغبة الجنرال في تحييد الطبقة السياسية التقليدية التي
قد تعيق تطلعاته السياسية ولهذا فقد اراد ان يكون ورائه سندا شعبيا
قوامه الشعب مباشرة وليس الوجهاء وجماعات الوسط واليمين . (٢٣)
وفي الواقع فان جماعات الوسط واليمين كانت قد اعتقدت أصلا بأن
الجنرال سوف لايسمح باستقلال الجزائر والذي حصل كان مخالفا
لتطلعاتهم ، اذ أن الجزائر قد استقلت وتحررت من فرنسا .

اما فيما يتعلق بالصلاحيات الاستثنائية التي كفلها له الدستور (حسب المادة
١٦) فانها اضافت دورا مهما لرئيس الجمهورية في ان يمارس سلطات استثنائية
وذلك للحفاظ على استقلال الامة ، وعلى عمل المؤسسات بصورة اعتيادية وفي حالة
تعرضها الى خطر . . . فله وحده ان يتخذ الاجراءات الكفيلة للحيلولة دون ذلك بعد

(٢٣) راجع هوريو المصدر السابق ص ٣٧٩ .

مشاورة يجريها مع رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية ومشاورته للمجلس الدستوري ، ويعتبر البرلمان مجتمعا بصورة بحيث لا تكون صلاحيات الرئيس مطلقة بعد أن وضعت في اطار الظروف الصعبة التي يمكن ان تمر بها الامة اذ ان رئيس الوزراء والجمعيتين يحاطون علما * ووضع هذا النص يدل على حرص ديغول في امكانية مواجهة المشاكل بواسطة رئيس الجمهورية بوضعية دستورية افضل مما لم يوفره الدستور الفرنسي السابق ولا الاسبق (الجمهورية الثالثة والرابعة) * (٢٤) الا ان دستور الجمهورية الخامسة عزز دور رئيس الجمهورية بهذه المادة الى جانب المادة الخامسة منه حيث وفرت له دور الحكم في حالة حصول خلافات بين المؤسسات * وقد لجأ ديغول ولمرة واحدة الى استعمال صلاحياته الدستورية (حسب المادة ١٦) ولمرة واحدة تقارب الخمسة شهور عام ١٩٦١ *

ب - الحكومة : خصص الدستور الفرنسي للحكومة مادتين ، بينت المكانة المهمة لها (٢) عندما ذكر : الحكومة تحديد وتقود سياسة الامة (المادة ٢٠) رئيس الوزراء يقود عمل الحكومة (المادة ٢١) *

ورئيس الجمهورية هو الذي يختار رئيس الوزراء (المادة ٨) وبدوره يختار رئيس الوزراء وزرائه ولم يتطرق الدستور في وجوب كون الوزراء نواب في البرلمان كما هو الحال في بريطانيا ، ولا بعدم وجوب اختيار الوزراء من خارج الكونغرس كما هو الحال في الولايات الامريكية * وقد كان تكون الوزارة الاولى لميشيل دوبريه متضمنا سبعة عشر وزيرا برلمانيا من مجموع سبعة وعشرين وهم

(٢٤) وقد وفرت المادة ٤٨ من دستور جمهورية فايمار الالمانية هذا المجال لرئيس الجمهورية التي مكنت برند بترغ من تعيين هتلر مستشارا *

اعضاء الوزارة وسبعة من موظفين شبار ونلاته من السياسيين • وتأخير على الفصل بين السلطتين فان رؤساء الحكومات كان بعضهم لم يعرف حياة برلمانية سابقة كما هو الحال مع جورج يومبيدو وريمون بار • وفي حالة استيزار احسد البرلمانيين فعليه في غضون شهر واحد ان يحدد موقفه في ان يبقى وزيرا ويستقيل من البرلمان او ان يبقى محتفظا بمنصبه التمثيلي كبرلماني وعليه فيعتبر مستقيلا من منصبه كوزير كما تعين لكل نائب ان يكون له وكيل فاذا استوزر فلا حاجة لاعادة الانتخاب في منطقته لان الوكيل يحل مكانه مدة استيزاره للمنصب الوزاري • واقع حال السلطة التنفيذية يبين بان رئيس الجمهورية يتمتع بمكانة فعلية تتجاوز كثيرا سلطات رئيس الوزراء • كما ان المسؤولين الكبار لرئيس الجمهورية جعلت منه الشخص الاول في الدولة وليس رئيس الوزراء الذي بدأ شخصا منفذا اكثر منه قائدا (٢٥) •

وهذا ما يميز فرنسا بمركز رئيس وزرائها الثانوي عن بقية الدول المجاورة كالمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا وبلجيكا (٢٦) •

ثانيا : السلطة التشريعية (البرلمان) :

يتكون البرلمان الفرنسي حسب دستور الجمهورية الخامسة من مجلسين النواب والشيوخ • ويبلغ عدد اعضاء مجلس النواب ٤٩١ عضوا ينتخبون لمدة خمس سنوات • اما عدد اعضاء مجلس الشيوخ فهو ٣١٦ شيخا ينتخبون لفترة تسع

(٢٥) لقد انعكس دور الجنرال على مجمل مؤسسات الجمهورية الخامسة ، اذ استمر العمل على ان يكون رئيس الجمهورية هو الشخص الاول رسميا وعمليا • (٢٦) لقد بدى من خلال الممارسة الفعلية للمحكم من قبل الاشتراكيين اضعاف دور لرئيس الحكومة في تعامله مع الجمعيه الوطنيه ، وذلك لان بيير موروا قدس بادر الى طلب الثقة بوزارته للمرة الخامسة منذ توليه منصب رئاسته الحكومة عام ١٩٨١ • انظر : جريدة اللوموند ••••• كذلك انظر ملحق رقم (م) باسماء رؤساء الحكومة ••

سنوات وكما ان فترة انتخاب كل من المجلسين تختلف عن الاخرى فان طــــريقة اختيارهم تختلف ايضا . فالنواب ينتخبون بصورة مباشرة اما اقرانهم فينتخبون بصورة غير مباشرة . ولكل مجلس تشكيل من ست لجان دائمية . وتجمع ثلاثين شخصا يكون كتلة برلمانية وللبرلمان دورتين اعتياديتين سنويا مجمــــوع ايامها ١٧٠ يوما (٢٧) .

وقد ذهب دستور الجمهورية الخامسة الى الحد كثيرا من سيادة البرلمان « فهو نظام برلماني بدون سيادة للبرلمان » . ذلك لان الدور التشريعي له قد حدد اصلا بمقتضى المادة ٣٤ من الدستور والتي حددت مجالات القانون اما الدور السياسي للبرلمان في السيطرة على الحكومة فقد دوره الاساسي دستوريا ذلك من خلال الغاء الاستجواب وفيما يتعلق بتقرير جدول الاعمال ايضا . لهذا فان السيادة البرلمانية قد انحسرت لمصلحة السلطة التنفيذية على عكس الحال ابان الجمهورية الثالثة والرابعة حيث ان سيادة السلطة التشريعية كانت تفوق التنفيذية .

المطلب الثانى :

المؤسسات الاستشارية — للمجالس الاستشارية « وظائف حددها دستور الجمهورية الخامسة بحيث لا يشكل عملها تقرير السياسة المصرية للأمة ، ولكن لها وظائف ذات طبيعة استشارية غرضها حل الخلافات التى قد تنشأ خلال عمل المؤسسات وهى :

- ١ — المجلس الاقتصادى الاجتماعى .
- ٢ — المجلس الدستورى .
- ٣ — المجلس الاعلى للقضاء .

(٢٧) تبدأ من شهر تشرين اول ولفترة ثمانين يوم والثانية من الثانى لشهر نيسان الى ٩٠ يوم . راجع اوريو ص ٣٠٥ .

١ - المجلس الاقتصادي الاجتماعي - هذه المؤسسة ليست

الخامسة ، اذ انه انشأ مجلس على قراره عام ١١٢٥ واعي

وعدد اعضائه هم (٢٠٠) شخصا . وللحكومة فقط الحق

المشورة ومنذ عام ١٩٦٨ فقد ابطلت امكانية اتصال البرلم

٢ - المجلس الدستوري - وقد وجدت له سابقة دستورية في الج

اللجنة الدستورية . الا ان اعمال هذه اللجنة وسعت ونظ

تكوينه : أ - اعضاء طبيعيون (بالقانون) كل رؤساء ال

ولدى الحياة * فكان يظم فينسون ايربول ، رينه كوني ، ولكن ال

عن المشاركة في اعماله بعد اعتزاله العمل السياسي واستقالته عام

ب - اعضاء معينون :

(٣١) اعضاء من قبل رئيس الجمهورية

(٣) اعضاء من قبل رئيس الجمعية الوطنية

(٣) اعضاء من قبل رئيس مجلس الشيوخ

ويتم تعيينهم لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد ورئيس ال

يعين رئيس المجلس الدستوري *

اما وظائفه فهي :

١ - القضاء في الشؤون الانتخابية .

٢ - يشكل كلجنة استشارية بجانب رئيس الجمهورية في حال

١٦) .

٣ - ممارسة القضاء الدستوري فيما يتعلق بالرقابة الدستورية على

البرلمان او الاتفاقات الدولية من ناحية ملاحظة مدى مراعاته

٣ - المجلس الاعلى للقضاء : وقد استحدث في دستور الجمهورية الرابعة و دستور الجمهورية الخامسة ، ذلك لضمان استقلالية القضاء من السياسية (٢٨) - ويظم المجلس الى جانب رئيس الدولة ووزير العدل اشخاص ٦ من المحاكم وشخص من لستشارى الدولة اضافة الى شخص لهم اضطلاع بالشؤون القضائية ، كلهم معينون من قبل رئيس الجمهورية ولمدة اربع سنوات *

جاء دستور الجمهورية الخامسة ليضع حدا من خلال قواعد لعدم الاستقلال السياسى للحكومات المتعاقبة * فكان عليه ان يحد من سيادة البرلمان * و الدستور في ذلك نسبيا * فمنذ اقامة الجمهورية الخامسة الى وقتنا الحاضر منذ من ربح قرن * عرفت فرنسا فيه ثمانية رؤساء وزراء مع ثمانية عشر تشكيل ويعود هذا الاستقرار النسبى الى عملية تجريد البرلمان من قوته في الاطاحة بالسلطة وعملها نلاحظ ان الدور التشريعى اصبح من مجالات الحكومة وليس البرلمان عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٧٨ شرعت قوانين بحدود ١٦١٥ كان اصل ٢٤٦ قانون عن البرلمان والبقية وهى الاغلبية كان مصدرها السلطة التنفيذية (٢٩) * و الذى اقامه ديغول اكتسب قوته وشرعيته من الجنرال ديغول ابتداء * وعمل

(٢٨) قد يجدر التنويه ان استقلالية القضاء تصبح اكثر ضمانا في حالة عدم من ممثلى السلطة التنفيذية ، الا ان مشرع الدستور اراد في الوقت نفسه يضمن استقلالية القضاء بوجود رئيس الجمهورية على رأسه على اعتبار الخامسة من الدستور قررت مكانه خاصة للرئيس في ان يقوم بدور والحكم لضمان سير واحترام الدستور بصورة اعتيادية (المادة الخامسة الدستور) *

CF. Pierre Pectet. p. 257.

حيث يذهب في القول بان النظام الفرنسى شبه برلمانى وشبه رئاسى *

على صياغته بصورة تضمن اقامة نظام برلماني عقلاني (٣٠) اقرب منه الى النظام
الرئاسي حيث يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات تفوق سلطة وصلاحيات رئيس
الوزراء والبرلمان ايضا . وقد اكتسب الدستور رضاء عاما في فرنسا . ذلك ان
العمل بقواعده ترسخت حتى مع غياب الجنرال (٣١) . حينما تعاقب على الرئاسة
بوميدو وديستان ثم فرانسوا ميتران مرشح اليسار . وبذلك فان دستور الجمهورية
الخامسة قد وفر استقرارا سياسيا لفرنسا التي طالما كانت تفتقر اليه خصوصا
خلال الجمهورية الثالثة والرابعة .

(٣٠) راجع اوريو - المصدر السابق ص ٣٢٨ . فقد اريد للبرلمان ان يكون مجلس
استشاري وليس برلمان ذا صلاحيات تناسب مكانته التشريعية في المؤسسات
السياسية .

(٣١) انظر ملحق رقم (٢) والمادة ٣٤ من الدستور تحدد اصلا احكام القانون .

115

الفصل الخامس

الاتجاهات الايديولوجية لـدساتير الانظمة الاشتراكية

اذا صحت تسمية المجتمع الاشتراكي كتنظيم واحد متشابه فإنه وفي الوقت يمثل على المستوى العالمى نصف سكان العالم . فالصين لوحدها تحتوى على ما يزيد عن (٨٤٠) (١) مليون والاتحاد السوفيتى بـسكانه البالغين (٢٥٥) مليون نسمة يمثل اكبر دولة من حيث السكان فقط في اوربا وانما في قارة امريكا ايضا . اما عدد سكان اوربا الشرقية فهم (١٤٠) مليون . ناهيك عن عدد دول العالم الاخرى التى نهجت في انظمتها الطريق الاشتراكي اذا كان الامر يتعلق بفيتنام الموحدة وبكوريا الشمالية وبكوبا . وما عدا هذه الدول فأن بعض الدول العربية كالعراق وسوريا والجزائر واليمن الجنوبي كما الحال مع بعض الدول الافريقية كتنزانيا واوغندا وغينيا وانغولا قد تبنوا المنهج الاشتراكي لتطور وتقدم انظمتهم السياسية .

ومع وجود الاختلافات بين هذه الدول العديدة على نطاق المستوى الحضارى والاجتماعى وفي النظر الى كيفية تطبيق صيغ الاشتراكية فانهم وباختلاف في درجة تقدمهم يعملون من خلال الاسس والمنطوق التالى :

- ١ - في كونهم مجتمعات ايديولوجية تبنت الاشتراكية كهدف .
- ٢ - في كون اغلب هذه المجتمعات وخاصة في البداية تمثل مجتمعات نامية .
- ٣ - انها مجتمعات واعية في كونها محتاجة الى التقدم ، ولذلك ولدرء هذا التخلف فهى تدعو وتعمل لاقامة بنية اجتماعية موحدة ذات اسس مركزية ارغامية تشمل كافة الاصعدة الاقتصادية والادارية والتنظيمية لكافة اوجه النشاط في المجتمع السياسى الكلى الموحد .

١ - يشار الى الصين بانها بلد المليار نسمة .

فلهذا فان دراسة وتحليل الاتجاهات الايديولوجية لدساتير العالم الاشتراكي تستوجب الاطلاع بمصادر الفكر الاشتراكي لدى الانظمة الاشتراكية وخاصة الدول التي تبنت الفلسفة الماركسية من جهة * ومن جهة اخرى فان معرفة سمات الدساتير الاشتراكية تستدعي ان نشير الى القضايا البارزة التي المت بها هذه الدساتير .

المطلب الاول :

الاسس الفكرية للمجتمعات الماركسية

لكل مجتمع قيم وعادات وافكار وممارسات يتبعها اغلبية الناس ويتعارف على احترامها على مدى معين من الزمن . وكما لاحظنا فيما يتعلق بالمجتمعات الغربية في انها تأثرت كثيرا وانعكس ذلك على دساتيرها عندما تبنت قيم معينة هي بين قيم عديدة : الفردية والميل للتنظيم العقلي ، والرغبة في المناقشة وتبادل الاراء للوصول الى حقائق ومسلمات الحياة الاجتماعية كانت ام سياسية .

اما فيما يتعلق بالايديولوجية الماركسية * فهي مجموعة افكار كل من ماركس وانجلز ولينين المتعلقة بارائهم ونظراتهم واجتهاداتهم حول كل ما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع حاضرا ومستقبلا . ومن الواضح بمكان ان هذه قبل منظرها وقادتها المفكرين وهذا مما وضع الايديولوجية الماركسية ككل في معرض انتقاد واغناء متواصل بما قدم لها من دراسات ومن ناحية اخرى ظهرت تطبيقات عديدة اتبعتها دول متعددة تبين الاختلاف في تفسيرها .

فالماركسية هي فلسفة شاملة قامت بوضع اسس منطقية لتوضيح وتفسير عام للعالم (٢) * بحيث حدوث دور الفرد وعلاقته بهذا العالم واشارت الى حتمية

(2-) Cf. Andre Hauriou. op. cit. P. 459.

النظام السياسى للاتحاد السوفيتى بين مؤشرات التغيير والتوقف :

النظام السياسى لكل مجتمع من المجتمعات هو حصيلة تفاعل بين عدة عوامل تعمل مجتمعة في سيره وتطوره (٣) . ومن هذه العوامل - اقتصادية وسياسية - كمحتوى للنظام السياسى وشملت مسيرته بميزات تمثلت في انتاج وقرارات النظام السوفيتى ليس حصرا وانما كمثال . وفي مطلبين سنين في الاول منهما عوامل التغيير وفي الثانى مؤشرات التوقف التى تعمل في تلكؤ أو في تحويل مؤشرات التغيير والاستمرار .

المطلب الاول : مؤشرات التغيير (٤) :

اولا : مؤشرات التغيير في النظام الاقتصادى :

لم يتوان الاتحاد السوفيتى في مجابهة متطلبات التقدم العلمى والتكنولوجى . بحيث اتخذ سياسة تقوم على تعميم التعليم والتعمق بكافة نواحيه من فنية وثقافية وتكنيك . واضحى المجتمع السوفيتى في غالبية مدنيه (وليس ريفيا) فاحصاء عام ١٩٧٠ يبين ان سكان المدن يكونون نسبة (٥٦٪) ومن بين سكانه هنالك ٩٥

(٣) تداركا لضيق الوقت ، فلا يسعنا الا ان نختصر البحث فيما يتعلق بنظام الاتحاد السوفيتى بتحليل عوامل التطور والتجديد تاركين الكلام عن المؤسسات والنبذة التاريخية الى وقت اخر . وفي ملحق رقم (٥) نبين المؤسسات وملحق رقم (٦) اهم الحوادث التاريخية التى تخص الاتحاد السوفيتى .

(٤) ان اهم مؤشرات التغيير ظهرت ابتداء من المؤتمر العشرين عام ١٩٥٦ وتتلخص في ثلاث نقاط عندئذ :

- ١ - انفتاح نحو الغرب .
- ٢ - الاقرار بتعدد الطرق نحو الاشتراكية .
- ٣ - نبذ الوسائل الستالينية في الحكم .

مليون شخص حائز على دبلوم على او متوسط في الدراسات العليا والتكنيكية وفي كافة المجالات الثقافية . ومن بين هذا العدد الوفير من المتخصصين والمثقفين يبلغ العلماء حسب خطاب برجنييف في ٣٠ آذار ١٩٧١ أمام المؤتمر الرابع والعشرون ٩٣٠.٠٠٠ ألف فرد . كما ان نسبة زيادة المتخصصين في العلوم التكنيكية خلال خمسة اعوام بالنسبة الى العلوم الاخرى كانت قد زادت بنسبة ٤٠٪ (٥) .

هذه الطبقة المتوسطة النامية تتكون من الباحثين والاداريين والمهندسين لا يمكن لها الا ان تأخذ دورها كطبقة في المجتمع بحيث تؤثر وتتأثر بمحيطها .

هذه الطبقة الجديدة في مجتمع متقدم تعرف ان التقدم والتطور يعتمد عليها وتعلم انها في حاجة الى جو من الحرية في البحث والمناقشة والمبادرة ومن ثم الابداع . ويمكن اعتبار كوسجين لحد ما تجسيد لحقيقة اعتراف النظام بهذه الطبقة المهمة حيث ان رئيس الوزراء لم يعتمد كثيرا في وصوله الى هذا المركز لكونه حزبيا أو بواسطة التدرج في المناصب الادارية اساسا .

١ - الاصلاح الاقتصادي :

ركز الاصلاح الاقتصادي لشهر اكتوبر عام ١٩٦٥ على التوجيه الاداري بصورة خاصة حيث جاء الاصلاح لغرض اعطاء نوع من الذاتية للمصالح وللاتحادات وذلك بتقديم نوعي لشؤون الادارة وعلى اساس اعطاء حرية في ميكانيكية القرارات وعلى نمط الادارة الليبرالية في تقدير العرض والطلب . وكان دور الاستاذ ليبرمان ليمتنشوف واتلس مهم في محاولة العلاقة بين المنتجين والمستهلكين .

٢ - الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١ - ١٩٧٥) :

وجاءت الخطة التاسعة مجددة كثيرا في المفاهيم الادارية العقلانية للتخطيط وغير غابته كثيرا في التحليل النظري الماركسي . فهي اكثر عملية في تصور التخطيط من

(5) Cf. Rager Gerard Schwartzenberg - Politique Conp - avéele Cours de Droit - Paris - 1972 - 1973 - P. 678.

كونها متمشية مع المبدأ الرسمي للاتحاد السوفيتي « فمكنون وميكانيك
الاقتصادية هي واحدة في كل المجتمعات » (٦) .

أما الأكاديمي روماننيسيف فقد كتب لتقديم كتاب جيغياتي (بعض النظريات البرجوازية للإنتاج) بصورة خاصة الأمريكية (لاسباب وظيفية محددة فهي تتضمن إجراءات حقيقية لتحسين التنه
سبيل درجة قصوى من الفعالية » .

من هذا ممكن استخلاص بعض النتائج الملموسة . وهي ان الاشتراكي يحاول ان يقوم بدوره وليس على اعتبار اعتبارا واث وعقلاني يرمى الى تحقيق الرغبات الحقيقية وبصورة اكثر فعالية ووسائل علمية . فالتخطيط في مجتمع اشتراكي متقدم يحاول و المطالب الحقيقية للمستهلكين ، فهو ليس بعيد عنهم وانما هو فالتخطيط لا يمكن ان يتجاهل الطلب الوارد من المجتمع .

ومنذ سنوات عديدة كان هنالك اتجاه شديد من قبل الاقتصاد بصورة خاصة امثال نيو كولاي ، ليوند كافتروفيتش وفاديم تراب الى : ادارة اكثر علمية لجهاز التخطيط والى الاخذ بالحقائق الحس ويعمل نموذج لكل فرع من النشاطات يعتمد على استعمال الالات ، لالالكترونية على المستوى التنفيذي العالي ، وبهذه الادارة العقلانية . يستطيع التخطيط ان يدير ويعدل ويصلح ويحسب الهفوات المتعلقة في التنظيم الاقتصادي وذلك باعطاء الحلول وبصورة عاجلة وبدقة . يقوم العامل الاقتصادي بالتحرك اذا لم يكن هناك من حرية سياسية الحرية السياسية يستطيع من خلالها المؤثر الاقتصادي ان يباشر دور فعالية .

(٦) حسب رأى المجلة السوفيتية قضايا اقتصادية شهر اذار ١٩٧١
كتاب روجيه جيرار شوازنبرغ . ص ٦٧٥ .

(٧) نائب رئيس لجنة الدولة للعلم والتكنيك وصهر كوسجين رئيس

ثانيا : مؤشرات التغيير في النظام السياسي :

ظهرت هذه المؤشرات السياسية بصورة خاصة بعد ستالين ، حين وصل الاشتراكي الى درجة من التقدم الاقتصادي بحيث لا تسمح الظروف الجديدة النظام السياسي في معاملاته لاجزاء النظام الاجتماعي ، فالقيادة لا تستطيع دائما وانما تتفاعل مع محيطها ولا تستطيع دائما ان تؤثر على محيطها في واحد *

١ - فالحزبيون المعارضون او المعارضون يبعدون عن مراكزهم أو يستجوبون كما هو الحال في عهد ستالين *

٢ - وحتى بالنسبة للقيادة والزعماء فان تنحياتهم تكون بواسطة اجراءات اذا كان الامر متعلقا ببلغانيين أو بخروشوف أو ببودغورنى *

٣ - حلول القيادة الجماعية في مؤسسات الدولة العليا وفي قيادة الحزب القيادة الفردية فالمكتب السياسي بعدد ١٥ عضوا يقوم بقيادة الحزب في كون اللجنة المركزية بعدد ٢٤١ عضوا تنظم شؤون الحزب جماعيا - تأكيد الدور البرلماني في السيطرة لمجلس السوفيت الاعلى * مع ان مجلس السوفيت الاعلى يكون لمدة اربعة الى ستة ايام في السنة فان هذه الدائمة المنتهية منه والتي تجتمع في دورات تستمر من اربعة الى وينصب دورها على مراقبة الحكام حيث ان كل مجلس (مجلس الاتحاد) ومجلس الاتحاد) الذي يتكون منهما مجلس السوفيت الاعلى له للسهر على اعمال السلطة التشريعية *

لذلك فان القيادة الجماعية للحزب والدولة تمثل في وجود اللجنة للحزب ومجلس السوفيات الاعلى بالنسبة للدولة *

(+) وكان اجتماع مجلس السوفيت الاعلى قد تم في نهاية عام ١٩٨٣ في اول وتبعها اجتماع اللجنة المركزية ومن ثم عقد اجتماع المكتب لثالية الاجهزة الحزبية لاعمال الدولة *

٥ - العمل على تحقيق اللامركزية الادارية :

وذلك في تأكيد دور الادارة الذاتية اجتماعيا واقتصاديا في للاتحاد السوفيتي ، وهذه الاصلاحات دعا اليها خروشوف منذ المؤتمر للحزب الشيوعي واكد عليها في المؤتمر الثالث والعشرون والرابع ١٩٧١ (٨) .

٦ - نظرية دولة الشعب بكامله (٩) :

الدولة كجهاز منظم للمجتمع تعتبر مرحلة في النظام الاشتراكي مرحلة تزول فيها الدولة وذلك بايداع وظائف الدولة الى منظم بالوظائف الاجتماعية والثقافية والحفاظة على الامن . وهذا ما تصور كمسؤول ماركسي لينيني في المؤتمر الواحد والعشرين عام ١٩٥٩ . ومنذ المؤتمر الثاني والعشرين عام ١٩٦١ تبني المؤتمر في برنامج وهو دولة الشعب بدل طبقة البروليتاريا : التي اكملت دورها التاريخي تكون ضرورة في الاتحاد السوفيتي .

وفي كانون الاول عام ١٩٧٢ بمناسبة مرور ٥٠ عاما لقيام السوفيتي قدم برجنيف تقريراً امام اللجنة المركزية للحزب - الاعلى (الحزب والدولة) : لقد بنى في الاتحاد السوفيتي مجتمع اش وان دولة دكتاتورية البروليتاريا قد تحولت شيئاً فشيئاً الى دولة كـ وان القوة الموجهة تبقى دائماً للطبقة العاملة . وبهذا فقد اعاد برجنيف الشعب ولكن لم يذكر شيئاً عن احتمال زوال الدولة كمنظمة للمجتمع .

٧ - اختلاف طرق الوصول الى الاشتراكية :

وقد سبق وتبنى الحزب في مؤتمره العشرين وفي عهد خروشوف

Rice Gelard - L'administration de U.R.S.S 1972.

(٩) وليس الدولة التي يميز عنها الحزب باسم الطبقة العاملة حسب الدستور السوفيتي لعام ١٩٣٦ .

وقد تلتكأ تطبيق هذا المبدأ في عهد برجنيف متجليا في خطاب القى في ٣ تمس ١٩٦٨ امام السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى عندما قال السكرتير العام برجنيف « نحن لا نستطيع ان نكون بلا اكتراث لمصير بناء الاشتراكية في بلاد ولكن في البيان المشترك لبرجنيف وبرلينغوى السكرتير الايطالى للحزب الشيوعى اذار ١٩٧٣ فقد صيغ البيان وعلى اساس الاعتراف باختلاف الطرف للاشتراكية .

المطلب الثانى : مؤشرات التوقف في النظام السياسى :

النظام باجزائه يكون الكل فأى اخلال بجزء من اجزائه يؤثر وظائف الاجزاء الاخرى المكونة للنظام . فاذا كان لنين رجل عقيدة وش ستالين كان رجل بناء وتقدم . حيث اعتمد على ثلاث ركائز :
١ - جهاز الحزب Apparatchiki في التعبئة الشعبية .

٢ - بيروقراطية الدولة : في التوجه الاقتصادى .

٣ - جهاز القمع : في القضاء على المعارضة .

ولهذا فان النظام مرتبط اشد الارتباط مع دعائمه ويحاول ان يحمى ما يعطيه ويقدمه له محيطه . فالتطور حاصل ولكن ببطء . فمع ما لاحه توسع شرائح وجماعية عديدة وخاصة بالنسبة لطبقة البيروقراطية (بيروقراطية الدولة حسب تعبير شارل بتلهاييم) أو الارستقراطية البيروقراطية (حسب اوجين فرجس) . اما عن التكوين السوسيولوجى للحزب الشيوعى فيالاحه اعضائه من غير طبقة العمال وهذا من شأنه ان يغير بالنتيجة من السياسة الاتحاد السوفيتى بالنسبة لكافة علائقه داخليا وخارجيا . ففى الخطاب الذى يوم ٣٠ اذار عام ١٩٧١ امام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى اكد ان عدد اعضاء الحزب الان هم ١٤ر٥ مليون بمعنى (٩٪) من الشعب السوفيتى اما الاعضاء من الموظفين فنسبتهم هي ٤٤ر٨٪ يقابلهم ٤٠٪ من العمال

ميلد فان جيلاس اول من ذكر عن مخاطر طبقة كادر الموظفين
ماركوس عن الاشكال الذى يحدثه وجود هذه الطبقة البيروقراطية
سيطرة والتي تقرر لوحدها طريق الاشتراكية (١٠) .

وقد سبق لخروشوف في المؤتمر الحادى والعشرين ان وضع
لتحديد الكوادر والمنظمات الحزبية ولكن اهمل العمل به
والعشرين في ١٩٦٦ . لهذا نرى بقاء اغلبية الحزبيين القدة في
في الحزب . ففى المكتب السياسى للحزب الذى وسع عدد اعضائه
شمل جميع السابقين وثلاثة من الاربعة الجدد كانوا اصلا اعضاء
اما اللجنة المركزية للحزب فاصبح عددها ٢٤١ عضوا
والعشرين . ويجسد الحزب الشيوعى السلطة الحقيقية في النظام
مثلا في السكرتير الاول للحزب الشيوعى الذى يتبوأ المكان الاول
الجمهورية ورئيس الحكومة (رئيس الوزراء) .

المبحث الثانى

الاسس الايدولوجية للمجتمعات الماركسية

في كل مجتمع هنالك قيم وافكار معينة والتي تكون بمجموعها
ابعاد محددة . وهذا ما لاحظناه بالنسبة للمجتمعات الغربية حيث
قرون عديدة هى : الفردية والميل في التنظيم العقلى والرغبة في
المنافسة . اما بالنسبة للايدولوجية الماركسية فهى مجموعة افكار

Le Marxisme Sovietique. 1958. en français

(+) وقد ازداد العدد حسب المؤتمر السادس والعشرون حيث
١٧ مليون وكان المؤتمر بعدد ٤٩٩٨ ومن بينهم عمال
زراعيين ٨٨٧ و ٢٧٢ ممثلى الاداب والتعليم و ٥٤٥ عالم ٢٩٣
الشعبية وغيرهم .

وانجلز ولنين والتي عرفتھا الاحزاب السياسية وتبنتھا قبل ان تطبق على المـ
المختلفة وقد انتصرت هذه الايديولوجية بعد ظروف عديدة مختلفة في كل من
القيصرية والصين وفي دول اوربا الشرقية ، ولهذا ففى مطلبين نتكلم اولاً عن
الايديولوجية وفي مطلب ثانى سنتطرق الى السمات الاساسية للمؤسسات الاثـ
في الاتحاد السوفيتى وخاصة انه صاحب التجربة الاولى وبعدها سنتطرق الى
التجربة في بقية الانظمة الاشتراكية .

المطلب الاول :

ماهى الماركسية ؟

بالدرجة الاولى الماركسية هى فلسفة ومذهب شامل قام بتوضيح وتفسـ
للعالم ، بحيث تحدد هذه الفلسفة دور الفرد وعلاقته بالعالم ، ومشيئة الى
التطورات التى لا يمكن درؤھا في المجالات السياسية والاخلاقية والدينية والاقتـ
والاجتماعية وبمعنى ان مجمل هذه الظروف والتى هى انعكاس للظروف
تفرض نفسها على الفرد وتحدد سلوكه ومن ثم تحدد سلوك المجتمع .

١ - فمن الناحية الاجتماعية :

تنظر الماركسية الى المجتمع وعلى اساس ان الروابط التى توجد بين
متعددة ومتغيرة بالدرجة الاولى بالظروف والشروط المادية التى بدورها تكون
الظروف الروحانية للمجتمع . ويبرز هنا العامل التكنيكي في اظهار حتمية
الظروف المتكونة ، أى كيف ان عملية الانتاج تبرز لنا وكأنھا عملية حتمية في
الظواهر الاخرى . فعملية انتاجية معينة تقدم لنا شكل معين من المجتمعات .
ما ذكره ماركس في ان الدولاب اليدوى قدم لنا المجتمع العبودى وكيف ان
السائر بفعل البخار قدم لنا المجتمع الصناعى ففى كل مجتمع يتحتم التفريق
بناء تحتى وبما هو بناء فوقى .

فالبناء أو الاسس التحتانية : هى قوى الانتاج الاقتصادية ، وعلاقات الا
والبناء الفوقى : هى الاشكال السياسية ، الاخلاق ، الحقوق ، الدين والمـ
والفتون .

فالبنية العليا في المجتمع (طالما ان المجتمع حاويا على طبقات حيث
التقسيم الطبقي) هي صاحبة المصالح لانها الطبقة المهيمنة على الطبقات اذ
وبالتالى فان الثورات تعتبر بصورة عامة ظواهر هدم للبناء الفوقى والتي
بعيدة ولا تعبر عن الحقائق الاقتصادية . فالثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ هي
الغنيف لسلطة طبقة مالكي الاراضى لاجل بناء اجتماعى اخر جديد لصان
طبقة البرجوازية الصاعدة ويضيف ماركس انه يحصل في التاريخ ان تبنى
مستغلة لا تعبر عن واقع اجتماعى معين ولكنها تحكم مما يؤدى الامر بالنهاية
الطبقة المستغلة تشور على الواقع الاجتماعى وتعلن ثورتها . وفي بعض الاحيا
ان يكون هنالك عدة طبقات مهيمنة وعدة طبقات مهيمنة عليها مما يصعب
ادوار كل منها في مجريات التاريخ من ناحية صراع الطبقات ولكن في
بالمجتمعات الغربية أو الرأسمالية فهناك تبسيط للحالة الاجتماعية لانه ليس
الا طبقتين واضحتين طبقة برجوازية وطبقة بروليتارية .

٢ - اما من الناحية الاقتصادية :

فماركس يوضح السبب الاقتصادى لصراع الطبقات والذي يستند
العلاقة بين القيمة - والعمل . فقيمة أى شىء تحدد بالعمل المبذول فيه
والملاحظ في عمليات الانتاج الحاصلة ، ان الرأسمالية تصادر من العامل فائض
Plus value بصورة غير مبررة وبنسبة عالية . وهذه الظاهرة وهي
فائض القيمة تقود الى تناقضات (تركيز المؤسسات الصناعية بين ايدى
اختفاء الطبقات الوسطى ، والمنتجين المستقلين ، ازمت كساد في الانتاج ،
امبريالية في سبيل التسويق او ايجاد الاسواق) هذه التناقضات تؤدى الى
العام لوسائل الانتاج . فالفكر الماركسى بمسلماته الحتمية هذه يتكلم بكون

(١١) وهذه الفكرة سبق وان نوه اليها ركاردر والواقع ان العمل لوحده
لتقييم الشىء . فالاعمال الفنية مثلا لا تقيم فقط بحسب الحساب
فيها .

علمى ولهذا فهو يعارض الاشتراكية الطوبائية أو المثالية • وبالتالي فالثورة هى ليست مطلب أو هدف عادل ولكن الثورة هى نتيجة لاسباب اقتصادية سببها العميق هو تحول علاقات الانتاج في المجتمع ، هذه الحتمية العلمية في نشوء التغييرات داخل المجتمع وبصورة عنيفة عندما تكون هنالك ثورة يجب ان لا تقود الى الاستسلام في الانتظار بحدوث التغييرات • والعمال يجب ان لا ينتظروا سقوط الرأسمالية مثل سقوط الفاكهة الناضجة • وانما يجب على العمال ان يعوا دورهم التاريخى في الاسراع بحركة التاريخ ، وبذلك يساعدوا التاريخ بأن يحدث لصالحهم •

٣ - وفيما يتعلق بالدولة وبالامور السياسية التى تندرج من هذه الخطوط العامة اجتماعيا واقتصاديا كانت :

أ - ان الدولة لكونها شكل سياسى للمجتمع لم توجد في كل الاوقات • فالمجتمع البدائى والابوى ومجتمع العشيرة والقبلية أو مجتمع المجموعات الصغيرة لم يعرف الدولة ولم تكن في حاجة لها لان هذه المجتمعات لم تكن منقسمة الى طبقات فالدولة تظهر في الوقت الذى يصاحب التطور الاقتصادى انقسام المجتمع الى طبقات مختلفة فيما بينها ومناهضة البعض للآخر • هذه الحالة من الاختلاف والمناهضة بين الطبقات لا يمكن ان تجعل المجتمع الا في حالة من عدم الضبط وفي حلقة مفرغة من التناقضات التى لا يمكن حلها ولهذا فدور الدولة هو المحافظة على هذه التناقضات في مجال النظام وذلك بايجاد واستخدام جهازين هما الجيش والادارة •

فالدولة اساسا هى التنظيم السياسى للطبقة التى هى اقتصاديا في السلطة ، وبصورة عامة في سبيل السيطرة على الطبقات الاخرى • وعليه فان تحقيق المجتمع الشيوعى يجب ان يؤدى الى انحلال واختفاء الدولة كجهاز منظم للمجتمع ، طالما ان الدولة هى تكريس لسيطرة طبقة على طبقة •

ب - ما هو اذن موقف الطبقة البروليتاريا من سلطة الدولة البرجوازية ؟

١ - موقف يتبنى التطور التاريخي في سبيل استلام السلطة وذلك من خلال الاعتراف بإمكانية الوصول الى السلطة بواسطة المؤسسات والممارسات البرجوازية . فاساس الشرعية هو واحد أى الشعب ومتى ما احترم البرجوازيون صوت ورأى الشعب فان الشعب لابد ان يصوت يوما ما في جانب قوى التقدم والديمقراطية الحقيقية . وهذا الخط تبناه تولياتى سكرتير الحزب الشيوعى الايطالى وموريس توريز الفرنسى ومن بعده برلينغوى الايطالى وكاريللو سكرتير الحزب الشيوعى الاسبانى وكذلك الحزب الشيوعى الفرنسى برئاسة فالديك روشه ومن بعده جورج مارشه ولو ضمنيا . وكان من نتاج نبد فكرة حتمية صراع الطبقات أو الوصول الى السلطة بواسطة القوة أن ائتلاف الحزب الاشتراكى مع الحزب الشيوعى اصبح ممكن وهذا ما لوحظ بالنسبة الى ما يسمى بتبنى الميثاق المشترك لليسار ومنذ عام ١٩٧٢ بين الحزب الشيوعى والاشتراكية والراديكاليين اليساريين في فرنسا (١٢) .

٢ - الموقف المتطرف والداعى الى استلام السلطة بصورة مباشرة في الواقع كان البيان الشيوعى الاول والذي صدر عام ١٨٤٨ كان قد دعا الى انتزاع السلطة من ولوحظ بعدها ان ماركس وانجلز اصبحا واعيين لاتخاذ خطوات في هذا السبيل حيث قالوا بأن ثورات مثل عام ٧٨٩ و ٨٣٠١ أو ١٨٤٨ ممكن ان تكون مراحل مهمة للثورة البروليتارية . وهذا ما ذكره انجلز حين قال « نحن الثوريين نتقدم على طريق الثورة بواسطة الوسائل الشرعية اسرع من التجائنا

(١٢) ان فشل الاحزاب الفرنسية الموقعة على الميثاق المشترك لليسار في الانتخابات التشريعية التى جرت في دورتين ليومى ١٢ و ٩١ اذار ١٩٧٨ مرده وحسب رأى فرانسوا ميران مرشح اليسار لتبوء منصب رئاسة الوزارة في حالة نجاحهم من ان المناقشات حول تعديل الخطوات الواجب اتباعها كما جاءت بالميثاق كانت قد انقطعت بين الاطراف الموقعة على هذا الميثاق . وهذا مما سبب زعزعة ثقة الناخبين بمرشحي اليسار وادى الى هذه النتيجة السلبية وغير المتوقعة من قبل اكثر المحللين السياسيين .

الى الوسائل التشريعية » • وحتى ماركس دعا في مباحثاته مع جيل كيزود
عندما اراد الاخير اقامة حزب شيوعى في فرنسا من ان الطريقة الشرعية هى الوسيلة
الوحيدة الممكن اتخاذها في سبيل تسلم السلطة بواسطة البروليتاريا من البرجوازية •
وهذا هو عكس ما ارتآه لينين عند استلامه السلطة (نسبة العمال الى الفلاحين $\frac{1}{2}$)
في الاتحاد السوفيتى على حساب موقف الاشتراكيين الثوريين والديمقراطيين الاحرار •
فلينين تبنى موقف قديم للشبيوعيين وهو موقف البيان الشيوعى لعام ١٨٤٨ •
فحسب اعتقاده طالما ان المجتمع هو مجتمع طبقات اذن الحرية والديمقراطية سوف
تكون لصالح الطبقة الحاكمة على حساب الطبقة المستغلة (١٣) •

وهنا ندخل في مجال التوقعات الايديولوجية لما وراء استلام السلطة من قبل
البروليتاريا • التصور هو تحويل الطبيعة البشرية في المجتمع • فالمجتمع يفقد معنى
الاحساس بالتملك وبالمقابل يحصل على معنى الواجب لكل فرد من افرادة ، وبذلك
يصبح العمل منتج بحيث يسمح ان يقدم لكل فرد ما يريده وما يحتاجه • ويفقد
جهاز الدولة معناه لانه سوف لا يكون هنالك طبقات • وبعد فما هو موقف الاحزاب
الشيوعية والاوربية منها بالذات في ايجاد مخرج ايديولوجى لمواجهة المؤشرات الجديدة
في المجتمع ؟

وقد لخص تقرير المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى في عام ١٩٧٤
سياسة الحزب تجاه استلام السلطة بحيث تكون موافقة وملائمة لظروف فرنسا (١٤)
بعد ان تعرضنا للاساس الايديولوجى للانظمة الماركسية فان الصعوبة تبدو لنا

(١٣) الظروف والارادة هى التى مكنت لينين من تحقيق الثورة وقيادة النظام في
الاتحاد السوفيتى • فالظرف هو الحرب العالمية الاولى اما الارادة فقد تمثلت
باقامة الاشتراكية في دولة لم يتيسر لها موضوعيا شروط الاشتراكية كما
تصورها ماركس وتوقعها في المانيا وفي انكلترا •

(14-) Rapport de G. Marchais. Le Parti communiste Prop-
ose. Paris P. 46.

وقد طور مفهوم الماركسية فيما يتعلق بصراع الطبقات فلم يعد هذا المفهوم
اساس العمل للحزب • وبالتالي يستتبع ضرورة عدم قيام الثورة لاجل استلام
السلطة •

عند الكلام حول واقع ومكان الانظمة الماركسية والاشتراكية وليس النظام الماركسي
أو الاشتراكي لانه لا يوجد نظام اشتراكي واحد يماثل نظام اشتراكي اخر مطبق
في بلد اخر . يذكر في هذا الصدد جيلس مارتينه في الفصل الاول في كتابه سؤالامن
هو المخلص لماركس ؟ ومن الذي يقترب عند التطبيق من توقعات ماركس ومن الذي
يتبع ما خطه ماركس ؟ (١٥) اسئلة متعددة تحمل كلها مضمون واحد هي محاولة
معرفة جواب السؤال : ما هو النظام الاشتراكي الصحيح والحقيقي بين العديد من
التطبيقات : سواء كان الامر يتعلق بالاتحاد السوفيتي أو بالصين الشعبية أو بكوبا
أو بنوغسلافيا ، أو ما يريده وما يراه كل حزب شيوعي في العديد من دول العالم ؟

المطلب الثاني :

اما اذا كان الامر يتعلق بعمل المؤسسات حسب الدستور فعدة ملاحظات تجدر
الاشارة اليها .

فبعد اقرار دستور عام ١٩٣٦ ومادته الثالثة التي تنص بان كل السلطة في
الاتحاد السوفيتي تعود لعمل المدن والريف . . فان دستور عام ١٩٧٧ في مادته الثانية
يذكر ان كل السلطة في الاتحاد السوفيتي تعود الى الشعب .

الاسس الايديولوجية للمجتمعات الماركسية

— اهمية الحزب لنظام الاتحاد السوفيتي .

تطرق الدستور السوفيتي في مادته ١٢٦ لدور الحزب وقد اكد الدستور هذه
المكانة حسب المادة السادسة منه (دستور الاتحاد السوفيتي الرابع الذي صدر عام

(15) Cf. Gilles Martinet les cinq communisme. seuil 1971.

١٩٧٧) فالحزب هو نواة النظام وهو القائد للدولة وللنظام والمجتمع . فكل منظمات الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع الشعبية (كموسمول ، نقابات ، اتحادات) يشرف عليها الحزب بصورة مباشرة او غير مباشرة فمقابل مؤسسات الدولة هناك تنظيمات مقابلة للحزب على الشكل التالي :

| مؤسسات الدولة | تنظيمات الحزب |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ - الهيئة العليا لمجلس الرئاسة عدد اعضائها ٣٧ شخص الرئيس (قسطنطين تشرينكو) | ١ - المكتب السياسي يتكون من ١٤ عضوا يرأسه قسطنطين تشرينك (=) سكرتارية عامة مكونة من اشخاص |
| ٢ - مجلس السوفيت الاعلى عدد اعضائه ١٥٠٠ نائب يتكون من مجلس القوميات مجلس الاتحاد (حسب الجمهوريات) (الشعب) | ٢ - اللجنة المركزية للحزب عددها ٢٤١ مع امكانية زيادة عدد اعضائها |
| ٢ - مجالس السوفيات لعموم الاتحاد السوفيتي | ٣ - المؤتمر العام للحزب |
| المؤتمر العام للحزب | حسب المادة ٣٠ من دستور الحزب فان المؤتمر العام هو اعلى سلطة |
| + حاليا اندريه غريمكو (١٩٨٦) . | |
| = حاليا غرباتشوف (١٩٨٦) . | |

الشيوعي للاتحاد السوفيتي * واجتماعاته توسم بالحدث التاريخي ز
السوفيتي * وانعقاده يتم لكل خمس سنوات بينما تعقد اللجنة المركزية اجته
كل ستة اشهر * مهام ادارة الحزب الدائمة تعهد الى اللجنة المركزية وسكر
التي تضم ١٠ اعضاء * اخر اجتماع للمؤتمر كان في نهاية شهر شباط -
شهر اذار عام ١٩٨١ (١٦) * وحضر مندوبون عن الحزب بعدد ٤٩٩٨ * وضع
١٠٣١ احزاب تمثل ٩٦ دولة * عدد اعضاء الحزب هو ١٧ مليون * وحده
العضوية الادنى بـ ٢٥ عام * عدد الحزبيين عام ١٩١٧ كان ٣٥٠٠٠٠ الف
الاعضاء في المؤتمر الرابع والعشرين فكان حوالي ١٥ مليون * نسبة الحزب
الشعب ٩٪ * اما نسبة تمثيل العمل في الحزب فهي اكثر بقليل من ٤٪ ونسبة
المستخدمين والموظفين والاطباء والمهندسين تبلغ ٤٪ والبقية هي في الفلاحين
من اصناف المجتمع المقائدين *

هناك بعض المؤتمرات التي تؤثر سياسة معينة للاتحاد السوفيتي ومنه

المؤتمر الرابع عشر :

ارسى سياسة التصنيع للاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٥ *

المؤتمر الخامس عشر :

ارسى السياسة الزراعية * ١٩٢٧ *

المؤتمر العشرون :

بعد وفاة ستالين ارسى سياسة الانفتاح والحد من المظهر السلطوي وان
يتعمد الطرق للوصول الى الاشتراكية *

اما الاهتمامات العامة للمؤتمرات وتشكل خط سياسي دائمى لسبب
المؤتمرات الحزبية هي :

١٦ - تبع المؤتمر المشار اليه اعلاه مؤتمرا آخر هو السابع والعشرون حيث
اكثر من خمسة الاف مندوب في نهاية شباط الى بداية شهر اذار عام ٨٦ *

١ - رفع المستوى المعاشي للفرد .

٢ - رفع الكفاءة الانتاجية بالاعتماد على التقدم التكنولوجي .

للشعب .٠٠ اما دستور المانيا الشرقية لعام ١٩٦٨ فيذكر ان كل السلطة السياسية تمارس من قبل العمال . اما دستور جمهورية رومانيا فيذكر بأن السلطة تعود الى الشعب وهو حر وقائد لمصيره . ويذكر الدستور السوفيتي انواع الحريات التي يستطيع ان يمارسها المواطن ومنها حرية الكلام والصحافة والاجتماعات والحشود الجماهيرية والمواكب والمظاهرات في الشوارع .٠٠ ونشر الانباء على نطاق واسع وامكان استخدام الصحافة والتلفزيون والاذاعة (١٧) .

فبعد ان اعتقد الفكر الماركسي ، أن هذه الممارسات ليست من الديمقراطية الحقيقية يمكن حسب منطق (الديمقراطية مساواة وليست الديمقراطية حرية) ليعود المشرع لاختلاف اعتبار بهما علما بأن الحقل الخاص بالحرية الفردية كان من أكثر الحقول اختلافا عليه بين الموقعين على وثيقة بلغراد لعام ١٩٧٨ بالنسبة لمؤتمر الامن الاوربي الذي عقد لمتابعة تطبيق بنود مؤتمر هلسنكي في هذا الخصوص بين ٣٥ دولة اوربية ومنذ عام ١٩٧٥ .

ويلاحظ الكثير من التشابه فيما ورد بالبناء التنظيمي دستوريا في الاتحاد السوفيتي مع ما هو موجود في الدول الغربية الاخرى وخاصة الفدرالية حيث ان هنالك مجلس السوفيت الاعلى الذي يضم مجلس للقوميات ومجلس اخر يمثل الاتحاد ولكن فيما يخص البرسيديوم lepresidium فهناك بعض الاصلالة لانه يتمثل بوجود (٣٧) شخص في هيئة ورئيس اعلى واحد ، وبذلك يمكن الكلام عن وجود القيادة الجماعية على رأس السلطة التنفيذية (١٨) .

(١٧) المادة خمسون من دستور الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (القانون الاساسي) .

(١٨) شغل الرئيس برجنييف هذا المنصب بالاضافة لمنصبه كسكرتير الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بعد ابعاد رئيس الجمهورية السابق بود غورنى عن منصبه . وقد تسلم هذا المنصب حاليا الرئيس اندروپوف والذي اعلنت وفاته رسميا في العاشر من شهر شباط عام ١٩٨٤ . وتولى منصب الرئاسة قسطنطين تشرنينكو الى جانب اشغاله منصب السكرتير الاول للحزب الشيوعي .

ولهذا المجلس عدة ادوار فهو بمثابة مجلس رئاسى يقوم بدور
الجمهورية لانه له الحق في العفو واستقبال السفراء ، ويقوم بدور تشريعى
يراقب اعمال الوزارات اثناء عطلة مجلس السوفيت الاعلى ويلغى القرارات
غير القانونية المتخذة من قبل مجلس الوزراء . . ويدعو الى عقد اجتماع
السوفيت . وله الحق في استلام وظائف متعلقة بالتشريع وكالة أو اناية من
السوفيت الاعلى . وهناك مجلس الوزراء وهو جهاز تنفيذى ومسؤول امام
السوفيت الاعلى وفي حالة غيابه (عطلة) فهو مسؤول امام مجلس الرئاسة
لمجلس السوفيت أى البرسيديوم .

ومع هذا فان الملاحظ ان الدستور السوفيتى اكد على فكرة الديمقراطية
اكثر من الديمقراطية حرية وهذا ما يلاحظ على تأكيده فيما يخص بحرية
ومجال الترقى في السلم الاجتماعى لكافة المواطنين في مجال التعليم واشغال
وذلك حسب الكفاءة مع اعطاء المجال للمواطن باختيار الحقل الذى يختاره
مبدأ الكفاءة . فان هنالك سلطة سياسية للدولة وهى تعود لمجلس السوفيت
وهناك سلطة ادارية للدولة تعود لمجلس الوزراء . ومع صعوبة التمييز بين
السلطتين كان الفصل بينهما عندما يكون تعارض بين سلوك الاتحاد السوفيتى كدولة
بحد ذاتها ولها مسؤولياتها والاتحاد السوفيتى كحزب له مسؤوليات ذات
ايدولوجية . وبصورة خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فالحزب يخضع
المفاهيم والقيم المتضمنة مساندة القوى الديمقراطية والتحررية والقوى
والبروليتارية في جميع انحاء العالم . اما الدولة السوفيتية فتعمل على احترام
القانون الدولى الداعية الى التعامل مع كافة الدول بصورة متساوية بدون
شكل واتجاه الدولة ونظامها السياسى . وبهذا يفهم موقف كل من الحزب والدولة
فالحزب يتعامل مع المنظمات السياسية والاحزاب وشعوب العالم اما الحكومة
فتتعامل مع حكومات الدول . والحزب بذلك يستطيع ان يميز في تعامله بين
الحرية او المضطهدة اما الحكومر فتتعامل مع كافة الحكومات الموجودة في العالم

الانظمة السياسية للديمقراطيات الشعبية والانظمة الاشتراكية الاخرى

لاحظنا في وقت سابق كيف ان النظام السياسى الاشتراكى كان قد طبق اولا في الاتحاد السوفيتى منذ ثورة اكتوبر لعام ١٩١٧ * وذكرنا دور الحزب في بناء النظام السياسى فيه * بقى لدينا ان نتعرض للانظمة السياسية الاشتراكية الاخرى ومنها خاصة التى نشأت مستهدفة اقامة نظام سياسى شبيه بالنظام السياسى في الاتحاد السوفيتى وسنعمل على استعراض الفروقات التى ظهرت في تطور هذه الانظمة الاشتراكية لتوصلنا في النهاية الى النتيجة القائلة : ان مفهوم تعدد الطرق الى الاشتراكية اصبح حقيقة اقرت من قبل الانظمة والحزب الاشتراكية نفسها (١٥) * وقبل البدء في تحليل الانظمة السياسية في مجموعة الدول الاشتراكية لابد من القاء نظرة سريعة على تعدد اعضاء الحزب الشيوعى في الدول الاشتراكية وعدد الاعضاء الشيوعيين في الاحزاب الشيوعية الاوربية كما جاء في الانسكلوبيديا السوفيتية (١٩). وذلك لتقدير دورهم في الانظمة تباعا *

| | |
|---------|-----------------|
| ٦٦٠٠٠ | البانيا |
| ١٨٠٠٠ | المانيا الشرقية |
| ٦١١٠٠٠ | بلغاريا |
| ٦٠٠٠٠ | هنغاريا |
| ١٨٠٠٠ | منغوليا |
| ١٩٥١٠٠٠ | بولندا |
| ١٧٣٠٠٠٠ | رومانيا |
| ٢٠٠٠٠٠٠ | الصين |

(١٥) من مقررات مؤتمر برلين للاحزاب الشيوعية الاوربية في عام ١٩٧٦ في شهر حزيران *

(19-) Cf. Andre Hauriou. op. cit.

| | |
|---------|----------|
| ٥٠٠.٠٠٠ | كوبا |
| ٥٠٠.٠٠٠ | فرنسا |
| ٥٧٦.٠٠٠ | إيطاليا |
| ٣٤٠.٠٠٠ | بريطانيا |
| ٢٥٠.٠٠٠ | السويد |

فالكثلة الشرقية بدأت بعد ترسيخ اسس النظام السوفيتي وذلك بان منغوليا عام ١٩٢٤ اولا وتبنيها دستورا منسوخا لنموذج دستور روسيا لعام ١٨٠٠، ولكن بعد الحرب الثانية ونتيجة لهذه الحرب بدأ توسع النظام الاشتراكي كأكيدة بعد تبني العديد من الدول النظام السوفيتي . فكان اقامة النظام الاشتراكي في البانيا ويوغسلافيا اولا ومنذ عام ١٩٤٦ . اما في بقية دول اوربا الشرقية استحوذ احزابها الشيوعية على الحكم بصورة منفردة بدى على صعوبة باللغة لوجود قوى واحزاب اخرى لها جماهيرها كما الحال في بولندا وتشكوسلوفاكيا كما ان احتلال كل من المانيا الشرقية وهنغاريا (المجر) ورومانيا بعد تحريرها من القوات النازية لم يكرس هيمنة حزب شيوعي واحد بسهولة على كل من البلدان لوجود احزاب اخرى ايضا كان لها دور في التحرير . اما انظمة كوريا الصين الشعبية وكوبا فانها عرفت وتبنت الانظمة الاشتراكية بعد حربها وكوريا بقسميها الشمالى اقامت نظاما اشتراكيا في انتظار توحيدها لشطرها الجنوبي وهذا ما حدث بالنسبة لفيتنام التي توحدت عام ١٩٧٥ (٢٠) .

فبالنسبة لمجمل هذه الانظمة لوحظ بانها تبنت النموذج السوفيتي كما جاء في دستور عام ١٩٣٦ (دستور ستالين) . والاساس الدستوري يقوم على مفهوم الجمعية فكل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعود الى الجمعية العامة

٢٠ - لم تنتظر فيتنام طويلا بعد توحيد شطريها حينما حصلت مشاكل وازمات جارتها الصين وكمبوديا . حيث قامت قواتها باسقاط حكم بول بوت كمبوديا ولا زالت قواتها مرابطة هناك ، مع حوادث حدودية مع الصين الى مصادمات دموية بينهما .

بواسطة الاقتراع العام مع الاعتراف بدور الحزب الشيوعي ومنظماته الفرعية كدعامة ومحور للحياة السياسية في النظام السياسي . ومع هذا فدور الجمعية المنتخبة يبدو - وكما الحال في الاتحاد السوفيتي وفي باقي دول اوربا الشرقية والدول الماركسية - جانبيا وليس اساسيا ، اذ ان دور البرسيديوم او هيئة الرئاسة العليا يبدو اكثر فاكشر بانه القابض الحقيقي على السلطة لانه (البرسيديوم) يقوم بدور رئيس الدولة وكجهاز تشريعي دائم في النظام السياسي .

ومع هذا فيمكن التمييز بين هذه الانظمة في بعض النواحي منها ، ان وظيفة رئيس الجمهورية قد حوفظ عليها كما الحال في الصين ، فيتنام شيكوسلوفاكيا ، ويوغسلافيا ، وفي بعض الانظمة تبنت الحكم الذاتي لبعض مناطقها كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا .

اما بالنسبة لتعدد الاحزاب فنلاحظ موجودا ومعتمدا في كل من بولندا ، شيكوسلوفاكيا ، المانيا الشرقية ، بلغاريا ، فيتنام وفي كوريا على اساس فكرة الحزب القائد . يبقى ان نذكر ان القاسم المشترك لكل هذه الانظمة هو في تأكيد سيطرة الحزب الشيوعي وقرار الديمقراطية المركزية كمبدأ اساسي للبناء الدستوري ، وفي ان اشاعة ملكية وسائل الانتاج هي القاعدة الاقتصادية للنظام السياسي أى ان الملكية تعود في الوقت الحاضر للدولة وليس للأفراد أو للفرد . واذا كانت هذه الاسس المبدئية قد التزمت بها الانظمة الاشتراكية كمنطلقات ايدولوجية فإن هذه الانظمة بدأت تختط لنفسها - وكل حسب ظروفه - برامج عمل وسياسات اقل ما يمكن ان يقال من انها برامج تتسم بالتنظير حسب الظروف والمطامح الموضوعية لكل منها (٢١) وهذا ما يدعونا الى القاء نظرة سريعة على خصوصيات بعض الانظمة الاشتراكية وذلك في خلال دراستها في مبحث ثانى .

٢١ - اما الصين الشعبية فانها بعد غياب ماوتسى تونغ اخذت تخطط لنفسها اتجاها يرمى الى التأثير على اعمال دور للقطاع الخاص في برمجة وتحديث اقتصادها . وهذا ما ظهر في الاجراءات الاخيرة التى اتخذت في الصين ابان عام ١٩٨٤ .

اولا : النظام السياسى اليوغسلافى ، واشتراكية التسيير الذاتى :
يمكن تحليل النظام اليوغسلافى من ناحية تطوره السياسى على اساس
حصيلة تفاعل عاملين جملا منه ذا اهمية خاصة عند دراسة الانظمة السياسية :
الاشتراكية (٢٢) • فيوغسلافيا هى اول دولة اشتراكية استطاعت ان تخرج من
السوفييتى وذلك باتخاذها سياسة خاصة داخلية وخارجية ايضا • فتحرير يوغسلافيا
من النازية قام ليس بواسطة دخول الجيش الاحمر كبقية الدول الاشتراكية
بعد حرب تحرير داخلية بقيادة جوزيف بروز تيتو • اما العامل الخارجى فهو
مباشر وذلك لان سياسة ستالين نادت باقامة صرح الاشتراكية في بلد واحد ، وهو
التيار التروتسكى الداعى الى الثورة العالمية المستمرة •

لقد آمنت يوغسلافيا بنفس الخط وبينت - بعد الحملات الواسعة التى
الاتحاد السوفييتى ضدها - أن مصلحة الاتحاد السوفييتى لا ترتبط بالثورة
بقدر ارتباطها بمنفعة تخص بلده بالذات متخذاً من الثورة العالمية غطاء يمرر
فيه اغراضه الخاصة - كدولة - بشكل مقبول ولهذا عرفت يوغسلافيا عن الس
بقية القتلة الشرقية في تنظيم تدرجى مركزى يضمن سيطرة الاتحاد السوفييتى
فيوغسلافيا لا تعتبر نظام الاتحاد السوفييتى سائرا في طريق اضمحلال
وازالتها حسب الرؤيا الماركسية وانما على العكس أى في الاعتماد على طبقة
البيروقراطيين الذين يعتاشون على ما ينتجه ويقدمه العمال • فلهذا اقدمت يوغسلافيا
على تبني مبدأ التسيير الذاتى **Auto Gestion** وقد اخذ بهذا المبدأ
يوغسلافيا لعام ١٩٥٣ في اعتباره قاعدة النظام السياسية والاقتصادية حتى ان
الحزب الشيوعى قد ابدل منذ عام ١٩٥٢ باسم عصبة الشيوعيين اليوغسلاف

(٢٢) شهد عام ١٩٧٨ نزوح جمهورية رومانيا الى اتخاذ سياسة دفاعية
عندما لم ترضى بزيادة نفقات الدول المنتظمة في حلف وارشو • وتنزع رومانيا
الى اتخاذ سياسة مستقلة عن بقية الدول الاشتراكية في احيانا كثيرة فهى الوحيدة
التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الاسرائيلى بعد عدوان اسرائيل
على الدول العربية عام ١٩٦٧ •

(حسب المؤتمر الرابع) • ودور الحزب بذلك ليس المهيمن على الحياة السياسية وانما موجة للنشاطات السياسية والاقتصادية للتنظيمات المحلية والتي عهد له بصلاحيات واسعة في نطاق التسيير الذاتى (٢٣) •

وقد ابدل الدستور اليوغسلافى لعام ١٩٤٦ باخر عام ١٩٥٣ وهذا الاخير احل محله دستور اخر عام ١٩٦٣ مع تعديلات اجريت عليه في عام ١٩٦٨ (٢٤) •

فالمؤسسات الرئيسية للنظام اليوغسلافى هى رئاسة الجمهورية ، جمعية فدرالية ، ومجلس تنفيذى ، فالجمعية الفدرالية تتكون من خمس مجالس : مجلس للقوميّات ، المجلس السياسى ، المجلس الاقتصادى ، المجلس التعليمى والثقافى ، والمجلس الاجتماعى والصحى • واهم هذه المجالس هو مجلس القوميّات ويتكون من ١٤٠ عضو بحيث ان كل (٣٠) شخص يمثلون جميع السكان ، واعضائه منتخبون بالاقتراع العام المباشر للمواطنين • اما المجالس الثلاث الاخرى فتمثل العمال في المجموعات التى تزيد وتعمل خلال القطاعات الانتاجية في يوغسلافيا واعضاء هذه المجالس الثلاث منتخبون بصورة غير مباشرة من قبل مجالس العمال • والمجالس الاربعة الاخيرة تتكون كل منها بواسطة (١٢٠) عضو ، فمجموع اعضاء الجمعية الفدرالية هى (٦٢٠) عضو • وانتخاب رئيس الجمهورية يجب ان يتم بعد اجتماع هذه المجالس وبعدها يتم تعيين رئيس الوزراء والموظفين الفدراليين • ورئيس الجمهورية ينتخب لاربعة فخصوصية النظام اليوغسلافى اذا هى في تبنى التسيير الذاتى الذى يسمح ببعض الاستقلالية بالنسبة للقطاعات الانتاجية في ادارة الانتاج وبذلك يختلف عن مبدأ السياسة المركزية في التخطيط والتنظيم • والعمال هم الذين يعينون رئيس سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة باستثناء تيتو فهو منتخب لمدى الحياة •

(٣) في الحقيقة لم يسمح باقامة احزاب اخرى معارضة في يوغسلافيا مع وجود هذا الاحتمال حسب الدستور في المادة (٣٩) ، (٤٠) • فهذا التسيير الذاتى لصالح العمال اقيم وعلى حساب سيطرة ونفوذ الحزب الشيوعى اليوغسلافى •

(٢٤) يعتبر دستور يوغسلافيا من اكثر الدساتير احتواء تبلغ عدد مواد ٤٠٦ مادة والكثير منها مواد يمكن ان يتضمنها القانون العادى وليس الدستور •

المؤسسة أو الممثل وليس الدولة وذلك بواسطة الانتخاب . وقد قبلت
الأجنبية في عملية تنمية الانتاج اليوغسلافي .

ثانيا : النظم السياسية لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية .
التطور الدستوري لهذه الجمهوريات والموسومة بالديمقراطية الشعبية
بالتغيير المستمر . والذي تجلّى بوجود عدة مراحل .

فالمرحلة الاولى وهى مرحلة انتقالية الى النظام الاشتراكى المبتدئ
نهاية الحرب والى عام ١٩٤٨ . ويمكن اعتبار المرحلة الثانية من ١٩٤٨
ستالين وهى مرحلة اتسمت بسيطرة الاتحاد السوفيتى على هذه الجمهوريات
نواحى تخص بالذكر تطابق اوجه نظام حكمها مع وجود حزب واحد على غرار
السوفيتى . اما المرحلة الثانية فتاريخيا تبدأ بعد المؤتمر العشرين للحزب
السوفيتى والذي أقر مبدأ تعدد الطرق للوصول الى الاشتراكية . وهذا
التيار الستالينى قد زالت اثاره في الحياة السياسية كممارسة واسلوب للعمل
وانما المبادرة انتقلت الى الاحزاب والى النظم السياسية في الدول الاشتراكية
خصائصها وسماتها العامة في الحكم شيئا فشيئا .

ففى المرحلة الاولى كانت الحكومة انتقالية مع سيطرة من قبل الحزب
على الحكومة . اما في المرحلة الثانية فان الانتخابات كانت تجري على
الموحدة أو في وجود الترشيح الموحد مما يبطل مفعول وجود معارضة شريفة
في المرحلة الثالثة ظهر تعدد الترشيحات للمقاعد النيابية في هذه الدول
انتقال النفوذ من الاحزاب الشيوعية الى برلمانات الدول الشرقية . وتكون
من عدة اتجاهات سياسية . ففي المانيا الشرقية هناك الحزب الديمقراطي
والحر الديمقراطي والاتحاد المسيحي والوطنى الديمقراطى . اما في بولندا
الحزب الفلاحى الموحد والحزب الشعبى وحزب النهضة السلوفاكى وحزب
ولم تسمح ظروف التدخل السوفيتى في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ من

صحة التجربة وواقعيتها كتجربة على المستوى الاوروبى في اقامة اسس نظام اشتراكي ديمقراطى *

وفي الواقع ان تأثير الحياة البرلمانية على بعض هذه الدول وخاصة في بولندا وجيكوسلوفاكيا يعود لخبرة كل من هذين البلدين للحياة البرلمانية حتى قبل الحرب العالمية الثانية (٢٥) *

ثالثا : الانظمة الاشتراكية للدول غير الاوربية واليابانيا :

بعد فترة انتقالية دامت اكثر من اربع سنوات تبنت الصين الشعبية في عام ١٩٥٤ دستورا وسبقها انتخاب اعضاء برلمانيين للجمعية الوطنية وذلك عام ١٩٥٣ . ولم يتسن للصين ان تنعم تحت ظل حياة دستورية رتيبة ، فمنذ الثورة الثقافية عام (١٩٦٥ الى عام ١٩٦٩) انشغلت الصين عن ترسيخ الممارسة الدستورية المنتظمة لنظامها السياسى ، وبعد ان عرفت حملة المئة ورده لجأت الى ما يسمى بالتجميع الى الامام (٢٦) *

ومع هذا فمؤسسات الصين الشعبية تشبه الى حد ما مؤسسات دستور الاتحاد السوفيتى كوجود جمعية تشريعية ، ومجلس رئاسة أعلى (برسيديوم) ، ومجلس وزراء وفي انتخابات عام ١٩٦٤ كان هنالك (٣٠٠٠) نائب وهم ينتخبون لاربعة سنوات ويجتمعون لمرة واحدة في السنة . والبرلمان الصينى وخليفة اساسية هى تعيين الوزراء ، وانتخاب مجلس الرئاسة وتكوين لجان دائمة *

(٢٥) صحيح ان هناك جبهة بقيادة الحزب الشيوعى وهذه الجبهة تفترض وجود خطوط عامة للنظام السياسى ويجب على الاحزاب الالتزام بها الا ان مكانه الحزب الشيوعى تبدو في المركز الثانى بعد الانتخابات كما هو الحال بالنسبة الى المانيا الشرقية الا ان ميكانيكية الانتخاب لا تسمح بان يكون عدد ممثلى الاحزاب الاخرى اكثر من عدد ممثلى الحزب الشيوعى في البرلمان الالمانى الشرقى . (٢٦) في الواقع حافظت الصين من الثورة الثقافية على مؤسساتها العلمية لانه في انتهاء الثورة الثقافية تقدمت الصين في مضمار البحوث الفضائية وفي نطاق اهلها لصنع القنبلة النووية *

رئيسى مجلس الوزراء مجلس شؤون الدولة وله صلاحيات تنفيذية .
والصين ليست بدولة فدرالية ولكنها تتبع مع بعض اقاليمها سياسة تسمح
لهذه الاقاليم بالحكم الذاتى امثال : التبت ، ومنغوليا الداخلية ، وسنكيانك .
ويحتفظ الحزب الشيوعى بالدور الاساسى واللؤلؤ للحياة السياسية . ويبلغ
تعداده عشرون مليون (٢٧) عضو (٢٥٪ من نسبة السكان) ولا تأخذ بنظام
الحزب الواحد وانما بنظام الجبهة الموحدة حيث توجد احزاب صغيرة مثل الحزب
الثورى للكونميتانك ، المصبة الديمقراطية الصينية ، حزب التطلع نحو العدالة ،
وحزب الفلاحين .

اما البانيا فقد كرسست بدستورها لعام ١٩٤٦ نظام حكمها لصالح حزب العمل
الالبانى كقائد لكافة التنظيمات الاجتماعية منها والحكومية ، ولا توجد احزاب
اخرى في البانيا مع وجود الجبهة الديمقراطية المسؤولة لتقديم المرشحين للانتخابات .
وقد اختطت البانيا لنفسها طريقا بقيادة انور خوجا يتميز برفض مبدأ بمبدأ
التعايش السلمى بين الكتلة الشرقية والغربية ، ولهذا فهى تعيش حالة حرب باردة
مع الانظمة الغربية ومع بقية الانظمة الاشتراكية (٢٨) .

أما كوبا البلد الاشتراكى الوحيد فى القارة الامريكية والتى اصدرت قانونها
أسى عام ١٩٥٩ ، فانها مع البانيا تديان تصلبا فى مواجهة الانظمة الغربية
والتي تشكل خطرا دائما بالنسبة لهذين البلدين الصغيرين . اما حقيقة السلطة
في كوبا فهى بيد مجلس الوزراء الذى يجمع السلطة التنفيذية والتشريعية . ورئيس

(٢٧) فى سنة ١٩٦٥ . وحسب المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى الصينى الذى
عقد عام ١٩٨٢ فان عدد اعضاء الحزب هو ٤٠ مليون . وقد قرر المؤتمر
البدا نحملة لاعادة النظر بكافة هويات المنتسبين للحزب لاعادة بناء الحزب
بصورة جديدة وجدية للتخلص من التلوث الثقافى الذى اصابه .
(٢٨) فقد سائر النظام الالبانى خط الصين الشعبية السياسى منذ عام ١٩٦١ الا ان
موقف الصين الشعبية بعد غياب ماوشى تونخ الذى اتسم بمراجعة افكاره جعل
البانيا فى خل لمسايرة الصين .

الوزراء والسكرتير الاول للحزب الشيوعي حاليا فيديل كاسترو . ولا يمنع الدستور
شربي وجود احزاب اخرى (مادة ١٠٢) ولكنه يفترض لاقرار شرعيته حصول
الحزب على عدد الاعضاء بنسبة (٢٪) من نسبة الاشخاص الذين لهم حق التصويت ،
واذا لم يحصل الحزب على هذه النسبة من الانتماء فيمنع من مزاوله عمله السياسي
سانونيا . ويتميز النظام السياسي الكوبي بالتجائه الى الاستفتاء الشعبي وبكثرة
لقاءات كاسترو الشعبية والتي تمتد حسب الظروف الى الاستماع اليه في خطب تدوم
بعض الاوقات اربعة عشر ساعة (٢٩) . أى ان ممارسات النظام الكوبي تقترب من
اصول الديمقراطية الشعبية القائمة على تجميع عدد كثير من الناس في اماكن عامة
ومحاورتهم فيما يخص الشؤون العامة للدولة .

في الواقع تتميز الانظمة السياسية لكل من الصين الشعبية وكوبا والبنانيا بانها
انظمة ايديولوجية لم تتكرس في دساتير ذات صفة دائمة . وذلك لان مطامحها هي
الثورة الدائمة .

فالثورة الصينية جاءت لتبدل رأسا على عقب اسس مجتمع تقليدي عرف
بالطاعة التقليدية للمؤسسات القائمة والاعتراف بالتسلسل التدريجي القائم بين
الطبقات (اسس فلسفة كونفشيوس) .

ولقد عرفت الصين ومنذ استلام الحزب الشيوعي للسلطة بحملات منظمة
ظاھرھا الفوضى وذلك لوضع الشعب والسلطة دائما على المحك للوصول الى مجتمع
يناسب تطلعات القادة في مجتمع عديم الطبقات ومجتمع فعال في سبيل رفع الانتاج
والوصول الى التقدم .

ففى اثناء الثورة الثقافية لم تكن المؤسسات السياسية والدستورية الا واجهة ،
فالحزب منقسم والنقابات محلولة والجمعية الوطنية لم تجتمع وجرّد رئيس الجمهورية

(٢٩) خلال تقديم كاسترو منجزات وبرامج عمل الثورة الكوبية الى الجماهير
المحتشدة لسماعه (في ١٣ أيلول ١٩٧١) .

من سلطاته • ولم يكن هناك من دور اساسى في الحياة السياسية الا دور الوزراء ودور للجيش في اعادة وحدة البلاد (٣٠) •

فالنتائج المنتظرة من المسيرة الكبرى للثورة الصينية - وفق تنظير قـ ليس فقط استلام السلطة لان السلطة بيد الحزب منذ عام ١٩٤٩ وانما تبديل المجتمع الصينى للوصول الى المجتمع الشيوعى الموحد (٣١) وبالتالي فالصين ان تصبح مركز ومحور الفكر والتطبيق الماركسى ليس على غرار الاتحاد السوفياتى وانما بمعاداته وتصنيفه على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية كقوى طامحة للسيطرة على الشعوب • ولذلك فشعور الصين الشعبية يتلخص في بانها هدف مطامح قوى متعددة محيطة بها تهدد ثورتها ومؤسساتها • وكذا مع كوبا والبايما اللتين تشعران بخطر خارجى دائم مما يعزز موقف كل من الانظمة بكونهما في حالة تعبئة دائمية لمواجهة الخطر المحدق بهما • وكذا الصين في ان تكون قبله ومحط انظار العالم الاشتراكى فان كوبا من ناحيتها ان تكون قاعدة لانبثاق الفكر والمؤسسات الثورية للعالم الجديد في امريكا • من هذا نستخلص أن هنالك نظما اشتراكية وليس نظام اشتراكى اشتراكية متضامنة فيما بعضها البعض • فمنظمة الكومنترن (٣٠) interne التى تأسست منذ عام ١٩١٩ لتكون محور عمل ونشاط لاشاعة النظام الاشتراكي في سبيل الوصول الى الشيوعية قد حلت ومنذ عام ١٩٤٣ ليحل محلها تنظيم احـ

(٣٠) ومع ما كان للجيش بقيادة لين بياو من فضل في تنظير وإدارة الثورة فان اختفائه وسقوطه في حادث طائرة متجهة الى الاتحاد السوفيتى يشبه تزعزع مركزه ولاختلافه مع ماوتسى تونغ وكان لين بياو بمثابة الثانى - في الصين • ولم يظهر أى رد اعتبار لشخصه مع غياب ماوتسى تونغ (٣١) في رأى الان بيرفيت ان ماوتسى تونغ هو مثل للوحدة الوطنية في الصين خلاله وجدت الصين حل لمشاكلها • الا ان ما كان يبحث عنه ويتطلب ماوتسى تونغ ليس الوحدة الوطنية بقدر ما كان يبحث عن ايجاد مجتمع والا بماذا تفسر حملات التوعية والثورة الثقافية الدائمة في عهده ؟

الكومنفورم Cominform الذى ضم (٩) دول اوروبية فقط ، وهذا التنظيم اختفى عام ١٩٥٦ من الوجود كمؤسسة تنظيم وتنسيق بين الاحزاب الشيوعية . ومع هذا فان الايديولوجية الماركسية والنظام السوفيتى اثر كنموذج على انظمة البلدان الغربية وكذلك على انظمة دول العالم الثالث .

فتأثير الايديولوجية الماركسية على أنظمة دساتير العالم الغربى يبدو في اهتمام هذه الانظمة باعلان الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطن بصورة تبين ان العالم الغربى يتطلع ايضا لتحقيق تدفیر العدالة والمساواة للمواطن . أى من ديمقراطية حرية الى ديمقراطية مساواة .

ومن ناحية اخرى نلاحظ اهتمام الانظمة الغربية في اتخاذ سياسة التخطيط لاقتصادياتها ولو بصورة ليست شاملة وجامعة وانما بشكل يحفظ السمات الاساسية لهذه الانظمة الغربية القائمة على مبدأ الحرية السياسية والاقتصادية الفردية . فالدولة في المجتمع الغربى تتدخل الان في مجالات الانتاج وفي محاولة درء مخاطر التضخم والبطالة في مجتمعاتها الرأسمالية .

اما فيما يخص تأثير الايديولوجية الماركسية والنظام السياسى السوفيتى على أنظمة ومؤسسات العالم الثالث فيبدو اكثر سعة وعمقا . فكثير من دول العالم الثالث وكما لاحظنا سابقا عند دراستنا للانظمة السياسية ودساتيرها نلاحظ كثرة عدد الدول النامية التى لجأت في تطبيق نظام الحزب الواحد فيها . كما ان اكثرية دول العالم الثالث اتجهت في تعميم الاخذ بالتخطيط الاقتصادى على المستوى الصناعى أو الزراعى فيها . بل ان الكثير من هذه الدول اعلنت تمسكها بتنمية النموذج الاشتراكى كحل سريع وفعال لمشاكلها المتأتية من تخلفها (٣٢) .

(٣٢) الدكتور يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة . دار النهضة العربية بيروت حيث يرى الجمل بأن دول العالم الثالث في حاجة لايجاد صيغة لنظامها السياسى تتلائم مع المحاور الثلاث (الانظمة الثلاث) .

- ١ - دكتاتوريات فردية .
- ٢ - أنظمة الديمقراطية التقليدية .
- ٣ - الانظمة الماركسية .
- ١ - ان الاخذ بنظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث يعود للحرص على وحدة الدولة من التشتت والانقسام ولا يعود لاعتبارات طبقية .

التطورات التى حصلت على المجتمعات والتى سوف تحصل مستقبلا . واذا درست هذه الفلسفة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأنها درستها وليس لخصوصية كل من هذه المواضيع وانما كانعكاس لحقيقة واحدة ، وهى المادية فالماركسية فى اصول فلسفتها هى مادية وتأثرت فى ذلك بفكر فيورباخ . وهى مادية جدلية . جدلية لانها استعارت من هيكل اسلوب بحثه فى فلسفة التاريخ . فالجدلية قائمة فى وجود صراع ينتج عنه كمعطية فكرة متناقضة فصراع الفكرتين ينتج عنه نتيجة وهى خلاصة صراع الفكرتين . وهذا ما يفسر به تقدم التاريخ .

١ - فمن الناحية الاجتماعية :

تنظر الماركسية الى جميع الروابط التى توجد بين الافراد باعتبارها انها انعكاس للشروط المادية التى يوجد فيها الافراد . وهذه الشروط هى علاقات الانتاج فالمجتمع العبودى هو نتاج علاقة الانتاج التى تعتمد على الدولا ب اليدوى . والمجتمع الصناعى اتصف بكونه مجتمعا اعتمد فى طريقة انتاجه الدولا ب البخارى (٣٣) . من هذا يستنتج فى ان لكل مجتمع بناءان . بناء تحتى وبناء فوقى . فالبناء التحتى هى علاقات الانتاج وقوى الانتاج . والبناء الفوقى للمجتمع هى الاشكال التى تبرز وتنفرز فى اعتمادها على البناء التحتى . فالبناء الفوقى للمجتمع هى النظم السياسية او اشكال الحكم ، الاخلاق ، الحقوق ، الدين ، المعتقدات ، الفن .

فالبنية العليا للمجتمع تمثل بما لديها من مؤسسات وقيم وما ترتبه من حقوق (وطالما ان المجتمع مقسم الى طبقات) لصالح الطبقة او للطبقات المهيمنة . وما الثورات الا صورة ورمز لهدم البناء الفوقى نتيجة تغير الاسس التحتانية التى اقامها النظام القديم . فالثورة الفرنسية عند ماركس هى ظاهرة جسدت انتصار الطبقة البرجوازية على الطبقة الارستقراطية . اى نجاح طبقة ملاكى المصانع

(33-) Cf. Andre Haurion'op. cit P. 461

والتجار واصحاب الدخل المتوسط على طبقة ملاكى الاراضى والمقار • مما يستتبع ان تضع الطبقة الجديدة موضع التطبيق مؤسساتها وقيمها ومعتقداتها (٣٤) •

الديمقراطيات الشعبية (٣٥)

Les Democraties Populaires

اصطلاح الديمقراطيات الشعبية استعمل للإشارة الى انظمة دول اوربا الشرقية والوسطى والواقعة تحت النفوذ الايديولوجى للاتحاد السوفياتى • ويستعمل حاليا ايضا عند الكلام حول جمهوريات الصين الشعبية وفيتنام وكوريا •

المطلب الاول : المرحلة الاولى - نظم انتقالية للاشتراكية

فبالنسبة للدول الاوربية الشرقية التى عاصرت الحضارة الاوربية فانه لم يكن من السهولة ان تتحد بصورة مفاجئة وسريعة بالنظام الاشتراكى • لهذا فقد اعتبرت هذه الدول من جهة اوربية من حيث تأثرها باسس الحضارة الاوربية ومن جهة اخرى فقد ارتضت ببعض اسس النظام الاشتراكى المطبق في الاتحاد السوفياتى • وبالتالي فان نظام الديمقراطيات الشعبية يعتبر بمثابة مسا (Compromis) أو توفيق بين النظامين السابقين (الاوربى الغربى - ونظام الاتحاد السوفيتى) • وقد ترجم هذا التوفيق على عدة اصعدة :

١ - فمن الناحية الاقتصادية : لم يتوسع نظام الديمقراطية الشعبية الاشتراكى

في ضمه وتملكه لكافة وسائل الانتاج • فقد حوفظ على نظام التملك الشخصى في نطاق الانتاج الصناعى والزراعى مع اصلاح زراعى والغاء الاستغلال الاجنبى بواسطة استغلاله لرؤوس امواله • فبجانب القطاع الاشتراكى يتعايش قطاع خاص وقطاع تعاونى في استغلاله نشاطات الانتاج والاستهلاك •

(34) ibidem.

(35) Benoit Jeanneau - Droit Constitutionnel et institutions Politiques Dalloz. 1976. P. 354.

ب - ومن الناحية السياسية : فيلاحظ تعايش فكرتين حول مفهوم دور
في الديمقراطية الشعبية • اذا لا يوجد حزب واحد ولا الاعتراف
بتعدد الاحزاب وانما :

المشاهد وجود نموذج الجبهة التي تجمع العديد من الاحزاب تحت
الحزب الشيوعي بحيث العديد من الاحزاب تتبع الحزب ال
(نظام الحزب القائد) وخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات في
الهامة •

ففى الانتخابات التي جرت في هنغاريا عام ١٩٤٥ حصل الحزب
يمثل صفار الملاكين على ٥٦٪ من الاصوات والحزب الشيوعي
١٧٪ من الاصوات •

ج - وعلى صعيد المؤسسات : فقد ظهر في هذه الديمقراطيات الشعبية
وجود المساومة وكما ذكر الاستاذ بنواجانو من اقامة
تشكوسلوفاكيا وعلى النمط الغربى مع الاحتفاظ برئاسة
لرئاسة الجمهورية • وفي رومانيا فقط احتفظ اولاً بعد انتهاء
في ابقاء الملكية ولو مؤقتاً • كما شرع دستور يتعلق ببولنيا عام
والذى اخذ بوجوب انتخاب رئيس الجمهورية ولمدة سبعة سنين
قبل البرلمان ووجود رئيس للوزراء مسؤول امام البرلمان •
فبالامكان القول بان نظم الديمقراطيات الشعبية وجدت لتكسر
انتقالية الى نظم اشتراكية (٣٦) •

وهذا ما بدى واضحا في المرحلة الثانية لتطور الديمقراطيات الشعبية

المطلب الثانى :

المرحلة الثانية للديمقراطيات الشعبية :

المرحلة الستالينية : واثرها على نظم ودساتير الديمقراطيات الشعبية

Cf. Benoit. Jeanneau- Droitconstitutionnel et institutions Politiques. Dalloz. 1978 PP. 354 - 355.

كانت هذه المرحلة الانتقالية للديمقراطيات الشعبية قد اتسمت بعدم الوضوح في ادراج وفي تصنيف معتمد وثابت نسبيا لدساتير الديمقراطيات الشعبية فان المرحلة الثانية تبدت في كونها مرحلة قدمت علائم متشابهة نسبيا لهذه الديمقراطيات بحيث وذلك اثر في تأزم الوضع السياسى بين الشرق والغرب مما حدى الى تصفية العناصر الليبرالية الموالية للغرب والمتحالفة في جبهة مع الحزب الشيوعى في الديمقراطيات الغربية .

فقد رفض الاتحاد السوفيتى تطبيق خطة مارشال لمساعدة الدول المتضررة في الحرب على تشكوسلوفاكيا في تموز ١٩٤٧ . وتبع ذلك عند استلام السلطة من قبل الحزب الشيوعى في تشكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ في شهر حزيران مما ادى الى استقالة رئيس الجمهورية . وكذلك الحال في هنغاريا عام ١٩٤٨ عندما استلم الحكم الحزب الشيوعى . اما فيما يتعلق بيوغسلافيا فانها لم ترضخ وانما اختطت لنفسها طريق الشيوعية الوطنية .

اما فيما يتعلق بدساتير بقية دول اوربا الشرقية فانها اتجهت للتمثل بدستور الاتحاد السوفيتى كما الحال مع دستور بلغاريا الصادر في كانون الاول ١٩٤٧ . وبدستور هنغاريا لعام ١٩٤٩ في ١٨ آب . وكما الحال بدستور بولونيا لعام ١٩٥٢ في ٢٢ تموز او بدستور رومانيا الصادر في ٢٤ ايلول لعام ١٩٥٢ . ففى كل هذه الدساتير التى تمثلت بدستور الاتحاد السوفيتى عندما اقامت مؤسسات البرلمان ومجلس رئاسة ومجلس وزراء بدون الاخذ بالنظام الفدرالى المطبق في الاتحاد السوفيتى .

واذا اخذنا بنظر الاعتبار التطورات الحالية لانظمة الديمقراطية الشعبية فان ميثاق ٧٧ في تشيكوسلوفاكيا والموقع من قبل (٦٠٠) شخص يبين لحد ما التيارات الليبرالية في داخل النظام السياسى والداعية الى انفتاح النظام . اما في بولونيا فقد تكونت لجنة الدفاع عن ضحايا اضرابات شهر حزيران لعام ١٩٧٦ مما يبين من وجود تيار سياسى في مناقشة النظام السياسى في سبيل التخفيف من اجراءات

النظام البولونى المتشددة • اما في المانيا الشرقية فالظاهرة ان الدعوة قادمة من المثقفين بصورة خاصة في سبيل انفتاح النظام السياسى للحرية السياسية بعد أن فشل العمال عام ١٩٥٣ للنضال في سبيل تخفيف تصلب النظام السياسى في سياسته العقائدية المتصلبة •

وهذه الحركات السياسية في مواجهة النظام العقائدى للديمقراطيات الشعبية تجد لها سنداً لدى المؤسسات الكنسية كاثوليكية كانت ام بروتستانتية •
كما ان تصريح مؤتمر هلسنكى لشهر آب عام ١٩٧٥ والذي ضم (٣٥) دولة في اثاره الدعوة داخل الدول الشرقية في سبيل انفتاح هذه النظم الايديولوجية زد على ذلك موقف الاحزاب الشيوعية الاوربية والداعى الى توافق في الاشتراكية والحرية كما هو موقف الحزب الشيوعى الاسبانى والفرنسى عندما اسقط من حسابه ضرورة تبنى حرفيا مبدأ صراع الطبقات حرفيا كاساس للعمل السياسى كلها مؤشرات تبين خصوصية لنظم الديمقراطية الشعبية بالمقارنة مع نظام الاتحاد السوفيتى • وقد اعتمد هذا النهج الجديد منذ عام ١٩٧٦ ، ولا يزال مثار الجدل بين مؤيدى هذا الاتجاه ومناهضيه في فرنسا بصورة خاصة •

علما بانه اسقط من قبل الاحزاب الاوربية (فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا) رسميا •

الصين الشعبية (٣٧): (La chine Populaire)

تم اعلان الجمهورية الصينية في واحد تشرين الاول عام ١٩٤٩ بعد انتصار الحزب الشيوعى على كاي شيك ، وقد تم هذا الانتصار بعد حرب اهلية متقطعة وبعد المسيرة الكبرى (٦ آلاف ميل) وكان لطبقة الفلاحين بقيادة المثقفين

(37) Cf. Marcel Prelot. Jean Boulouis- institution Politiques et droit Constitution. Paris Dalloz 1978. PP. 171 - 177.

et Benoit JEANNEAV. Droit Constitutionnel et institutions Politiques. Dalloz. 1978 PP. 362 - 366.

الماركسين السمة الاساسية لهذه الحرب الطويلة التى بدأت عام ١٩٢١ .

وقد اتسمت الجمهورية الشعبية بطابع الامتثال اولا الشخصية قائدها ماوتسى تونك والذى لعب الدور الاساسى في قيادة الثورة وثانيا تأثرت الصين بفكر ماوتسى تونغ الذى وضع نصب عينيه تبديل عقيلة الفرد والمجتمع . ولهذا فقد اخذ على عاتقه تصحيح الاتجاه الماركسى اللينينى (المحرف) في عملية التبديل هذه وذلك بمعداته للاسس البيروقراطية في الحكم وبالتالي فقد كرس ماوتسى تونك نفسه في وضع السلطة السياسية ومؤسساتها محك امام الشعب بصورة دورية حتى يضمن التجديد في اطر وفي مؤسسات النظام السياسى الصينى .

ولهذا وعند الرجوع الى دساتير الصين نستطيع ان نرسم لحد ما مراحل تطور هذا النظام وما ارتاه واندفع صوبه في مجال الفكر والتطبيق كنموذج قائم بحد ذاته .

المطلب الاول :

المرحلة الاولى للنظام الصينى بين عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٦

المطلب الاول : المرحلة الاولى للنظام الصينى بين عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٦
في هذه المرحلة الاولى والتى اتصفت بقيادة ماوتسى تونك المباشرة وبمساعدة شوان لاي عمدت السلطة الى اقامة نظام مؤقت اعتمد على الجماهير الشعبية في ادارة الشؤون السياسية والاقتصادية وقد انتهت هذه الفترة المؤقتة للعمل السياسى عند اعلان الدستور الدائم الاول في ٢٠ ايلول عام ١٩٥٤ . وفي تنظيم المؤسسات اعتمد هذا الدستور على الاخذ بالصيغة الشكلية لمؤسسات الاتحاد السوفيتى . جمعية عامة ، مجلس رئاسة ، مجلس وزراء ، مع اعطاء صلاحيات اوسع لرئيس الجمهورية حيث شغل المنصب ماوتسى تونك من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٥٩ وبعدها تقلد هذا المنصب ليو شياوشى الى حين اقالته عام ١٩٦٨ . اثناء الثورة الثقافية ، وكان منصب رئيس الوزراء محصورا لدى شوان لاي منذ عام ١٩٥٤ الى حين وفاته في كانون الثانى عام ١٩٧٦ .

وقد أحدث الثورة الصينية على عاتقها في هذه المرحلة :

- ١ - إلغاء البناء الهرمي التقليدي للعائلة والمساواة بين الجنسين عند إصدارها لقانون ١٣ نيسان عام ١٩٥٠ في المساواة .
- ٢ - اعلان الاصلاح الزراعى في ٣٠ حزيران عام ١٩٥٠ والذى قضى بتوزيع الاراضى .
- ٣ - النضال ضد الاعتقاد الدينى .
- ٤ - كما ان الثورة الصينية بدأت في البناء الاشتراكى للمجتمع الجديد عندما اقامت نظام جماعية العمل الزراعى ووجدت نظام تعاونيات الانتاج .
- ٥ - وادخلت ولاول مرة نظام الخطة الخمسية مهمة بصورة اولية توجيه الاهتمام لاقامة الصناعات الثقيلة .

وقد شهدت هذه المرحلة « حملة المئة وردة » والتي كانت بمثابة الثورة الثقافية الاولى ولحمل الجماهير في الاستقطاب حول الثورة والنظام الصينى والقضاء على الاسلوب البرجوازى في الحكم وبالتالي تصفية المثقفين المناوئين للحكم وقد تمثلت هذه الفترة في اقامة نظم الوحدات الشعبية كتنظيم داخلى وادارى للصين اعتمد على خلق وحدة اقتصادية اجتماعية في الانتاج والادارة قائمة في الاهتمام الواسع على القرى الصغيرة حيث يشكل سكان الريف ٩١٪ من الصينيين .

المطلب الثانى : المرحلة الثانية

مرحلة الثورة الثقافية بين عام ١٩٦٦ - ١٩٦٩ (٣٨)

ايمانا بضرورة الاستمرار في الثورة لتغيير الفرد والمجتمع الصينى فقد دفع ماوتسى تونغ الجماهير لكى تكون الحكم الفاضل بين السلطة وجماهيرها . فكانت مسيرة الثورة الثقافية ضد شخصيات السلطة وضد الشخصيات الفكرية والجامعيين وبذلك تمكن لماوتسى تونغ وبمساعدة لين بياو وبالاكتفاء على الحرس الاحمر ان

(38) Cf. Benoit EANEAV. OP. cit. P. 363.

يعيدوا سلطتهم التى شعروا بفقدانها شيئاً فشيئاً • لمصلحة رئيس الجمهورية ليوشاوشى والذى كان قد سيطر على جهاز الحزب والدولة وتأثر لحد ما بالنموذج السوفيتى فى بناء الدولة الاشتراكية •

وقد تكلل انتصار ماوتسى تونغ فى اعادة تشكيل الحزب بعد المؤتمر التاسع للحزب فى شهر نيسان عام ١٩٦٩ • ومن أهم نتائج هذا المؤتمر ابعاد رئيس الجمهورية وانتخاب ماوتسى تونغ رئيسا للجمهورية ولين بياو نائباً له • فكان ان عين (١٧٠) شخصا من اعوان الرئيس فى اللجنة المركزية للحزب و (١٠٩) اشخاص معاونين لهم •

وفى هذه المرحلة كانت توجيهات الحزب تؤكد على رفض الفكر الكونفوشى والداعى الى احترام السلطة والتقاليد الموروثة مما يرمز الى موقف ماوتسى تونغ من وجوب استمرار الثورة ضد السلطة وخوفه من تسلط البيروقراطية •

وجاء المؤتمر العاشر للحزب (آب ١٩٧٣) ليجدد فى قيادة الحزب حيث أصبحت اللجنة المركزية (٣١٩) شخصا برئاسة ماوتسى تونغ وبتعيين شوان لاي نائبا للرئيس •

اما التعديل الدستورى لعام ١٩٧٥ فقد تم بعد التأم الجمعية الوطنية التى غابت عن المسرح السياسى زهاء عشر سنوات وجاء التعديل وحسب رغبة السلطة التى ارادت التغيير بحيث :

١ - الغاء وظيفة رئيس الجمهورية والتى عهدت اختصاصاته الى لجنة دائمة للجمعية الوطنية •

٢ - ووضعت الجمعية الوطنية تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى وهو السلطة العليا فى الدولة • واعضاء الجمعية الوطنية منتخبون لخمسة سنوات ولا تجتمع الجمعية الا مرة واحدة فى السنة •

٣ - اما بالنسبة الى رئيس الوزراء واعضاء الحكومة فهم معينون من قبل الجمعية الوطنية بعد اقتراح بتعيينهم من قبل اللجنة المركزية للحزب •

لنظام الصين الشعبية :

هذه المرحلة الجديدة للصين شهدت تحولات مهمة ونتائج جديدة لنظامها السياسي . فوفاة شوان لاي في كانون الثاني ١٩٧٦ وبعدها وفاة ماوتسى تونغ في شهر ايلول من العام نفسه جعل الصين في مفترق طريق بين :

١ - اتجاه متصلب - تتزعمه مجموعة شانغهاي - المجموعة الرباعية وبينهم زوجة ماوتسى تونغ .

٢ - اتجاه مرن - برئاسة هواقوة فنغ والذي ترأس الوزارة منذ شهر نيسان والذي اصبح مدعوما من قبل تينغ هيا تينغ قائد الحزب الفعلي .
وقد تعزز الدور الجديد للحزب بقيادته الجديدة بعد تعيين هوا فو فنغ لرئاسة الحزب بعد انعقاد المؤتمر الحادى عشر للحزب بين ١٢ الى ١٨ آب عام ١٩٧٧ . فكان الاعلان الدستورى الجديد الذى اعلن في آذار عام ١٩٧٨ (٣٩) .

الدستور الثالث للصين الشعبية :

استجبت في هذا الدستور الذى اعلن في آذار عام ١٩٧٨ بعض السمات اما البعض من الخصائص فهي تقليدية .

١ - ان الصين دولة اشتراكية وهى تمر تحت مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، مع التأكيد على حقوق المواطنين (٤٠) .

(39) Cf. Benoit JEANNEAV. op. cit. P. 366.

(٢) في هذا الصدد اشار دستور الاتحاد السوفيتى الرابع ١٩٧٧ في مادته الاولى « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للشعب بأسره . » بينما لاتزال الصين وتحت قيادة هوفو فنغ سائرة وبنهج المؤتمر الحادى عشر للحزب آب ١٩٧٧ على مواصلة مبدأ الصراع الطبقي للبروليتاريا ضد فكرة الاربعة وانغ - تشانغ - جيانغ ياو الداعية الى كون الدولة الصينية يجب ان تتحول لتكون دول الشعب بأسره . راجع مجموعة الوثائق للمؤتمر الوطنى الحادى عشر للحزب الشيوعى الصينى . دار النشر باللغات الاجنبية بكين . باللغة العربية .

(40) Gf. R. Projet. 1984. Janrviev. PP. 93-97

٢ - في ان الجمعية الوطنية قد اصبحت حرة من سيطرة الحزب ، لهذا فان اعضائها ينتخبون من قبل الجمعيات الشعبية للاقاليم والمناطق ذات الحكم الذاتى .

٣ - ويبقى الحزب الشيوعى الصينى النواة القائد لكل الشعب الصينى .
- المؤتمر الثانى عشر للحزب : جاء عقد المؤتمر الثانى عشر في ايلول عام ١٩٨٢ تعزيزا لخط قيادة تونغ الداعية للانفتاح .

المنظام السياسى اليوغسلافى (٤١) :

لا يمكن عند دراسة التجربة اليوغسلافية عزل العوامل التاريخية داخلية كانت ام خارجية في رسم خصوصيات هذه التجربة التى افرزها المنظام اليوغسلافى .
فيوغسلافيا هى البلد الوحيد من المجموعة الاوربية الاشتراكية التى ساهمت بصورة مباشرة في تحرير اراضيها من الاحتلال النازى . وهذا مما عزز شعورها القومى . كما ان يوغسلافيا وبعد اقامتها للمنظام الاشتراكى في اول دستور لها عام ١٩٤٦ . قد لاحظت بان الاتحاد السوفيتى لا يقوم من خلال سياسته بتعزيز الاشتراكية الدولية وانما يضمّر في سياسته هيمنة الاتحاد السوفيتى على بقية انظمة الاشتراكية . وبانه قد ابتعد كثيرا في سبيل تدعيم الثورة العمالية وذلك لمصلحة بلده فقط .

هذا ناهيك عن ان تطبيق الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى لم يفيد اصحاب المصلحة الحقيقيين في الاشتراكية وهم العمال وانما افاد اعضاء الحزب والبيروقراطيين مما حدى بيوغسلافيا من اتباع نهج اخر لتفسير الماركسية اللينينية .
فلهذا اقدمت يوغسلافيا على مبدأ التسيير الذاتى Auto - gestion

(41) Cf. Marcel pre lot. Jean Boulous' institutions politiques et droti constitutionnel. paeis Dalloz. 1973. PP. 177 -182. et Benoit JEANNEAV. Droit Constitutionnel et institutions politiques. Dalloz 1979. PP. 360 - 362

وقد أخذ بهذا المبدأ دستور يوغسلافيا لعام ١٩٥٣ في اعتباره قاعدة النظام
والاقتصادية . حتى ان اسم الحزب الشيوعي قد ابدل منذ عام ١٩٥٢
عصية الشوعين اليوغسلاف (حسب المؤتمر الرابع) . ودور الحزب يتلخص
في الهيمنة على الحياة السياسية وانما بتوجيهه للنشاطات السياسية والا
وللتنظيمات المحلية والتي عهد لها بصلاحيات واسعة في نطاق التسيير الذاتي
وقد ابدل الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٤٦ باخر عام ١٩٥٣ وهذا الا
سجله دستور اخر عام ١٩٦٣ مع تعديلات اجريت عليه في عام ١٩٦٨ (٤٣)

فالمؤسسات الرئيسية للنظام اليوغسلافي هي رئاسة للجمهورية
فدرالية ومجلس تنفيذى فالجمعية الفدرالية تتكون من خمس مجالس
القوميات ، المجلس السياسى ، المجلس الاقتصادى ، المجلس التعليمى و
المجلس الاجتماعى والصنى . واهم هذه المجالس مجلس القوميات ويت
(١٤٠) عضو بحيث كل (٢٠) شخص يمثلون جمهورية وكل (١٠) يمثلون
اما المجلس السياسى فيمثل جميع السكان واعضائه منتخبون بالاقترا
المباشر للمواطنين . اما المجالس الثلاث الاخرى فتمثل العمال في المجموع
تدار وتعمل خلال القطاعات الانتاجية في يوغسلافيا واعضاء هذه المجالس
منتخبون بصورة غير مباشرة من قبل مجالس العمال . والمجالس الاربعة
تتكون كل واحد منها بواسطة (١٢٠) عضو ، فمجموع اعضاء الجمعية
هي (٦٢٠) عضو . ولانتخاب رئيس الجمهورية يجب ان يتم بعد اجتماع
المجالس وبعدها يتم تعيين رئيس الوزراء والموظفين الفدراليين . ورئيس البر
ينتخب لاربعة سنوات قابلة للتديد مرة واحدة باستثناء تيتو فهو منتخب
الحياة .

(٤٢) في الحقيقة لم يسمح باقامة احزاب اخرى معارضة في يوغسلافيا مع
الاحتمال حسب الدستور في المادة ٣٩ و ٤٠ :

(André Hauriou) P. 250)

(٤٣) يعتبر دستور يوغسلافيا من اكثر الدساتير احتواء للمواد حيث تبلغ
٤٠٦ .

فخصوصية النظام اليوغسلافي اذا هو في تبني مبدأ السير الذاتي الذي يسمح ببعض الاستقلالية بالنسبة للقطاعات الانتاجية في ادارة الانتاج وبذلك يخفف من مبدأ السياسة المركزية في التخطيط والتنظيم والعمل هم الذين يعيتون مدير المؤسسة او العمال وليس الدولة وذلك بواسطة الانتخاب وقد قبلت الاستثمارات الاجنبية في عملية تنمية الانتاج اليوغسلافي فالسير الذاتي اقيم لصالح العمال وعلى حساب سيطرة ونفوذ الحزب الشيوعي اليوغسلافي .

اما نقاط الخلاف الايديولوجي بين الخط اليوغسلافي للاشتراكية ودول مجموعة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي :

ففى ٢٨ حزيران عام ١٩٤٨ اتهم الكومنفرم (٤٤) والذي كان مقره بلغراد النظام اليوغسلافي في الانحراف عن الماركسية اللينينية عندما انتقدوه في مذكرة موجه اليه بهذا الخصوص (٤٥) .

نقاط الانتقاد :

- ١ - افتقار الديمقراطية الداخلية في الحزب .
- ٢ - ابطاء في عملية اقامة نظام جماعية لقطاع الزراعى .
- ٣ - موقفه القومى .

اما انتقاد يوغسلافيا للنظام السوفيتي فيتلخص في هذه النقاط :

أ - المركزية السياسية :

حيث انتقد اليوغسلاف بأنهم انحرفوا عن الماركسية اللينينية عندما اقاموا المركزية السياسية والتي تركزت في تركيز السلطة بيد اولغارشية - حكم القلة - متكونة من الجهاز الحزبي والبيروقراطيين (ميليفان جيلاس) .

(٤٤) وهى لجنة ارتباط بين تسعة احزاب شيوعية اوربية شرقية وهذا التنظيم اقل من تنظيم الكومنترن الذي كان قائما وحل عام ١٩٤٣ بواسطة ستالين ارضاء للغرب .

(45) Gf. Benoit JEANNEAU. op. cit. 360

ب - المركزية الاقتصادية :

والتي في تطبيقها ابعدت العمال عن سيطرتهم على الانتاج وبذلك
عن مسار الشيوعية الحقيقية واصبحت الدولة ليس التنظيم يمثل
الدولة .

دستور ٢١ شباط عام ١٩٧٤ ليوغسلافيا :

عرفت يوغسلافيا ومنذ عام ١٩٤٦ اربعة دساتير اخرها دستور عام
والصادر في ٢١ شباط وهذا الدستور جاء ليبسط كثيرا شكل وعمل
الدستورية لجمهورية يوغسلافيا .

١ - فالبرلمان الذي كان يتكون من خمسة مجالس اصبح وحسب هذا
متكون من مجلسين

أ - المجلس الفدرالي والمكون من ٢٢٠ عضو منتخب لاربعة سنوات
غير المباشر من قبل ممثلي البلديات ومنظمات العمل .

ب - مجلس الجمهوريات والاقاليم والذي يبلغ عدد اعضائه ٨٨
بحيث كل ١٢ يمثل جمهورية وثمانية للاقاليم .
(تتكون يوغسلافيا من ستة جمهوريات واقلمين) .

٢ - رئاسة الجمهورية والتي كانت ممثلة من قبل اثنين وعشرين شخصا
تعديل ١٩٧١ اصبحت متكونة من تسعة اشخاص : رئيس عصبة ال
اليوغسلاف وممثل عن كل جمهورية واقليم . وهذه الاجراءات لاتنفذ
التنفيذ الا بعد غياب المارشال تيتو والذي انتخب رئيسا مدى الحياة .

٣ - اما المجلس التنفيذي الفدرالي فيكون من رئيس له منتخب من قبل
الفدرالية بعد اقتراح رئاسة الجمهورية وخمسة عشر عضوا معينين
المجلس بعد انتخابهم من قبل الجمعية الفدرالية .

وقد جاء المؤتمر العاشر لحزب العصبة الشيوعيين اليوغسلاف في مارس
ليؤكد حول اهمية الديمقراطية المركزية للحزب كرد للاتجاهات الانفصالية

جمهوريات يوغسلافيا وخاصة بعد احداث كرواتيا لعام ١٩٧٢ ، مما قد يناقض اتجاه التسيير الذاتى الذى اختطه ليوغسلافيا كمنهج اشتراكى يهدف الى التقليل من سلطة الدولة .

دستور جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفدرالية : المعان فى ٢١ شباط ١٩٧٤ المادة ٢٢٣ - انطلاقا من الدور التاريخى الذى قام به يوسيب بروز تيتو ابان حرب التحرير الشعبية - يجسوز لبرلمان جمهورية يوغسلافية الاشتراكية الفيدرالية ان ينتخب .. تيتو رئيسا للجمهورية بدون تحديد زمنى لمدة انتخابه .

المادة ٢٢١ تتألف هيئة رئاسة جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية من عضو واحد من كل جمهورية واقليم وينتخب هؤلاء الاعضاء بطرق الاقتراع السرى من قبل برلمان الجمهورية وبرلمان الاقاليم وذلك فى جلسة مشتركة لجميع مجالس البرلمان ، ومن رئيس رابطة شيوعى يوغسلافيا بحكم منصبه .

المادة ٢٢٤ - ينتخب اعضاء هيئة رئاسة جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية لمدة خمس سنوات . ولا يجوز انتخاب اى كان اكثر من مرتين متتاليتين عضوا فى هيئة رئاسة جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية .

ثانيا : التطور الدستورى لبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية :

التطور الدستور لهذه الجمهوريات والموسومة بالديمقراطية الشعبية اتصف بالتغيير المستمر والذى تجلّى بوجود عدة مراحل .

فالمرحلة الاولى هى انتقالية الى النظام الاشتراكى من تاريخ نهاية الحرب والى عام ١٩٤٨ . ويمكن اعتبار المرحلة الثانية من ١٩٤٨ الى وفاة ستالين وهى مرحلة اتسمت بسيطرة الاتحاد السوفيتى على هذه الجمهوريات من عدة نواحي يخص بالذكر تطابق اوجه نظام حكمها مع وجود حزب واحد مثل ما هو موجود فى الاتحاد السوفيتى .

السوفيتي والذي اقر مبدأ تعدد الطرق للوصول الى الاشتراكية . وهذا لا يعنى ان التيار الستاليني قد زالت اثاره في الحياة السياسية كممارسة واسلوب للعمل السياسى وانما المبادرة انتقلت الى الاحزاب والى التنظيم السياسية في الدول الاشتراكية لتظهر خصائصها وسماتها العامة في الحكم شيئا فشيئا (٤٦) .

ففى المرحلة الاولى كانت الحكومة ائتلافية مع سيطرة من قبل الحزب الشيوعى على الحكومة . اما في المرحلة الثانية فان الانتخابات كانت تجرى حسب القوائم الموحدة او في وجود الترشيح الموحد مما يبطل مفعول وجود معارضة شرعية ولكن في المرحلة الثالثة ظهر تعدد الترشيحات للمقاعد النيابية في هذه الدول وتدرجيا لوحظ انتقال النفوذ من الاحزاب الشيوعية الى برلمانات الدول الشرقية . وتتكون البرلمانات من عدة اتجاهات سياسية . ففى المانيا الشرقية هناك الحزب الديمقراطى الفلاحى والحر الديمقراطى والعمال الموحد والاتحاد الديمقراطى المسيحى والوطنى الديمقراطى (ويمثل كل حزب باثنين وخمسون نائبا ما عدا الحزب الشيوعى فهو يمثل بـ (١١٥) نائب . اما في بولندا فهناك الحزب الفلاحى الموحد والحزب الديمقراطى وفي جيکوسلوفاكيا هناك الحزب الاشتراكى والحزب الشعبى وحزب النهضة السلوفاكى وحزب الحرية على المستوى الاوروبى ولم تسمح ظروف التدخل السوفيتى في سلوفاكيا عام ١٩٦٨ من معرفة مدى صحة التجربة وواقعيتها ومصيرها كتجربة في اقامة اسس نظام اشتراكى ديمقراطى .

في الواقع ان تأثير الحياة البرلمانية على بعض هذه الدول وخاصة في بولندا

(46) Cf. Raymond Barraine- Droit constitutionnel et institutions politiques. Paris. L.G.D.J. 1982. PP. 78 - 84.

وجيكوسلوفاكيا يعود لخبره كل من هذين البلدين الحياة البرلمانية قبل الحرب العالمية الثانية (٤٧) .

ثالثا : الانظمة الاشتراكية للدول غير الاوربية والبنانيا :

بعد فترة انتقالية دامت اكثر من اربعة سنوات تبنت الصين الشعبية في عام ١٩٥٤ دستورا وسبقها انتخاب اعضاء برلمانيين للجمعية الوطنية وذلك عام ١٩٥٣ ولم يتسن للصين ان تنتظم تحت ظل حياة دستورية رتيبة خاصة ومنذ بدء الثورة الثقافية عام (١٩٦٥ الى عام ١٩٦٩) مما اشغل الصين ان ترسخ الممارسة الدستورية المنتظمة لنظامها السياسى ، فبعد ان عرفت حملة المئة وردة لجأت الى ما يسمى بالتجمع الى الامام (٤٨) . ومع هذا فمؤسسات الصين الشعبية تشبه الى حد ما جاء به دستور الاتحاد السوفيتى بوجود جمعية تشريعية ومجلس رئاسة اعلى (برسيديوم) ومجلس وزراء . وفي انتخابات عام ١٩٦٤ كان هنالك (٣٠٠٠) نائب وهم منتخبون لاربعة سنوات ويجتمعون لمرة واحدة في السنة وللبرلمان الصينى وظيفة اساسية هى تعيين الوزراء وانتخاب مجلس الرئاسة وتكوين لجان دائمية . ويسمى مجلس الوزراء مجلس شؤون الدولة وله صلاحيات تنفيذية فقط والصين ليست بدولة فدرالية ولكنها تتبع مع بعض اقاليمها سياسة تسمح لهذه الاقاليم بالحكم الذاتى امثال : التبت ومنغوليا الداخلية وسنكسانك ، وقد مثلت هذه الاقاليم في مجلس الشعب .

(٤٧) صحيح ان هنالك جبهة بقيادة الحزب الشيوعى وهذه الجبهة تفترض وجود خطوط عامة للنظام السياسى ويجب على الاحزاب الالتزام بها الا ان مكانة الحزب الشيوعى تبدو في المركز الثانى بعد الانتخابات كما الحال بالنسبة الى المانيا الشرقية .

(٤٨) في الواقع حافظت الصين من الثورة الثقافية على مؤسساتها العلمية لان عقب انتهاء الثورة الثقافية تقدمت الصين في مضمار البحوث القضائية وفي نطاق توصلها الى صنع القنبلة النووية .

ويحتفظ الحزب الشيوعي بالدور الاساسى كلولب للحياة السياسية ويبلغ
تعداده عشرين مليون (٤٩) عضو (٢٥٪ من نسبة السكان) ولا تأخذ نلصين بنظام
الحزب الواحد وانما بنظام الجبهة الموحدة حيث توجد احزاب صغيرة مثل الحزب
الثورى للكونتاتك ، والعصبة الديمقراطية الصينية حزب التطلع نحو العدالة ،
وحزب الفلاحين .

اما في البانيا فقد كرسى بدستورها لعام ١٩٤٦ نظام حكمها لصالح حزب
العمل الالبانى قائدا لكافة التنظيمات : اجتماعية ام حكومية . ولا توجد احزاب
اخرى في البانيا . مع وجود الجبهة الديمقراطية المسؤولة لتقديم المرشحين
للانتخابات .

وقد اختطت البانيا لنفسها طريقا بقيادة انور خوجا يستفاد منه رفض الاخذ
بمبدأ التعايش السلمى بين الكتلة الشرقية والغربية ولهذا فهى تعيش حالة حرب
باردة مع الانظمة الغربية .

وعلى غرار كوبا البلد الاشتراكى الوحيد فى القارة الامريكية والتى اصدرت
قانونها الاساسى عام ١٩٥٩ ، فإن كل من البانيا وكوبا تبيان تصلبها فى مواجهة
الانظمة الغربية والتى تشكل خطرا دائما بالنسبة لهذين البلدين الصغيرين . اما
حقيقة السلطة فى كوبا فهى بيد مجلس الوزراء الذى يجمع السلطة التنفيذية
والتشريعية . ورئيس الوزراء والسكرتير الاول للحزب الشيوعى حاليا فيسديل
كاسترو ولا يمنع الدستور الكوبى وجود احزاب اخرى (مادة ١٠٢) ولكنه يفترض
لاقرار شرعيته حصول الحزب على عدد من الاعضاء بنسبة ٢٪ من نسبة الاشخاص
الذين لهم حق التصويت واذا لم يحصل الحزب على هذه النسبة من الانتماء فيمنع
من مزاولة عمله السياسى قانونا . ويتميز النظام السياسى الكوبى بالتجاء الى
الاستفتاء وبكثرة لقاءات كاسترو الشعبية والتى تمتد حسب الظروف الى الاستماع

(١) من سنة ١٩٦٥ .

(49) Cf. Andre Hauriou op. cit P. 541.

اليه في خطب تدوم بعض الاوقات اربعة عشر ساعة (٥٠) . اى ان ممارسات النظام الكوبى تقترب من اصول الديمقراطية الشعبية القائمة على تجميع عدد كثير من الناس في اماكن عامة والتداول بينهم فيما يخص الشؤون العامة للدولة .

في الواقع تتميز الانظمة السياسية لكل من الصين الشعبية وكوبا والباثيا بانها انظمة ايديولوجية لم تتكرس واقعيا دساتير ذات صفة دائمة وذلك لان مطامحها هى الثورة الدائمة فالثورة الصينية جاءت لتبدل رأسا على عقب اسس مجتمع تقليدى عرف بالطاعة التقليدية للمؤسسات القائمة والاعتراف بالتسلسل التدريجى القائم بين الطبقات (اسس فلسفة كونفوشيوس) .

ولقد عرفت الصين منذ استلام الحزب الشيوعى للسلطة بحملات منظمة ظاهرها الفوضى وذلك لوضع الشعب والسلطة على المحك للوصول الى مجتمع يناسب تطلعات القادة في مجتمع عديم الطبقات ومجتمع فعال في سبيل رفع الانتاج والوصول الى التقدم ففى اثناء الثورة الثقافية لم تكن المؤسسات السياسية والدستورية الا واجهة .

فالحزب منقسم والنقابات محلولة والجمعية الوطنية لم تجتمع وجرى رئيس الجمهورية من سلطته . ولم يكن هنالك من دور اساسى في الحياة السياسية الا دور مجلس الوزراء ودور للجيش في اعادة وحدة البلاد (١) .

اما فيما يخص الثورة الصينية فمنتظر منها حسب ما رسم لها قادتها وذلك ليس لاستلام السلطة فحسب لان السلطة بيد الحزب ومنذ عام ١٩٤٩ وانما تبديل جوهر المجتمع الصينى للوصول الى المجتمع الشيوعى الموحد (٢) . وبالتالي فالصين

(١) خلال تقديم كاسترو منجزات وبرامج عمل الثورة الكوبية الى الجماهير (المحتشدة لسماعه) في ١٣ ايلول ١٩٧١ . واكثر من عشر ساعات في المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٨٦ .

(٢) ومع ما كان للجيش بقيادة لين بياو من فضل في تنظيم وإدارة الثورة الثقافية فإن اختفائه وسقوطه في حادث طائرة متجهة الى الاتحاد السوفيتى يشير الى تزعزع مركزه واختلافه مع ماوتسى تونغ . وكان لين بياو بمثابة الرجل الثانى في الصين .

(50) Cf. ALAIN Peyrefitte - Quand la chine s'éveillera.
Le monde tramblera. Fayard 1973. \ \ .

تنتظر ان تصبح مركز ومحور الفكر والتطبيق الماركسى على غرار الاتحاد السوفياتي
وانما بمعاداته وكنقيض له ولتصنيفه لهذا النظام الاخير على قدم المساواة
الولايات المتحدة الامريكية كقوى عظمى طامعا للسيطرة على الشعوب .
شعور الصين في اعتقادها بانها هي مطامح قوى متعددة محيطة بها وتهدد
ومؤسساتها . وكذا الحال مع كوبا والبنان اللتان تشعان بخطر دائم من
موقف كل من هذه الانظمة في كونهما في حالة تعبئة دائمية لمواجهة الخطر
بهما . وكما تتطلع في ان تكون قبلة ومحط انظار العالم الاشتراكي فان
ناحيتهما تتطلع في ان تكون قاعدة لانبثاق الفكر والمؤسسات للعالم الجديد في
من هذا نستخلص بان هنالك عوالم اشتراكية وليس عالم اشتراكي
اشتراكية متضامنة فيما بعضها البعض فمنظمة الكومنترن Comintern
تأسست عام ١٩١٩ لتكون محور عمل ونشاط لاشاعة النظام الاشتراكي في
الوصول الى الشيوعية قد حلت ومنذ عام ١٩٤٣ ليحل محلها اخر هو الكوم
الذي نظم الدول الاوربية فقط وهذا التنظيم اختفى عام ١٩٥٦ من الوجود
كمؤسسة تنظيم وتنسيق بين الاحزاب الشيوعية . ومع هذا فان الايديولوجية
الماركسية والنظام السوفيتي اثر كنموذج على انظمة البلدان الغربية وكذلك
انظمة دول العالم الثالث .

فتأثير الايديولوجية الماركسية على انظمة ودساتير العالم الغربي يتجلى
اهتمام هذه الانظمة في اعلان الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطن بصورة
لنا ان العالم الغربي يتطلع ايضا لتحقيق توفير العدالة والمساواة للمواطن .
سياسة التخطيط لاقتصادياتها ولو بصورة ليست شاملة وجامعة وانما بشكل
السمات الاساسية لهذه الانظمة الغربية القائمة على مبدأ الحرية السياسية والاقتصادية
فالدولة في المجتمع الغربي تتدخل الان في مجالات الانتاج وفي محاولة درء
التضخم . والبطالة في مجتمعاتها الرأسمالية .

اما فيما يخص تأثير الايديولوجية الماركسية والنظام السياسى السوفيتى على
 انظمة ومؤسسات العالم الثالث فيبدو اكثر سعة وعمقا بالمقارنة مع تأثيرها على
 العالم الغربى . فكثير من دول العالم الثالث وكما لاحظنا سابقا عند دراستنا
 لانظمتها السياسية ودساتيرها كثرة عدد الدول النامية التى لجأت في تطبيق نظام
 الحزب الواحد فيها . كما أن اكثرية دول العالم الثالث اتجهت في تعميم الاخذ
 بالتخطيط الاقتصادى على المستوى الصناعى او الزراعى فيها بل ان الكثير من هذه
 الدول اعلنت تمسكها في سبيل النمو بالنموذج الاشتراكي كحل سريع ومجدي
 لمشاكلها المتأتية من تخلفها (٥١) .

الدستور الكوبى الجديد :

نشر مشروع الدستور الكوبى في الصحيفة الرسمية يوم ٢٧ كانون الاول
 عام ١٩٧٥ بعد ان اقر من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الكوبى في الشهر
 الرابع من العام نفسه .

وقد قدم مشروع الدستور للاستفتاء الشعبى في ١٥ شباط عام ١٩٧٦
 وعرضت نتيجة الاستفتاء في ١٧ شباط ١٩٧٦ وظهر نتيجة رلاستفتاء بان
 (٩٧٧٪) من المصوتين قد صوتوا ايجابا على مسودة الدستور .

وفي اليوم الثانى من شهر كانون الاول عام ١٩٧٦ اعلنت نتائج انتخابات
 الجمعية الوطنية والتى كانت عدد اعضائها ٤٩١ واعتبرت الجمعية الوطنية الهيئة
 العليا للدولة الكوبية (٥٢) . ونتائج الانتخابات كانت كالآتى : بلغ عدد المصوتين
 (٥١) الدكتور يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة : دار النهضة العربية -
 بيروت ص ٢٩١ - ٣١٠ حيث يرى الجمل بان دول العالم الثالث في حاجة
 الى ايجاد صيغة لنظامها السياسى تتلائم مع المحاور الثلاث (الانظمة الثلاث)
 ١ - دكتاتوريات فردية .

٢ - انظمة للديمقراطيات التقليدية .

٣ - الانظمة الماركسية .

(52) Notes et etudes Documentaires fevrier 1977. Problèmes d'Amérique Latine. La documentation Française.

ويذكر ان مجموع اعضاء الجمعية الوطنية - بعدد ٤٨١ (اربعون فقط)
ليسوا باعضاء في الحزب الشيوعي الكوبي .

المشاركين يبلغ (٩٧٣ و ٦٠٢ و ٥) اما عدد المسجلين فهو (٢٦٦ و ٧١٧ و ٥) وعلى
هذا تكون نسبة المشاركين (٩٨٪) وكانت نسبة المؤيدين (٩٧ و ٧٪) على مسودة
الدستور . وبعدد (٥٤٠٧٠) لم تقبل على مسودة الدستور اى بنسبة (١٪) اما
المتنعين عن التصويت بالانتخابات فعددهم كان (١١٤٢٩٣) اى بنسبة (٢٪) .

وفي اليوم التالي لاعلان نتائج انتخابات الجمعية الوطنية فقد اجتمع اعضائها
لانتخاب مجلس الدولة - السلطة التنفيذية - حيث انتخب السكرتير الاول للحزب
الشيوعي الكوبي فيدل كاسترو رئيسا لمجلس الدولة والنائب الاول لرئيس مجلس
الدولة اصبح راؤول كاسترو . وتم انتخاب خمسة نواب للرئيس و ٢٣ عضوا .

ويحتفظ رئيس مجلس الدولة بجانب وظيفته منصب رئاسة الوزراء واعضاء
الجمعية الوطنية منتخبون لمدة خمس سنوات ومدة اجتماعات الجمعية الوطنية يومين
في السنة (٥٣) .

اهم ما ورد في دستور كوبا لعام ١٩٧٦ في ٢٤ شباط :

جاء في ديباجته ليؤكد قيادة الفكر الماركسي اللينيني لكوبا . ويذكر دور
الزعيم الوطني مارتى في الهام الثورة الكوبية .

وقد صيغ الدستور في ١٤١ مادة موزعة على خمسة فصول .

فالمادة الاولى تذكر بان «كوبا دولة اشتراكية للعمال والفلاحين» . وان كل
السلطة تعود للشعب العامل (المادة الرابعة) . وانها من المجموعة الاشتراكية
العالمية (المادة ١١) . والتي تبنت اسس البروليتاريا العالمية (المادة ١٢) .

(٥٣) يتم انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية بالاقتراع غير المباشر ، حيث يتم انتخابهم
بواسطة الجمعيات البلدية الشعبية .

المبحث الثالث

الاتجاهات الايديولوجية لدساتير العالم الثالث (٥٤)

تتصف هذه الانظمة ببعض الصفات العامة المشتركة والتي تختلف في الدرجة من دولة الى اخرى حسب تقدمها ومستوى بنائها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة الاختلاف تأتي من :

١ - في كون هذه الانظمة لا تعتمد على ايديولوجية سياسية محددة كالمجتمع الاشتراكي الشرقي او المجتمع الرأسمالي الغربي .

٢ - تمارس الاحزاب في هذه الانظمة دورا ضعيفا فتارة يلاحظ :

أ - ان شخصية القائد هي المسيرة للنظام السياسي فلهذا تأتي الدساتير مكرسة لابراز هذا الدور .

ب - واهيانا يلاحظ سيطرة العسكريين على الحياة السياسية ، وهنا لا تبدو الدساتير الا كواجهة .

ج - وفي حالات يلاحظ اعتماد النظام على مجموع الشعب المنظم .

أ - حيث يظهر الدور الاساسي للقائد في تحرير بلادهم الحائز حسيثا على الاستقلال مثل دور :

١ - الرئيس بورقيبة في تونس (المجاهد الاكبر) والذي اختير رئيسا مدى الحياة .

٢ - تزرناة في مدغشقر (اب الوطن) والذي ازيح بانقلاب .

٣ - هيوفت بواني في ساحل العاج (عاقل افريقيا) . الاكثر استمرار بالحكم بعد بورقيبة .

٤ - في غانا ودور نكروما في استقلالها في ولم يستمر في حكمه اثر الانقلاب الذي حدث اثناء زيارة للصين عام ١٩٦٦ .

(٥٤) انظر موريس بيررو : Mauriee Pierre Roy في كتابه النظم السياسية

لدول العالم النامية L.G.D.J ١٩٧٧ Paris

١ - الابه فلبيرت بولو في الكونغو برازافيل عام ١٩٦٣ .

٢ - نكروما في غانا عند سفره الى الصين ١٩٦٦ .

٣ - كاسا فوبو في الكونغو كينشاسا (زائير) بواسطة موبوتو ١٩٦٥ .

٤ - موديبيوكيتا ١٩٦٨ .

٥ - في اندونيسيا عام ١٩٦٥ ضد سوكارنو - وفي برما ١٩٦٢ .

٦ - وفي بلدان امريكا اللاتينية اذ كان الامر يتعلق بجمهورية البيرو او البوليفيا او الارجنتين او البرازيل .

ج - حيث يوجد حزب جماهيري واسع مع امكانية وجود تيارات اخرى معارضة
مثل :

١ - في المكسيك - حيث رئيس الجمهورية يأتى مرة كل ستة سنوات بدون

تدخل الجيش : فبعد لوى اشفيرا فقد انتخب جوزيه لوبيز بورتيلو عام

١٩٧٦ بعد ان حصل على ١٧٨٠٠٠٠٠٠ صوت . بتعميد من حزب

الثورة المؤسس والذي لازال قائم منذ عام ١٩٢٩ (٥٥) .

٢ - في السنغال : بعد التعديل الدستوري في ١٧ اذار ١٩٧٦ . حيث ان هنالك
ثلاث تيارات :

١ - الاشتراكية الديمقراطية والاتحاد التقدمى السنغالى بقيادة ليبولد

سنغور . حيث اعتزل الحكم وخلفه عبده ضيوف (٥٦) .

٢ - اتجاه حر ليبرالى الحزب الديمقراطى - ابدولاي واد .

٣ - اتجاه ماركسى لينينى - ديبو .

٣ - وفي مصر وبعد اعادة انتخاب الرئيس السادات في ١٦ ايلول ١٩٧٦ اقتر

وجود ثلاث تيارات : هذه التيارات اريد لها ان تكون منابر سياسية .

٥٥ - انتخب ديلا مدريد رئيس للمكسيك لفترة ٦ سنوات .

٥٦ - الرئيس الحالى لمنظمة الدول الافريقية (١٩٨٦) .

وبقانون (٤٠) لسنة ١٩٧٧ فقد اقر بالاخذ بالتعددية الحزبية (٥٧) .

دستور الجزائر الصادر في ٨ أيلول ١٩٦٣ :

هذا الدستور كان معمولا به بالرغم من حركة العقيد بومدين في ١٩ حزيران

عام ١٩٦٥ عندما استلم السلطة وازيح على اثرها بن بيل .

١ - فحسب مقدمة الدستور والمواد ١٣ و ٢٦ فان الحزب يمثل محور الحياة السياسية في الجزائر .

٢ - اما السلطة التشريعية فتعود الى الجمعية الوطنية (البرلمان) حيث تصوت على القوانين وتراقب عمل الحكومة . اما اعضاء الجمعية الوطنية فهم الذين رشحوا بواسطة قوائم موحدة قدمت من قبل الحزب وذلك حسب المواد الدستورية ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ .

٣ - كما ان ترشيح رئيس الجمهورية لتسلم منصبه يتم عن طريق الحزب وهو عادة يكون سكرتير الحزب العام .

٤ - وحسب دستور الجزائر يمكن طرح الثقة برئيس الجمهورية والذي هو في نفس الوقت رئيس الحكومة من قبل الجمعية الوطنية وعند عدم حصوله على الثقة فعليه ان يستقيل وتعتبر الجمعية الوطنية منحلّة في هذه الحالة مباشرة .

وتجدر الاشارة الى ان التطبيق الجديد للممارسة السياسية في الحكم وفي عهد الرئيس بومدين قد اتسمت بالتمييز بين عمل الدولة وعمل الحزب . فقد عهدت الرئاسة العليا للحزب الى السكرتارية التنفيذية والتي بدأ العمل فيها في ٢٠ تموز عام ١٩٦٥ وترأسها ومنذ ١٢ كانون اول ١٩٦٧ السيد قائد احمد . وقد اجريت انتخابات في شباط عام ١٩٦٧ وقد تبعها انتخابات على مستوى المحافظات في شهر مارس ١٩٦٩ بانتظار اعلان الدستور الدائم واجراء انتخابات على نطاق الجزائر عامة ، وهذا ما تم عام ١٩٧٦ .

(٥٧) راجع د . ابراهيم شيحا - ص ٥٩١ .

وقد اعتمدت الجزائر أخيرا دستورا دائما بعد الاستفتاء الذي
تشرين الثاني ١٩٧٦ (٥٨) • ولهذا فقد جرت الانتخابات التشريعية لانتخاب
الجمعية الوطنية (البرلمان) في شباط عام ١٩٧٧ (٥٩) • وقد انتخب
بواسطة قوائم موحدة أعدت من قبل الحزب الواحد - حزب جبهة التحرير
نسبة المشاركين في الانتخابات فكانت ٧٨,٥٪ من الذين يحق لهم التصويت
السيد رابح بيطاط رئيس الجمعية الوطنية •

وغياب الرئيس هواري بومدين عن رئاسة الجمهورية نتيجة مرضه
بعدها أدى الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية الجزائرية • وقد نص
الجزائري في ان يقوم رئيس الجمعية الوطنية بمهام رئاسة الجمهورية •
٤٠ لحين انتخاب رئيس جديد للجمهورية •

وهذا ما تم حين انعقد المؤتمر الرابع للحزب لانتخاب الأمين العام
العقيد الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية •

المؤتمر الرابع لحزب التحرير الوطني :

من اعمال المؤتمر الذي ضم ٣٢٩٠ مؤتمرا تم انتخاب لجنة مركزية
عضوا اصيلا و ٤٠ عضوا اضافيا (٦٠) • وقد مثلت في اللجنة المركزية
والمنظمات الجماهيرية والجهاز الحزبي والادارات اضافة الى ٣٥ ضابطا
برتبة رائد وما فوق •

The middle East and North Africa. 1977 - 1978 24th
edition - London

(٥٩) ذكر الدستور الجزائري الدائم بأن الدولة اشتراكية وان الاسلام دين
الرسمي وان لغتها الرسمية العربية • ولم يعط الدستور دورا لمجند
الثورة والذي كان متكون من ٢١ شخص وبوفاة الرئيس بومدين
عدد اعضائه الاصليين الاثمانية •

(٦٠) ١٢ - ١٨ شباط ١٩٧٩ - مجلة الدستور الصادرة في لندن •

وانتخبت اللجنة المركزية العقيد الشاذلي بن جديد امينا عاما للحزب واصبح بذلك المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية حسب الدستور وقد استبعدت فكرة الفصل بين رئاستي الحزب والدولة (٦١) . كما استبعدت فكرة انشاء منصب امين عام مساعد حرصا على عدم اقامة ازدواجية في قيادة البلاد .

وحسب النظام الداخلي للحزب فقد عين الامين العام المنتخب مكتباً سياسياً من ١٧ عضو ضم جميع اعضاء مجلس الثورة وبعض الوزراء ومدير الامن العسكري ومسؤول الحزب في منطقة تلمسان . وكان مقررا ان يوسع المكتب السياسي ليضم ٢١ عضواً . وقدر وعى التوازن الاقليمي قدر الامكان حيث يوجد : سبعة اشخاص من شرق الجزائر : الشاذلي ، يحيى ، بيطاط ، عبدالله بلهوشات احمد دراية ، محمد الصديق بن يحيى ، واحمد طالب الابراهيمى .

وخمسة اعضاء من غرب الجزائر : بوتفليقة ، عبد الغنى ، الطيب العربي محمد امير ، عفاف الجيلاني .

ومن الوسط خمسة اعضاء : احمد بن الشريف بوعلام ، بن حمودة ، قاصدى مرباح ، عبد السلام بلعيد ، محمد السعيد معزوزى والثلاثة الاخرون من منطقة القبائل .

تطور المؤسسات السياسية في الدول النامية

في مبحثين سوف نتكلم اولاً عن انظمة دول العالم الثالث من ناحية تطور ايدولوجية دساتيرها موضحين في المرحلة الاولى السمات الاساسية لها ومستعرضين نماذج معينة لدساتير المرحلة الثانية والحاضرة لدساتير انظمة بعض دول العالم الثالث وذلك في مبحث ثانى (٦٢) .

(٦١) المؤتمر السادس للحزب احتفظ مجدداً برئاسة الشاذلي بن جديد الا انه وعد باجراء استفتاء حول ميثاق وطنى جديد وبالتالي اعلان دستوري جديد .

(٦٢) يرى الدكتور نوري لطيف من ان مراحل تطور القانون الدستوري يمكن ان تكون :

- أ - مرحلة نيل الاستقلال السياسى .
- ب - مرحلة الكفاح من اجل توطيد الاستقلال السياسى - مجلة الجامعة المستنصرية العدد الثالث ٣٥٧ - ٣٥٨ .

دساتير المرحلة الاولى لانظمة العالم الثالث المستقلة

في هذه المرحلة الدستورية لأكثريية البلدان الحائرة على استقلالها المستعمرة سواء كانت بريطانيا او فرنسا نلاحظ عليها اتجاها ونزوعا للاخذ الدستوري الذي اعتمد سابقا في الدول المستعمرة . وقد ظهر جليا (مطلب واعيان او شيوخ) اقيمت ايضا كما هو موجود في الدولة المستعمرة (فر انكلترا) . فالدول التي استقلت حديثا كانت تحت تأثير مباشر او غير مباشر قبل القوى المسيطرة . فاجتماعيا كانت الفئة الحاكمة متأثرة بالحياة والثقافية للبلدان الاوربية حتى ان تحضير الدستور واختيار صيغ معينة متأثرا الى حد بعيد بالصيغ المتبعة في الدساتير الغربية . وكان على الدول وحتى تستطيع ان تقدم نفسها كدولة ذات تنظيم دستوري الى الامم المتحدة كان على هذه الدول ان تعض وبصورة سريعة هذه الوثيقة كبراءة ذمة تقديم البعده وعلى اساس أنها اصبحت دولة مستقلة ويمصاف الدول الاخرى دور بنظر الاعتبار الاختلافات الحاصلة بينها وبين الدول الغربية من ناحية الاجتماعي والثقافي والاقتصادي . فالدول حديثا لم تأخذ نهجا معيناً في محاولة التمثل والتشبه مع وجود الفارق بما اتبع في دساتير الدول الغربية في اغلبية الدول الحديثة الاستقلال .

فلهذا كان تأثير الدساتير الحديثة للانظمة السياسية الغربية مطبوعا مؤسسات وممارسات تبغى الوصول الى صيغ عملية وفعالة تناسب المضمون الاجتماعي للدول النامية .

كيف يمكن اذا الوصول الى تحويل هذه المؤسسات والممارسات الفعالة وان الى اداة للاستقرار والتقدم في النظام السياسي للدولة النامية ؟
ان الحصول على الاستقرار السياسي هو وسيلة وهدف في وقت واحد

وسيلة يستطيع بواسطته تحقيق الانجازات المراد تحقيقها في مجتمع في حاجة ملحة للتقدم وهو هدف حتى يمكن التمتع بهذه الانجازات وبصورة تضمن حصول المجتمع وبكامله على هذه الانجازات .

فبريطانيا عملت ما في وسعها من خلال نظامها البرلماني الى ايجاد صيغة من الحكم . يكون للاستقرار الحكومي فيه دورا مهما في الحياة السياسية . فبفضل نظام الحزبين ونظامها الانتخابي مع انضباط في تقاليد التصويت لدى المحافظين والعمال كان هنالك استقرار لمؤسسات وممارسات الحكم فيها . وكذا الحال ايضا بالنسبة للانظمة البرلمانية من ناحية الاستقرار في ممارسة العمل السياسي . اما بالنسبة لدول العالم الثالث فقد عمدت هي ايضا الى التأثير على هذه الصيغ ، من الممارسات الديمقراطية في دساتيرها في المرحلة الاولى . وكانت دساتير المرحلة الاولى تبغى الوصول الى اهداف اهمها الاستقرار وقد اتبعت وسائل عديدة منها :

أ - ان هذه الدول أخذت تبعت عن وسائل معينة لنفسها وصولا لنموذج يناسبها في تسيير شؤون الحكم ومنها ابراز دور الحزب في الدولة .
فهى وان اقرت النظام البرلماني كما الحال في بريطانيا ولكنها لم تطبق اصول لنظام الحزبين وانما تبنت فكرة الحزب الغالب (٦٣) او الحزب المسيطر على اروقة الحكم مثال ذلك كما طبق في دول الكونغو - كينشاسا الكميرون غامبيا الهند ، كينيا ، ليبيريا ، اوغندا ، الفلبين ، سنغافورا ، التوغو ، تونس

وقد كان من الطبيعي في هذه البلدان ان يكون هنالك الحزب الغالب parti dominant مسيطرا على الحكم وخاصة اذا كان الحزب وراء الحصول على استقلال البلد كما ظهر من دور الحزب الدستوري التونسي وحزب المؤتمر والحزب الاشتراكي في بورما او الحزب الديمقراطي في غينيا ، وذلك في حصول هذه البلدان على استقلالها .

(٦٣) او الحزب السائد او المهيمن .

فالحزب الغالب في الدولة النامية يمكن ان يكون له دوران اساسيان واجتماعى . فسياسيا يمكن اعتبار الحزب الدعامة الاساسية التى تستند اليها الحكومة . والذى يكون استقرارها عامل مهم للحفاظ على الوحدة الوطنية . على الحد الادنى من جهاز ادارى والحصول على تقدم اقتصادى .

اما دور الحزب اجتماعيا فهو تثقيف الافراد وتحويل انتماهم بحيث يصبحون اعضاء لمجتمع وليسوا افراد قبائل او عشائر وبالتالي فان انتماهم يكون وفي سبيل مجتمع وتنظيم وتطلعات اوسع .

ب - ممارسة حق حل المجلس النيابى :

هذا الحق موجود في كل الدساتير التى تأخذ بالنظام البرلمانى ولا سيما فى بريطانيا . احيانا حسب الطريقة الانكليزية او احيانا حسب طرق خاصة . فقد جرت العادة ان حق حل البرلمان يعود بصورة متميزة الى رئيس الدولة . ولكن رئيس الدولة يشترك في ممارسة هذا الاجراء التفصيلي حتى انه هو الذى يعلن رسميا حل البرلمان . وقد اخذت بذلك دول برلمانية عديدة منها الهند (سريلانكا) ، ماليزيا وكذلك الدستور الاول لغانا .

اما في بعض الدول فان حق اجراء حل البرلمان يختلف حسب الحالات . ففى دستور بورما لعام ١٩٤٧ اذا كان تصويت البرلمان بالوزارة فان رئيس الجمهورية يستطيع عقب اخذ رأى رئيس الوزراء ان يحل البرلمان او يطلب من البرلمان وذلك خلال خمسة عشر يوما ان يعين او يغير وزراء فاذا لم يتوصل البرلمان الى ذلك فان رئيس الجمهورية يحل البرلمان .

ج - وضع الوسائل غير المباشرة لضمان الاستقرار والنفوذ للسلطة التنفيذية . ابتدعت الكثير من الوسائل الشكلية لضمان استقرار نفوذ سلطة التنفيذية . فمثلا حسب دستور اندونيسيا لعام ١٩٥٠ يعهد الى شخص مسؤول يتعهد بوزارة تنال ثقة الاكثرية البرلمانية وفي بورما فان دستور عام ١٩٤٧ ينص

رئيس الوزراء يعين من قبل البرلمان ولا يستطيع ان يثبت تعيينه الا بعد استصحاب موافقة رئيس الجمهورية . اما دستور السودان لعام ١٩٥٦ (١ كانون الثاني) في مادته ٢٩ فهو ينص على ان الوزراء مسؤولون جماعيا بالنسبة الى القرارات والاعمال السياسية التي يصدرها مجلس الوزراء . ولكن عندما يعتقد رئيس الوزراء بان قضية من القضايا لا توضع او لا يمكن ان توضع المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء فان البرلمان يستطيع ان يقرر بواسطة تصويت سلبى اما اقالة مجلس الوزراء او استقالة المسؤول او الغاء القضية المعروضة . ومع هذا ومع التدبير الذى ارتأه الدستور السودانى لاستقرار الحكم فان الدستور نفسه قد اوقف العمل فيه منذ عام ١٩٥٨ .

اضفاء وسائل عقلانية لعمل البرلمانات وللإجراءات التشريعية :

فالانظمة البرلمانية والتي كانت حصيلة المرحلة الاولى ما بعد الاستقلال اظهرت لنا ما عدا التجربة البرلمانية الهندية (٦٤) عجز هذه الانظمة في الاخذ بيد الدول النامية الى ما تطلعت اليه في سبيل التقدم والرفاهية وذلك في مجابهة حقيقية لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى للبلدان النامية والتي رزحت تحت الاستعمار باشكاله الاوربية وباساليبه المختلفة .

من هذا نرى كيف ان البرلمانية لم تعرف الجو المستقر للنظام السياسى ولم ترض طموحات المجتمع ولم تحقق آماله في التقدم وهذا ما يفسر لنا الثورات والانقلابات وعدم الاستقرار الذى تكرر في عدد كبير من دول العالم الثالث .

(٦٤) في الواقع ورغم الازمات العديدة التي مرت وتمر بالهند فأن التجربة الديمقراطية الغربية لا تزال ماثلة في ممارسات النظام السياسى الهندى . فالهند تعتبر من اكبر دول العالم حاضرا المتمسكة بالنظام الديمقراطى الغربى وهي ايضا من افقر دول العالم والتقدم لا يشمل الا على خمسين مليون نسمة من بين أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة . وان مجيء انديرا غاندى للحكم بعد فوز حزب المؤتمر بعد انتخابات كانون الثانى عام ١٩٨٠ يعزز نجاح الاخذ بالديمقراطية البرلمانية في البلد .

تأثير السياسى طراً على أنظمة العراق وسوريا ومصر والسودان وليبيا والباكستان
والكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا زاير - والداومى - بنين - وجمهورية
افريقيا الوسطى التى تحولت الى امبراطورية بوكاسا الاول (١) - ونيجيريا وغانا
والارجنتين وبيرو وبوليفيا صاحبة الرقم القياسى في الانقلابات اكثر من ١٨٠ منذ
استقلالها .

هذه التغيرات العنيفة في النظام السياسى والتى (صاحبت تبديل الحكم في
اغلبية البلدان النامية) لم تقم فقط على اساس رفض الديمقراطية البرلمانية وانما
لنزوعها في القيام باصلاحات جذرية في بنية المجتمع وأحياناً لطموحات فردية لتسلم
الحكم . فالتغييرات يمكن ان تكون ذات صفة مؤقتة او انتقالية الى حين ترسيخ
اسس الحكم . او ان طابع التغيير المستمر من خلال الثورات او الانقلابات يكون
على شكل دائم وهذا مما لايساعد قطعاً في التقدم والازدهار وعليه فان ايجاد صيغة
توفيقية يجب ان تتم من خلال القيام بتغييرات تلبي طلبات الاغلبية ومن ثم ايجاد
وترسيخ المؤسسات على اساس تلبية هذه المطالب اذ بدون الاستقرار لا يمكن ان
يكون هنالك عمل ايجابى ومستمر .

فالثورات والانقلابات وبرغم اختلاف اسبابها وبواعثها (احقاق الحرية
او العدالة او وضع حد للاستغلال وانتشار الرشوة والمحسوبية او لتحقيق تطلعات
قومية ووطنية) فان هذه التغييرات يمكن ان تحدث لاسباب خارجية عن النظام
السياسى كأن تكون هنالك دولة كبرى لا تقبل بالتغييرات الحاصلة داخليا عن نظام
سياسى يبنى التقدم او اقامة اسس اشتراكية للمجتمع (٦٦) .

(٦٥) وقد اعيد الاخذ بالنظام الجمهورى في امبراطورية افريقيا الوسطى بعد ازالة
بوكاسا وحلول ديفيد دافو محله على رأس الحكم .

(٦٦) اذا كنا قد عرفنا سابقاً مبدأ برجنيف في ٣ - تموز - ١٩٦٨ فيما يتعلق
بمبدأ السيادة غير الكاملة فإن مبدأ الرئيس الاسبق جونسون وهو القاضى بأن
اقامة اى نظام شيوعى او ماشابه في العالم الجديد فإنه يعتبر من قبيل العدوان

اذا يمكن القول ان حصيلة المرحلة الثانية هو ظهور ايدولوجيات لانظمة
ودساتير جديدة للعالم الثالث وذلك رغبا في التغيير وهذا ما سوف نذكره تباعا في
دراسة المرحلة الثانية لدساتير العالم الثالث من خلال دراسة اهم سماتها
وخصائصها •

ان على الولايات المتحدة الامريكية • وقد خفف الرئيس نيكسون هذا المبدأ
عندما قال بان الولايات المتحدة سوف لا تتدخل في سياسات الدول الاخرى
الا اذا طلب اليها بذلك • ومن الملاحظ بأن الاطاحة بحكم الرئيس عيى
امين في اوغندا كان قد تم بعد تدخل قوات اجنبية كما هو الحال في الانقلاب
الذى تم ضد بوكاسا في وسط افريقيا •

المبحث الثاني

المرحلة الثانية للمؤسسات السياسية لانظمة العالم الثالث

بعد ان لوحظ كيف ان المرحلة الاولى للمؤسسات السياسية في دول العالم الثالث كانت قد اتصفت بتمائل وتشابه مع مؤسسات العالم الغربى في الاخذ بالنظام البرلمانى فان المرحلة الثانية اتصفت وتتنصف اما بايقاف عمل النظام البرلمانى او باتخاذ وتبنى اسس واطر النظام الرئاسى .

وعليه فالكلام ينسحب الان وذلك في سبيل التعرض لدراسة هذه الظاهرة اى النظام الرئاسى وما شابه - وتحليل بعض الانظمة الموجودة في العالم الثالث والتي تعتبر نماذج حية لتطبيق هذه الظاهرة في الوقت الحاضر .

المطلب الاول :

الدوافع التى حدت بدول العالم الثالث الى تبنى النظام الرئاسى :

١ - النظام البرلمانى يعمل ما يوسعه على المساواة بين الحكومة والمعارضة اى يعمل على توازن القوى فالعمل الصحيح والحقيقى للنظام البرلمانى هو عندما يكون هنالك نظام الحزبين او يكون هنالك حكومة منسجمة في تشكيلها الوزارى مع وجود معارضة ثابتة ومعترف بها وبالتالى فيمكن التصور دائما ان المعارضة سوف تستلم الحكم ان عاجلا او اجلا . فبالنسبة للدول الغربية فليس هنالك ما يبرر الخوف من الجانب الاخر . فالكل متفقون على الخطوط العريضة فيما يتعلق بالسياسة العليا الخارجية والداخلية في نطاق الدولة القومية . فلا اختلاف في الرغبة للعيش في نطاق الدولة القومية بالنسبة لكافة اطراف المجتمع ولا اختلاف جذرى حول نمط الحياة وانما يمكن ان يكون تباين في الاراء حول اعطاء الاولويات لشيء على حساب وسائل اخرى للوصول الى اهداف مقبولة وعامة يتوخاها المجتمع باغلبية .

الاتفاق على خطوط عامة ومقبولة هو ليس من سمات الحياة السياسية في كثير من دول العالم الثالث . فمستلزمات الدولة الوطنية وضرورة وجود حكومة قوية لا تسمح بان تكون هنالك معارضة معترف بها ومكانها الايجابي طالما ان الاصول العشائرية والقبلية والطائفية لها صدى واسع بين الشعب مما قد يؤدي عند الاعتراف بالمعارضة الى تجسيد وتكريس هذه الاصول العشائرية والقبلية والطائفية في مؤسسات حكومية ومعارضة مما يضعف البناء القومى للدولة النامية ويمرقل او يبطىء اتمام الانجازات الكبرى والملحة للبلد النامى (نيجيريا وحوادث بيافرا - تشاد) .

٢ - وغالبا ما ينظر للنظام البرلماني على انه معقد وغير متماسك الاجزاء ، وكذلك عرفت المجتمعات التقليدية السلطة السياسية لرؤسائها والذين كانوا يتمتعون ويزالون في نفس الوقت العديد من الاختصاصات التحكيمية والروحية والعسكرية ... ولهذا فقد صعب على بعض الدول تصور وجود نظام برلماني مع العديد من المؤسسات المتوازية في الاهمية والقوة والمتعددة الادوار . لماذا مثلا رئيس دولة ورئيس حكومة ؟ او لماذا يوجد مجلسان مجلس نواب ومجلس اعيان ؟ كما ان كثرة الازمات الوزارية وصعوبة تجانس المؤسسات السياسية في عملها ساعد على بلورة الفكرة في توحيد المؤسسات السياسية في سبيل الوصول الى تجانس وفعالية في العمل السياسى .

٣ - ولذلك فالنظام الرئاسى يسمح اكثر في تحديد السلطة واظهارها بصورة اكثر متنفذة داخل الدولة وذلك عند وضعها لدى جهة واحدة .
فاختيار اى نوع من هذا النظام يستوجب ويعتمد وبدون حتى الاخذ بنظر الاعتبار مزاج البلد او حتى مدى قابلية وكفاءة الحكام بأنه :

- ١ - يعتمد على استراتيجيات التقدم والنمو المختارة . فاذا اعتمد على النموذج الجماعى فان النظام يعنى انه اختار النظام الشمولى الكلى .
- ٢ - نسبة عالية من النمو - فالبحث عن نمو بصورة خاصة وبسرعة فيتطلب هذا وضع مؤسسات سياسية ضابطة ودقيقة للبلد كله .

٣ - الاعتماد على المساعدات الخارجية : فالبلد الذى لا يعتمد في تقدمه على مساعدات خارجية فيجب عليه ان يأخذ نسبة من الناتج القومي ليضعها في الاستثمارات وبذلك يستوجب وجود جهاز وتنظيم محكم في البلد . ومع هذا فالسيطرة والتنظيم الكلى على البلد يمكن ان تكون بصورة اخف لو ان البلد يستلم مساعدات خارجية يستطيع بواسطتها ان يوزعها بصورة صحيحة على القطاعات الواجبة المساعدة والعون .

المطلب الثانى :

النظام الرئاسى في امريكا الجنوبية « اللاتينية » : (٦٧)

حصلت اغلبية بلدان امريكا اللاتينية على استقلالها منذ الربع الاول للقرن التاسع عشر والانظمة التى اقيمت فيها بعد استقلالها من اسبانيا والبرتغال هى انظمة متأثرة بالنظام الرئاسى الذى وجد في الولايات المتحدة الامريكية ومنذ عام ١٧٨٧ . وقد عملت عدة عوامل على عدم تطبيق النظام الرئاسى بصورة صحيحة فمن جهة يعتبر التراث السياسى للبلدان اللاتينية استمرار للحكم الفردى وللتقاليد والتراث والمزاج لشبه الجزيرة الايبيرية - اسبانيا والبرتغال - حيث كان رجال الدين المحافظين سندا قويا للسلطة المتنفذة والفردية ومن جهة اخرى كان هنالك تخلف في النمو الاقتصادى مما ساعد وبواسطة تكرار الانقلابات على عدم وجود توازن بين مؤسسات نظمها السياسية بحيث ادى الى تقوية السلطة التنفيذية وعلى حساب سلطة البرلمان .

١ - فامر تقديم مشروعات القوانين من قبل السلطة التنفيذية هو حق معترف به ففى الولايات المتحدة الامريكية اصبح رئيس الولايات لولب عمل الكونغرس الامريكى بواسطة تطور تقليدى في الممارسة التشريعية اكثر مما هو موقف

دستورى .

67 - Cf Jacques Iembert. Amerique latine P.U.F. Themis 1968. PP. 430 - 435.

فالدستور يحوى فقط مادة واحدة التى تشير الى الطلب من الرئيس للتوجه بين حين واخر الى الكونغرس للكلام عن حالة الاتحاد .

وفي تقرير وبطلبه للكونغرس فانه يتدارس مقترحاته . هذا التقرير المقدم من قبل رئيس جمهورية الولايات المتحدة اصبح سنويا وذا اهمية حيث يقرأ من قبله امام مجلس الكونغرس مجتمعين في الجلسة الاستثنائية في شهر كانون الثانى وهو يتضمن برنامج تشريعى تفصيلى فدور رئيس الجمهورية هذا نشأ عن تقليد والذى يمكن ان تتغير ممارسته باتباع وسائل اخرى .

ولكن جمهوريات امريكا اللاتينية جعلوا من هذه الممارسة اسلوبا مترسقا وذا اصول مؤسسة بحيث تسمح بتدخل السلطة التنفيذية في الاجراءات التشريعية فتقدم الرئيس او الوزراء بمشاريع قوانين الى مكاتب الجمعية النيابية اصبح شيئا معتادا عليه وهذا ما اخذ به الدستور المكسيكى لعام ١٩١٧ - الارجنتين لعام ١٩٤٩ والفنزولى لعام ١٩٣١ والكولمبى لعام ١٩٥٧ .

٢ - ممارسة حق النقض الفيتو (Veto) بواسطة رئيس الجمهورية

ففى هذا الصدد لوحظ ان مختلف دساتير جمهوريات امريكا اللاتينية قد تأثرت بما جاء بدستور الولايات المتحدة الامريكية للمادة الثانية القسم السابع من الدستور الذى ذكر بوجوب توفر اغلبية ثلثى الاصوات حتى يمكن اصدار تشريع عندما يعترض رئيس الولايات المتحدة على مشروع قانون سبق وان قدم اليه للتصديق . ومع هذا فان الممارسة تختلف بين ما يقوم به رئيس الولايات المتحدة وما يمارسه فعليا رؤساء جمهوريات امريكا اللاتينية . ففى حالة الولايات المتحدة لا يستطيع الرئيس الا ان يقبل او يرفض مجمل المشروع المقدم اليه حيث يلاحظ في بعض الاحوال ان هنالك مساومة بينه وبين الكونغرس فحتى يمرر بعض الامور فانه يضطر الى التوقيع على امور تتعارض مع يبتغيه اما في المكسيك او الارجنتين فيستطيع الرئيس ان يستثنى بعض المواد الواردة في مشروع القانون بحيث يستعمل حق الفيتو ويمرر المواد المتعلقة بشؤون يرتشيها هو مستثنيا بذلك مواضيع اخرى .

في هذا المجال اصبح للسلطة التنفيذية في عديد من دول امريكا اللاتينية مركز متصدر على السلطة التشريعية لانه يسمح بان تتصرف السلطة التنفيذية ماليا مما يجعلها تتبوأ مركزا متفوقا على السلطة التشريعية وهذا ما سمح به الدستور الفنزويلي لعام ١٩٣١ .

اما بالنسبة للولايات المتحدة فكون الكونغرس هو المرجع لتأمين الصرف وتقع فقط بين يديه امكانية الصرف مما جعله في مآمن من تجاوزات السلطة التنفيذية والادارة .

يتبع من هذا بان الممارسة الرئاسية في بلدان امريكا اللاتينية هي اوضح في تبيان الدور الاساسي والمهم لرئيس الجمهورية وللسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية . حيث ان الاولوية في الحكم تعود لرئيس الجمهورية .

نماذج من الحكم الرئاسي في الانظمة السياسية للدول النامية :

فيما يتعلق بدراسة النظام الرئاسي في ساحل العاج .

في دستورها لعام ١٩٦٠ بانه ذا شكل رئاسي ومتأثر بالتيار الديغولي في تقوية رئيس الجمهورية وبصورة حيث تتجاوز سلطات رئيس الجمهورية الفرنسية الذي تأثر به دستور ساحل العاج .

١ - فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة منتخب بالاقتراع العام وفي خلال دورتين ولمدة خمس سنوات (في فرنسا سبعة سنوات) .

٢ - لرئيس الجمهورية الحق في الاستمرار بالحكم بدون مدة محدودة اما في الولايات المتحدة الامريكية فلا يستطيع الرئيس ان يستمر في الحكم اكثر من ثمانية سنوات اي دورتين انتخابيتين .

٣ - ورئيس الجمهورية هو القابض الوحيد على السلطة التنفيذية ومسؤول لتحديد وتوجيه سياسة الامة . وهذا من اختصاص رئيس الوزراء في الجمهورية الخامسة .

ولرئيس الجمهورية الحق في :

- ١ - الاشتراك في ممارسة الوظيفة التشريعية بواسطة تحضير القوانين .
 - ٢ - واستعمال حق الفيتو (النقض) بالنسبة للقوانين المصوت عليها من قبل الجمعية الوطنية .
 - ٣ - تنظيم الميزانية بواسطة مراسيم اذا كانت الميزانية تفتقد الى الموزنة او في حالة عدم التصويت على الميزانية بواسطة الجمعية الوطنية في خلال مدة معينة .
 - ٤ - وجود نظام تشريعي موكل الى رئيس الجمهورية .
 - ٥ - لرئيس الجمهورية سلطات خاصة تتشابه مع سلطات رئيس الجمهورية الفرنسية حسب المادة ١٦ الدستور الفرنسي في ٤ تشرين اول ١٩٥٨ فيما يتعلق بالصلاحيات الاستثنائية .
 - ٦ - ولرئيس الجمهورية الحق في طلب الاستفتاء في مواضع يقررها واجبه لاختذ رأى الشعب .
- وفي بعض دساتير الجمهوريات الافريقية نلاحظ اتجاه قوى في تقوية سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية حيث ان حق حل الجمعية الوطنية يعود لرئيس الجمهورية وهذا مما يعدم الحصول على الحد الأدنى من الاستقلالية بالنسبة الى البرلمان طالما أنه معرض دائما الى الحل من قبل رئيس الجمهورية وبالتالي فتضعف او يتلاشى دور مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية .

فحق حل البرلمان من قبل رئيس الجمهورية قد كرس في دستور غانا لعام ١٩٦٠/٧ آذار وفي دستور جمهورية الغابون في ٢١ شباط ١٩٦١ وكذا الحال ايضا في دستور جمهورية التوغو الصادر في ١٧ نيسان لعام ١٩٦١ . يبدو لنا من هذا العرض الموجز بان دساتير الدول الافريقية بصورة خاصة ودساتير العالم الثالث عامة جاءت لتؤكد في اتجاهها تقوية الدور الاساس لرئيس الجمهورية (في ادارة الحكم وعمل المؤسسات) . اما دساتير دول امريكا اللاتينية فقد اتجهت في اغلبيتها للتأكيد

في نظام الفصل بين السلطات على شاكلة النظام الرئاسى للولايات المتحدة الامريكية .
الا ان القيد الدستورى الذى اخذت به والتزمت به الارجنتين ، المكسيك ، والبرازيل
في عدم امكانية تولى رئاسة الجمهورية من قبل نفس الشخص لأكثر من ولاية خفف
من الدور الاساسى للرئيس عينه ولكن لم يضعف دور الرئاسة ككل في دول امريكا
اللاتينية ذات الدساتير العريقة في القدم (٦٨) . فـ دستور الولايات المتحدة الامريكية
كان قد اخذ عرفيا بعدم جواز استمرار رئيس الجمهورية في الحكم لأكثر من ولايتين
متعاقبتين ، وذلك احتراماً لتقليد كان قد اتبعه الرئيس الاول جورج واشنطن .

الا ان هذا العرف الذى لم يكن له سند في الدستور (الدستور لم ينص على
عدد المرات التى تمكن الرئيس في الاستمرار بالحكم) خشى ان ينتهك بعد ان
استطاع الرئيس فرانكلين روزفلت ان يرشح نفسه وللمرة الرابعة . فكان التعديل
الدستورى (٢٢) لعام ١٩٤٧ والذى اصبح سارى المفعول منذ عام ١٩٥١ في عهد
الرئيس ترومان اقر بعدم امكانية استمرار الولاية لرئيس الجمهورية لأكثر من
فترتين متعاقبتين (٦٩) .

واذا كان للرئيس اساليب يستطيع ان يؤثر فيها على الكونغرس وهى :

أ - استعمال حق الفيتو .

ب - المشاركة في اقتراح القوانين .

ج - اعداد الميزانية (٧٠) .

فأن للكونغرس وسائله الدستورية ايضا في التأثير على الرئيس وهى :

أ - الملاحقة : حيث يمكن ايشاف الرئيس عن ممارسة سلطته .

ب - السلطات المالية : عدم الموافقة على الصرف .

ج - السلطات القضائية : في التحقيق من خلال لجانه (٧١) .

68 - Cf Jacque lambert. op. cit. P.P. 22 - et 410.

(٦٩) انظر هوريو القانون الدستورى - الجزء الاول - بيروت . الدار الاهلية -
ص ٤١٦ .

(٧٠) نفس المصدر اعلاه ص ٤٢١ .

(٧١) المصدر اعلاه ص ٤٢٣ .

17C

الفصل السابع

اشكال الدساتير (انواع الدساتير) ونشاتها

الدساتير من حيث وجودها :

يمكن ان تكون مدونة او غير مدونة ، فاذا كانت مدونة فهي تعنى في هذه الحالة وجود وثيقة او عدة وثائق دستورية تشير صراحة الى ما تتضمنه هذه الوثيقة او الوثائق من مواد دستورية منظمة للسلطة ومعينة ومشييرة الى حقوق وواجبات الافراد الاساسية . واغلب دساتير العالم مدونة .

اما الدساتير غير المدونة ، او غير المكتوبة فهي مجموعة الاحكام والقواعد القضائية التى تختص بما هو دستورى وهذا لا يعنى شرطا بأن احكام القواعد العرفية برمتها غير مدونة بل يمكن ان يحتوى الدستور العرفي على بعض الوثائق الرسمية ولكن اغلب القواعد هى عرفية .

وقد اتجهت الدول الى تدوين دساتيرها للأسباب التالية :

- ١ - ان الدستور المدون اسمى من الدستور غير المدون او العرفي .
- ٢ - كما ان تدوين الدستور ما هو الا تكريس لحقيقة العقد الاجتماعى المفترض وجوده من قبل بعض الكتاب ومن بينهم روسو والذى اعتبره اساسا لممارسة السيادة .

- ٣ - الدستور المدون يسهل معرفة الافراد بحقوقهم ويبين حدود سلطة الحكام عند قيامهم بواجباتهم (١) .

الا ان الواقع يبين لنا عدم صحة واهمية هذه الاعتبارات التى اعطيت الى الدستور المكتوب . فالدستور الانكليزى باغليبيته غير مدون ولم يزل قائما رغم

(١) راجع الدكتور سعد عصفور في كتابه القانون الدستورى عن Esmein

ان دساتير فرنسا كانت مدونة وقد تغيرت . فـ دستور انكلترا يعتبر من الدساتير غير المكتوبة وذلك لانه يشتمل ليس فقط على مجموعة وثائق وانما ايضا على اعراف حتى وعلى احكام المحاكم التى تستطيع ان تبت في قضايا تعتبر من الشؤون الدستورية (٢) . وبالتالي فان مكانة الدستور ليست هى ، اذا كانت قواعده مدونة او غير مدونة وانما بمدى انسجامها مع المحيط الموجود فيه والى مدى تقبل والتزام ووعى الشعب بهذه القواعد الدستورية ، هو الذى يحدد اخيرا اهمية الدستور المدون او عدمه .

اما وقد عرفنا المقصود بالدستور المدون فما علينا الا ان نتعرف على اساليب وضع هذه الدساتير المدونة :

عرفت الدولة عدة وسائل واساليب لتحضير ووضع موضع التنفيذ هذه الدساتير المكتوبة والتى يمكن تقسيمها الى نوعين (٣) .

١ - اساليب ملكية .

٢ - اساليب ديمقراطية . (جمهورية) .

اولا : الاساليب الملكية في اقامة الدستور المكتوب المدون :

في هذا الاسلوب الذى اتبع في الدول الملكية لنشأة الدستور يلاحظ وجود وسيلتين بارزتين ترتبط كل منهما مبدئيا حسب مراحل تطور الوضع السياسى في الدولة المعنية . فهناك طريقة المنحة او الهبة وهناك وسيلة او طريقة العقد .

(٢) اهم الوثائق الدستورية في انكلترا : العهد الاعظم ١٢١٥ ، ملتمس الحقوق لعام ١٦٢٨ ومشروع الحقوق لعام ١٦٨٩ وقانون وراثـة العرش لسنة ١٦٠١ وقانون البرلمان سنة ١٩١١ .

(٣) راجع الدكتور منذر الشاوى في كتابه القانون الدستورى حيث يذكر (ان هذا التصنيف قد اخذ به/ الاستاذ لافيرير في كتابه الوسيط في القانون الدستورى ص ٢٧٤ - ٢٨١ وقد درج على هذا التصنيف الاستاذ برودو ، طعيمة الجرف ، ثروت بدوى ، اسماعيل مرزه .

أ - طريقة المنحة لإنشاء أو إقامة الدستور L'octroi (أو الهبة) :

ففى هذه الحالة فإن السلطة المتمثلة بوجود ملك أو امبراطور تلجأ الى اقامة الدستور رغبة في اشراك الشعب في السلطة حيث يتنازل الملك عن بعض سلطاته للشعب . وهو بهذا العمل يدفع مقدما خطرا محتمل الوقوع في حالة رغبة الشعب بالمطالبة بحقوقه عنوه . والملك في حالة اعلانه الدستور لا يستطيع الغائه او المساس به بمحض ارادته وإنما يوجب عليه الرجوع للشعب .

ومن الدساتير المعلنة من قبل الملوك والتي تتصف بانها منشأة بطريقة المنحة هى دستور فرنسا الملكى لعام ١٨١٤ عندما تسلم لويس الثامن عشر الحكم . وكذلك دستور بلغاريا لعام ١٨١٧ والدستور الايطالى لعام ١٨٤٨ واليابانى لسنة ١٨٨٩ والروسى ١٩٠٦ والدستور العثمانى لعام ١٨٧٦ (في عهد السلطان عبد الحميد) والدستور المصرى لعام ١٩٢٣ ، ففى هذه الحالات يمكن القول اذا بأن الدستور بمثابة تقييد ذاتى يعلنه الملوك لشعوبهم يعلنون فيه ضمنا او صراحة عن رغبتهم باقامة الدستور (٤) .

وهذا ما ذكره بالمناسبة لويس الثامن عشر حيث قال « بممارستنا لسلطاننا الملكية نتقدم باختيار منا بمنح شعبنا هذه الوثيقة الدستورية التى يسرى مفعولها بالنسبة الينا والى اخلافنا » (٥) .

ومع هذا فإن المنحة وحلف اليمين باحترام الدستور من قبل الملوك لا يعنى قطعاً بأن الملوك سوف يلتزمون بما اعلنوه . « فالمنحة ليست الامسالة ظاهرية تبدو

(٤) ففى الدستور المصرى لعام ١٩٢٣ نرى في مقدمة الدستور بأن نشأة الدستور جاءت لرغبة الملك في اعلان الدستور لمصر حتى تتبوء مصر في ظل الدستور مكانة مشابهة لانظمة الدول المتحضرة . راجع الموسوعة العربية للدساتير ص ٣٧ ، ١٩٦٦ .

(5) Avons Fait Volontairement. Fait concession et octroi a nousujetstant pour nous que nousuccesseure.

في الاعلان الصادر من الحكم ويظهر فيه للشعب تفضيـله عليه « (٦) . فالملك يهبون ويمنحون حتى يضيفون صبغة شرعية على حكمهم بصورة يستفاد منها تنظيم شرعى لسلطاتهم المستمدة من الدستور . مما يدعو الى تعلق الامة بالدستور الذى يبين حقوقها وبالتالي فيستتبع عدم امكانية الغائه الا بموافقتها (٧) .

ب - طريقة العقد او الميثاق لنشأة الدستور (Le pacte).

تنشأ هذه الحالة عندما يتم الاتفاق بين الملك وممثلى الشعب في اذعان الاول لطالب الشعب . وفي الواقع من الصعب القول بانه عقد بالمعنى الكامل للكلمة خاصة وانه يفترض لصحة العقد ان يكون طرفا العقد متساويين ولكن يمكن القول بان هذا الشكل هو اتفاق بين الملك والشعب في سبيل انشاء دستور يلبي رغبة الشعب في اقامة حكم دستورى يضمن له الحرية والحقوق ويحد من سلطة الملك على ضوء ذلك . ففى انكلترا كانت ثورة النبلاء في عام ١٢١٥ وثورة الشعب في سنة ١٦٨٨ كفيلة باصدار الميثاق الاعظم **Magne Carta** وباصدار قانون الحقوق **The bill of Rights** واللذان اعتبرا جزء من الدستور الانكليزى .

كما ان ثورة الشعب الفرنسى في تموز عام ١٨٣٠ قد اعطت الدليل الواضح لهذه الطريقة التعاقدية في اقامة الدستور . وذلك لان لوى فيليب (كان قد تسلم الحكم بعد عزل شارل العاشر) بعد ان تليت عليه نصوص الدستور في قاعة الاجتماع بمجلس النواب وكان جالسا على مقعد بجوار كرسى العرش ثم اقسم اليمين على احترام الدستور وبعدها جلس على كرسى العرش عندها نودى به ملكا على فرنسا .

مما يظهر لنا صفة التعاقد بينه وبين ممثلى الشعب المجتمعين في مجلس النواب ، ومن الامثلة الاخرى على هذه الحالة هو ما حدث في انشاء دستور لكل من اليونان

(٦) الدكتور محمد كامل ليلة - القانون الدستورى دار الفكر العربى ١٩٧١ ص ٦٥ .

(٧) الدكتور سعد عصفور - القانون الدستورى . دار المعارف بالاسكندرية ١٩٥٤ ص ٢٠٧ .

عام ١٨٤٤ ورومانيا عام ١٨٦٤ وبلغاريا لسنة ١٨٧٩ حيث اعدت الدساتير من قبل مجالسها التشريعية وتولى الحكم بعد دعوتهم امراء اجانب وعلى اساس الالتزام باحكام الدستور في كل دولة من هذه الدول الثلاث (٨) .

يبدو لنا في الواقع ان الدستور يكون في هذه الحالة معدا من قبل ممثلى الشعب ويتناسب مع ما يريده الشعب وليس الملك فالسيادة هى للشعب وللأمة وليس امام الملك سوى قبوله او رفضه وبالتالي فعليه التخلي عن العرش . فهو ليس طرفا متكافئا مع الشعب بل منفذا لارادة الشعب .

اذا لاحظنا هاتين الوسيطتين في اقامة وانشاء الدستور فان التاريخ يبين لنا انهما من الوسائل التى استعملت في دول ملكية . فعموما استعملت هذه الوسائل في ملكية ، فرنسا سابقا او مصر وبلغاريا ورومانيا ايضا ومع هذا فهناك وسائل لنشأة الدستور تمت في دول انظمة جمهورية وتعتبر من الوسائل الديمقراطية لاثامة الدستور وهذا ما سوف نذكره في الوسائل الديمقراطية لاقامة الدساتير .

ثانيا : الاساليب الديمقراطية (٩) :

ويمكن تحديدها بأسلوبين هما : نشأة الدستور بواسطة الجمعية التأسيسية
اولا والثانية بواسطة الاستفتاء الشعبى .

أ - نشأة الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة :

اقتترنت نشأة هذه الوسيلة في اقامة الدستور الجمهورى بالولايات المتحدة الامريكية اولاً حيث وضع الدستور الكونفدرالى لسنة ١٧٧٦ من قبل هيئة منتخبة

٨ - الدكتور سعد عصفور - القانون الدستوري في الهامش ص ٢٠٨ عن لافايير .

كذلك راجع عن دستور الدولة - كتاب غالب على الدواوى - مذكرات في

مبادئ العلوم السياسية الجزء الثانى من ص ١٥٠ - ص ١٧٠ - ١٩٦٥ .

٩ - ان التماور الحاصل في التنظيمات السياسية والممارسة تبين لنا امكانية نشوء

وسائل اخرى تستجد حسب الظروف وحسب الحاجة وهذا ما سوف نلاحظ

عند قيام دساتير لدول عديدة .

وكذلك عندما وضعت هيئة أخرى دستور الولايات المتحدة الأمريكية الفدرالى لعام ١٧٨٧ في مؤتمر فيلادلفيا . وبذلك فان هذا الاسلوب يدين بنشأته للولايات المتحدة الأمريكية التى استعملته اولا والذى تأثر به رجال الثورة الفرنسية مما عزز من اضافة دور خاص للدستور بالمقارنة مع القوانين العادية . اذ ان وضع الدستور او تعديله لا يتم الا بواسطة انتخاب هيئة تأسيسية لهذا الغرض في حين ان السلطة التشريعية الاعتيادية تعمل وفي ظل الدستور بسن القوانين العادية وتعديلها (١٠) .

واذا كان دستور فرنسا لعام ١٧٩١ قد وضع من قبل هيئة فأنها لم تكن في الحقيقة منتخبة لهذا الغرض ولكن في تحضير الدساتير اللاحقة نلاحظ انتخاب هيئات لتحضير الدستور الفرنسى التالية : ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧٥ (١١) .

وكذلك الحال في تحضير دستور كل من المانيا (دستور فيمار لعام ١٩١٩) والدستور النمساوى لعام ١٩٢٠ والدستور التشيكوسلوفاكى لعام ١٩١٠ والدستور البولونى عام ١٩٢١ والاسبانى لعام ١٩٣١ والتركى لعام ١٩٢٤ ودساتير أوروبا الشرقية منها دستور البانيا لعام ١٩٤٦ ويوغسلافيا عام ١٩٤٦ ورومانيا ١٩٤٨ والمجر عام ١٩٤٩ فهذه الدساتير حضرتها جمعية او هيئة منتخبة لغرض انشاء الدستور .

وقد يعتقد بان وضع الدستور من قبل جمعية او هيئة منتخبة للغرض هذا يكون كافيا لسلامة واستقرار هذه الدساتير . ومع هذا فان هذه الوسيلة بحد ذاتها غير كافية لاضهار مدى مطابقة وانسجام الدستور مع الواقع الذى نعيش فيه فكثيرا ما تحدد ظروف كل دولة داخلية كانت ام خارجية في اطالة او في تقصير حياة دستور دولة من الدول . فبالمقارنة مثلا بين الدساتير التى انشئت بطريقة المنحة والدساتير التى وضعت بواسطة هيئة منتخبة لهذا الشأن نلاحظ من خلال دراسة

(١٠) راجع الدكتور سعد عصفور - القانون الدستورى ص ٢١٠ .

(١١) راجع الدكتور محمد كامل ليلة - القانون الدستورى ص ٦٨ .

حياة الدساتير الفرنسية ان دستور عام ١٧٩١ والذي وافق عليه الشعب لم
العمل فيه الا في حدود اقل من سنة اما دستور عام ١٧٩٣ فلم يطبق اطلاقا
عام ١٧٩٥ لم يستمر العمل فيه الا لمدة خمس سنوات في جسو من الاضطراب
والانقلابات الى حين مجيء نابليون اما دستور عام ١٨٤٨ فلم يستمر العمل
الا لمدة ٣ سنوات بعدها اقام نابليون الثالث حكمه الامبراطوري الذي استمر
فيه الى عام ١٨٧٠ . اما الدساتير التي نشأة بطريقة المنحة فكان لهما حياة
منها مثلا دستور عام ١٨١٤ الذي استمر العمل به الى عام ١٨٣٠ والدستور
لعام ١٨٨٩ فقد استمر العمل فيه الى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥
سقط بتدخل الحلفاء (١٢) .

ب - طريقة وضع الدستور بواسطة الاستفتاء الشعبي : referendum Constituant

يتمين في هذه الطريقة بان يؤخذ رأى الشعب في القبول او عدم
بمشروع الدستور المعد من قبل لجنة منتخبة او معينة واجبها تحضير الدستور
يتم عرضه بعدها على الشعب وقد اخذت بعض الدول بهذه الوسيلة مثل
في دستورها لعام ١٩٣٧ وفرنسا في اقامة دستورها للجمهورية الرابعة عام ١٩٥٨
وكذلك الدستور الايطالي لعام ١٩٤٧ ودستور مصر لعام ١٩٥٦ . وهذه
تعين لنا الطريقة الديمقراطية في اقامة الدستور بعد موافقة غالبية الشعب
الا ان اللجوء الى الشعب لمعرفة رأيه في مواضيع دستورية (في حقيقتها
ومصلحية لفرد) يمكن ان يستغل وذلك في سبيل تمرير أمور يغلفها الشعب
ان الاستفتاء الدستوري يستغل لمصلحة فرد . وهذا ما كان ينتقد عليه لجوء
النابوليونية الى الاستفتاء في عام ١٧٩٩ بشأن دستور السنة الثامنة واستفتاء
١٨٠٢ حول بقاء نابليون الاول قنصلا اول مدى الحياة واستفتاء عام ١٨٠٤
توارث الامبراطورية من قبل سلالة نابليون واستفتاء بشأن منح (نابليون

(١٢) نفس المصدر السابق ص ٦٩ اعلاه .

السلطات اللازمة لوضع دستور عقب الانقلاب الذى دبره عام (١٨٥١) (١٣) • وبعد موافقة الشعب على ما اراده نابليون الثالث فقد تم اصدار دستوره في ١٤ كانون الاول ١٨٥٢ •

ويرى بعض الكتاب بان مما اريد به ان يكون استفتاء شعبيا هو في حقيقة الامر ليس الا (بيعة دستورية) تلجأ اليها الانظمة وذلك لايهام الشعب بحيث ان التصويت في حقيقته غير حر وانما منتزع • وذلك لان المواطن بصورة او باخرى يكون مرغما عند التصويت في الاختيار بين امرين :

- ١ - استمرار عدم الاستقرار في حالة رفض مشروع الدستور •
- ٢ - او قبول الدستور على مضض •

ولهذا يلاحظ ان التصويت ينال غالبا اغلبيه ساحقة ولكن حصول التصويت على هذه الاغلبيه لا ينفي كون التصويت قد تم على اساس البيعة الدستورية لصالح فرد • وفي الحقيقة فان من الصعوبة بمكان الاقرار ومعرفة اذا كان الاستفتاء دستوري أم سياسى • طالما وان مواضيع الدستور هى اصلا تشمل وتتضمن مواضيع سياسية تتعلق بتنظيم الحكم وبيان حدود السلطة وحقوق المواطنين •

اما بالنسبة لاقامة او نشأة الدساتير بوسائل اخرى ومن بينها وضع الدستور بواسطة الماهد الدولية • فقد ذهب مركين جتريفنش Mirkin - Guetzevitch في كتابه القانون الدستوري الدولي ، في ان الدستور للدولة يمكن ان يقام بعدد

(١٣) راجع في الموضوع الدكتور سعد عصفور - القانون الدستوري ص ٢١٢ وقد سمي هذا الاستفتاء Le Plebiscite والذى هو بمثابة بيعه بصورة يستفاد منها ضمان الشخص لترجيح مايراه من قبل الشعب المستفتى وحيث ان الصفة الشخصية للاستفتاء تطغى على الصفة العامة في مضمون الرأى المراد العمل به • اى ان القصد هو لفائدة فردية وليس في سبيل اقامة مؤسسات مجردة ذات صفة عامة - شاملة •

معاهدة معقودة بين دولتين او اكثر (١٤) . ولكن الرأي الشائع لا يأخذ به الاجتهاد . وذلك لان المعاهدة تنظم العلاقة بين دولة ودولة او دول اخرى الدستور فانه ينشأ بعد ان يصدر من سلطة مؤسسة داخل الدولة ايا كان شكل هذه السلطة المؤسسة يمكن ان تكون ملك او امير او جمعية معينة بدون لغرض اعداد الدستور او ان الدستور قد اعد من جمعية منتخبة وقد يشترك الشعب في التصويت بواسطة استفتاء على اقامة او عدم اقامة الدستور .

والواقع اذا كان الاجتهاد النظري في نشأة الدستور بواسطة المعاهدة قد اعتمد في مطلق يقر بوحدة القانون العام الخارجى والقانون العام الداخلى الا ان الواقع العملى كان قد اسند كذلك هذا الاجتهاد . اذ ان اقامة دستور كان قد تم بعد المؤتمر الاوروبى في لندن عام ١٨٣٠ كما ان قبول الكثير من العالم الثالث في المنظمات الدولية كان قد تم بعد اتفاق الدول الكبرى على هذه الدول في التنظيم الدول اذا كان الامر يتعلق بمصبة الامم او بمنظمة المتحدة يستتبع من هذا القول ان المظهر الخارجى لحصول الدولة على استعياها يتطلب وبصورة غير مباشرة على الدولة الحديثة بان تقيم دستوراً لها ولو لم تستكمل امر ارساء القواعد الدستورية المتعلقة بتنظيم السلطات وبتحقيق علاقة السلطة بالشعب بصورة جلية وواضحة كما هو الحال في الدول ذات الدستور الدستورية العريقة (١٥) .

(٤١) - وقد اخذ برأى الاستاذ جتزفتش

et constitutionnel international 1933. P. 7.

الدكتور عبد الحميد متولى في كتابه الوسيط في القانون الدستورى . وذلك على اساس وجود وحدة بين القانون العام والخاص عام خارجى وداخلى . كما اشار الدكتور عبد الحميد متولى في كتابه القانون الدستورى والانظمة السياسية منشأ المعارف بالاسكندرية ٩٧٥/٩٧٦ ص ٦٨ الى الدساتير التى نشأت عن طريق المعاهدات الدولية مثال الدستور فرسونيا ١٨٠٧ بولندا ١٨١٥ ، الامبراطورية الالمانية / ١٨٧١ . (١٥) وهذا ما سبق وان تكلمنا عنه حول دساتير دول العالم الثالث في فصل سابق

الوثائق الدستورية والسياسية :

من الناحية الشكلية التقليدية درج على اعتبار ما هو دستوري القواعد المذكورة في صلب الوثيقة الدستورية المدونة وخاصة للدول التي تأخذ بالدستور المدون ولكن اضافة مكانة معينة لبعض القواعد والمفاهيم الاساسية للمجتمع ادت الى اضافة هذه القواعد والمفاهيم الى الدستور بصورة تبين مكانة هذه القواعد بالنسبة للنظام السياسى (*) .

فلذلك نرى ان المجتمعات الليبرالية مثلا تؤكد على حقوق الانسان وضرورة ادراجها في الدستور المعلن . وهذا ما حدى بالجمعية التأسيسية الفرنسية الى وضع اعلان حقوق الانسان المصوت عليه في عام ١٧٨٩ ، ٢ آب من قبل الجمعية الوطنية في مقدمة دستور ٣ ايلول لعام ١٧٩١ . وهذا ما اخذ به دستور عام ١٧٩٣ الفرنسي حيث خصص لهذه الحقوق ٣٥ مادة . اما دستور عام ١٨٤٨ فقد اعلن الحقوق بمقدمة في ثمانية مواد .

اما دستور الجمهورية الرابعة لعام ١٩٤٦ :

فقد ذكر اعلان حقوق الانسان في ١٨ فقرة وهذا ما لوحظ ايضا بالنسبة لدساتير دول العالم حيث تسبق مواد الدستور مقدمة معينة توضح الاهداف العامة التي يبتغيها ويطمح اليها الدستور ، والتي تبين (هذه المقدمة) الخطوط العريضة للنظام السياسى القائم (١٦) . من هذا نرى ان دساتير الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية يذكر ويؤكد على المشاركة وليس على الاستقلالية فيما يخص بحرية المواطن مثلا .

واذا كان هذا الامر يتعلق بالحريات فهناك ايضا موضوع ضمانات الحريات

16 - Cf. Marcel Prelot - institutions Politiques et droit Constitutionnel cinquieme edition Dalloz. 1972 PP.

(*) الدستور الجزائري صريح في هذا الخصوص (١٩٧٦) عندما يذكر في المادة (٦) « الميثاق الوطنى هو المصدر الاناسى لسياسة الامة ... وهو المصدر الايدولوجى والسياسى لاحكام الدستور » .

فيمكن مثلا ان يكون هنالك ذكر الحريات بدون بيان ضمانات هذه الحرية في المجتمع فمثلا دساتير فرنسا لعام ١٨٥٢ ولعام ١٨٧١ المادة الاولى يذكر الضمانات وليس اعلان الحقوق . اما دستور فرنسا لعام ١٨٧٥ فهو لايتطرق لا الى اعلان الحقوق ولا الى ضمانات الحقوق . ودستور الجمهورية الخامسة لعام ١٩٥٨ يعلن بما معنى الحقوق بلا الضمانات واذا كان لاعلان الحقوق مكانة دستورية يمكن مناقشة فعاليتها وقوتها كقواعد ملزمة الاحترام ويؤخذ بها فان الضمانات لها قيمة دستورية بالنسبة للمشرع وللمحاكم .

اما فيما يتعلق بالمواثيق السياسية والتي لها طبيعة دستورية . فانها تصبح بمثابة الدستور الاعلى في البلاد وخاصة اذا كانت صادرة رسميا من السلطة السياسية راسمة بذلك الطريق المتعين اتخاذه في ادارة وتوجيهه النظام السياسى .

— منهاج العمل الوطنى :

فمنهاج العمل الوطنى (مشروع الميثاق) الذى اعد في الجمهورية العربية المتحدة والذى تلاه الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبى في ٢١ مارس (مايو ١٩٦٢) اعتبر اساس للعمل الوطنى وقيد الدولة وعلى اساس ان مبادئ الميثاق منبثقة عن الارادة العامة والتي لا يمكن الخروج منها (١٧) . وعند ذلك الميثاق اساسا لوضع الدستور والقوانين العادية الاخرى . وبالتالي فمركز الميثاق هنا هو اعلى من القوانين وحتى من الدستور لان الدستور يجب ان يستمد اصوله من الميثاق . واذا وجد خلاف بين الدستور ومبادئ الميثاق فأن البعض لم يجز ان تكون هنالك قواعد دستورية مخالفة للميثاق حتى ولو كان الدستور متمتعا بسند شعبى بواسطة استفتاء لان الاصل ان يكون الدستور مطابقا في المبادئ والقواعد ما جاء به الميثاق . ولكن الرأى الاخر يذهب بجواز تعديل الميثاق بعد الاستفتاء على الدستور الذى يخالف في قواعده لما جاء به الميثاق ، وعلى اساس ان النص اللاحق (١٧) راجع في نص الميثاق ومن الاتحاد الاشتراكى العربى (الحزب الواحد) الذى انبثق عن الميثاق بدل الاتحاد القومى — الدكتور محمد كامل ليلة — القانون الدستورى ٦١٥ — ص ٧١٤ .

ينسخ النص السابق ، وخاصة اذا كان الشعب قد اشترك من خلال الاستفتاء في اقامة قواعد ومبادئ جديدة . وهذا ما يمكن ان يتماشى مع الظروف والتطورات المستمرة والمستجدة في المجتمع وخاصة ان التعديل القائم في الميثاق او في الدستور يتماشى مع مصلحة الشعب العليا . فالاصل ليس الثبات وانما التطور ، وبالتالي فما جدوى التمسك . بمبادئ يفترض انها تحكم حالات وان الحالات هي اصلا معرضة للتغير .

التقرير السياسى الصادر من المؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث العربى الاشتراكى
كانون الثانى ١٩٧٤ (١٨) :

ففى التقرير السياسى يذكر بانه دراسة لتجربة المرحلة السابقة منذ انبثاق الثورة وحتى تاريخ انعقاده كما يحتوى برنامجا ثوريا لمرحلة السنوات الخمس المقبلة حتى انعقاد المؤتمر القطرى التاسع (١٩) . فبالنسبة للتحويلات الديمقراطية فان المهمة الاساسية هى استكمال مقومات ومؤسسات « الديمقراطية الشعبية » (٢٠) . فالمهام المقبلة للوصول الى الديمقراطية الشعبية تتلخص فى اتباع المراحل التالية :

- ١ - انجاز تشكيل المجلس الوطنى بصيغته المرحلية .
- ٢ - استكمال المستلزمات النظرية والسياسية والتشريعية لصيغة مجالس الشعب وتوفير الكوادر المجربة لقيادتها .
- ٣ - توسيع الفرص المتاحة للصحافة الحزبية والرسمية والمنظمات الشعبية .

-
- (١٨) راجع نص التقرير السياسى الطبعة الثالثة ١٩٧٦ ويشمل على تسعة ابواب .
وقد اقره مؤتمر الحزب بالاجماع وتلى من قبل رئيس الجمهورية احمد حسن البكر فى ٥ ، ٦ ، ٧ آذار ١٩٧٤ .
- (١٩) نفس المصدر ص ٢٤٥ . وقد انعقد المؤتمر القطرى التاسع وصدر عنه التقرير المركزى فى حزيران عام ١٩٨٢ .
- (٢٠) نفس المرجع ص ٢٢٦ وما يتبعها .

بممارسة النقد ، وفي اجراء المناقشات والحوار حول القضايا الاساسية والقضايا التي تهم المواطنين والسعى دائما وبكل الوسائل المتيسرة لتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة هذه القضايا وايجاد الحلول لها .

٤ - وفي اطار المرحلة القادمة ككل وبعد انضاج الشروط الملزمة يجب السعى لاستكمال مقومات التجربة الديمقراطية الشعبية بوضع دستور دائم للبلاد واجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني وتشكيل مجالس الشعب على اساس الانتخاب اما المهام الوطنية للنظام السياسي العراقي فتتلخص في :

١ - ان الاستقلال السياسي قد انجز في العراق ولكن يجب تعزيزه وذلك في تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية وصيانة مصالح الوطن واسرار الدولة .

٢ - وكمهمة مركزية يجب تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد بصورة شاملة ونهائية (٢١) ولذلك فان الاستقلال الاقتصادي هو هدف مركزي من اهداف الثورة التحررية ويعتبر موازيا في اهميته للاستقلال السياسي ومكملا له فبدون استقلال اقتصادي حقيقي يفقد الاستقلال السياسي اهم ركائز ومضامينه ويكون مهددا دائما (٢٢) .

- التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع - حزيران ١٩٨٢ تحت عنوان مهمات المرحلة المقبلة تطرق التقرير المركزي اليها (٢٣) . ذاكرا وبالتركيز حول مسيرة البناء الاشتراكي ... والتنمية في العراق .

ولهذا فان « المرحلة المقبلة تتطلب استمرار وتطور العمل الشاق والخلاق من اجل توسيع وتطوير القاعدة الاشتراكية في كل ميادين الاقتصاد .. في الصناعة .. والزراعة ... والتجارة والخدمات » .

-
- (٢١) نفس المرجع السابق ص ٢٢٦ وما يتبعها .
(٢٢) نفس المرجع ص ٦٦ .
(٢٣) انظر التقرير المركزي - مصدر اشير اليه ص ١٤٧ وما يليها .

وعقب التقرير مشيراً بان « الهدف النهائي من ذلك هو تحويل العراق الى بلد صناعى بالدرجة الاولى وتأمين اغلب الحاجات الرئيسية للبلاد من الانتاج الوطنى . . وربط البناء الصناعى في القطر بالتكامل الصناعى العربى في اطار النظرة الوجدوية للحزب » (٢٤) .

ولم يغفل التقرير دور التكنولوجيا في احداث التطور النوعى في الصناعة ، وزيادة الانتاج ، والاسلوب الافضل للألة ، عندما اكد وجوب استيعابها « استيعابا خلاقا وتكييفها وتطويرها وفق ظروف البلاد وحاجاتنا الوطنية والقومية » (٢٥) . اذا كانت هذه الوثائق السياسية حسب النقطة الدستورية الشكلى لا تعنى دستوريته الا ان الاتجاه الموضوعى يؤكد عليها باعتبارها دليل عمل للنظام السياسى (٢٦) .

(٢٤) انظر التقرير المركزى - مصدر اشير اليه ص ١٤٨ .
(٢٥) نفس المصدر اعلاه ص ١٤٨ . حسب المادة الاولى من دستور الجمهورية العراقية .
(٢٦) نفس المصدر والصفحة .

العرف الدستوري والدستور العرفي

لفهم نظرية العرف في القانون العام يجب اولا ان نميز بينها وبين نظرية العرف في القانون الخاص . وهذا يتطلب قبل كل شيء معالجة الموضوع من زاوية معينة (١) . فالدستور كقصر من القانون العام يحكم ويحدد تصرفات الحكام اما فيما يتعلق بالقانون الخاص فهو يحدد ويحكم تصرفات وسلوك الافراد في المجتمع تماثل في معالجة كلا القانونين لمواضيعهما بنفس الصورة . والذي يدعو كتاب القانون العام للاستفادة من بحوث واستنتاجات القانون الخاص بالنسبة للعرف هو ما تبدى من تشخيص واستقرار نسبي لقواعد القانون الخاص في تنظيمها للمجتمع . وقد لعب دورا مهما كمصدر اولى واساسي لقواعد القانون الخاص . وكذلك هي مكانة العرف في بناء الدستور شيئا فشيئا ، وذلك لان الدساتير كانت تقوم على العرف بصورة رئيسية ولم تدون الا بعد الثورتين الامريكية والفرنسية (٢) .

أ - أين توجد هذه الاعراف وماذا تنظم وما اسبابها ؟ :

الاعراف الدستورية هي قواعد غير مكتوبة في الدستور تبين ممارسة الحكام لسلطاتهم وهذه القواعد تستطيع ان تكمل او تعدل القواعد الموجودة حتى في الدستور المكتوب في بلد ما . كذلك ضرورات العمل والموازنة بين الفئات الحاكمة

(١) راجع كتاب الدكتور منذر الشاوي - القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية ١٩٦٦ ص ١٠٠ - ١٠١ وكذلك كتابه في الدستور من ص ٢٤١ الى ص ٢٦٣ .

(٢) راجع كتاب الدكتور اسماعيل مرز - مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي ١٩٦١ ص ٥٤ .

كذلك يراجع فيما يتعلق بالعرف بصورة عامة والعرف الدستوري خاصة - مقالته رينه كايبتان المعاد نشرها في مجلة القانون العام الفرنسية المصادرة عام ١٩٧٩ حيث اعيد نشر مقالته المنشورة عام ١٩٢٩ .

تؤدي في بعض الاحيان الى وجود ممارسة مضطرة في العمل مما يؤدي الى قيام اعراف دستورية تدرج السلطات العامة على اتباعها .

ففيما يخص تنظيم اختصاصات السلطة التنفيذية والتشريعية فالعرف يحدد القواعد المتعلقة بعلاقة تلك السلطتين ببعض الممارسات المهمة ومنها مثلا :

- ١ - ان رئيس الدولة او الملك يعين رئيس الحزب الفائز باغلبية المقاعد في مجلس النواب رئيسا للوزارة - كما الحال في بريطانيا - او في الانظمة البرلمانية .
- ٢ - يستعمل الملك سلطاته بناء على مشورة الوزراء وبواسطتهم .
- ٣ - على ملك او ملكة بريطانيا ان تدعو البرلمان الى الاجتماع مرة كل سنة على الاقل .

- ٤ - ان مسؤولية الوزارة حول السياسة العامة امام البرلمان تكون تضامنية .
- ٥ - تمثل الاحزاب في اللجان البرلمانية بنسبة تمثيلها في مجلس العموم (٣) .
- ٦ - ان اعضاء مجلس اللوردات غير الشاغلين لمناصب قضائية لا يسمح لهم بحضور جلسات المجلس اذا كان منعقد بهيئة محكمة قضائية عليا (٤) .

فعليه ان اسباب وجود العرف الدستوري هو لتنظيم القواعد المتعلقة بعمل السلطة عندما لا يكون هناك نص رسمي ينظم هذه العلاقة ويمكن ايضا استحداث اعراف حتى عندما يوجد نص ينظم ممارسة السلطة في امر من الامور عندما ترتئي السلطة العمل على ايجاد توازن في عمل السلطات القابضة على السلطة حقيقة ، وكثيرا ما تؤدي هذه الممارسة مع وجود نص يخالفها الى ما يسمى بخرق الدستور .

ب - اركان العرف الدستوري :

يقتضى توافر ركن مادي وركن معنوي ليصح تكوين العرف الدستوري ، كما هو الحال عليه بالنسبة لنشأة العرف في القانون الخاص .

(٣) نفس المصدر ص ٤٧ - ٦٨ .

(٤) نفس المصدر والصفحة السابقة .

اولا : الركن المادى : Element Materiel

اى ان العادة جرت في الاخذ بالقاعدة او استمرار او تكرار التطبيق من جانب سلطة او سلطات وبدون اعتراض على تطبيق هذه القاعدة من قبل السلطات الاخرى فلهذا فيفترض اذن توفر الامور التالية :

ان هذه القواعد المستعملة كعرف تحتوى وتتضمن وكما الحال في القاعدة القانونية للقانون الخاص على معنى التنظيم ، والتجريد والعمومية :

١ - فموضوع القاعدة هو تنظيم احد المواضيع المتعلقة بالدستور - تحديد وتنظيم

العلاقة بين الحكام والمحكومين .

٢ - والقاعدة تتعلق بممارسة السلطة وهذه السلطة يمكن ايضا ان تكون تعبير عن ارادة عامة وليس تعبير عن ارادة شخصية ، فالعرف لا يحكم او يتضمن حالة فردية وانما عامة .

٣ - ان استعمال هذه القاعدة العرفية قد حضى بموافقة كافة الاطراف وبدون اعتراض صريح من قبل جهة من الجهات .

ثانيا : الركن المعنوى : Element Psychologique

ويعنى وجود عنصر الرضاء العام على تطبيق هذه القاعدة العرفية . فاذا كان الاعتقاد قائم من قبل السلطة والمحكومين بسلامة القاعدة العرفية واتفاقها مع الضمير العام فبالتالى فان العرف يتمتع في سريان في النظام الاجتماعى وبكونه جزء متم للدستور .

ويمكن ان لا يتم الاعتقاد بسلامة القاعدة العرفية وعدم انسجامها مع الضمير العام فعندها يترك العمل بها وتعتبر انتهاك لحرمة الدستور . فالافتراض هنا هو حسن النية من قبل السلطة التى فرزت ممارسة معينة اريد بها ان تكون عرفا .

ولذلك يفترض دائما توفر الركنان في سبيل اقامة العرف الدستورى فيما يتعلق في بناء القاعدة الدستورية والقانونية معا حتى تكتسب المشروعية .

ج - القيمة القانونية للعرف الدستوري :

ان القيمة القانونية للعرف تتجلى في مدى اكتسابها او عدم اكتسابها للقوة الالزامية وفي هذا المجال تنبرى مدرستان هما المدرسة الشكلية والمدرسة الموضوعية في تقرير مدى كون العرف الدستوري ملزما ام بمثابة قواعد عامة ذات صفة اخلاقية غير قانونية اى لا تكتسب الصفة القانونية الحقيقية .

فبالنسبة الى دايسى (Dicey) الفقيه الانكليزي فالقواعد الدستورية هي على نوعين منها قواعد دستورية ذات صفة قانونية وذلك عندما تطبقها المحاكم وتعمل بموجبها . ومنها عادات دستورية لا تعدو ان تكون قواعد آداب واخلاق لها قوة سياسية ليس الا ، والمحاكم لا تقاضى عند مخالفة احكام هذه الآداب والقواعد الخلقية (٥) .

وقد انتقد الاستاذ جيننك (Jennings) الرأى الشكلى عندما ذكر بأن الواقع يثبت تداخل القواعد القانونية والعادات الدستورية حتى لا يمكن التمييز فيما بينهما واستحالة وضع خط فاصل بين القواعد القانونية والعادات الدستورية . ذالهيئات الحاكمة نفسها تدين بتكوينها ونشأة سلطتها الى العرف والعادات الدستورية . حتى انه لا خلاف من حيث الطبيعة بين القواعد المنظمة لتلك الهيئات الحاكمة - والقواعد المسنونة عن طريقها ، سواء وصفت هذه القواعد بانها قانونية او عرفية او تقليدية (٦) .

ومن مظاهر التداخل الحاصل مايمكن ملاحظته من ان العادات الدستورية تستند الى القوانين المعمول بها وان القوانين تستند بدورها على العادات الدستورية فقانون التاج للوزراء الصادر عام ١٩٣٧ في انكلترا والذى حدد مراتب الوزراء ورئيس حزب المعارضة اعتمد على اعراف واخذ بها منذ اكثر من قرن من الزمان . فتكييف القاعدة القانونية لكل من هذين الرأيين مرجعهما اختلاف في استناد الاولى على ارادة المشرع وهو بهذا اتجاه شكلى .

(٥) راجع كتاب الدكتور سعد عصفور - القانون الدستوري ١٩٥٤ ص ١٠١ .

(٦) نفس المصدر ص ١٠٣ .

اما الرأى الثانى فهو يمثل الاتجاه الموضوعى والذى يعتمد فى اصوله على ارادة الجماعة او ما يطلق على تسمية علم السياسة بالرأى العام .
ويذكر جيننك « ان العادات الدستورية شأنهما شأن القواعد الاساسية لاى دستور تستند الى قبول الجماعة او موافقة الرأى العام فليس مرد الصفة القانونية للدستور المكتوب الى صفة واضحة وانما الى قبوله من جانب الجماعة (٧) » .

د - اولوية القاعدة المدونة على القاعدة العرفية :

اذا سلمنا اصلا وكبدائية بان العرف الدستورى ليس هو الا التعبير غير المكتوب عن ارادة الحكام فبالتالى فان القواعد الدستورية المدونة هى التعبير المكتوب لارادتهم فى لحظة معينة (٨) . فتكوين العرف هنا والذى ينشأ نتيجة تصرف الحكام لا يجاريه فى التعبير عنه النص المكتوب المبين فى الدستور المدون . فالعرف بطبيعته مرن ويتقبل التطورات المستجدة عليه ويمكن ان يدون ليصبح قاعدة دستورية اكثر وضوحا ودقة فى التعبير عنه .

وقد كان للمدرسة الشكلية اثر بالغ فى تصوير اهمية القاعدة المكتوبة فى تباين سلوك وعلاقة السلطة فيما بينها وعلاقتها بالمحكومين . وعليه فان هذه المدرسة تقرر اولوية للقاعدة المدونة على غير المدونة لوضوح الاولى وتجاوز الغموض الذى يمكن ان يقع فيه المشرع عند النظر فى قاعدة غير مكتوبة والحكم بمقتضاها .

اما الاتجاه الموضوعى او الاجتماعى والذى عبر عنه الاستاذ جيوه Gouet فلا فرق لديه بين القاعدة المدونة والقاعدة العرفية طالما ان الاثنين يستمدان صفتهم القانونية من الضمير الجماعى او من الرأى السائد (+) .

وهذا ما اشار اليه رينه كابيتان Rene Capitant ليس فى مساواته بين القاعدة المكتوبة والعرف فحسب وانما ذهب ابعد من ذلك فى قوله من ان العرف

(٧) نفس المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٨) راجع كتاب الدكتور منذر الشاوى فى الدستور - وبصورة خاصة البحث المتعلق فى العرف الدستورى - ص ٢٤١ الى ص ٢٦٢ وفيما يتعلق بالفرق بين العرف والقواعد المدونة ص ٢٥٦ المصدر نفسه ١٩٦٤ .

اقوى من القانون المكتوب وذلك لانه يصدر من الامة مباشرة وفيه تتجلى سيادتها (٩) .

لذلك فان مسألة اولوية او عدم اولوية القاعدة المدونة والعرفية تعود الى المنطلق الشكلي او الموضوعي لتحديد قيمة هذه القواعد عرفية كانت ام قواعد دستورية مدونة . فالتسليم باولوية او عدم اولوية القاعدة المدونة على القاعدة العرفية محلولة بالنسبة للرأى القائل من ان القواعد الدستورية هى من صنع الافراد اى الحكام وهى تعبر عن ارادتهم « وان هذه القواعد الدستورية هى ليست الا طريقة من بين اخر للتعبير عن ارادة الحكام » (١٠) فالحكام بعد ان عبروا عن ارادتهم بقواعد مدونة يحلون محلها ارادتهم الجديدة والمعبر عنها بواسطة العرف فهو اذن وسيلة لممارسة السلطة السياسية . وبذلك يفقد هذا الرأى دور الرأى العام في انشاء الاعراف وهو بذلك يبتعد من جهة عن المدرسة الموضوعية او الاجتماعية وبنفس الوقت يرفض مسلمات المدرسة الشكلية في التمييز بين القواعد المدونة والقواعد العرفية .

هـ - انواع العرف الدستورى :

اما وقد المنا بعض الشىء بالنسبة للعرف الدستورى من ناحية وجوده واسبابه واركانه وقيمته القانونية وما جابه من مواقف بالنسبة للسدارس الفكرية شكلية كانت ام موضوعية فحرى بنا ان نستعرض الاثر الذى يرتبه العرف وحسب انواعه على الدستور . فآثر العرف على الدستور يتوقف فيما اذا كان الدستور اصلا عرفيا او اذا كان الدستور حاويا على قواعد مدونة .

فالدستور اذا كان عرفيا او باغليبية عرفيا كما الحال في انكلترا مثلا فان السلطة التشريعية تستطيع ان تغير احكام هذا الدستور بصورة اعتيادية كما هو الحال عند انشاء اى قانون منظم للسلطة العليا في الدولة او منظما للحقوق السياسية

٩ - د . سعد عصفور القانون الدستوري ص ٧٧ .

١٠ - د . منذر الشاوي المصدر السابق ص ٢٥١ .

والمدنية للمواطنين كما جاءت في وثيقة الحقوق او وثيقة العهد الاعظم وعمليا مع السهولة في الاجراءات التى يمكن ان يلجأ اليها في بريطانيا في امكانية تغيير القواعد الدستورية . فالملاحظ هو ثبات هذه القواعد العرفية واحترامها من قبل السلطة وهذا يرجع الى المزاج المعتدل وحب التقاليد التى نشأ عليها الشعب البريطانى مما اظهره شعبا محبا للمحافظة على ما اكتسبه من قواعد عرفية منظمة لحياته السياسية وعلى مستوى السلطة ومستوى المجتمع معا .

وهناك حالات اخرى يتدخل العرف لتنظيمها وذلك حسب ما اذا كان الدستور قد غفل عن ذكرها او في حالة وجود قواعد دستورية ويأتى العرف ليصار منها ، وبالتالى فيتعين علينا ان نعرف انواع هذه الاعراف الدستورية ، والقيمة القانونية للعرف المعدل لبعض القواعد الدستورية على شكل نصوص دستورية .

أولاً : حالة العرف الموافق للتشريع :

فالعرف يتدخل في هذه الحال لاجل اكمال نقص او لازالة غموض في التشريع ، لذلك يمكن ان يتوفر دوران للعرف حيث يظهر اما على اساس أنه :

- ١ - عرف مفسر .
- ٢ - بانه عرف مكمل .

١ - فالعرف المفسر :

هو العرف الذى يقتصر اثره في تفسير نص من نصوص الدستور وبذلك قدورة مساعد ومحدد اصلا في نطاق تفسير النص الدستورى (١١) . لذلك فالعرف هو اداة ولا ينشئ قاعدة جديدة فعند اصدار رئيس الجمهورية للمراسيم فالرئيس يستند في اصدارها على الصلاحيات الدستورية المعطاة له من اجل تنفيذ القوانين السارية . فالعرف هنا يعتبر جزء من الدستور وليس خارجا عنه .

١١ - راجع في موضوع العرف كتاب الدكتور اسماعيل مبرزة مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي ١٩٦٠ . ص ٦٢ الى ص ٧٣ .

٢ - العرف المكمل :

في هذه الحالة العرف يتدخل لتنظيم امور لم يذكرها المشرع الدستوري ويختلف الامر فيما اذا كان الدستور مرنا او جامدا . فاذا كان الدستور السائد في بلد ما مرنا فان تشريع قانون عادي يثبت موضوع العرف اما اذا كان الدستور جامدا فيستتبع لانشائه اجراءات خاصة .

واذا كان هذان النوعان من العرف قد ظهرا كحالتين غير متعارضتين اصلا مع التشريع السائد فان حالتين من العرف الدستوري يمكن ايضا ان تنبرى لتظهر تعارضا للتشريع السائد تبدو بصورة معدلة بالاضافة وعرف معدل بالحذف مما قد يؤدي الى ايجاد عرف مناقض او معارض للتشريع .

١ - العرف معدل بالاضافة :

تظهر هذه الحالة عندما يكون هنالك تشريعا معيننا ويتدخل العرف الى ايجاد قواعد عرفية من جانب المشرع من شأنها ان تتضمن تعديلا للتنظيم المذكور (١٢) .

٢ - نشوء عرف يسقط قاعدة دستورية او يلغيها من الاستعمال :

ويذكر في هذا الصدد نشوء عرف في زمن الجمهورية الثالثة بمقتضاه عدم لجوء رئيس الجمهورية لحل البرلمان مع توفر هذا الحق له حسب دستور عام ١٨٧٥ ، مع العلم ان اربعة من رؤساء جمهورية فرنسا اضطروا لترك منصب الرئاسة بسبب سلطة البرلمان والتي لم تجد لها مخرج دستوري بنصوص (سلطة البرلمان على حساب سلطة رئيس الجمهورية) .

le valeur Juridique

القيمة القانونية للعرف المعدل :

فالاتجاه الشكلي في تفسير الدستور وقواعده والاعراف الدستورية ترفض التسليم بإمكان نشوء عرف معدل للدستور لسبب واضح وهو انهم لا يرون اي سند

قانونى لانشاء قواعد من قبل العرف بواسطة الارادة الصريحة للمشرع . فالارادة الصريحة للمشرع تنشأ على شكل نصوص . فالاتجاه الشكلى يقبل ويسلم بالعرف للتشريع اذا كان على صورة عرف مفسر او عرف مكمل ولكنه ينكر امكانية وجوده كمعارض للتشريع (١٣) .

اما الاتجاه الموضوعى او الاجتماعى ، فالعرف لديه ما هو الا ارادة الجماعة فالعرف يستند على قبول الجماعة له . ومع هذا فالاتجاه الموضوعى يختلف بين مريديه في تقرير قوة العرف بالمقارنة مع النص الدستورى او التشريع العادى وخاصة في حالة قوة العرف المعدل او المعارض للتشريع . فهناك اتجاهان داخل المدرسة الموضوعية .

١ - اتجاه يعترف للعرف المعدل من قوة توازى النص الدستورى :

فالعرف لديهم كالتشريع ما هو الا وسيلة للتعبير عن ضمير وقبول الجماعة والتي هى (اى الجماعة) مصدر القانون . فلذلك فلا مندوحة ولا غرابة من تشابه وتوازى العرف مع التشريع طالما انهما يعبران عن ضمير الجماعة . فالاستاذ ريكلاد ، ذكر وبقوة في المنطق من ان دستور الجمهورية الثالثة الذى اقيم عام ١٨٧٥ كان يهدف في اساسه الى اقامة نظام برلمانى يفترض التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولكن العرف هو الذى احواله الى نظام السيطرة فيه للسلطة التشريعية وهذا ما ادى الى قيام نظام الجمعية النيابية (١٤) .

وقد ذهب كايبتان الى نفس النتيجة التى ذكرها ريكلاد من ان للعرف قوة النصوص الدستورية (١٥) .

١٣ - نفس المصدر ص ٦٤ .

١٤ - د . سعد عصفور ص ٩١ - ص ١٩٦ .

15 - Cf. Rene Capitant. la Coutume Constitutionnelle. R. Droit Public. N 4. 1979. P. 968 .

٢ - اتجاه يعترف للمعرف المعدل قوة التشريعات العادية فقط :

في هذا الاتجاه الذى عكسه الاستاذ (جيوه) فهو ينطلق من فكرة ان الدستور الجاهد يختلف مع القواعد العادية من حيث نشوء القواعد وتعديلها وبالتالي فالقواعد الدستورية حصانة معينة تمتاز بها عن القواعد العادية . ولذلك فأن سلطة تعديل النصوص الدستورية هى من اختصاص السلطة التأسيسية وحدها .

فبعد ان يرفض التسليم للمعرف من قوة النصوص الدستورية فهو يقبل ان يحدد قوة الاعراف بنصوص التشريعات العادية فقط . وهذا الاتجاه يجمع بين وجهة نظر جهة الاتجاه الموضوعى والاتجاه الشكلى معا ولكن بصورة غير مقنعة . فهو موضوعى فقط الى الحد الذى يقف عند النصوص الدستورية وعلى اساس تمييز القواعد الدستورية بالجمود واتجاهه الشكلى يظهر في ذكره للتفوق الشكلى للنص الدستورى على باقى النصوص العادية . وذلك لان هنالك اجراءات معينة تتبع في انشاء النصوص الدستورية والتي يراعى فيها اهمية خاصة .

الفصل التاسع

الدساتير الدائمة والدساتير المؤقتة

الاصل في الدساتير ان تكون دائمة وليس مؤقتة وهذا هو المبدأ العام بالنسبة للدساتير من ناحية مدة العمل فيها . والدستور كما رأينا انه يأتى لينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين وهو يكرس بقواعده شكل النظام السياسى القائم ويحدد لمصلحة من تكون السلطة . وتجدر الاشارة بان كون الدساتير ذات صفة دائمية لا يعنى بأى حال من الاحوال ان الدستور يجب ان يبقى مدى الدهر . وانما تحدد الدساتير عادة طرق قيامها والغائها او تعلن كيفية تعديل بعض القواعد الدستورية الواردة في الوثيقة الدستورية . ويمكن ايضا للدستور ان يتطور حتى باعرافه غير المكتوبة . لهذا يبقى موضوع الدستور الدائم مرتبط مع ما يستجد من تحولات وهو بذلك يتفاعل مع وقته ومع الظروف المحيطة والتي تعين مسار القواعد الدستورية وشكلها ومن ثم صياغتها .

واذا كانت دراستنا منصرفة لحد الان حول الدساتير بصورة عامة فاننا لم نعهد بكلامنا في التطرق الى النقطة المتعلقة بكون الدستور دائما ام مؤقتا وذلك وكما ذكرنا في ان الاصل في الدساتير ان تكون دائمة وغير مؤقتة وحتى يمكننا الامام بالموضوع المعروض بهذا الجانب من الدستور والذي يعنى بوضعية الدستور المؤقت ، وظروف نشوئه فالاجدر بنا الان ان ندخل الى موضوع الدستور المؤقت وخاصة فان حالات وجود الدساتير المؤقتة متوفرة لدينا اذا كان الامر يتعلق بالدساتير الفرنسية او العربية او العراقية ايضا . فالعراق لم يعرف بعد دستورا دائما منذ قيام الحكم الجمهورى في ١٤ تموز ١٩٥٨ . وبطبيعة الحال فان اقامة الدستور الدائم في ظل نظام جمهورى يتطلب ان يعرض للشعب لاختار رأيه او ان يصار الى انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة الوثيقة الدستورية . ولهذا فان الدساتير العراقية الجمهورية انت

بصيغة مؤقتة لحين الانتهاء من الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد . ولم يعين دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ ولا دستور نيسان ١٩٦٣ . ولم يحدد كذلك دستور ١٩٧٠ الفترة الانتقالية وانما ترك امر تهيئة وضع الدستور الدائم الى تقدير المسؤولين في وضع القواعد الدائمة للحكم وتحديد العلاقة بين الحكام والمحكومين ولهذا فإن تقدير المسؤولين لوضع دستور دائم للبلاد هو رهن الظروف الموضوعية .

فوضع دستور دائم للبلاد يتطلب تحديد اسس وقواعد تتعلق بالسلطة وتحديد السلطة وتحديد طبيعة المؤسسات القائمة بحيث ان هذه المؤسسات تأتي لتؤدي وظيفة سياسية اجتماعية تنسجم مع طبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة ، ويصعب امر تحديد المؤسسات السياسية التي يجب ان توضع وذلك بمقدار توافق هذه المؤسسات مع الظروف المحيطة . فقد عرفت فرنسا دساتير عديدة متنوعة من ملكية الى امبراطورية والى جمهورية معتدلة او ثورية . وكل دستور منها كان يريد تأطير القوى الفعلية وتكريس قوتها عن طريق المؤسسات التي اوجدها . واذا عرفنا تعدد القوى المصارعة داخليا وظروف فرنسا الخارجية فنذكر حينذاك الصعوبة التي جابهت فرنسا في اتخاذ دستور دائم (فعليا) .

وقد عرفت الدساتير العربية والعراقية هذه الحالة من الدساتير المؤقتة . بحيث تتمثل خصائصها العامة في مسألتين جوهريتين هما :

١ - ان هذه الدساتير تحمل طابع « التأقيت » لظروف انتقالية غير مستقرة فيؤخذ بالدستور المؤقت للعمل فيه ولحين اعلان موافقة الشعب الصريحة على الدستور النهائي .

٢ - ان الدساتير العربية المؤقتة تحمل الطابع المعاصر للثورة ، وتأتي هذه الدساتير المؤقتة متضمنة مواد دستورية تؤكد على مكاسب الثورة واتجاهاتها (١) .

١ - الدكتور طعيمة الجرف . موجز القانون الدستوري مكتبة القاهرة الحديثة

١٩٦٠ ص ٤٥٣ .

فالقضاء على الاستعمار بأشكاله ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال واقامة جيش وطنى قوى واقامة عدالة اجتماعية ومن ثم اقامة حياة ديمقراطية حقيقية تكون بمجموعها اهداف وضعت امام القادة لتحقيقها .
فالثورة لا تريد فقط إعطاء الحق للشعب في اختيار شكل نظام حكمهم وانما العمل على ايجاد حكومة تحافظ على حقوق الشعب وحرياته الطبيعية وترفع من مستواه فالديمقراطية الكاملة والحقيقية هى التى تستجيب لتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد . فيتعين علينا للتوقف على هذا النمط من الدساتير المؤقتة ان نرجع الى دراسة دستورين مؤقتين عرفتهما كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية كنماذج للدساتير المؤقتة في الوطن العربى .

دستور ٢١ شباط ١٩٥٨ الوجدوى :

فدستور الجمهورية العربية المتحدة الاول والذي اعلن بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية كان دستوراً مؤقتاً حسب المادة (٧٣) منه .

اما الاسباب الموجبة لصفة التأقيت في دستور ٢١ شباط ، فيعتقد بأنه اذا كان من اليسير نسبياً ان يتم انصهار دولتين في دولة واحدة عن طريق اتفاق مشترك يرضاه الشعب بعد استفتاء ، فإنه من الصعب ان يتم هذا الانصهار بين ليلة وضحاها فيما يتعلق الامر بالنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية . ولهذا فقد كان من الضروري توفر فترة انتقالية لا يمكن تحديدها مسبقاً بحيث يصار العمل خلالها على تحقيق الانسجام الكامل بين شعبى اقليم مصر وسوريا في كافة اوجه الحياة ونشاطاتها .

فالضرورة العملية هى التى املت على واضعى هذا الدستور المؤقت في الكلام عن احكام انتقالية في الباب السادس من هذا الدستور المؤقت .

فمع تأثير صيغة هذا الدستور بدستور مصر الدائم لعام ١٩٥٦ الا ان دستور عام ١٩٥٨ كان موجز وقد اخذ بالنظام الرئاسى اساساً للحكم ، وجمع بين

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية (١) • وقد صدر هذا الدستور المؤقت بعد اتفاق ممثلى مصر وسوريا على سبعة عشر مبدأ عاماً تتعلق بشكل الحكم واسسه وتعين يوم الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة (٢) • والسلطة التشريعية تشكلت حسب احكام هذا الدستور المؤقت بوجود مجلس الامة والذى يتم تشكيله بطريقة التعين المادة (١٣) • ويختص البرلمان بالوظيفة التشريعية ويستقل بها وحدة (ما عدا الحالات الاستثنائية) وله وظيفة مالية تتعلق بتشريع القوانين والميزانية (المواد من ٢٧ الى ٣٥) ويتمتع البرلمان المكون من مجلس واحد بوظيفة سياسية هي مراقبة السلطة التنفيذية ، والوزراء مكفولين امام مجلس الامة (المادة ٣٦) •

اما رئيس الجمهورية فهو الذى يتولى السلطة التنفيذية وله ان يعين نائباً له او اكثر ويعفيهم من مناصبهم المادة (٤٦) • ولرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة المادة (٣٨) •

ويتولى رئيس الجمهورية مهمة تعيين واقامة الوزراء المادة (٤٧) وهم مسؤولون امام رئيس الجمهورية سياسياً وكذلك امام مجلس الامة ومسؤولية الوزراء هي فردية وليست تضامنية • وكان هناك نوعان من الوزراء ولم يميز الدستور بينهما • فهناك وزراء تنفيذيون (اقليميون) يمارسون اختصاصهم في حدود اقليم واحد في سوريا واما في مصر • وهنالك وزراء مركزيون حيث يمارس الوزراء المركزيون اختصاصاتهم في الاقليمين ولا توجد الوزارات المركزية الا في القاهرة •

اما الدستور العراقى المؤقت :

والذى صدر في ١٦/٧/١٩٧٠ من قبل مجلس قيادة الثورة فإنه يتكون من ٦٧ مادة مقسمة على خمسة ابواب وقد ذكر في المادة الثالثة والستون فقرة (أ) بانه

٢ - د • محمد كامل ليلة - القانون الدستوري - دار الفكر العربى ١٩٧١ ص ٦٠١ •

٣ - وقد قرر المبدأ السابع عشر يوم الجمعة ٢١ شباط يوم الاستفتاء الذى تم بمقتضاه ، كذلك فان دستور ٢٥ آذار لعام ١٩٦٤ كان مؤقتاً وشمل على

« يعمل باحكام هذا الدستور ريشما يصدر الدستور الدائم » (٤) .
(ب) لا يعدل هذا الدستور الا من قبل مجلس قيادة الثورة وباغدير
عدد اعضائه .

فاذا رجعنا للباب الاول من الدستور المؤقت فنلاحظ ان الدستور في
الاولى يذكر الاهداف التي يتوآهاها حيث يبين اولا شكل النظام السياسي
التي يتطلع اليها .

المادة الاولى - العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة ، هدفها
تحقيق الدولة العربية الواحدة واقامة النظام الاشتراكي .

فهذه النظام السياسي ربط العامل القومي لتطلعات الشعب بالعامل
كأسس للنظام السياسي وذلك توخيا الى ما تصبوا اليه الثورة العربية
التحررية .

ولهذا فالدستور افرد بابا هو الثاني في الكلام عن الاسس الاج
والاقتصادية للجمهورية العراقية .

ولم يغفل الدستور المؤقت عن ذكر الحقوق والواجبات الاساسية للن
فلهذا فقد خصص لها الباب الثالث .

وفي الباب الرابع بحث الدستور العراقي المؤقت في مؤسسات الجمهور
حددها باربعة مؤسسات رسمية هي مجلس قيادة الثورة الفصل الاول المادة
« وهو الهيئة العليا في الدولة الذي اخذ على عاتقه في السابع عشر من شهر
١٩٦٨ مسؤولية تحقيق الارادة الشعبية بانتزاع السلطة ... » .

اما الفصل الثاني من الباب الرابع في مادته السادسة والاربعمسون
بالمجلس الوطني ، ويتم تشكيله وتحدد طريقة العضوية وسير العمل فيه
بقانون خاص يسمى قانون المجلس الوطني (٥) .

٤ - عدد مواد الدستور المؤقت حاليا ٧٠ مادة . دار الحرية للطباعة بغداد
٥ - وشرع قانون المجلس الوطني من قبل مجلس قيادة الثورة في يوم الاح
المصادف ١٦ آذار واعلن في الصحف يوم ١٧ آذار عام ١٩٨٠ . والقا
الذي صدر كان يحمل رقم (٥٥) يتكون من اربعة ابواب ويتكون من
٦٤ مادة .

والفصل الثالث من الباب الرابع فيذكر في مادته السادسة والخمسون رئيس الجمهوريات حيث تذكر المادة السادسة والخمسون فقرة (أ) - رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة ويتولى ممارسة السلطة التنفيذية مباشرة او بمساعدة نوابه ووزرائه وفق احكام هذا الدستور .

والفصل الرابع من مؤسسات الجمهورية ما يتعلق بالقضاء او السلطة القضائية فتذكر المادة (٦٠) فقرة (أ) القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون .
(ب) حق التقاضي مكفول لجميع المواطنين .

بعد هذا الاستعراض السريع لما ورد في دستور العراق المؤقت وكما الحال مع دستورالجمهورية العربية المتحدة المؤقت لعام ١٩٥٨ بانهما يشتركان بكونهما من ناحية فترة عملهما دستوران مؤقتان . وبانهما دستوران وضعنا نصب أعينهما تحقيق مبادئ الثورة العربية في التغيير المستمر لاطر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولا الى المجتمع العربي المتقدم حيث يوضع عندها الدستور الدائم .

١ - المصادر الرسمية للدستور :

يعتبر كل من التشريع والعرف من المصادر الاساسية للدستور فمن المصدر الرسمي يستمد الدستور قوته الملزمة (٦) . وبذلك فان القاعدة الدستورية تصبح جزء من القانون الوضعي وقد احتل التشريع مكانه العرف كمصدر اولى للقاعدة الدستورية في الكثير من النظم الدستورية السائدة في اكثرية بلدان العالم .

٢ - المصادر التفسيرية للدستور :

المؤثرات التي خضعت لها المجتمعات في تطورها واثرت في تكوين القوانين الملزمة للمجتمع تختلف باختلاف الزمان والمكان . ومع هذا فيمكن القول بأن اهم المؤثرات التي عملت عبر تاريخ طويل على تكوين القوانين الملزمة للمجتمع هي : الدين والعدالة والقضاء والفقه . وقد ذكر ايضا بان هناك مصدران رسميان
٦ - د . نوري لطيف القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق . الطبعة الثانية ١٩٧٩ . مطبعة علاء بغداد ص ١٥ - ١٦ .

للدستور هما التشريع والعرف . واما الفقه والقضاء فهما مصدران تفسيريان
« فالدين يسكون مصدرا رسميا للقانون اذا تضمن قواعد تنظم
الاجتماعية ويكفل اطاعتها جزاء وضعى » (٨) . وللعادلة ايضا دورا مهما
الشرائع والمفاهيم ق مصلحة المجتمع والفرد . ويتدخل القضاء احيانا فيما
من قرارات تكتسب نظرا لتوافقها على رضاء الجماعة فيعمل بها كسوابق
الفقهاء فيما يقدمونه من تنظيرات سليمة ومقنعة في معالجة حالات معينة
بسلطة تلزم القضاء في الاخذ بما يقدمه الفقهاء من حجة منطقية وموز
يجعلهم بدورهم ذو اثر في تفسير وفي حكم القضايا المعروضة امام القضاء
رجعنا الى المصادر التفسيرية للدستور فيمكن اعزائها الى القضاء والى الفقه

١ - القضاء كمصدر لتفسير الدستور :

يعرف القضاء بأنه مجموعة الاحكام التى تصدر من المحاكم في صدر
للقانون على المنازعات التى تعرض عليها (٩) .

وهذه الاحكام يمكن ان تكون مجرد تطبيق للقانون واحكام متضمنة
لم ينص عليها القانون . وقد كان القضاء مصدرا رسميا للقانون ولا
يتعلق بالقانون الرومانى وكذلك بالقانون الانكليزى .

فالقضاء يفصل على هدى الاعتبارات العملية وهو بذلك يمثل
التطبيقية للقانون . فالقضاء يعتمد على السوابق القضائية وقد دان
الدستورى كثيرا للسوابق القضائية . خاصة في الدول الانكلوسكسونية .

٧ - دكتور محمد كامل ليلة - القانون الدستوري ١٩٧١ ص ٣٣ .

٨ - د . سعد عصفور - القانون الدستوري ص ٥٨ .

٩ - نفس المصدر اعلاه ص ٦٢ .

٢ - الفقه :

يمثل الفقه الناحية العملية او النظرية للقانون فهو اذا مجموعة من النظريات والآراء ذات الاثر التوجيهي بالنسبة للمشرع وللقاضي . وقد كان اثر كتابات هوبز ولوك في انكلترا وكتابات كل من منتسكيو وروسو وتوكفيل في فرنسا وفي العالم ذات اثر كبير في عمل وصياغة المبادئ القانونية وصياغة الدساتير المكتوبة .

في الدول الغربية ودول العالم الثالث .

اما الدساتير الاشتراكية فانها اختطت لنفسها نهجا جديدا معتمدة على افكار منظري الايديولوجية الاشتراكية . والوطن العربي يزخر برجال الفقه الدستوري الذين يدلون بأرائهم الدستورية ويشاركون في صياغة الدستور .

الفصل العاشر

القوة الملزمة للمقاعدة الدستورية

مبدأ سمو وأولوية الدستور

مبدأ سمو الدستور يعنى أن قواعد الدستور تكون لها مركز الصدارة بالنسبة لساير قوانين الدولة . ولهذا يتعين على السلطات احترام نصوصة وقواعده والعمل في نطاق الدستور وبمقتضاه . فالدستور يعلو ويسمو على القوانين الاخرى العادية الموجودة في الدولة (١) .

فأساس هذه الفكرة وجدت عند فلاسفة القانون الطبيعي الذين آمنوا بوجود العقد الاجتماعي . فبالنسبة لهم أن الدولة لا وجود لها قبل وجود الدستور فالدستور هو الذى ينشئ الدولة « فالدستور الذى أنشأ الدولة أو السلطة يقوم كذلك بتنظيم هذه الدولة أو تنظيم ممارسة السلطة فيها » (٢) . وهذه السلطة بشكلها الذى يضع القوانين (السلطة التشريعية) وبشكلها الذى ينفذ هذه القوانين (السلطة التنفيذية) أو بشكلها الذى يقوم بتطبيق هذه القوانين السلطة القضائية تكون بمجموعها هيئة (أو جهاز) السلطة التى يجب أن تخضع في نشاطاتها للدستور وذلك لان الدستور وهو الذى اوجد هذه السلطات وحدد اختصاصاتها وحدد نشاطاتها واذا وجدت فكرة عليوية الدستور وعلى اساس وجود فكرة العقد الذى ينشئ الدولة والسلطة اولا لدى مفكرى القانون الطبيعي ففى الوقت الحاضر نلاحظ فكرة سمو الدستور على التواعد القانونية الاخرى وجدت بصيغة اخرى لدى مفكر قانونى فرنسى معاصر هو جورج بودو فالشكل الجديد

- ١ - د . محمد كامل ليلة . القانون الدستوري ١٩٧١ . ص ١١١ - ص ١٥٠ .
- ٢ - د . مندر الشاوي - القانون الدستوري . الجزء الثاني ١٩٧٠ ص ١٥ .

للسلطة وجدت عندما تميزت الدولة بكونها كيان معنوى (مجرد) فبعد ما نالت السلطة تعود للأفراد فأن الدولة في وقتنا الحاضر تعود للكل .

فالوسيلة التى تمت فيها انتقال السلطة من ملكية فردية الى ملكية عامة هى الدستور . فعملية نقل السلطة من مالكيها القدامى الى الكيان المجرد تمت بفضل الدستور ، الذى يكون قد خلق الدولة في الوقت نفسه (٣) فالدستور اسمى من كل القوانين في الدولة لانها مستمدة من الدستور وعليه فشرعية القوانين مستمدة من الدستور . اى ان النظام القانونى يستند ويستوحى مبادئه واصوله من مبادئ الدستور .

فالثورات التى تقوم باسم الشعب تعمل على صياغة المبادئ التى تقر بحكم الشعب وتستوحى اصول الحكم من الشعب وبذلك فتتلخص اهداف الشعب في مبادئ عامة تكرر في الوثيقة الدستورية . وما على الشعب والحكام الا احترام هذه القواعد والمبادئ التى ذكرت في الدستور بحيث ان المشرع يستمد اصول القوانين العادية التى تحكم سلوك الافراد في المجتمع على ضوء وهدى المبادئ العامة التى ذكرها الدستور . من هذا يمكن ترتيب ثلاث مبادئ او افتراضات على - سمو القواعد الدستورية بالمقارنة مع القوانين العادية الموجودة في الدولة . وهو ما يصح بالقول بوجود تدرج في التشريعات الموجودة في الدولة تتدرج في التشريع بحيث تكون القواعد الدستورية في قمة الهرم القانونى والقواعد القانونية تكون قاعدة هذا الهرم القانونى . يستتبع من ذلك :

٣ - في هذا الصدد اشار دستور الاتحاد السوفيتي الرابع (١٩٧٧) في مادته الاولى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للشعب باسمه . . . بينما الصين تحت قيادة هوا قوة فنغ سائرة على نهج المؤتمر الحادي عشر اب ١٩٧٧ الداعي لمواصلة مبدأ الصراع الطبقي . راجع مجموعة الوثائق للمؤتمر الوطنى الحادى عشر للحزب الشيوعى الصينى . دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين .

اولا : الثبات النسبي للقوانين الدستورية :

ويعنى هذا المبدأ بأن المشرع العادى لا يستطيع تعديل النصوص
يمثل ما يستطيع من تعديل وتعديل القوانين العادية . وقد اختلف في
الوسيلة التى يمكن ان يعدل بواسطتها الدستور :

أ - فالبعض يرى وجوب موافقة الشعب الجماعية بالتعديل .
اساس ان الدستور هو بمثابة التعبير عن الارادة العامة
تتدخل الارادة العامة الجماعية عندما يراد التعديل (وهذا
عمله فاتيل) . ان لزوم حصول الاجماع في التعديل يعنى
التعديل وبالتالي يؤدى الى جمود الدستور اى بقاءه على ما
استعاض عن وجوب حصول الاجماع لغرض التعديل ، على
موافقة اغلبية الشعب للتعديل .

ب - اما بعض الاراء فأنها ترى بأن القواعد الدستورية تلزم فقط
العامة ولا تلزم الامة ولذلك فالامة بواسطة ممثليها
رغبت في التعديل ان تعدل هذه القواعد والتى توجب على
بالالتزام بها (وهذا رآه سيس) .

ج - اما الاراء الاكثر اجحانا فأنها تدرك التطور وضروراته
تقول بأن امر التعديل يترك ليقرره كل دستور وبواسطة
يحددها كل دستور (وهذا ما اعتمدته روسو من رأى) .

ثانيا : لايلغى قانون دستوري الا بقانون دستوري آخر :

اى ان القوانين الدستورية لا يمكن فسخها او تعديلها الا بقوانين
جديدة فالقانون الدستوري الذى هو اسمى درجة وقوة لا يمكن ان يلغى
بواسطة قوانين عادية . وهذا المبدأ يمكن الاخذ به في الاحوال الاعتيادية
في حالات الثورة او الانقلاب . ومع هذا فالملاحظ ان الثورة التى تأتى تلغى

بوضعها دستورا آخر ولكنها لا تلغى القوانين او تعديلها بمجرد الغاء او تعديل الدستور .

ثالثا : وجوب عدم تعارض القوانين العادية مع احكام الدستور :

فالمنزلة السامية التى تحتلها القواعد الدستورية في النظام القانونى تدعو بأن لا تشرع قوانين تتعارض مع القواعد الدستورية الموجودة في الوثيقة او الوثائق - الدستورية ولذلك فيجب عدم المساس بحقوق الافراد وحررياتهم ويوجب هذا المبدأ التزام المشرع في حدود قررت في الدستور من حيث استعماله لسلطته وصلاحيته . وهذا ما يدعونا الى الكلام حول ما يسمى بمبدأ دستورية القوانين :
والذى يترتب عليه ايجاد الرقابة

Le principe de la constitutionnalitedes lois la controle de

الدستورية للقوانين :

la controle de la coustitutionnalite des lois.

وهو ما سوف يذكر في المبحث القادم حيث تدرس الرقابة السياسية القضائية . ومن الاصح ان نتطرق الان الى انواع الدساتير من حيث تعديلها قبل ان نبعث في الرقابة السياسية والرقابة القضائية. وذلك للعلاقة الموجودة بين الدساتير الجامدة والرقابة الدستورية .

الدساتير الجامدة والدساتير المرنة :

تنقسم الدساتير وذلك من حيث اجراءات تعديلها المتبعة الى دساتير جامدة ومرنة التقسيم هذا له اهمية خاصة . وذلك في مجال الكلام عن رقابة دستورية القوانين . فليس هناك من حاجة لوجود هذه الرقابة الدستورية الا في ظل وجود الدساتير الجامدة وذلك لوجود سلطتين هما السلطة التأسيسية والتي وضعت الدستور وهناك السلطة التشريعية التى تضع القانون العادى . وفيما يخص الدساتير المرنة فتوجد سلطة واحدة تملك حق تعديل القوانين العادية والدستورية

ولذلك لا مجال لوجود اختلاف بين سلطتين على وجود هذا التقسيم تترتب نتائج على الدستور المرن والدستور الجامد . فالدستور المرن يمكن تعديله كما يعدل او يلغى القانون العادى وبهذا فان للدستور المرن مزية في كونه يساير التطور ويجنب مساوئ العنف الناتجة في محاولة تغيير قاعدة دستورية معينة لاتلائم الشعب مثلا . اما الدستور الجامد فيكون امر تعديل قواعده صعبة ويكفل بذلك للدستور مكانة خاصة لدى الشعب حيث تتوفر لاحكامه مقدار من الثبات يكون بحسب ذاته عامل لاطاعته .

ويلاحظ بصورة عامة اتسام الدساتير المكتوبة بالجمود بعكس الدساتير المرنة والتي تكون قواعدها عرفية وغير مدونة . ومع هذا فهناك حالات للدساتير المدونة تتسم بالمرونة من ذلك دستور فرنسا لعام ١٨١٤ ولعام ١٨٣٠ وكذلك الحال مع الدستور الايطالى المدون لسنة ١٨٤٨ ودستور روسيا لعام ١٩١٨ بعد الثورة البلشفية . وقد وجدت بعض القوانين غير المدونة في دول المدن اليونانية القديمة كانت توصف بأنها دائمة بجانب قوانين المدينة الاخرى التى كانت مرنة والكلام ليس مطلق حول كون الدستور دائم او مرن اى ان الدستور اذا وصف بأنه جامد فيعنى هذا وجوب اتباع وسائل معينة وخاصة تتبع لتعديل الدستور ليس لها من مثيل في حالة تعديل القانون العادى ، ومع هذا فيوجد بالنسبة للدساتير الجامدة حظر زمنى وحظر موضوعى توضع كمراقيل امام امكانية تبديل الدساتير الجامدة لا توجد بالنسبة للقوانين العادية .

اولا : الحظر الزمنى :

ففى الحظر الزمنى فيعمل على عدم تعديل الدستور او بعض قواعده خلال فترة تحدد بالدستور . فالدستور الأمريكى المتسم بالجمود الملاحظ عليه ان المشرع قرر عدم جواز تعديل بعض قواعده الا بعد مرور عشرين عاما . وكذلك بالنسبة للدستور الفرنسى الذى صدر عام ١٧٩١ والذى لا يجوز تعديله قبل مرور اربعة سنوات من اصداره .

والقانون الاساسى (الدستور) الملكى العراقى فقد ذكر عدم جواز تعديل بعض مواده الا بعد مرور فترة خمس سنوات *

ثانيا : الحظر الموضوعى :

وهذا الحظر يتعلق بالاخذ ببعض المبادئ العامة الواجبة الاحترام والتقدير بها . فقد اوجب الدستور الفرنسى لعام ١٧٩١ العائلة المالكة والجمعية التأسيسية باداء يمين الاخلاص في عدم تعديل الدستور . والدستور الفرنسى للجمهورية الثالثة قرر عدم جواز ابدال الحكم الجمهورى الى ملكى . وكذلك الحال مع الدستور الايطالى لعام ١٩٤٧ الذى لم يسمح بتعديل شكل الحكم من جمهورى الى ملكى وخاصة ان اقامة الجمهورية كانت قد تمت بعد اجراء الاستفتاء الشعبى *

رقابة دستورية القوانين :

لضمان سمو الدستور فقد تنشأ رقابة على القوانين العادية بحيث لا تكون هذه القوانين مخالفة لمبادئ أو لروح المواد الدستورية الموجودة في الدساتير المكتوبة اى توضع رقابة على المشرع الذى يصدر القوانين العادية وبطبيعة الحال يجب ان يعهد الى هيئة معينة غير التى تشرع هذه القوانين لضمان عدم معارضتها للدستور . ولذلك لان وضع هذه الرقابة بيد السلطة التشريعية يعنى بالتالى التفات هذه الهيئة على المبدأ القائل بوجوب مراقبة دستورية القوانين لانه من غير المتصور بأن السلطة التى تضع القانون تراقب نفسها . ولذلك فقد عهدت الدول الى ايجاد رقابة على دستورية القوانين وهذه الرقابة يمكن ان توجد متخذة شكل احد النوعين التاليين : فهناك اولا الرقابة السياسية او الرقابة غير القضائية (٤) والنوع الثانى هو الرقابة القضائية لدستورية القوانين *

٤ - د . منذر الشاوي . القانون الدستوري - ج ٢ ١٩٧٠ ص ٨٣ - ص ١٠٥ .

رقابة دستورية القوانين بواسطة هيئة سياسية :

le controle par un organ politique

في هذا النوع من الرقابة السياسية او اللاقضائية ، مرده الى ايجاد هيئة تنظر في مدى ملائمة مشروع القانون ومطابقته لروح الدستور اى عدم تعارض مشروع القانون المقدم من البرلمان او السلطة التشريعية الى رئيس الجمهورية للتوقيع عليه . ويمكن وحسب الحالات ان يتم تحريك هذه الرقابة الوقائية من رئيس مجلس الشيوخ او رئيس الوزراء او رئيس مجلس النواب كما الحال في الجمهورية الخامسة الفرنسية (مادة ٦١) . وقد عرفت فرنسا كمهد لهذا النوع من الرقابة السياسية وذلك في عهد دستور السنة الثامنة من اعلان الجمهورية ١٧٩٩ تحت ظل الحكم النابليوني وذلك بتأثير من احد رجالات الثورة الفرنسية البارزين باسم « مجلس الشيوخ المحافظ » le senat conservateur واعطت المادة الحادية والعشرين امر تحريك الرقابة الى القناصل الثلاث المكونين للسلطة التنفيذية والذين يرأسهم القنصل الاول نابليون والى احد المجالس التشريعية وذلك خلال مدة لا تزيد عن عشرة ايام وهى المدة التى ينتظر ان يوافق على مشروع القانون المقدم بواسطة تصديق القنصل الاول . فاذا قررت الهيئة المكلفة بالرقابة بعدم موافقة مشروع القانون للدستور فان القنصل الاول لا يستطيع التصديق عليه وبهذا فلا يصبح مشروع القانون قانونا مشرعا وذلك لمخالفته الدستور والملاحظ ان هذا المجلس لم يقم باداء مهامه الرقابية بصسورة جادة بالرغم من كثرة المخالفات الدستورية في عهد الامبراطورية الاولى . وقد اصبح جميع اعضاء هذه الهيئة معينين من قبل نابليون بعد ان كان البعض منتخبين . واصبح الحق يعود فقط للحكومة بدعوة هذه الهيئة للنظر في دستورية القوانين بعد ان كان هذا الحق مشاركا فيه من قبل هيئة خاصة غير الحكومة . وكذلك الحال في عهد نابليون في دستور عام ١٨٥٢ حيث استحدثت الرقابة السياسية والتى يمكن تحريكها من قبل الحكومة

او بناء على التماس من الافراد (٥) • ولم تحضى الرقابة لدستورية بفعالية كما
هى الحال ايضا مع هيئة الرقابة السياسية الاولى في عهد نابليون الاول حيث لم
يعلم بدستورية قوانين معينة • رغم مخالفتها للدستور •

وفي دستور الجمهورية الرابعة الفرنسية لعام ١٩٤٦ استحدثت الرقابة
السياسية لدستورية القوانين مادة (٩١ - ٩٣) • وقد تشكلت اللجنة من ثلاثة
عشر شخصا يكون رئيس الجمهورية على رأسهم وعضوان بحكم منصبهما رئيس
مجلس النواب ورئيس مجلس الجمهورية — والعشرة الاعضاء الباقين هم —
ينتارهم البرلمان من غير اعضاءه وعلى اساس التمثيل النسبي للاحزاب • وفي
الجمهورية الخامسة اخذ ايضا بالرقابة السياسية لدستورية القوانين كما ذكرنا
سابقا والذي يمكن ان تجرى الرقابة تلقائيا اى بدون تدخل ارادة احد • خاصة
اذا كان الامر يتعلق باصدار القوانين التنظيمية او *Les lois Organiques*
او بالنسبة للأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية •

وقد اخذت الكثير من الدول الاشتراكية بمبدأ الرقابة السياسية لدستورية
القوانين كما الحال في دستور المانيا الشرقية لعام ١٩٤٩ حيث تمارس الرقابة
لجنة مكونة من ثلاثة قضاة من المحكمة العليا وثلاثة اشخاص ممن لهم خبرة في
مسائل القانون الدولي العام (٦) •

ودستور الاتحاد السوفيتي اعطى الرقابة الى الهيئة التشريعية نفسها
لممارستها عندما يعترض رئيس الدولة على مشروع القانون • وللهيئة التشريعية
يعود الاختصاص في النظر والفصل بمدى مراعاة القانون للدستور بخلافه حسب
الدستور البلغاري لعام ١٩٤٧ • وكذلك الامر بالنسبة لدستور البانيا لعام ١٩٤٦
وللدستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٤٨ • حيث يعهد الى الهيئة التشريعية نفسها
للبث في مدى موافقة القوانين للدستور ام عدمه •

٥ - راجع كتاب الدكتور اسماعيل مرزہ - مبادئ القانون الدستوري والعلم
السياسي ص ١٩٧٢ •

٦ - كما جاء في كتاب د • محمد كامل ليله بالقانون الدستوري ١٩٧١

الملاحظ على الرقابة السياسية لدستورية القوانين بمختلف اشكالها غير ذات اثر فعال في حماية الدستور من عدم مخالفة القوانين لاحكامه . ومن امس تحريك الرقابة يعود للسلطة نفسها ويصدر بناء على رغبتها . ولذلك لا ينتظر من السلطة ان تحرك ضد ارادتها الصريحة ولذلك تبدو هذه الرقابة جدوى في كثير من الاحيان وخاصة ان المحرك للرقابة يكون اما من قبل السلطة التنفيذية او السلطة التشريعية نفسها . ولكن اهمية هذه الرقابة تبدو اثاره الرقابة قبل تشريع القانون مما قد يبدو من منطلق في العملية بذاتها درء مخالفة مشروع القانون للدستور وبذلك احترام الدستور » والمفسرون اصحاب المصلحة في الدستور وهم الافراد يترك لهم امر تحريك الرقابة على القانون وهذا ما لم يؤخذ في هذا النوع من الرقابة السياسية لدستورية القوانين وبدون ذلك فان الرقابة السياسية باوجهها المختلفة لا تحقق رقابة فعالة (٧)

ثانيا : - الرقابة القضائية لدستورية القوانين :

controle juridictionnel de la constitutionnalite des lois.

ان القيام بالرقابة تتم من قبل هيئة قضائية على دستورية القوانين للمحافظة على علوية الدستور . اما الاثر المترتب على مزاولة عملها - اي تقرير القانون غير دستوري هو ما يلي :

اولا : الامتناع من تطبيق القانون غير الدستوري ، وهو ما يسمى برقابة امتناع .
ثانيا : الحكم بالفناء القانون المخالف للدستور ، اي ان الرقابة هي رقابة الالغاء يمكن ان يتم قبل صدور القانون فيسمى الغاء سابق وقد يكون الالغاء بعد صدور القانون فيطلق عليه الغاء لاحق .

اولا : - رقابة الامتناع : -

وقد نشأت هذه الرقابة اولا في الولايات المتحدة الامريكية وتمارس حالي

٧ - انظر د . شمس مرعني على القانون الدستوري ١٩٧٨ . مطبعة دار
ص ١٧٣ . فالرقابة السياسية هي رقابة ذاتية وتستطيع السلطة تكييف
حسب رغبتها .

المحاكم الاسريكية هذه الرقابة القضائية لدستورية القوانين ، كل حسب حدود اختصاصاتها . فالمحاكم الاتحادية تراقب دستورية القوانين بالنسبة للقوانين التي تسنها السلطة التشريعية ، اما محاكم الولايات فانها تنظر في دستورية القوانين التي تسنها برلمانات الولايات حيث يراعى من قبل المحاكم نصوص دساتير الولايات ونصوص دستورية الاتحاد المركزى (٨) . وبمقتضى هذه الرقابة فان المحاكم تهمل حكم القانون غير الدستوري ، وهذه الرقابة تكون رقابة لاحقة لصدور القانون .

فالدفع بعدم دستورية القانون تثار بمناسبة دعوى منظوره امام القضاء فيدفع المدعي عليه بعدم دستورية القانون الذى تستند اليه طلبات المدعي والعكس صحيح ، ويكون عن طريق استناد المدعي عليه بعدم تنفيذ التزاماته مقابل قانون ما فيدفع المدعي بعدم دستورية ذلك القانون . فاذا ظهر للمحكمة من فحصها للقانون من انه يتعارض مع احكام الدستور اهلكت حكمه وامتنعت عن تطبيقه وفصلت في الدعوى تبعا لذلك بما فيه صالح المتهم او المدعى عليه (٩) .

وقد تأثرت العديد من الدول بهذا المبدأ القاضي بإمكانية نظر المحاكم في دستورية القانون فمن هذه الدول والتي لم تنص دساتيرها على الرقابة ولكنها تمارس هذه الرقابة من قبل محاكمها كل من كندا واستراليا واتحاد جنوب افريقيا والنرويج والمانيا قبل الحرب الثانية ورومانيا قبل دستورها لعام ١٩٢٣ واليونان قبل دستورها لعام ١٩٢٧ ومن بين الدول التي تنص دساتيرها صراحة على حق المحاكم في رقابة دستورية القوانين : الارجنتين في دستورها لعام ١٩٥٣ وغواتيمالا في دستورها لعام ١٨٧٩ ، والبرازيل في دستورها عام ١٨٩١ والمكسيك في دستور

٨ - راجع كتاب القانون الدستوري للدكتور محمد كامل ليلة ، ١٩٧١ ص ١٢٣ .

٩ - انظر كتاب مبادئ القانون الدستوري - للدكتورى - للدكتور اسماعيل مرزى ص ١٨٩ .

انظر كذلك د . ابراهيم شيحا القانون الدستوري تحليل النظام المصري الدار الجامعية ١٩٨٣ . بيروت حول الرقابة القضائية الدستورية القانون (٤٨) لسنة ١٩٧٩ ص ٨٠٣ كذلك ص ٨٠٣ الى ص ٨٣١ .

سنة ١٩١٧ والبرتغال في دستورهما لسنة ١٩١١ والمانيا الغربية في دستورهما لعام ١٩٤٩ .

ثانيا : - الحكم بالغاء القانون المخالف للدستور : رقابة الغاء : -
وفي هذه الحالة فإن لبعض المحاكم الحق في الغاء القوانين التي تتعارض
الدستور ويلزم ذلك عدم الاخذ بالقانون وكأنه لم يصدر ولا يجوز الاستناد
• ويكون حكم المحكمة ملزم لبقية المحاكم ايضا • ورقابة الالغاء يمكن ان
على نوعين فهي اما :

١ - رقابة الغاء سابقة على اصدار القانون : -

فبعد تشريع او سن القانون من قبل السلطة التشريعية المكلفة باعمال
يرسل القانون للتصديق عليه لغرض اصداره وقد يرتأي رئيس الجمهورية
هذا القانون الى محكمة خاصة يحددها الدستور للتأكيد من عدم تعارض
مع الدستور فتعريك الرقابة يكون من السلطة وليس من قبل الافراد •
دستور ايرلندا لسنة ١٩٣٧ حيث يتعين على رئيس الدولة اذا رغب بممار
المراقبة ان يحيل القانون في ظرف سبعة ايام من تاريخ استلامه للقانون الى
العليا بعد استشارته لمجلس الدولة ويجب على المحكمة العليا ان تصدر
فترة لا تتجاوز الستين يوما • فاذا اصدرت المحكمة حكما بدستورية القانون
اليهما وجب على رئيس الجمهورية اصداره وان قضت بالعكس فعندها يمتنع
رئيس الجمهورية من التصديق على القانون وكأنه لم يوجد •

وقد اخذت بهذا النوع من الرقابة بعض الدول الامريكية اللاتينية
كولومبيا في دستورها لعام ١٨٨٦ وبنما في دستورها لعام ١٩٠٤ والاكو
دستورها عام ١٩٢٩ •

اما الرقابة التي اقيمت في فرنسا في دستور عام ١٩٥٨ فهي رقابة
وليست قضائية فالمجلس الدستوري Conseil Constitutionnel

تسعة اعضاء يعينون لمدة تسعة سنوات ، بحيث ثلاثة منهم يعينهم رئيس الجمهورية وثلاثة من قبل رئيس مجلس الشيوخ والبقية يعينون بواسطة رئيس الجمعية الوطنية .

٢ - رقابة الالغاء اللاحقة :

وهنا تمارس الرقابة بعد اصدار القانون . حيث يمكن في هذه الحالة الطعن بعدم دستورية بعض القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية بواسطة بعض المحاكم ، ولايجوز للأفراد مباشرة الطعن بعدم دستورية القانون وانما للمحاكم المختصة رفع الدعوى اما هيئات عليا مختصة اى ان للأفراد في بعض الاحيان الحق في رفع الدعوة بصورة غير مباشرة عن عدم دستورية القوانين . وقد اخذت النمسا وتشكوسلوفاكيا بهذا المبدأ . وكذلك في دستور سويسرا وفي ايطاليا في دستورهما لعام ١٩٤٨ . ويمكن ان يكون استعمال هذا الحق بادرة خطيرة تستغل فيها السلطة التشريعية من قبل السلطة القضائية .

- مبدأ الرقابة على دستورية القوانين في العراق :

لقد نظم القانون الاساسي (الدستور) لعام ١٩٢٥ اصول الرقابة على دستورية القوانين حينما اودعها الى المحكمة العليا المشكلة من قبل مجلس الاعيان ومحكمة التمييز برئاسة احد الاعيان برئاسة احد الاعيان ، واشترط امر تحريك الدعوة بواسطة السلطة التنفيذية وبعلمها بعد الاحالة من الملك . الا ان الدساتير الجمهورية المؤقتة اغفلت جميعها الاشارة الى هذا المبدأ عدا دستور ٢١ ايلول لعام ١٩٦٨ حينما نص في مادته السابعة والثمانون صراحة الى تشكيل محكمة دستورية عليا . وصدر القانون المرقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٨ مفعلا امر تشكيلها وموضحا اختصاصاتها . ولم يشر دستور عام ١٩٧٠ الى مبدأ الرقابة على دستورية القوانين . الا ان اعادة التاسعة والستون منه اشارت بصراحة على ان تبقى القوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة المعمول بها قبل صدور هذا الدستور سارية المفعول

ولا يجوز تعديلها أو الغائها إلا بالطريقة المبينة في هذا الدستور وعليه فإن قانون
عام ١٩٦٨ برقم (١٥٩) لم يلغى (١٠) .

الرقابة على دستورية القوانين بمقتضى

الدساتير العربية (١١)

ذهبت بعض النصوص الدستورية للاخذ بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين
عندما نصت بوجوب موافقة التشريعات القانونية والاحكام للدستور . وبذلك فقد
اجازت البعض منها اعتبار القانون المعارض للدستور ملغيا بعد صدور قرار بحقه
• الا ان نوع الرقابة يختلف من دستور الى اخر • قسم من الدساتير اودعها للقضاء
وقسم اخر خصص هيئات سياسية للقيام بهذا الدور • لهذا سنبحث في المبحث الاول
الرقابة القضائية على دستورية القوانين وفي مبحث ثاني نتناول الرقابة السياسية
على دستورية القوانين •

— المبحث الاول :

الرقابة القضائية على دستورية القوانين ••

عرف دستور جمهورية السودان الديمقراطية المحكمة العليا بانها حارسة
الدستور وتخصص بنظر المسائل التالية :

- أ — تفسير الدستور والنصوص القانونية الاخرى •
- ب — حماية الحقوق والحريات التي كفلها الدستور •
- ج — الطعن في دستورية القوانين (١٢) •

١٠ انظر رسالة الدكتور على سبتي المعنونة مساهمة في دراسة وسائل حماية
المشروعية اذار ١٩٨٣ • كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ص ٦٠
ص ٦٢ •

١١ — لقد اعتمدنا الاشارة الى النصوص الدستورية التي وردت في كتاب الاحكام
الدستورية للبلاد العربية ، اشراف الاستاذ نبيل الظواهرة — منشورات دار
الجامعة بيروت بلا تاريخ •

١٢ — المادة (١٩٠) من دستور السودان •

اما الفصل السادس من دستور جمهورية مصر العربية المادة (١٧٤) فقد تطرق الى امر المحكمة الدستورية العليا . . . وعرفها بانها « هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، . . . مقرها مدينة القاهرة » . كما اشارت المادة (١٧٥) منه « تتولى المحكمة الدستورية النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون . وكان قانون المحكمة العليا قد صدر عام ١٩٦٩ ولكنه انقضى بعد نشر القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٩ باسم قانون المحكمة الدستورية (١٣) . وهي تتشكل من رئيس وعشرة اعضاء ، واحكامها وقراراتها تصدر من سبعة اشخاص على الاقل . اما تحريك الدعوى فيتم من قبل الخصوم ادفع فرعى (١٤) ، او بعد الاحالة من قبل الحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي (١٥) ويمكن ايضا ان يكون التحريك تلقائي اي من قبل المحكمة الدستورية نفسها (١٦) .

وقد ذهب الدستور الكويتي (المعلن عام ١٩٦٢) الى الاخذ بالرقابة القضائية عندما اشار في المادة (١٧٣) « يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ، ويبين صلاحياتها والاجراءات التي تتبعها . ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوى الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح . وفي حامة تقرير الجهة المذكورة عدم دستورية قانون او لائحة يعتبر كأن لم يكن » . وبالتالي فان النص الدستوري لم يكتفى كمبدأ عام بالاشارة الى الرقابة على دستورية القوانين وانما ذهب الى المدنى الذى عين امر التحريك ومدى ولايته .

اما الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية فقد اخذ بمبدأ الرقابة السياسية والرقابة القضائية معا - فحسب المادة ١٤٥ الفقرة (٣) تنظر المحكمة

١٣ - د . ابراهيم عبد العزيز شيحا . القانون الدستوري تحليل النظام الدستوري

المصرى - الدار الجامعية بيروت ١٩٨٣ ص ٨٠٣ .

١٤ - د . ابراهيم عبد العزيز . ص ٨١٧ .

١٥ - نفس المصدر اعلاه ص ٨١٩ .

١٦ - نفس المصدر اعلاه ص ٨٢٠ ، بموجب المادة (٢٧) من القانون عينه .

الدستورية العليا ... » اذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالفة القانون
المرسوم التشريعي للدستور يعتبر لاغيا ما كان مخالفا منهما لنصوص
بمفعول رجعي ولا يرتب اى اثار » .

وذمب دستور الامارات العربية المتحدة المؤقت الصادر عام ١٩٧٢ وبمقتضى
المادة (١٥١) مبدأ سيادة هذا الدستور على دساتير الدول الداخلة قبل الاتحاد
اعطى الاولوية للقوانين الاتحادية على القوانين واللوائح الصادرة عن
الامارات . وقد بينت ووضحت المادة (٩٥) منه ايجاد محكمة عليا للاتحاد .
واعطت المادة (٩٩) الولاية القضائية في شأن البحث في دستورية القوانين
عندما خصصت فيه الاختصاصات والتي منها الفقرة (٣) « بحث دستورية القوانين
والترميزات واللوائح عموما ، اذا ما احيل اليها هذا الطلب من أية محكمة
محاكم البلاد اثناء دعوى منظورة امامها وعلى المحكمة المذكورة ان تلتزم بتقرير
المحكمة الاتحادية العليا الصادر بهذا الصدد » .

وقد اشار دستور الجمهورية العربية اليمنية الدائم في الباب الخامس من
المحكمة الدستورية العليا والتي فوض لها البحث بصورة نهائية في الامور
وحسب المادة (١٥٥) فقرة (أ) دستورية اى تعديل دستوري في البت في (ب) دستور
القوانين والقرارات التي لها قوة القانون . وهذه الولاية هى قضائية الا ان
يتم بترشيحهم من قبل رئيس المجلس الجمهورى وبانتخابهم من قبل مجلس الشورى
من عدد من العلماء الشرعيين وذوى الكفاءات العالية . . حسب المادة (١٥٥)
الدستور وهذا ما ينصرف للقول بان الرقابة اصلها سياسى وليس قضائى ، فانه
المحكمة يمارسون عملهم لا يكونهم قضاة بقدر ما هم معينون لممارسة وظيفة
في دستورية القوانين ، بجانب ذلك فان المادة نفسها قد تفسر بان اختصاصات

للنظر في دستورية الدساتير او القوانين التي تحرك الدعوى من قبل السلطة نفسها ، وهذا ما يفسح المجال التقريبي للسلطتين التشريعية والتنفيذية في طرح مسألة دستورية القوانين على المحكمة الدستورية العليا .

لقد وضع من نصوص دساتير كل من مصر ، الكويت ، سوريا ، الامارات العربية المتحدة والسودان واليمن بانها عنت بامر اقامة الرقابة القضائية على دستورية القوانين بشكل جلي عندما اشارت اليها في دساتيرها مع تثبيت هذا المبدأ عندما اصدرت القانون الخاص بتشكيل المحكمة مع بيان صلاحياتها واختصاصاتها كما بدأ مع اصدار قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٩ في مصر .

المبحث الثاني :

الرقابة السياسية على دستورية القوانين .

تعرف الرقابة السياسية عندما تكون الجهة التي نشيرها مصدرها احدى السلطتين التنفيذية او التشريعية او ان المراقبة تكون من قبل السلطة نفسها المنشئة للقوانين والاحكام .

فبجانب الرقابة القضائية الدستورية يتضح ان دستور سوريا اخذ ايضا بالرقابة السياسية وبصورة اوسع مما اخذ بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين وذلك مما يظهر من كثرة المواد التي تشير الى ذلك في الفصل المتعلق بالسلطة القضائية فقرة (٢) المحكمة الدستورية العليا . فمن جهة تشير المادة (١٤٥) الفقرة الاولى اذا اعترض رئيس الجمهورية او ربع اعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون . . . كما اشارت المادة (١٤٧) تتولى المحكمة الدستورية العليا بناء على طلب من رئيس الجمهورية ابداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم .

وإذا لم تشر اغلبية الدساتير العربية الى موضوع الرقابة على دستورية القوانين ما عدا الدول التي نصت على ذلك صراحة في دساتيرها (مصر ، سوريا ، السودان ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة) فإن ذلك يعود الى :
اولا : اما ان الرقابة هي سياسية اي بمعنى انها ذاتية وتعود الى الجهة التي تعضد او تناقش او تشرع القانون ، وبالتالي فهي سلطة التشريع او التي يمكن ان تنصرف اثناء او بعد تشريع القانون وتعود عليه ولهذا فهي الكاملة على اعمالها .

ثانيا : يمكن الذهاب الى الاعتقاد بان الرقابة على دستورية القوانين قضائية يعود للمحاكم العادية البت فيها حيث يمكن للمحاكم عدم النظر في المعروضه عليها والحكم بعدم دستوريته لمخالفتها للقانون الاساسي المعلن في الدستور . فتعلن الدفع بعدم دستورية القانون خاصة وان ولاية المحاكم في هي ولاية عامة ودساتير الدول العربية جميعا تعلن مبدأ استقلال القضاء : التدخل في شؤونه حسب القانون . حيث ان الدستور الاردني في المادة (٩٧) «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون» .

وكذلك ما ذهب اليه دستور الامارات العربية المتحدة المادة (١٤) « القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في اداء واجبهم لغير القانون وضمائم وهذا ما ذهب اليه دستور دولة البحرين في المادة (١٠١) فقرة (ب) » لا سلطة جهة على القاضي في قضائه ... ويكفل القانون استقلال القضاء ... » كالدستور التونسي في الباب الرابع للفصل الثالث والخمسون « القضاء مستقل لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون » .

والدستور السوداني يشير في المادة (٦١) « يسترشد القضاء في قضائه بسيادة القانون ويقع على عاتقهم حماية هذه السيادة دون خشية او هوى » كما ان الدستور السوري اشار الى استقلال القضاء في المادة (١٣١) السلطة

القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الاعلى » .

اما دستور الجمهورية العراقية المؤقت فقد اكد في المادة (٦٠) فقرة (أ) القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون .

ودستور دولة قطر المؤقت يشير ايضا في المادة (٦٥) ٠٠ « القضاء مستقلون في اداء اختصاصاتهم ، ولا يجوز لاية جهة التدخل في سير العدالة » .

وهذه العينة من النصوص الدستورية التسي تشير الى استقلال القضاء والقضاة في الدساتير العربية ما هي الا امثلة وليست حصرا للتأكيد على مكانة السلطة القضائية في الوطن العربي .

نهاية القاعدة الدستورية

تكون نهاية القاعدة الدستورية بطريقتين وذلك اما بتعديل الدستور جزئيا او بالغائه كليا وهذا الالغاء يمكن ان يتم بطريقة قانونية او بطريقة سياسية .
فاذا كانت الاجراءات المتبعة لالغاء القاعدة سبق وان سارت حسب ما جاء به الدستور فان الالغاء يعتبر قانونيا والا فان الالغاء يكون سياسيا . اذا ماورد التعديل او الالغاء بعد ثورة او انقلاب حيث يوضع حد لسريان الدستور القائم في النظام السياسي وذلك بابطاله .

اولا : تعديل الدستور :

في التعديل الرسمى للدستور والذى يتضمن عادة تحديد مسبق لطريقة اجراءه . فيتعين بعدها معرفة الجهة التى تقوم بالتعديل ومدى تقيدها في التعديل .
فسلطة التعديل وحسب المفهوم التقليدى الليبرالى . تقر بوجود سلطة مؤسسة تكون مهمتها اقامة الدولة وذلك عندما يتم لها اقامة الدستور فالدولة تنشأ بعد صدور الدستور ولذلك فلا وجود قانون للدولة قبل اقامة الدستور . فالسلطة المؤسسة ، هي حرة وذات تلقائية في عملها وهي *Pouvoir constituant orginaire*
اصل القواعد القانونية في الدولة . وتستطيع تعديل الدستور متى ارتأت ذلك .
ولكن اذا ترك الامر لها دائما فيعني عدم التقييد بالدستور لانها اعلى من الدستور لانها منشئة له . وذلك فبعد اقامة الدستور من قبل الامة وينص في الدستور عن امكانية تعديل القاعدة الدستورية وذلك بالنص في الدستور بذلك بواسطة سلطة اخرى وهي سلطة مشتقة عن الاولى ولكن غير اصلية (او فرعية) وهي السلطة المؤسسة *Pouvoir constituant Derive* وهذه السلطة تراول عملها ونشاطها بمقتضى الدستور . لماذا لا يترك امر تعديل الدستور الى السلطة الاصلية ؟

السبب يعود بأن السلطة الاصلية المؤسسة هي تعلو على القواعد الدستورية وتستطيع ان تقيم ما تشاء من القواعد الدستورية ولا يمكن تحديدها وبالتالي فهي ثورية وتخلق حالة ثورية دائمة لاتتلائم مع مقتضيات الاستمرار الملازم للبناء .

وقد عبر لشابيليه عن ذلك عام ١٧٩١ حينما قال : « في فرنسا ، حيث التغييرات دائما مرغوبة الى درجة الجشع ، وحيث تكون المواطن بصورة عامة حادة المزاج نزع فأن وجود جمعية مؤسسة تجتمع في اوقات معينة ، معناه ان تجعل من فترة اجتماعها ثورة » (١) .

واذا كان المفهوم التقليدي لسلطة التعديل قد اجاز وجود سلطتين الاولى مؤسسة والثانية مؤسسة فان المفهوم الحديث لسلطة التعديل لم يرض بهذا الاجتهاد في التقسيم وانما حدد موقفه انطلاقا من الاعتقاد بمسئولية وهي ان هناك سلطة واحدة الا وهي السلطة السياسية التي تتصف في الوقت نفسه بكونها سلطة مؤسسة وسلطة مؤسسة . والتي يمكنها ان تظهر بالشكل التلقائي الخلاق (حين تقيم الدستور) كما انه يمكن ان تظهر بشكلها المنظم حيث ينص عليها الدستور اي حين يحدد قواعد لنشاطها (٢) .

فالسلطة السياسية اذن تجمع في هيئة واحدة صفة السلطة المؤسسة والمؤسسة في ذات الوقت .

وبعد ان عرفنا الجهة التي يعود اليها امر تعديل الدستور في فرنسا من خلال الدساتير الملكية والامبراطورية والجمهورية مروراً بالجمهورية الاولى السى الجمهورية الخامسة ، فأن امر تعديل الدستور في العراق بعهد الملك والجمهورية قد ترك الى الدستور ففي القانون الاساسي العراقي (الدستور الملكي لسنة ١٩٢٥

١ - انظر القانون الدستوري (٢) للدكتور ومنذر الشاوي ص ٢٦٩ عن بردو المطول في علم السياسية ج ٣ ، ص ٢١١ .

٢ - المرجع السابق ص ٢٧١ .

(١١- آذار) فإن امر التعديل قد ترك حسب المادة ١٩ الى موافقة مجلس
والاعيان باكثرية ثلثي الاعضاء . اما في دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ وكذلك في
٤ نيسان ١٩٦٣ المؤقتين فانهما لم يذكر بصدد التعديل ولم تحدث تعديلات
عليهما . وبالنسبة لدستور ٢٨ نيسان ١٩٦٤ المؤقت ايضا فمع عدم ذكر
تعديله الا انه عدل ستة مرات من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء
في دستور ٢١ ايلول ١٩٦٨ ودستور ١٦ تموز ١٩٧٠ فقد كان مجلس قيادة
يمثل السلطة العليا في الدولة ويعود له امر تعديل الدستور بعد الحصول
اغلبية ثلثي عدد اعضائه (٣) .

وفي الواقع فانه يعود لكل دستور في تقرير المنع والحظر او عدمه بال
لتعديل القواعد الدستورية ، وكما ذكرنا سابقا فان الحظر يمكن ان يكون
موضوعي او زمني واثار هذا الحظر نسبي فمع ما يوضع من عراقيل امام
بعض القواعد الدستورية فإن الالتزام بهذه القواعد المانعة يتحدد بمدى
(ما ارادته ومع صحة هذه الموانع) مع الواقع . وهذا ما سوف نتكلم عنه
البحث في موضوع الالفاء . اذ في الحالة الاخيرة (الغاء الدستور) فإن اثر
لا يمتد فقط لبعض القواعد وانما الدستور بأكمله .

الغاء الدستور :

وكما ان السلطة المؤسسة هي في الواقع التي تضع الدستور وتعتبر
الاصلية فانها تستطيع أن تغير كليا الدستور . ويبدو ان الالفاء في هذه
سوف لا يكون كليا او جذريا . اذ من غير المتصور ان السلطة التي وضعت
حسب أهواءها سوف تعتمد على تغير جذري للدستور . ولذلك يبقي التعديل
سوف تقوم به هذا السلطة المؤسسة جزئي . وقد اشير كيف ان دستور عام
قد اجاز التعديل الكلي للدستور ولكنه رجع عن ذلك عام ١٨٨٤ عندما وض
حظن وذلك في عدم تعديل المواد المتعلقة بالشكل الجمهوري للدستور ومع
هذا

٣ - انظر د . مندر الشاوي ، القانون الدستوري جزء ثاني ، ص ٢٨٠ - ٢٨١

أمر الإلغاء الكلي يبدو أكثر منسجما في حدوثه عندما لا تقوم نفس الجهة التي وضعت بالفائه كليا وإنما يمكن ان يدرس هذا الجانب وذلك عندما يتم التغيير الكلي للدستور بواسطة ثورة او انقلاب (٤) .

طرق إلغاء الدستور :

١ - الطريقة القانونية لتبديل الدستور (الفائه) :

ذكرنا سابقا بالنسبة للدساتير المرنة في انها لا تحتاج الى اجراءات معقدة في تبديل القواعد الدستورية ولكن الامر يبدو معقدا عندما يكون الدستور جامدا . ولذلك نلاحظ ان اغلبية الدساتير الجامدة لا تتكلم عن الإلغاء الكلي وإنما الجزئي لتعديل الدستور . وصحيح ان الإرادة العامة تستطيع عمل ما تريده ولكن يلاحظ ان الدساتير الجامدة تنص على تعديل جزئي للدستور اما التعديل الكلي للدستور فإنه يمكن ان يتم بالاسلوب السياسي .

٢ - إلغاء الدستور بالطريقة السياسية :

وهي الطريقة التي يتعين عليها تبديل او إلغاء الدستور ليس بوسائل ينص عليها الدستور عادة وإنما هي وسيلة يلجأ اليها عنوه لإلغاء الدستور برمته واقامة دستور اخر . وهذه الوسيلة تكون بواسطة الثورة او الانقلاب (٥) .

والتمييز بين الثورة والانقلاب هي في كون الثورة تهدف وتعمل تغييرا جذريا في اساس السلطة ونمط الحياة في المجتمع اما الانقلاب فلا يعدو عمن قيام بعض اجهزة الحكم نفسها بالاستيلاء على السلطة لتحقيق مصالح ذاتية للقائمين بالانقلاب

٤ - يقصد بدستور الجمهورية الثالثة فرنسا .

٥ - انظر د . ابراهيم شيجا عن كارية دي مليرج حينما يشير الى ان جميع الدساتير الفرنسية وعددها (١٦) منذ الثورة (١٧٨٩) قد سقطت عن طريق الثورة او الانقلاب ، وذلك باستثناء دستور ١٧٩٣ الذي لم يطبق بتاتا .
ص ٢٨٦ .

• فالثورة هي حركة تجديد وبناء والانقلاب يمكن ان يكون عملية توقـف في عملية التطور (٦) •

ومن الصعوبة بمكان تنظيم شؤون قيام الثورة وضعيا بحيث يمكن لدستور الدولة ان يمتدح بقيام الثورة ، لان في ذلك تهديد مباشر للنظام السياسي • ولكن البعض من الدساتير والفرنسية منها بصورة خاصة كانت قد نصت على حق مقاومة الاستبداد l'opression وذلك لان الثورة الفرنسية كانت قد اعلنت وثيقة حقوق الانسان والمواطن وهي من تراث الثورة الفرنسية الذي اريد الاحتفاظ بها والتأكيد عليها في مقدمة الدستور •

وقد برر بعض الفقهاء الثورة منهم اوريو حيث ذكر « ان الثورة ضد حكومة مستبدة تشبه حق الدفاع الشرعي المقرر في القانون الجنائي والذي يعرف بأنه حق كل انسان ان يدفع الاعتداء الاثم (غير المشروع) عن نفسه بالقوة فالدفاع الشرعي ما هو الا دفع القوة بالقوة وهو حق بل واجب تفرضه الطبيعة البشرية وتمليه الضرورة » (٧) •

وذكر الفقيه الالماني Ihring ان مقياس شعور الناس بحقوقهم وبحرمه القانون يتوقف على مقدار ثورتهم للذود عن هذا الحق اذا ما اعتدى عليه معتد • اما لي فور فذهب الى القول بأن عدم الاعتراف بحق المقاومة والثورة للمواطنين لدرء الظلم الواقع عليهم ينتهي بنا الى التسليم باستبداد الحكومة واعتباره عملا مشروعاً • ولا يجوز عقلا قبول هذا الوضع والاذعان له لان الاستبداد يتنافى مع فكرة المشروعية ونتيجة هذا الرأي فأن الثورة ضد الظلم والاستبداد تعد عملاً مشروعاً •

-
- ٦ - فتدخل سلزار وفرانكو وبينوش في كل من البرتغال واسبانيا وتشيلي ...
اعتبرت اجراءات محافظة في مواجهة التغيير •
- ٧ - انظر كتاب الدكتور محمد كامل ليلة - القانون الدستوري ١٩٧ ص ١٠١
عن بيردو في مطول العلوم السياسية ج ٣ ص ٤٩٢ •

ويبرر الاستاذ اسمان الثورة على اساس ان الامة وهي مصدر السلطات فأنها تملك دائماً السلطة التأسيسية اى حق اقامة والغاء الدستور والامة لا تطرق سبيل الثورة الا اذا تعذر عليها الغاء الدستور بطريقة سلمية (٨) .

وفي الواقع فإن الثورة لا تلغي الدستور كلياً وإنما تسقط عنه بعض القواعد المتعلقة بنظم الحكم او شكله اما القواعد الاخرى فأنها تبقى في الدستور فمثلاً :

١ - ان القواعد المتعلقة بحقوق ومبادئ الانسان تبقى في الدستور الجديد حيث يلاحظ عدم المساس بها في الدساتير اللاحقة لحدوث الثورات .

٢ - كما ان دساتير الثورات لا تمس القوانين التي تعتبر دستورية من حيث الشكل وإنما تجرد هذه القوانين من صفتها الدستورية بفعل الثورة ليس الا وتصبح قوانين عادية .

٣ - كما ان الثورة لا تلغي القوانين العادية كالقانون المدني والتجاري والجنائي وإنما يمكن للثورة ان تتدخل لاحقاً لتنظيم وتعديل امر هذه القوانين حتى تتلائم مع الخط الثوري الذي التزمته الثورة عند قيامها .

اما وقد تكلمنا عن موقف الثورة من الدستور وحق مقاومة الطغيان بالنسبة لمبدأ حقوق الانسان وموقف بعض الفقهاء منه فلا بد من ان نتوقف للكلام عن موقف الشريعة الاسلامية بالنسبة للدولاء وتحديد مسؤولية الحكم .

ـ مسؤولية الخليفة (الامام او رئيس الدولة) (*) :

اذا كان رئيس الدولة في الانظمة الديمقراطية الغربية يعد غير مسؤول في بعضها وفي جميع الحالات (كما هو شأن الانظمة البرلمانية) ويعد مسؤولاً في بعضها الاخر (كما هو الشأن في الانظمة الجمهورية) فإن رئيس الدولة في الاسلام يعد مسؤولاً عن اعماله جميعاً ، استناداً على :

٨ - نفس المرجع عن اسمان في مؤلفه القانون الدستوري الطبعة السابعة الجزء الاول ص ٦٠٤ ، ص ٦١١ (*) كذلك انظر د . عبد الحميد متولى مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، ١٩٦٦ دار المعارف ص ٩١٤ .

١ - في القرآن الكريم يستفاد من مبدأ مسؤولية ولاية الامور بوجه عام من تلك النصوص القرآنية التي توجب الشورى ، كما يستفاد هذا المبدأ (مبدأ الشورى) من تلك النصوص التي تأمر بالطاعة لاولي الامر ولكن بشرط اتباع احكام الشرع الاسلامي وعدم اتباع الالهواء ، كما في قوله تعالى « ولا تطيعوا امر المسرفين الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون » (سورة المائدة) ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره فرطاً « سورة الكهف » .

٢ - في السنة « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » لا طاعة في معصية ، انما الطاعة في المعروف ، السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فاذا امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .

٣ - نهج الخلفاء ومنهم ابا بكر فيذكر مخاطبا الناس بعد ان تمت بيعته « اني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فأنا احسنت فاعينوني وان صدقت فقوموني وقال اطيعوني ما اطعت الله ورسوله فأنا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم . مما تقدم ان الخليفة او الامام يعد بمثابة وكيل للامة فهي لذلك تملك حق عزله . اما بالنسبة لمشكلة طاعة الطاعة من الحكام فان الفقهاء قد فرقوا في الحكم على هؤلاء فالبعض اقر الخروج عن طاعة الخليفة الطاغية والبعض لم يقبل لان الخروج يؤدي الى الفتنة . ويضيع فيها الحق ويتبع الهوى . فالسلطة السياسية في الاسلام منوط لها بان تحكم بموجب مصلحة الامة ، فلا يحل لها ان تتصرف في امر الامة الا بجلب مصلحة او درء مفسدة (٩) .

دستور الثورة والنظام القانوني الجديد :

في الفصل الثالث من قانون اصلاح النظام القانوني ، تحت عنوان

٩ - راجع - د . شمس مرغنى على . القانون الدستوري - مطبعة دار التأليف ١٩٧٨ (القاهرة) ص ٢٢١ .

استراتيجيات الادارية والسياسية بند « فكرة الدولة (١٠) » ان ما يميز المجتمعات هو وجود السلطة . ونقول السلطة السياسية حين نكون بصدد الدولة . ففي كل مجتمع توجد سلطة واحدة ولكل دولة سلطتها السياسية الواحدة » (١١) واذا كانت السلطة واحدة في الدولة فمعنى هذا انتفاء فكرة « تعدد السلطات » : التشريعية والتنفيذية والقضائية (١٢) . وبذلك فالنظام القانوني الجديد يرفض الاخذ بفكرة تعدد السلطات ويأخذ بفكرة وحدة السلطة التي تمارسها القيادة السياسية وما الهيئات الاخرى ادارية قضائية فانها توجد لضرورة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقيادة السياسية .

« فاستقلال القضاء تمليه ضرورة احترام ارادة المشرع المعبر عنها فيما يضعه من قوانين يقوم القضاء بتطبيقها في اطار الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة » (١٣) وشرعية السلطة متأتية من رضاء الشعب ، فالشعب هو مصدر شرعية السلطة . لكن اذا كان الشعب مصدر السلطة وشرعيتها كما يقول الدستور المادة الثانية ، فإن على تحديد مفهوم الشعب يتوقف تحديد نوع الديمقراطية التي تحدد بدورها نوعية او طبيعية النظام السياسي اى طريقة ممارسة السلطة في المجتمع (١٤) وقد بين ان الديمقراطية التي يهدف الى تحقيقها النظام السياسي في القطر العراقي هي الوصول الى الديمقراطية الشعبية ، وهذا النوع من الديمقراطية يختلف عن الديمقراطية الليبرالية والتي هي لمصلحة البرجوازية وكذلك فإن صيغة الديمقراطية الشعبية ترفض ايضا دكتاتورية البروليتاريا لانها تقوم لمصلحة طبقة واحدة بينما الديمقراطية الشعبية هي حق كل الطبقات والفئات الاجتماعية

١٠ - وهو القانون الذي اصدره مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٧٧ر٣٦ باعتبار ورقة عمل اصلاح النظام القانوني المعد من قبل وزارة العدل قانونا للعمل وفقه تحديد اهداف منطلقات ومضامين اصلاح القانوني في العراق .

١١ - ص ٤٦ نفس المرجع المنوه عنه .

١٢ - نفس المرجع .

١٣ - ص ٤٨ المصدر نفسه .

١٤ - نفس المرجع ص ٤٩ .

والدستور ايضا بمقتضى قانون اصلاح النظام القانوني دليل عمل للقيادة السياسية ومنهجها لسياسة مستقبلية تنوى القيادة السياسية تحقيقها عن طريق ممارسة السلطة .

فطبيعة الدستور في حقيقته تكريس لرؤى واختيارات سياسية للقيادة السياسية . وعليه فان طبيعة القواعد الدستورية هي سياسية وان للدستور مداولا سياسيا وأن تضمنت الوثيقة الدستور قواعد ذات طبيعة قانونية وبذلك فأن قانون اصلاح النظام القانوني يؤكد بكون الدستور وثيقة سياسية تعبر عن ارادة الحكام في المجتمع السياسي .

اما موقف « القانون » (١٥) فأن الدستور وحسب ما جاء في خاتمة النص تتجلى اهمية ورقة العمل هذه في كونها المنطلق التخطيطي الاول لثورة تشريعية ترسي اسس دولة عصرية اشتراكية . فلا يمكن ان تؤدى الثورة رسالتها في بناء وصيرورة المجتمع الجديد دون تجديد في قيم الافراد ومفاهيمهم وسلوكهم عبر اصلاح قانوني يجسد النظام الذى قررت تشييده وترسيخه . فالتغيير القانوني هو في مجمل مسيرة التاريخ ، وهو ايضا عنصر بارز في تاريخ المسيرة الثورية (١٦) . اما في امكانية لجوء رئيس الجمهورية الى استعمال سلطات استثنائية ، حسب الدستور ففي معرض الكلام عن دور الدستور ذكرنا ان الدستور ينظم ممارسة السلطات في الدولة ويعين ويبين العلاقة بين الحكام والمحكومين ، بطريقة تضمن حقوق وحرريات الافراد . السؤال المطروح . هل يستطيع رئيس الجمهورية او السلطات العليا تجاوز الدستور واللجوء الى استعمال القوة في فرض السلطة والنظام في المجتمع ؟

لم تغفل دساتير العالم من مواجهة بعض المواقف التى تتطلب من الحكام اللجوء الى استعمال القوة . فالاصل في السلطة انها لاتطاع فقط بالرضاء ونما بالقوة التى تستعمل من قبل الدولة عند الحاجة .

١٥ - قانون اصلاح النظام القانوني . رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ .
١٦ - المرجع السابق ص ١٠٠ .

فمفهوم حالة الضرورة « تستدعي اللجوء الى القوة » .

ففي فرنسا فإن دستور السنة الثامنة شباط ١٧٩٩ في المادة ٩٢ ذكر بأن العمل في الدستور يوقف في حالة حدوث ثورة مسلحة او في حالة حدوث اضطرابات تهدد سلامة الدولة (١٧) .

كما أن القرار الدستوري رقم (٢) الصادر في ١١ تموز عام ١٩٤٠ ذكر بأن رئيس الجمهورية يستعمل الصلاحيات التشريعية بواسطة مجلس الوزراء لحين استكمال تكوين جمعية تشريعية جديدة في حالة حدوث توتر خارجي او أزمة وحاليا حسب المادة ١٦ من دستور الجمهورية الخامسة فإن رئيس الجمهورية باستطاعته اللجوء الى استعمال القوة في اعادة الامن في حالة (١٨) :

- ١ - تهديد لمؤسسات الدولة والاخلال في استقلال الدولة ، تجزئة اراضيها .
- ٢ - عرقلة عمل السلطات . عدم امكانية عمل البرلمان او الحكومة او رئيس الجمهورية بصورة اعتيادية .

اما في المانيا وحسب المادة الدستورية (٤٨) من دستور فيمار الصادر في ١١ آب ١٩١٩ ، يستطيع رئيس الجمهورية ان يقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد للاضطرابات . وقد استعمل رئيس الجمهورية الالمانية المارشال هندنبورغ هذه الصلاحية في استدعاء هتلر لمنصب المستشارية (١٩) .

وفي الدستور العراقي الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ .

فقد ذكرت الفقرة (ب) من المادة السابعة والخمسون في الفصل الثالث المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية من ان لرئيس الجمهورية الحق في « اعلان حالة الطوارئ الكلية والجزئية وانهاؤها وفق القانون » .

١٧ - هذا الدستور حرر اكثر مواده نابليون بونابرت ، وعرض للاستفتاء ونال بقبول ٣ ملايين مواطن ومعارضة ١٥٦٣ شخص .

١٨ - دستور بيلتان بعد عقد الهدنة بين المانيا وفرنسا .

وفي تركيا فقد لجأ رئيس الوزراء الى اعلان الاحكام العرفية جزئيا في ولاية في تركيا عند حدوث الاضطرابات فيها .
ومن هذا نرى ان الدساتير تنظم عادة الحالات الخاصة والاستثنائية .
قد تمر بها البلاد .

لمحة تاريخية تحليلية للدساتير العراقية منذ الحكم الوطني :

١ - عرف العراق اولا النظام الملكي وطبيعيا كان هنالك دستور ينظم شئون الحكم الملكي فكان صدور القانون الاساسي (الدستور) في ٢١ آذار سنة ١٩٢٥ بعد ان وصل الامير فيصل الى بغداد في اليوم التاسع والعشرين حزيران عام ١٩٢١ وقد توج فيصل ملكا بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢١ وكان القانون الاساسي يتكون من مئة وخمسة وعشرين مادة .

٢ - واول دستور جمهوري للعراق صدر في السابع والعشرون من تموز عام ١٩٥٨ وقد اعلنت الجمهورية كنظام اساسي للعراق منذ البيان الاول الذي صدر صبيحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ باسم القائد العام للقوات المسلحة الوطنية .

وبعد ان كانت سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة للملك فيصل المادة ١٩ فقد نص دستور عام ١٩٥٨ في مادته السابعة على الشعب مصدر السلطات وكان الدستور مقتضيا حيث ان عدد مواده لا يتجاوز ثلاثون مادة .

٣ - وفي ٤ نيسان عام ١٩٦٣ صدر قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ١٠٠ الذي اعتبر جزء من الدستور وأعلن القضاء على مبدأ الحكم الفردي باقامة الحكم الجماعي .

٤ - ولكن تكوينات هذا المجلس عدلت بعد اصدار قانون اخر للمجلس رقم ١٠٠ وذلك عام ١٩٦٤ في ٢٢ نيسان ، والذي اشترط على عدم انتماء اعضاء المجلس الوطني الى حزب او فئة معينة المادة الاولى فقرة (د) .

٥ - وكان هنالك دستور ثاني صدر عام ١٩٦٤ في ٢٩ نيسان .

٦ - وصدر دستور ثالث عام ١٩٦٨ بعد قيام ثورة ١٧ تموز واعقب هذا الدستور دستور مؤقت ورابع صدر في ١٦ تموز عام ١٩٧٠ والذي جاء مؤكداً على دور النظام السياسي في تحقيق مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي في الوحدة والحرية والاشتراكية متعاوناً مع بقية الاحزاب السياسية في اقامة جبهة وطنية قومية تقدمية تنظم الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني والمستقلين القوميين التقدميين (٢٠) .

يتكون الدستور العراقي المؤقت والذي صدر في ١٦/٧/١٩٧٠ من قبل مجلس قيادة الثورة من ٦٧ مادة وقد صدر بقرار من مجلس قيادة الثورة برقم ٧٩٢ (٢١) يتكون من خمسة ابواب :

الباب الاول : الجمهورية العراقية :

المادة الاولى - العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة ، هدفه الاساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة واقامة النظام الاشتراكي .

الباب الثاني : الاسس الاجتماعية والاقتصادية للجمهورية العراقية :

المادة العاشرة : التضامن الاجتماعي هو الاساس الاول للمجتمع ومضمونه ان يؤدي كل مواطن واجبه كاملاً تجاه المجتمع وان يكفل المجتمع للمواطن كامل حقوقه وحرياته .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات الاساسية :

المادة التاسعة عشر :

٢٠ - وقد ظهر الامر جلياً بان الحزب لم يبدي نشاطاً سياسياً ضمن الجبهة ومنذ بداية الثمانينات بعد ان كان هنالك وزيراً في الحكومة .

٢١ - وحسب التعديلات الاخيرة فان عدة مواد الدستور هي سبعون مادة .

أ - المواطنون سواسية امام القانون دون تفریق بسبب الجنس او العرق او الدين او المنشأ الاجتماعي او الدين .

ب - تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون .

المادة السادسة والعشرون : يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحزاب السياسية والانتخابات والجمعيات وفق اغراض الدستور وفي حدود القانون .

المادة السابعة والعشرون : أ - تلتزم الدولة بمكافحة الامية وتكفل حصة التعليم بالمجان في مختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية للمواطنين كافة في الباب الرابع : مؤسسات الجمهورية العراقية :

الفصل الاول : مجلس قيادة الثورة :

المادة السابعة والثلاثون - مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة . اخذ على عاتقه في السابع عشر من شهر تموز ١٩٦٨ بمسؤولية تحقيق الامانة الشعبية العامة بانتزاع السلطة من النظام الفاسد واعادتها الى الشعب (٢٢) .

المادة الثامنة والثلاثون : - يمارس مجلس قيادة الثورة باغلبية ثلثي اعضائه الصلاحيات الاتية : -

أ - انتخاب رئيس له من بين اعضائه يسمى رئيس مجلس قيادة الثورة ويكون حاكما رئيسا للجمهورية .

٢٢ - في ٢٨/٦/١٩٨٢ ألغيت الفقرتان ب و ج من هذه المادة وحل محلها ما يلي فقره ب : يشكل مجلس قيادة الثورة من الاعضاء التالية اسمائهم ١ - ص - حسين رئيسا ٢ - عزة ابراهيم خليل نائبا للرئيس ٣ - طه ياسين رمضان ٤ - عدنان خير الله ٥ - سعدون شاكر محمود ٦ - طارق عزيز ٧ - حسين علي نصار العامري ٨ - نعيم حميد حداد ٩ - طه محسي الكبيسي معروف .

وقد تم انتخاب الدكتور سعدون حمادي عضوا في مجلس قيادة الثورة (تموز ١٩٨٦) بعد اعفاء نعيم حداد عن منصبه وبذلك احتفظ المجلس بعدة المحدد دستوريا .

الفصل الاول مجلس قيادة الثورة : وهو اعلى سلطة في الدولة .

المادة الثانية والاربعون :

- أ - اصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون .
- المادة السادسة والاربعون : يتألف المجلس الوطني من ممثلي الشعب في مختلف قطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتم تشكيله وتحدد طريقة العضوية وسير العمل فيه وصلاحياته بقانون خاص يسمى قانون المجلس الوطني (٢٣) .

الفصل الثالث : رئيس الجمهورية : مادة السادسة والخمسون .

- فقرة - أ - رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ويتولى ممارسة السلطة التنفيذية مباشرة او بمساعدة نوابه ووزارته وفق احكام هذا الدستور .

الفصل الرابع : - القضاء : المادة الستون .

- فقرة أ - القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون .
- ب - حق التقاضي مكفول لجميع المواطنين
- وذكر الباب الخامس والذي يتعلق باحكام عامة في المادة الثالثة والستون :
- فقرة أ - بأنه يعمل باحكام هذا الدستور ريثما يصدر الدستور الدائم .
- ب - لا يعدل هذا الدستور الا من قبل مجلس قيادة الثورة وباغلبية ثلثي عدد اعضائه .

- أ - وقد صدر قانون المجلس الوطني في ١٦/٣/١٩٨٠ ويتكون من ٦٤ مادة .

التقرير السياسي : من المؤتمر القمطري الثامن كانون الثاني ١٩٧٤ .

- ٢٣ - لقد صدر قانون المجلس الوطني بقانون يحمل رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٠ صادر من مجلس قيادة الثورة ، ينظم فيه الشؤون المتعلقة باختصاصات المجلس .

وفي حديثه الى الشعب بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة قال رئيس
في معرض الكلام عن المهام الوطنية والديمقراطية في فقرة هـ .

ان المهمة الاساسية التي تنتظرنا في ميدان التحولات الديمقراطية
السنوات الخمس القادمة وبعد النجاح الذي حققه حزب البعث العربي
في ارساء اسس ومقومات التجربة الديمقراطية الشعبية بصيغتها المناسبة مع
القطر الموضوعية وفي انجاز مهمات مرحلية اساسية على هذا الصعيد . ان
الاساسية هي استكمال مقومات ومؤسسات الديمقراطية الشعبية وفي ضوء ذلك
تحديد المهمات والمؤشرات التالية : -

- ١ - انجاز تشكيل المجلس الوطني بصيغته المرحلية .
- ٢ - استكمال المستلزمات النظرية والسياسية والتشريعية لصيغة مجالس
وتوفير الكوادر المجربة لقيادتها واعطاؤها ما تستحقه من الاهتمام .
كمؤسسات المجتمع الثوري وكرؤية من ركائز بناء التجربة الديمقرا
الشعبية .
- ٣ - توسيع الفرص المتاحة للصحافة الحزبية والرسمية والمنظمات التي
لممارسة النقد ، في اجراء المناقشات والحوار حول القضايا الاساسية
التي تهم المواطنين .
- ٤ - وفي اطار المرحلة القادمة ككل وبعد انضاج الشروط الملائمة يجب
لاستكمال مقومات التجربة الديمقراطية الشعبية بوضع دستور دائم
واجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني وتشكيل مجالس الشعب على
الانتخاب .

ولابد من التأكيد ان ازمة الديمقراطية هي من اخطر ازمتات حركة
العربية والواقع العربي وان النجاح في انجاز تجربة ديمقراطية شعبية

متكاملة هو في مقدمة العوامل التي تجعل تجربتنا في هذا القطر تجربة نموذجية ومهمة لحركة الثورة العربية (٢٤) .

الدستور كوثيقة مكتوبة او عرفية هي قواعد تميننا لمعرفة كنهه العلاقة ليس فقط بين المؤسسات السياسية والدستورية في البلد ولكن تأتي لتحدد قواعد السلوك المتبع في العلاقات بين المؤسسات والمجتمع .

واذا بدت لنا هذه العلاقة واضحة لتبيان ممارسة السلطة من قبل الحكام فإنها - العلاقة - ونتائجها تبدو غير واضحة . فهذه العلاقة اذا بدت غير واضحة وذلك مما لا ريب فيه بأنها ترجع لعوامل عدة فالمحكومين ولربما نتيجة تقصير في وعيهم في كونهم طرفا في الدستور فإنهم - الشعب - لا يمارسون حقوقهم ، او انهم يشعرون ببعدهم عن ساحة العمل السياسي لكونهم يعنون بشؤون يومية وحياتية اخرى . وهذا ما حفز بعض الكتاب في القول بأن الدستور هو في حقيقته ارادة السلطة او انه يأتي لينظم امور الدولة ولكن ممارسة الشعب كطرف في الدستور له حقوقه تبدو لنا ممارسة تراكمية وفعالة . تراكمية لان الشعب لا يتابع كل تصرفات السلطة ويرصدها ويرد عليها تلقائيا ولكنه يعمل ببطء ويتحرك تبعا لاستلامه للمعلومات ببطء . فهو يجمع ما استلبد منه وعلى ضوء ذلك يعلن عن موقفه . ولهذا فهو فعال ومؤثر عندما يعي دوره . وهذه الفعالية تبدو لنا وعند استقرار الحركات الدستورية للشعوب ، حيث تكرر مواقفها ومبادئها عند صياغة بعض المبادئ والنصوص الدستورية .

ولهذا ومع ما يبدو من جمود في النصوص الدستورية لكثير من الدول فان هذه الدول تذهب بين الحين والاخر الى اجراء التعديل والالغاء وحذف بعض النصوص الدستورية كل هذا ليظهر الدستور في اخر المطاف ككائن حي يتمايش مع محيطه ويؤثر على محيطه .

٢٤ - انظر : التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع حزيران ١٩٨٢ بغداد ، كانون الثاني ١٩٨٣ ص ٧٦ حيث الاشارة الى المرحلة التي سبقت انعقاد المؤتمر التاسع وكذلك الاشارة الى تحقيق هدف مركزي وذلك باجراء انتخابات عامة لاختيار المجلس الوطني عام ١٩٨٠ .

ـ التوجهات القومية في دساتير الدول العربية :

القصد من هذا العرض لنصوص الدساتير العربية هو الوقوف عند الم
المشتركة والمختلفة للدساتير العربية لبيان حالها وللمعرفة تطوراتها . الدستور
ليس تكريس لواقع فقط وانما هنالك من يتضمن في نصوصه برامج عمل
منها تحقيق تطلعات للمستقبل تنسجم مع رغبات كامنة فيه . وما النصوص
تأتى لتوثيق هذه التطلعات .

ويدون الـخذ بنظر الاعتبار التعديلات التى طرأت على الدساتير والتي
من طبيعة الحياة السياسية الا ان الدساتير العربية صدرت في اوقات مختلفة
وبالتالى جاءت كانعكاس لظروف المرحلة التى صدرت فيها . ولم تعرف
الدول العربية استقرارا لدساتيرها بل عرفت تغيرات ضمن فترة زمنية محدودة
رغم انها لا تضاهي التبدلات العديدة لبعض دساتير امريكا اللاتينية .
الاشارة الى ان صفة التاقية حاليا تنطبق على قلة من الدساتير العربية (العرب
الامارات العربية ، قطر) اما الاكثرية فهي دائمية . اما من حيث التقدم فان الد
اللبناني يعتبر الاطول عمرا حيث انه صدر عام ١٩٢٦ والاحداث فهو الدستور
السوداني الذي ينتظر ولادته بعد مرور الفترة الانتقالية التى تنتهى في نيسان
١٩٨٦ ، بعد الانتخابات التشريعية .

المبحث الاول :

الدساتير العربية ذات السمات المشتركة في هذه المجموعة هنالك اشارات
نص او نصوص تشير الى الانتماء او الى الهوية العربية للنظام السياسي .
فالمادة الاولى من دستور المملكة الاردنية الهاشمية تذكر : انها . . .
عربية مستقلة . . . والشعب الاردني جزء من الامة العربية . . .
اما المادة السادسة من دستور دولة الامارات العربية المتحدة فتشير « الى
جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ وال
المشترك . . . وشعب الاتحاد شعب واحد ، وهو جزء من الامة العربية .

وكذا الحال مع المادة الاولى فقرة (أ) من دستور دولة البحرين « البحرين
دولة عربية اسلامية ... شعبها جزء من الامة العربية ، واقليمها جزء من الوطن
العربي الكبير » *

اما فيما يتعلق بدستور الجمهورية العربية السورية فالمادة الاولى منه الفقرة
الثانية فتذكر : « القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي » والفقرة
الثالثة من المادة الاولى تحدد « الشعب في القطر العربي السوري جزء من الامة
العربية ... » *

وذكر الدستور العراقي المؤقت في مادته الخامسة فقرة (أ) العراق جزء من
الامة العربية » *

ودستور دولة قطر المؤقت اشار في المادة الاولى : قطر دولة عربية
مستقلة ... وشعب قطر جزء من الامة العربية .
وكذلك ما ذهب اليه الدستور الكويتي في مادته الاولى حينما اشار ... وشعب
الكويت جزء من الامة العربية .

وبمقتضى دستور جمهورية مصر العربية فان المادة الاولى تشير ...
والشعب المصرى جزء من الامة العربية ...

وورد في دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المادة الثانية منه :
« الشعب اليمنى شعب واحد وهو جزء من الامة العربية ... » *

اما دستور الجمهورية العربية اليمنية فقد خص في مادته الاولى ...
والشعب اليمنى جزء من الامة العربية » *

ودستور السودان بمادته الاولى يشير الى انه جزء من الكيانين العربى
والافريقى . وبذلك فان عشرة دساتير عربية تشير وبشكل واضح الى انتمائها
لالامة العربية (كقطار او كشعب) (٢٥) *

٢٥ - هذه الاشارة لا تخص دساتير كل من موريتانيا او الصومال وكذلك المملكة
العربية السعودية . ولا سلطنة عمان . ونشير الى ان النصوص التي ذكرت
وتذكر في هذه الدراسة اعتمدت على كتاب الاحكام الدستورية للبلاد العربية .
المعد من قبل الاستاذ نبيل الصانع . منشورات دار الجامعة - بلا تاريخ .

ولم تكتفى دساتير بعض الدول العربية في بيان هويتها وانتمائها وانما انضدت في وضع مواد دستورية لتشير وبوضوح لتطلعاتها المستقبلية . وبذلك يتكرس مواد في الدستور هي نصوص برنامج عمل

المطلب الاول : نصوص دستورية لبرنامج عمل :

بعد ان اشارت المادة الاولى من دستور اتحاد الامارات العربية الى الامارات الداخلة في الاتحاد ذكرت « ويجوز لاي قطر عربي مستقل ان ينضم للاتحاد ، متى وافق المجلس الاعلى للاتحاد على ذلك باجماع الراء .

اما فيما يتعلق بدستور الجمهورية الجزائرية فقد خصصت المادة دستورها في القول « تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب وتلتزم الجزائر ، كلما تهيأت الظروف الملائمة . لقيام وحدة مبنية على الجماهير الشعبية ، باعتماد صيغ للوحدة او للاتحاد او للاندماج كفيلة الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية .

اما دستور الجمهورية العربية السورية فيذكر في مادته الاولى فقرة يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة .

وقد ذهبت المادة الاولى من دستور الجمهورية العراقية المؤقت الاساسي لتحقيق الدولة العربية الواحدة

وهذا ما تطرقت اليه المادة الخامسة من دستور دولة قطر المؤقت حددت في الفقرة (ج) « وتسمى لتدعيم وحدة الامة العربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بعد اعلانه قيام « الشعب فقد اعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة

وكذلك اعلن دستور جمهورية مصر العربية في المادة الاولى « تحقيق وحدتها الشاملة » .

وبذلك تكون سبع دساتير لدول عربية قد نصت في موادها على العمل لتحقيق التطلعات القومية في اقامة الوحدة العربية .

اما الدساتير العربية الاخرى والتي لم تشأ بيان توجهاتها القومية لاعلان هويتها القومية العربية وتطلعاتها نحو الوحدة العربية فالبعض منها حدد موقفه بالانتساب الى كيان اقليمي (المغرب العربي) او بتعدد تطلعاته للوطن العربي وافريقيا .

المبحث الثاني :

الدساتير العربية ذات التطلعات الاقليمية .

البعض من الدساتير العربية اعلنت هويتها العربية بجانب الانتماء الافريقي فالمادة الاولى من الدستور السوداني تذكر جمهورية السودان الديمقراطية جمهورية ديمقراطية اشتراكية موحدة ذات سيادة وهي جزء من الكيانين العربي وافريقي . وكذلك فيما يتعلق بالدستور الجزائري الذي يستهدف « وحدة الشعوب المغربية » (٢٦) من ناحية والعمل على « تحقيق أهداف منظمة الوحدة الافريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ، ويتدرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية (٢٧) .

اما دستور الجمهورية التونسية فيشير في الفصل الثاني « الجمهورية التونسية جزء من المغرب الكبير تعمل لوحدة في نطاق المصلحة المشتركة » . وبعد ان يذكر الدستور المغربي في تصديره « الديباجة » بان المملكة جزء من المغرب الكبير . فيضيف . . . « ويصفها دولة افريقية فانها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الافريقية » (٢٨) .

٢٦ - كما جاء في المادة (٨٧) من الدستور الجزائري .

٢٧ - المادة (٨٨) .

٢٨ - في تصدير « مقدمة » الدستور المغربي لعام ١٩٧٢ .

وبذلك تكون اربع دساتير عربية قد حددت هويتها وانتمائها وتطلعاتها
خلاف اكثرية الدساتير العربية الاخرى للكيان الافريقي (٣ منها) حيث
في هذا المنحى كل من دستور السودان والجزائر والمغرب ، والدستور
(المغربي) يضع تحقيق الوحدة الافريقية كهدف من اهدافه الى جانب اقرار
جزء من المغرب الكبير وليس الوطن العربي وهذا ما اشار اليه ايضا
التونسي عندما اعلن بان الجمهورية التونسية جزء من المغرب الكبير .
ان الدساتير الاربع اعلاه على وعى بانتمائها الجغرافي الى افريقيا حيث انها
للوطن العربي لجزئه الاسيوي في افريقيا وعين الشيء يصبح مع مصر وليبيا ولكنهما
الى ذلك ، رغم العلاقة الوطيدة خاصة بالنسبة لمصر مع افريقيا ومنظمة
الافريقية . علما بان الدول العربية جميعا مرتبطة مع منظمة الجامعة
كأعضاء .

يبقى ان نذكر بان العديد من الدول العربية كانت قد اقامت ومنذ
دول مستقلة صيغ لكيانات عربية اوسع تظم عدة دول ضمن تنظيم
وحدوى . كما حصل في وحدة مصر وسوريا واليمن عام ١٩٥٨ والاتحاد
الذي ظم العراق والاردن عام ١٩٥٨ او الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا
عام ١٩٦٣ . كما شهدت السبعينات اتحاد مصر وسوريا والسودان وليبيا .
اعلان اتحاد الامارات العربية عام ١٩٧٢ والذي ضم ست امارات .
ماعدا التحالفات المؤقتة التي تجمع بين حين واخر دولتين عربيتين او اكثر
فالوعى للوحدة او الاتحاد قائم بين الدول العربية وقد تكرر بقيام صيغ
او الاتحاد كما ذكرنا الا ان صيغ التعاون بين الدول العربية قائم بشكل
دواما من صيغ الوحدة او الاتحاد السياسى الدائم ضمن اطار التعاون الاقتصادي
والثقافي .

10

202

الباب الثاني

التقسيمات الحديثة للأنظمة السياسية

التركيز في هذا الباب سيتم من خلال دراسة الاحزاب السياسية ودورها في التأثير وادارة النظم السياسية ودراسة البناء الاجتماعى والاقتصادى للنظام السياسى بصفته واقع متحرك ويتفاعل مع محيطه .

الفصل الثاني عشر

الاحزاب والانظمة السياسية

في هذا الفصل سنستعرض ظاهرة التحزب واصلها من خلال التحليل الوظيفى للحزب ذاكرين في مبحث ثانى انواع الاحزاب وانواع من الانظمة السياسية حسب تأثرها بنظام حزب معين في مبحث اخر .

المبحث الاول

ظاهرة التحزب والحزبية في المجتمع

يمكن تعريف الحزب على اعتبار انه مجموعة من الافراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة او الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهداف معينة . وقد عرف لبلايبورا وفاينر الحزب السياسى بالمعنى الحديث للكلمة وذلك من خلال تجمع اربعة خصائص او صفات .

١ - استمرارية في التنظيم :

والتي يسمح عندها التفريق بين الحزب بالمعنى الحديث او بكونه فقط حزب مجموعة زبائن او زمر تنتهى بانتهاء حياة مؤسسها .

٢ - تنظيم واسع يشمل كافة اطراف المجتمع من العاصمة الى اصغر وحدة ادارية وبهذا يختلف الحزب في كونه محصور بجماعة معينة كأن تكون مجموعة من النواب او غيرهم .

٣ - رغبة الحزب في السلطة او المشاركة فيها او بالتأثير عليها :

وبذلك يختلف من كون الحزب مجموعة ضاغطة .

٤ - بحث الحزب في الحصول على مساندة شعبية وبذلك يختلف الحزب عن كونه نادي سياسي (١) .

المطلب الاول : أصل الاحزاب :

يتفق بلامبورا مع موريس دوفرجية في ان الاحزاب وجدت في القرن التاسع عشر حيث ظهرت في انكلترا بصورة واضحة بعد الاصلاح الانتخابي لعام ١٨٣٢ وقيام المنظمات المحلية على أثره بتسجيل الناخبين Registration societies . في قوائم انتخابية . وفي الولايات المتحدة ظهرت الاحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي عام ١٨٣٠ وتوسعت الاحزاب في نشاطها لتنظم ايضا الوحدات الادارية الصغيرة . اما في فرنسا والمانيا فقد كانت هنالك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي امتد نشاطها الى الجماهير خاصة بعد ثورات عام ١٨٤٨ في كل من فرنسا والمانيا . وفي الدول العربية كانت فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ايدانا ببدا التنظيمات الحزبية على شكل كتل واحزاب صغيرة يطالب القسم منها بالجمهورية والانفصال عن الامبراطورية العثمانية والاخرى بالاصلاح ضمن

1 — Cf. Laplambra Weiner Parties and Political Development. Princeton - 1966. PP. 5 — 7 .

الامبراطورية العثمانية • وقد ربط دوفرجييه في كتابه الاحزاب السياسية (٢) • بين نشوء وتطور الاحزاب وبين الانتخاب والبرلمانية • ولكن الواقع اذا ساعدت الانتخابات والبرلمانات خاصة في انكلترا على قيام وتطورات الاحزاب فان هذا الاصل ليس عموميا وذلك لوجود احزاب اخرى نشأت بعيدا عن الانتخابات والبرلمان وخاصة في اوربا نفسها حيث وجدت جمعيات سياسية وحرفية تطورت لتصبح نواة الاحزاب وحتى الجمعيات الدينية كان لها الاثر المباشر في ايجاد ودعم الاحزاب ذات الاتجاه الديني اذا كان الامر يتعلق بفرنسا او بانكلترا وفي هولندا وبلجيكا ايضا • ففي انكلترا تكون حزب المحافظين اصلا من التوري Tories وهم الجماعة المساندة للملكية والكنيسة الانكليكانية في اتحاد وطني يجتمع سنويا • اما حزب الاحرار فيرجع اصله منذ حركة كرومويل ويدعو الى الحرية الدينية ومساندة الحقوق البرلمانية وهم جماعة whige وتكرس تأسيسه رسميا عام ١٨٦٧ ، اما الاحرار فقد انشأ عام ١٨٧٤ وعلى اساس عقد اجتماع سنوي لمؤتمره •

اما حزب العمال فقد تطور بتطور الطبقة العمالية ولعبت الجمعية الفابية في رسم سياسته ومنهجه الاصلاحى لا الثوري في الوصول الى الاشتراكية الديمقراطية وقد تأسس عام ١٨٩٩ على شكل اتحاد التجارة وابدل اسمه عام ١٩٠٦ م •

Trade Unions الى حزب العمال Labour Party

بعد فوزه بستة وعشرين مقعد في البرلمان • وعند تقرير الاصل لكل من حزب المحافظين وحزب العمال يمكن القول بان حزب المحافظين هو حزب قام على يد الطبقة العليا في انكلترا واعتمد عليها في رسم سياسته اما حزب العمال فقد اعتمد ومنذ

٢ - رغم صدور كتاب الاستاذ دوفرجية في اوائل الخمسينات الا انه لم يضيف عليه شيئا الى السبعينات وذلك لان دراسته للاحزاب كانت دراسة منهجية ذات اسلوب يعتمد على تقسيم الاحزاب حسب البناء والتنظيم •

Maurice Duverger les partis politiques Armand colin-zed 1969.

نشاطه على العمال والمثقفين فمادته هي القاعدة وهـدفه المساواة وليس التمايز الطبقي والتدرج الهرمي وعلى أساس حفظ حقوق القمة كما هي الحال لحزب المحافظين وبعد ان عرضنا تعريف للحزب واصل الاحزاب وخاصة في انكلترا فأن الضرورة تدعو لمعرفة وظائف الحزب او الاحزاب بصورة عامة ولذلك فسوف نذكر أهم وظائف الحزب تقليديا ومحاولين التعرف على وظائف الحزب او الاحزاب حسب التحليل الحديث لوظائف الحزب والحزبية ، سابقا كان تحليل الاحزاب منظور اليها من ناحية الانتخابات والبرلمان .

اما في الوقت الحاضر فيمكن الاعتماد على التحليل الوظيفي والسيستمي وذلك بدراسة وتحليل الاحزاب على أساس انها اجزاء لمجموعة واحدة تتعايش وتتفاعل مع محيطها وليست بظاهرة منفصلة متعلقة فقط بالبرلمان او بالانتخاب .

المطلب الثاني :

(أ) وظائف الاحزاب :

(٢) تقوم الاحزاب بوظائف عديدة ومن أهمها : -

اولا : تكوين الاتجاهات والافكار :

فللاحزاب دور في ايجاد او في صياغة وحفظ الشعور السياسي للشعب اذ تقوم الاحزاب في اعطاء المعلومات وكشفها للأفراد من خلال الصحف والنشرات والاجتماعات وتنشيط فعاليات الاحزاب في اوقات الانتخابات وذلك بكسب اكثر الاصوات لمرشحيها .

ثانيا : اختيار المرشحين :

تقوم الاحزاب في تهيئة الافراد للترشيح باسمها كما تقوم بدور اساسي في تنسيب بعض الافراد لشغل وظائف معينة عند فوز الحزب بالانتخابات وبذلك يتحقق له دور في الحياة الوطنية للمجتمع .

ثالثا : الاستمرار في التنظيم وذلك بايجاد علاقة مستمرة بين

الحزب والافراد :

بواسطة اعضاء يسعون الى استمرار نشاط الحزب . وذلك في ايصال مطالب
الافراد على شكل كتل برلمانية لها اتجاهها الخاص بها والمرسومة من قبل الحزب .

(ب) التحليل الحديث لوظائف الحزب والحزبية :

في محاولة جديدة لدراسة الاحزاب السياسية من منطلق وظيفي قدم فرانك
سوراف Frank.J Sorauf تحليله للاحزاب وعلى اساس ان الحزب
يقوم بثلاث وظائف اساسية علنية وهي : —

الوظيفة الانتخابية ، وظيفة السيطرة وتوجيه الاجهزة السياسية اما الوظيفة
الثالثة فهي تحديد والتغيير عن المواقف السياسية . فبالنسبة له يعمل الحزب
ويمارس وظيفته بطريقة تعتمد على محيطه ، وتتأثر هذه الوظائف ايضا بالمحيط
وتتفاعل معه وتتكيف معه فالمحيط او البيئة التي تعمل به الاحزاب عبارة عن
مجموعة من العوامل : ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية ، أسس دستورية ونظم
انتخابية وتقاليد متعارف عليها . فطريقة قيامه بمهامه الوظيفية التي يقوم عليها
الحزب تحدد تنظيمه وبنائه . ويمكن ترتيب النتائج وعلى هذا الشكل :

محيط وظائف اسس وبناء الحزب .

فالمحيط الخارجي للحزب يدعو الحزب للقيام ببعض الوظائف وطريقة قيامه
لهذه الوظائف تعين له الاسس . فالحزب في عمله ونشاطه وبنائه ما هو الا
استجابة لمحيطه (٣) ومع استعمال التحليل الوظيفي من قبل سوراف فانه لم يخرج
الا قليلا من الدائرة التقليدية في ربط تحليل الحزب انطلاقا من فكرة التصويت
وجعلها بالتالي محور وظيفة الحزب في نطاق الدول الاوربية والامريكية . اما
الموند وباول فقد حللا وظيفة الحزب بطريقة عامة وشاملة بصورة يفهم منها

3 — Frank J. Sorauf. Political Parties in America. Boston
1964

انسجامها مع طبيعة وظيفه الاحزاب في كافة المجتمعات متقدمة كانت أم نامية . . .
فدور الاحزاب ينسبة لا لموند وباول هو دور النظام السياسي بسلطاته
الثلاثة .

وتساعد الاحزاب بوظائفها على تكيف وديمومة النظام وذلك بواسطة
التوظيف والاعداد والتنشئة السياسية . ويختلف دور التنشئة السياسية للاحزاب
السياسية حسب كل مجتمع . فمما يلاحظ ان دور الاحزاب في الولايات المتحدة
الامريكية وبريطانيا في تنشئة سياسية قائمة على تقوية العوامل الثقافية الموجودة
وذلك للمحافظة عليها كما هي . بينما تقوم الاحزاب السياسية في مجتمعات اخرى
باتخاذ سياسة تنشئة تقوم على تبديل الاسس الثقافية للمجتمع وذلك بخلق نمط
اخر للحياة كما هو الحال بالنسبة للاحزاب الاشتراكية في اوربا او بالنسبة للاحزاب
الثورية في بلدان العالم الثالث (٤) . فالاحزاب تستطيع لحد ما التأثير وتوجيه
الثقافة السياسية بواسطة ثلاث ابعاد :

- ١ - الحزب مصدر معلومات حول القضايا الوطنية Cognitive علمي .
- ٢ - المشاركة في فعاليات الحزب تقوى وتزيد الشعور في الانتماء للمجموع
affective حسي
- ٣ - الحزب مصدر الاهداف والمعايير لتثمين الحقائق السياسية والاقتصادية
Evalutive تقديرى .

وبذلك فهو يقدم ايدولوجية وقيم معينة ويربط الافراد بالنظام القيمي
الجديد او المعتمد عليه . فالحزب وسط النظام الاجتماعي Social system
بجمع المساند Soutiens والطلب demands الذى يجب عليه
تحويلها الى قرارات decisions وانجازات او اعمال actions
حتى يتفاعل ويجيب على ما يريده محيطه (المجتمع) .

والاحزاب ايضا تحاول معرفة المطالبين وتجمعها ومن ثم تحديد طبيعتها بالنسبة الى سرعة تنفيذها او عدم تنفيذها حسب الجهة المسؤولة بصدد الا وحسب الزخم المفترض للمطالبين .

اما بالنسبة للتحليل الوظيفي لجورج لافو Georgeslavan
جاء متأثرا باصطلاح الوظيفة المكشوفة fonction manifestes للسوف
روبرت كنك ميرتون Robertking Merton فتأثر باصطلاح
المخفية - fonction latentes - معبرا عنها في معرض
la fonction triboanichne بالوظيفة المنصية او

عن دراسة قام بها حول الحزب الشيوعي الفرنسي (٥) . ذاكرا كسيف
الاحزاب نظريا متعادلية مع النظام السياسي ومع وجودها كعقبة لسير النظام
بصورة غير مباشرة في حفظ النظام وادامته . فعندما يمثل ويدافع الحزب
الشيوعي عن المعدمين فهو يقوم بدور المطالب والمعبّر عن تلك المطالب اما
السياسي الذي ينظر في القضايا المعروضة امامه وهكذا يكون الحزب الشيوعي
قام بدور توجيه مطالب الفقراء بصورة لا تدفعهم الى الثورة ضد النظام
الى الاندماج معه بواسطة الحوار الذي انجذب اليه مع النظام السياسي و
هنا مثل أى قطاع من المحيط الذي يفتدي النظام ويستلم منه . ومنذ حوالي
١٩٦٣ أضحي نشاط. وعمل الحزب الشيوعي ليس فقط بصورة مخفية وانما
علنية متطلعا لان يكون في اروة السلطات والنظام السياسي وبذلك يزداد دور
فاكثر بكونه اداة لحفظ النظام ومن ثم الاندماج مع النظام كجزء مكمل وليست
رافض .

٥ - في الواقع ان دراسات التحليل النفسي لفرويد قد قدمت مفهوما
للعلوم الانسانية .
في الجمهورية الرومانية القديمة كانت الطبقات الاجتماعية تتكون من
السلطة والنفوذ الى قناصل وشيوخ وعامة ويمثل العامة
الذين يستعملون المناير في الاماكن العامة في عرض كافة ما ينصحه
نظري لدراسة الحزب الشيوعي الفرنسي المجلة الفرنسية للعلوم
عام ١٩٦٨ .

فالأحزاب الثورية والتي تظهر علانية انها رافضة ومناوئة للنظام تبدو وبصورة مخفية من خلال عملها (الحقيقي) « المنصي » او « المنبري » احزاب متعاملة وتتعايش ومرتبطة بالنظام السياسي .

وعلى نفس المنوال في مشاركة الاحزاب للنظام بصورة « علنية » او مخفية قدم تيدور لوى Theodore J. lowi في كتابه America Party policy اصطلاح دور المؤسس Constituant الذي تقوم به الاحزاب في الانظمة السياسية في ايجاد علاقة اعتيادية واساسية مع اسس النظام والتي تساعد في بناء الاساس في النظام السياسي .

المطلب الثالث :

ـ نواحي دراسة الحزب والحزبية بالنسبة للعلوم السياسية :

درج علم السياسة في بحث وتحليل الحزب والحزبية من عدة زوايا عاكسا بذلك منهج البحث المتبع لدراسة الظواهر السياسية حسب كل مدرسة فكرية وحسب الاهمية المعلقة لاي ركن او عنصر من عناصر الحزب والحزبية . من هذا نرى :

١ ـ التأكيد على الجانب الفكري للحزب :

حيث لوحظ وخاصة في النصف الاول من القرن التاسع عشر اهمية الدور المعطى للحزب في كونه فكرة قبل كل شيء ، او ان الحزب يمثل التطلع الى هدف سامي . وعرف بنجامين كونستانت Benjamin constant الحزب بكونه تجمع رجال يمبرون عن نفس المذهب السياسي . وكانت فترة القرن التاسع عشر متممة بالمناقشات الفكرية الحادة بين الاحرار والمحافظين . فلهذا نرى ان دراسة وبحث الحزبية كانت توصف بكونها تحليل للافكار والمبادئ قبل ان تكون دراسة منهجية سوسيولوجية .

٢ - التأكيد على الجانب الطبقي (التركيبي) للحزب :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبتأثير الكتابات الاشتراكية كتابات وتحليل ماركس لوحظ استبدال اصطلاح الحزب كفكرة باصطلاح الطبقة في تحليل ظاهرة الحزب . فانصرفت الدراسات الى بحث التكوين الاجتماعي للأحزاب وعلاقة الانتماء الحزبي بالنسبة الى الملامح السوسيولوجية مستوى العيش ، الحرفة والتعليم . فبالنسبة الى ماركس كل البناء الفوقي للمجتمع من مؤسسات وثقافة وقوانين ما هي الا ظاهرة خارجية للبناء التحتي هي علاقات الانتاج . فالاحزاب هي الانماط المعبرة عن مختلف الطبقات الاجتماعية . وما الافكار الا انعكاسات للحقيقة الاجتماعية الاقتصادية الثابتة :

الاحزاب تعبر عن مختلف الطبقات الاجتماعية في حالة الصراع . وما الاحزاب ومناقضتها البعض البعض يعبر عن العداء بين الطبقات فالحزب التعبير السياسي عن طبقة .

٣ - التأكيد على الجانب التنظيمي والبنوي للحزب :

ظهر هذا الجانب من الدراسات في تحليل الاحزاب مع تكوين الاحزاب الجماهيرية التي تنظم وتعد القطاعات الواسعة من الشعب . ويعتبر كتاب اوستروغورسكي Moisi Ostrogorski (الديمقراطية وتنظيم السياسية) فاتحة عهد جديد في التحليل السياسي من زاوية دراسة التنظيم الحزبي . وتبعه في ذلك روبرتو ميشيل بعد ثمانية سنوات في نشر كتابه الاحزاب السياسية عام ١٩١١ . وقد استطاعا في نهجهما الذي انصب على توزيع السلطة في داخل الحزب من التأثير على المدرسة الامريكية ومن ثم على كتاب دوفرير التقليدي في الاحزاب السياسية الذي ظهر عام ١٩٥١ . حيث ذكر دوفرير في كتابه بأن الاحزاب السياسية الحاضرة تعرف اكثر بواسطة تنظيمها من بنية او طبقة منتميها .

فالحزب هو مجموعة بناء خاصة . وبذلك يعطي الكاتب اهمية قصوى وتنظيم الحزب اكثر من أي جانب اخر .

٤ - التأكيد على الجانب الوظيفي للحزب :

اتجهت دراسة وبحث الأحزاب حديثا الى معرفة عمل كل حزب من الأحزاب أكثر من معرفة الحزب كجهاز او تنظيم جماهيري او حزب وجهاء . فالأسئلة المطروحة في الدراسات الحديثة تنصب لمعرفة اعمالهم وادوارهم وواجباتهم تجاه الشعب ، وذلك للتعرف على نتائج وظائف الحزب المنظورة . هل الحزب عائق للنظام أم مكمل في سبيل التكامل والتكيف في داخل النظام السياسي ؟ هل ممكن الاستعاضة عن دور الأحزاب كوظيفة أساسية لسير النظام وتكامله ؟ وقد جاءت هذه الدراسة الحديثة لدور الأحزاب مكملة في التحليل الوظيفي لمجمل الانظمة السياسية في العالم الغربي وبالنسبة لدول العالم الثالث .

ومكنا يعرف الحزب من دراسة محيطه وعلاقته بالمحيط في ابراز خصائصه المتبدلة حسب كل بيئة يعيش فيها الحزب ويحاول تبديلها في نفس الوقت . فالحزب هو جزء من كل ذاتي ومعتمد على الاجزاء الاخرى المكونة للمجتمع .

٥ - التأكيد على الجانب الاستراتيجي للحزب :

زاوية البحث في هذه النظرة تنطلق من التشكيل الحسابي او الرياضي وبذلك يتصور وجود عدة اختبارات لكل حزب في اتخاذه طريق معين مع توقع احتمالات اللعبة من فشل ونجاح . وهذا الجانب من التحليل لا يأخذ بنظر الاعتبار تنظيمات أو عقائد الحزب بالدرجة الاولى وانما استراتيجية الحزب في عمله السياسي وقد تأثر محلي هذه النظرية بنموذج انتوني داونس في كتابه النظرية الاقتصادية في الديمقراطية (٦) .

البحث الثاني :

أنواع الانظمة الحزبية

في هذا البحث سوف يختصر التطرق الى دراسة انواع الانظمة الحزبية وذلك بالاكتماء في دراسة نموذجين مهمين لانواع الانظمة الحزبية بحيث يعتمد النموذج
3 — Anthony Downs. An Economic theory of Democratic
Nnwrtork. 1957.

الاول في تحليل الاحزاب حسب تنظيماتها وفي النموذج الثاني يعتمد على العلاقة بين الحزب والاحزاب الاخرى او علاقة الحزب مباشرة السياسي *

المطلب الاول : ...

نمساذج من الاحزاب حسب تنظيماتها

ارتكز تحليل الاحزاب بالنسبة الى تنظيماتها على التصنيف لوريس دوفرجية ، وكذلك الحال مع سيكموند نيومان حيث قسم الاحزاب تنظيماتها الى احزاب افراد تعتمد في وجود هيئات انتخابية واحزاب الاجتماعية التي تركز على استمالة الجماهير لها (٧) * وهناك احزاب فيها التنظيمات فلا هي احزاب كادر ولا هي احزاب جماهيرية *
فبالنسبة لوريس دوفرجية هنالك احزاب كادر واحزاب جماهيرية

اولا : احزاب الكادر :

ان ميلاد وازدياد اهمية احزاب الكادر قد ارتبط اصلا منذ القيد والى حين التصويت العام * فالحياة السياسية كانت تعبر عن وجود اشتراك مجموعة من الوجهاء والمتنفذين في المظاهر السياسية العامة للملك * فكون هذه الاحزاب لا تضم الا عدد قليل من المقتدرين والمؤثر يجعلها في حل من البحث لتوسيع هيئاتها والتي ينصب عملها في التأثير لغرض الحصول على اصوات الوجهاء والبرجوازية بصورة خاصة للعضوية البرلمان * ومن هذه الاحزاب التي تنطبق عليها صفة كونها ومنطقة لاصناف معينة من الناس *

Armand Duverger. les Parties Politiques. 1951. Armand

٨ - يطلق الدكتور شمران حمادي اسم الاحزاب الهيكلية على احزاب راجع الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ١٩٧٥ ص ٤٠ *
انتظر : (احزاب الهيكلية) الكادر ووظيفتهم في الهامش رقم ٦

١ - الحزب الراديكالي في فرنسا :

وجد هذا الحزب منذ عام ١٩٠١ بعد اتحاد عدة هيئات ومؤسسات فكرية . ورغم عدة محاولات لتوسيع قاعدة هذاب الحزب الذي بني أساسا بتبشع هيئات صغيرة لم يفلح في مسعا . فالتجديد الذي حاول عشا تحقيقه منديس فرانس عام ١٩٥٥ - ١٩٥٧ في بنية الحزب لم يبعد صدى ايجابي . ومنذ مجيء سرفان شرايبر الى سكرتارية الحزب ١٩٦٩ لم تنمكس المساعي المبذولة في تغيير اعتماد الحزب على عمل هيئات محدودة رغم زيادة عدد اعضائه .

ومن الملاحظ ان الاتجاه السياسي لاحزاب الكادر يشتمل في احزاب اليمين وأحزاب الوسط . ومن الناحية الادارية تتمتع هيئات حزب الكادر باستقلالية ذاتية للفروع المنتشرة في ارجاء فرنسا خاصة بالنسبة للحزب الراديكالي وقد انعكس وجود اللامركزية في تنظيم الحزب الراديكالي في تحرر نواب الحزب من التصويست على هدى حزبهم الى حد ما عند الاقتراع في البرلمان .

٢ - الحزب المحافظ في بريطانيا :

يمتاز حزب المحافظين في بريطانيا بعد ما بمشانة التنظيم نسبة الى أحزاب الكادر الموجودة في أوروبا ، ومع هذا فهناك صفتان تميز لنا تنظيم وبناء هذا الحزب ، فمن جهة تتمتع هيئاته الفرعية بتسيير ذاتي وبذلك فهو لا يختلف عن أحزاب الكادر الاخرى - ومن جهة اخرى يلاحظ سيطرة الاعضاء البرلمانيين على مقسدرات الحزب . ويعود انتخاب رئيس الحزب الى الاعضاء البرلمانيين في مجلس العموم منذ عام ١٩٦٥ . وبذلك يتبين لنا مدى سلطة البرلمانيين على تسيير الحزب .

وينطبق هذا أيضا على الحزب الالماني الاتحاد الاجتماعي الديمقراطي وكذلك حليفه الاتحاد المسيحي الاجتماعي ، في كونها احزاب كادر غير مركزية اداريا وتمتد في تسيير شؤونها على خط رئيس الحزب وقيادته .

٣ - الاحزاب الامريكية :

عرف الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي بكونها احزاب كادر .
فالحزبين لا يبحثان في تحشيد أعداد كبيرة داخل احزابهما . واللامركزية المطلقة
هي أداة عمل هيئات الوجهاء في تنظيم شؤونهما السياسية والعامة في كلا الحزبين .
وقد أشار الرئيس السابق ايزنهاور بعدم وجود احزاب وطنية (على مستوى وطني)
في الولايات المتحدة الامريكية وانما هنالك ٤٨ حزب ولاية (٩) .

ثانيا : الاحزاب الجماهيرية :

تاريخيا حدد ظهور الاحزاب الجماهيرية نتيجة تعاقب الاقتراع العام للانتخاب
المقيد والمحدد ، مما أدى الى الرجوع الى أعداد كبيرة من المواطنين لمعرفة رأيهم
في انتخاب المرشحين للنيابة . وقد تعهدت الاحزاب في تحشيد صفوفها بجماعات
كبيرة العدد حيث توجههم وتعددهم لخوض معترك الحياة السياسية باسم الاحزاب
التي تمثل مشاعرهم وأهدافهم .

وبهذه فقد توسع نطاق الخلافات السياسية من خلاف بين قلة من الوجهاء الى
خلاف قطاعات كبيرة من الشعب في سبيل تقرير سياسة معينة .

فالصراع بين المحافظين والاحرار كان خلاف بين وجهاء ممثلين لاحزاب كوادر
• أما في نطاق الاحزاب الجماهيرية فالصراع بين التيارات الاشتراكية وبين
الرأسماليين أى صراع بين احزاب الكوادر واحزاب الجماهير .

وقد كانت اولى نماذج احزاب الجماهير هي الاحزاب الاشتراكية التي ولدت
مع التصنيع الموسع في المجتمعات الخريفية وبنظام الطبقة العاملة .

فالحزب الاشتراكي الالماني S.P.D الذي انشأ عام ١٨٧٥ كان يضم
اكثر من مليون عضو عام ١٩١٤ . وحزب العمال البريطاني الذي انشأ باسمه

9 -- Cf. Roger — Gerard schwartzenberg. Politique
Comparec. Paris. 1972'. 1973. P. 78.

الحالي عام ١٩٠٦ كان يضم قبل الحرب الاولى اكثر من مليون عضو ونصف مليون عضو .

ومن خصائص ومميزات هذه الاحزاب الجماهيرية - الاعتماد في التثقيف الدائمي وفي الاعتماد على الاشتراكات في تمويل الحزب ونتج عن هذا وجود تنظيم بيروقراطي دائم ومركزية في ادارة تشكيلات الاحزاب الجماهيرية ومن أهم الاحزاب الجماهيرية تاريخيا :

١ - الحزب الاشتراكي - الديمقراطي الالماني :

ظهر هذا الحزب قبل اكثر من مئة عام ١٨٧٥ بعد وحدة مجموعتي وليم لينتس واوجست بيل . وبين عام ١٩١٩ - ١٩٣٣ دعا الحزب الى اصلاحات جمهورية واجتماعية وقد منع من العمل السياسي أثناء حكم هتلر وبعد انتهاء الحرب الالمانية استعاد نشاطه واستطاع بتحالفه مع الحزب الليبرالي أن يتولى الحكم منذ عام ١٩٦٦ الى وقتنا الحاضر وذلك بعد تولي هلموت شميدت رئاسة الوزارة في المانيا الاتحادية (١٠) .

ويبلغ عدد أعضائه عام ١٩٧٢ بحوالي ٩٠٠.٠٠٠ ألف . مركزي في ادارته ذا تنظيم قوى يعتمد الحزب في تنظيمه على اكثر من تسعة الاف قسم محلي وخاصة في المدن . وكيفية الاحزاب الجماهيرية يتمتع الحزب بأسبقية وأفضلية على الاعضاء البرلمانيين في تقرير الشؤون المتعلقة بالحزب .

٢ - حزب العمال البريطاني :

نشأ هذا الحزب أولا على شكل حزب غير مباشر . لان الانتماء كان يتم الى نقابة تعاونية او الى جمعية المفكرين وهؤلاء المنظمات تشكل بمجموعها حزب العمال

١٠ - وقد خسر الحزب في الثمانينات (١٩٨٢) الانتخابات لصالح تحالف الديمقراطيين المسيحي والديمقراطي الاجتماعي C.D.S - C.D.U واصبح هلموت كول مستشار لالمانيا الاتحادية .

• وقد قبل حزب العمال الانتماء الفردي منذ عام ١٩١٨ • ويشكلون في الوقت الحاضر ١٥٪ من نسبة الانتماء الكلي لحزب العمال • حيث أن عدد المنتمين الاجمالي حتي عام ١٩٦٩ هو ٨٠٠ ٦٣ ١٦٣ ر • ويمكن القول ان الدور الرئيسي في ادارة وتوجيه الحزب يعود الى رئيس الحزب والى أعضاء الحزب البرلمانيين : فرئيس الحزب يعتمد على المكتب المركزي الموجود في نقابة المواصلات وهو الذى يديره بصورة تضمن مركزية التنظيم الحزبي • ولكن نرى أيضا ان للبرلمانيين العمال دور جدا مهم وذلك في انتخاب اعضاء وزارة الظل عندما يكون الحزب في المعارضة وهذه الوزارة عادة هي التي تخلف الوزارة المقبلة عند فوز الحزب بالانتخابات وحتي رئيس الحزب يجب ان يعاد تعيينه كل سنة بواسطة الجماعة العمالية البرلمانية مما يدعي الى القول بأن البرلمانيين في الحزب الاشتراكي العمالي لهم دور يضاهي دور حزب البرلمانيين في حزب الكادر المحافظ (١١) •

ثالثا : أحزاب البعد الكلي : Catch all Parties أو أحزاب كل شيء (١٢) :

في هذا التصنيف الجديد الذى يرفض تقسيمات دوفسرجية في الاحزاب الجماهيرية وأحزاب الكادر ، يبادر أوتوكير شهايمر Oto kirchheimer في القول بأن حقيقة تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة تدعو الى التأكيد لتغيير المتحيزين حاليا في هذا التطور ، فالتقدم دعا الى ازالة الاختلافات والتمايز الموجود بين الطبقات ، وبالتالي الى تخفيف حدة المعارضة الايديولوجية ، فالصراع الموجود سابقا تحول الى تراضي • لان وسائل الاتصال عملت فعلها في المجتمع في ابراز شخصيات السلطة • ولهذا بدوره قلل من تأثير السياسة الايديولوجية مما له أثره

١١ - وهذه هي خلاصة ما كتبه روبرت ماك كينزي في كتابه الاحزاب السياسية البريطانية عام ١٩٦٣ وذلك في تشابه تنظيمات حزب العمال المحافظين في كونهم احزاب او ليكارشية ، وبذلك فهو يتفق في التحليل مع روبرتو في كتابه الاحزاب السياسية عام ١٩١١ في استمرارية حكم الاوليكارشية (القلة) حتي في الاحزاب الاشتراكية ص ٢٩٤ - ٢٩٦ •

١٢ - حزب الناخبين : حسب تسمية جان شارلو •

Cf. Roger gerard schwartzen berg. op. cit. P. 86 ou Parti d'electeur (Jean charlot).

في تبديل طبيعة الاحزاب فالاحزاب البرجوازية والاحزاب الثورية منذ الحرب العالمية الثانية — تبدو مهمة في الاخذ بنظر الاعتبار أصوات الناخبين دون النظر الى خلفياتهم السياسية والايدولوجية . فالاحزاب الجديدة لا تنمي أعضائها فقط وانما تحاول أن تجد أعضاء جدد بين الافراد وعلى اساس الاتفاق حول نقاط معينة تدفعهم للعمل للحزب ومن ثم كسب الاصوات الذي يتم في محاولة معرفة ما يريدوه وما يرغب به اكثرية الافراد من برنامج حزبي معين يصاغ حسب التيارات المستحدثة وبدون خلفيات سياسية معينة سوى الفوز بالانتخابات .

وعينة من هذه الاحزاب الجديدة تظهر لنا أنها مكونة من احزاب يمينية الى يسارية فالحزب الديغولي في فرنسا SPD في المانيا والديمقراطي المسيحي في ايطاليا كلها أحزاب ترمي الى التعامل مع جميع الاطراف في سبيل الحصول على أصوات توصلها الى الحكم . ففي طبيعة تنظيمات هذه الانواع مع الاحزاب لا تلجأ الى تكوينات الكوادر المغلقة على غرار الاحزاب المحافظة وعلى الاعتماد على الجماهير مثل الاحزاب الاشتراكية التي تحشد اكبر عدد ممكن من الاعضاء في تنظيماتها الحزبية .

المطلب الثاني :

نماذج من الاحزاب حسب علاقتها بالانظمة السياسية :

لما كان تواجد الاحزاب — كأداة فعالة — في دول مختلفة وانظمة سياسية متباينة ، فإن هذا التواجد يحتم اختلافها من نظام الى اخر من حيث علاقاتها ونشاطاتها ومدى تفاعلها مع احزاب واحداث معينة في محيطها الاجتماعي ولهذا ترسم ايدولوجياتها وتعين خطوات سياستها كنتائج للظروف ، داخلية كانت ام خارجية . وكان نموذج آرثر هولكم Arthur Holcombe أحسن ما قدم من تصنيف للاحزاب قائم على مدى علاقة الحزب بالنظام السياسي بحيث يستفاد من

تحليله في القول بأن هنالك ثلاث نماذج للانظمة الحزبية هي : -

- ١ - نظام الحزب الواحد .
- ٢ - نظام الحزبين .
- ٣ - النظام المتعدد الاحزاب (٥٠) .

واذ وجدت هذه الاحزاب كحقيقة مكرسة في وجود انظمة سياسية تعتمد اصلا في نوع العلاقة الموجودة بين الحزب ومحيطه او الحزب وعلاقته بالاحزاب الاخرى (أى الانظمة الحزبية الاخرى) فإن هذه العلاقة غير مطلقة اذ يمكن ان تتبدل علاقات النظام السياسي بما يحيط بها من مطالب تعمل في التأثير على نمط النظام نفسه وخاصة ان النظام في حركة مستمرة ومتفاعلة . ومع هذا فيمكن القول بأن هنالك ثلاث نماذج رئيسية للانظمة السياسية وتتفرع من هذه الانظمة الرئيسية انظمة علاقات متفرعة تقوم على أسس وجود عامل أو مؤثر المنافسة العلنية او المخفية .

ولهذا فسوف نعتمد في النموذج الحالي لدراسة الانظمة الحزبية الاخذ بالاعتبار مدى وجود عنصر المنافسة بين هذه الانظمة مبتدئين بدراسة :

اولا : النظام المتعدد الاحزاب :

في هذا النظام تتنافس عدة أحزاب للوصول الى الحكم بحيث لا يستطيع حزب لوحد ان يتولى السلطة بدون مشاركة احزاب اخرى يتفق معها في ادارة شؤون

14 — Cf. incyclopaedia of the social sciences. New York.
1933 - t. II - p. 590.

وفي الامكان اضافة مفهوم الحزب القائد أو الحزب الغالب كنموذج للاحزاب التي يمكن ان توجد تطبيقاتها في الانظمة السياسية ، ان مفهوم الحزب القائد مطبق في العراق والحزب الغالب او المهيمن مطبق في الهند بوجود حزب المؤتمر في الحكم منذ الاستقلال الى وقتنا الحاضر ما عدا فترة قصيرة عام ١٩٧٧ وبعدها استعاد الحزب حضوره الدائم كحزب يقود النظام السياسي .

السلطة • ويختلف هذا النظام في درجة تعدد الاحزاب في نظامه السياسي • فبعد انتخابات ٢٩ تشرين ثاني ١٩٧٢ في هولندا ، كان هنالك ١٤ حزبا ممثلا في مجالس العامة • وهذا ما يدل على ارتفاع الدرجة القصوى لتعدد الاحزاب اما في الدول الاسكندنافية فيغلب وجود أربعة احزاب ممثلة في المجالس النيابية وفي بلجيكا تتنافس ثلاث احزاب رئيسية للفوز بالمقاعد النيابية • وكحالة وسط بالنسبة لعدد الاحزاب المتنافسة للحصول على التمثيل النيابي ومن ثم الى السلطة توجد كلا من فرنسا وايطاليا • وتختلف العوامل الباعثة من بلد الى اخر لوجود تعدد الاحزاب ، ولكن يمكن القول بأن هنالك أربعة عوامل تعمل منفردة او مجتمعة تفسر لنا أسباب تعدد الاحزاب وهي :

١ - العوامل الاجتماعية :

تعمل الاحزاب المتعددة في تخفف واحتواء الصراع بين الطبقات ، بصورة تجعل كل حزب يمثل شريحة من الشرائح الاجتماعية المتنافسة ، لهذا فحدة الصراع تتبدد الى حد ما نتيجة لتوزيع القوى •

ففي التحليل الماركسي تكون الاحزاب التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية • فاذا سمح البناء الاقتصادي الاجتماعي تقسيم ثنائي لهذه الطبقات فتكون عندها في مواجهة نظام الحزبين وبالعكس اذا كان الصراع بين عدة قوى ففي هذه الحالة نشهد تعدد الاحزاب • وقد شهد القرن التاسع عشر هذا الانقسام الثنائي على شكل وجود محافظين وحرار او برجوازية وعمال - شرعيين وجمهوريين - أما في فرنسا فقد عرف عنها في الوقت الحاضر بوجود أربعة تيارات رئيسة تتنافس فيما بينها مكونة من محافظين ، احرار ، اشتراكيين وشيوعيين •

٢ - العوامل الايديولوجية والدينية :

مع قوة ونفوذ الاحزاب الاشتراكية في اوربا فإن هذه الاحزاب انقسمت على نفسها من مؤيدة ومعادية لما حدث بعد ثورة اكتوبر في الاتحاد السوفيتي وخاصة فيما يتعلق بالانضمام الى العالمية الثالثة الموجه بواسطة موسكو • ونتيجة للعوامل

الايديولوجيه فقد ظهرت العديد من الاحزاب اليسارية واليمينية في أوروبا خاصة •
وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الدينية التي لعبت دورها في تعدد الاحزاب ففسي
هنولندا كان المحافظون من بروتستانت وكاثوليك في وحدة قائمة خلال القرن
التاسع عشر وقد انقسم الحزب المحافظ الى ثلاثة احزاب كل منها اتجه في اتخاذ
خط مختلف عن اقرانه السابقين : حزب كاثوليكي (المسيحي الاجتماعي) المناهض
للقوميين والمسيحي التاريخي •

٣ - العوامل التاريخية والقومية :

في كل دولة تعمل الظروف التاريخية فيها على اضافة عوامل في تقسيم
احزابها من خلال عوامل ثقافية معينة ففي فرنسا القرن التاسع عشر كان المحافظون
يتكونون من الشرعيين والاورليانيين ، والبونابرتيين وكلهم يتنافسون في اضمحاء
واكتساب الشرعية لتولي السلطة • ولم يكن من تمثيل للفلاحين في حزب معين ،
وانما كانوا ممثلين اما من قبل الاقطاع والنبل او من قبل البورجوازية وهذا منذ
تاريخ بعيد لفرنسا •

٤ - العوامل المؤسسية :

ويقصد بها قيام المؤسسات العامة وبصورة خاصة الانظمة الانتخابية في توفير
الاجراءات التي تسمح بنشوء ووجود تعدد الاحزاب •

وقد اشار دوفرليه لذلك من خلال صياغته لثلاث قوانين سوسيولوجية : -

١ - فالتمثيل النسبي يؤدي الى تعدد الاحزاب •

٢ - والتصويت بالاغلبية في دورين يؤدي الى تعدد احزاب مخفف بواسطة
الاتحادات •

٣ - والاقتراع بالاغلبية لدورة واحدة يؤدي الى نظام الحزبين •

تقدير نظام تعدد الاحزاب :

١ - يتعثر الى حد ما النظام السياسي في حالة وجود احزاب عديدة متساوية في القوة في تجميع المصالح المتضاربة ومن ثم تنسيقها بصورة يستطيع فيها النظام السياسي من تقديم افضل الحلول الواجبة تقديمها في عمله ضمن المجتمع السياسي . فالمطالب المنبعثة من جهات عديدة تعبر عن قضايا متباينة يصعب على النظام السياسي تحقيقها او ايجاد قاسم مشترك واحد أو محصلة واحدة مرضية لجميع الاطراف ، وهذا ما يؤدي بالنظام السياسي الى بعثرة جهوده في ملاحقة المطالب او في ايجاد انسجام وتوافق بين مجموعة المطالب المختلفة والتي تطالب بحلول سريعة ومباشرة لما تدعو اليه (١٥) .

٢ - وجود عدة جهات يرجع اليها الناخب أى عدة اختيارات لتمثيل رأية أو لمرض مطالبه تبين لنا تفاقم الجهات الوسيطة والتي يمكن ان تكون في حقيقة الحال ليس الا واجهات خادعة للتعبير عما يريده الناخبون . فالناخب عندما يعطي رأيه في موضوع مالا يقرر وانما يترك امر القرار الى مجموعة معينة تعمل للبت فيما يخص المجموعة فيمكن ان يكون عملها واقعيا محكوما بطروف النتائج الانتخابية والمساومات التي تحدث بين الاحزاب في سبيل استلام أو المشاركة في السلطة وبعيدا عن الاصوات التي رفعت هذه الاحزاب الى السلطة .

٣ - من النتائج السلبية للنظام المتعدد الاحزاب ، هو افتقاد اغلبية متجانسة في البرلمان مما يربك عمل الحكومة وذلك عند عدم احراز الحكومة الثقة بصورة مستمرة من قبل الاحزاب العديدة الموجودة في البرلمان .

فلذلك فان وجود أحزاب متجانسة ومتحدة يمكن أن يلعب دورا في اضعفاء صفة الاستقرار في الحكومة المنبثقة من البرلمان . وهذا يتطلب من الاحزاب المتحدة توفر مستوى عالى من التنظيم والتوجيه بحيث تستطيع التأثير على أعضائها ومؤيديها في انتخاب أشخاص معينين يفترض فيهم ان يتبؤوا مناصب قيادية في التحالفات الفعلية . هذا الاستقطاب الحاصل من تحالف عدة احزاب يمكن ان يبرز على شكل وجود نظام الحزبين وليس النظام المتعدد الاحزاب (١٦) .

ثانيا : نظام الحزبين :

ويعني وجود حزبين رئيسيين متقاربين تقريبا في الاهمية ويكرس تنافسهما في حصول حزب واحد على السلطة ووجود الحزب الاخر في المعارضة ، وقد أثنى عدد من السياسيين على قيام هذا النظام لاتفاقه مع طبيعة الاشياء والتاريخ (١٧) . وحسب قول دوفرليه فان نظام الحزبين يبدو له متفق مع صفة الطبيعة وذلك لان المفاهيم السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي . فالسياسة تتضمن اختيار بين نوعين من الحلول . فيما يتعلق بالصراع بين التيارات هنالك : النظام ضد الحركة ، وبما يتعلق بالامزجة : مزاج محافظ ضد الامزجة التى ترغب في التغيير ، وبالنسبة الى الطبقات : البرجوازية ضد البروليتارية ، من هذا يظهر ان الثنائية تتناسب مع طبيعة الاشياء . وتاريخيا في الماضى فان جميع الصراعات الكبرى بين الجماعات كانت متسمة بالثنائية ، كاثوليك وبروتستانت ، جيروندين ، والجاكـوـين ، المحافظين والاحرار ، الرأسماليين والاشتراكيين ، شرقيين وغربيين . فكلما كان الشعب امام مشكلة كبيرة ويطالب بحلها نرى انقساما بين الافراد بحيث كل جانب يناهض الجانب الاخر في تصوره كأنهما قطبين متضادين في طرح الحلول .

وعلى حد قول شوازنبرغ ان لتحليل دوفرجية صفة يغلب عليها طابع

16 — Roger Gogerd schwartznberg. Op cit P. 185 .

17 — Roger Gerard schwartznberg. op. cit PP. 185 - 186.

الغيبية وذلك عند الكلام عن مصطلح «بالطبيعة» فكيف يمكن حمل الاعتقاد بوجود هذه الطبيعة من خلال تشخيصها . اما تاريخ فرنسا السياسي الذي اورد دوفرجية بعض حوادثه المهمة من خلال الصراعات العديدة التي وجدت في شكل ثنائي ، فان (هذا التاريخ) يظهر أهمية الوسط في حسم كثير من الموضوعات وخاصة من خلال الحياة البرلمانية الفرنسية حيث نتبين أهمية الوسط كتيار متغلب على التيارات الاخرى يمينية او يسارية (١٨) .

ويمكن تلخيص مزايا نظام الحزبين بالنقاط التالية :

- ١ - يسهل نظام الحزبين عملية جمع المصالح لتقديمها الى النظام السياسي على شكل مطالب .
 - ٢ - يقلل او يلغي نظام الحزبين دور الوسطاء لان الناخب بصورة مباشرة يستطيع أن يدلى بصوته حسبما يراه من صواب في اتخاذ رأى وينتخب بذلك ممثله الذي بدوره يراعي ما كلف به من قبل الناخبين في القضايا الهامة .
 - ٣ - يضمن نظام الحزبين وجود حكومة مستقرة لان الحزب في الحكم يكون بالضرورة محصلا على غالبية المقاعد البرلمانية .
- ويتجسد تطبيق نظام الحزبين بصورته المثلى في بريطانيا ، اما في الولايات المتحدة الامريكية فان مرونة نظام الحزبين تجعل تطبيقه اضعف من نظام الحزبين الشديد التطبيق في بريطانيا . وذلك لان سيطرة الحزب على البرلمانين في بريطانيا تعتمد في وجود توجيه واطاعة مستمرة بعكس العلاقة بين الاحزاب الامريكية وممثليهم في الكونكرس الذين لايتفقون شرطا بصورة دائمية مع الخطوط العامة لسياسة احزابهم .

١٨ - في هذا المقال الذى كتبه الاستاذ دوفرجيه في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية بين كيف ان الوسط الفرنسي في نهاية الامر يحتل الموقع الذى يستقر فيه بين الاتجاهات اليسارية واليمينية .

ثالثا : الحزب القائد أو الغالب :

هناك مؤثران اذا اجتمعا فيمكن عندهما اطلاق اصطلاح الحزب الغالب -
تعبير دوفرجية في كتابه الاحزاب السياسية الذي صدر عام ١٩٥١ :

١ - أسبقية واضحة للحزب على منافسيه .

٢ - اذا كان يجسد بأفكاره آمال الامة .

وهذا ما عرف به الحزب الراديكالي في الجمهورية الثالثة الفرنسية حيث
يقال الجمهورية الراديكالية او كما يؤكد البعض بأن الراديكالية تعني فرنسا
وفي الوقت الحاضر تعرف بعض الدول الاوربية هذه الحالة من وجود
الغالب في كل من السويد والنرويج والدنمارك وآيسلندا وايطاليا . (في
بلدان الاولى الاحزاب الاشتراكية وفي البلدان الاخيرين يوجد الحزب الديمقراطي
المسيحي) .

اما في العراق فقد ظهر اصطلاح الحزب القائد لأول مرة في المؤتمر التو
الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٥ .

ولم يعد المؤتمر في تبني مبدأ الحزب الواحد وذلك رغبة من الحزب في
بمبدأ الديمقراطية الشعبية والتي تعمل في اسناد وبلورة سياسة الحزب .
يبدو بأن دور الحزب الواحد هو الاساس في العمل السياسي بينما النظام في
القائد يستند بالعلاقة الوظيفية مع مطالب الجماهير (١٩) .

وتعيين هذه الجماهير حسب منطلق الحزب القائد هم العمال والفلاحين
والفئات والمراتب الاجتماعية التي تشترك معهم في منظورات واحدة (٢٠) .
فالحزب القائد ليس الحزب المتسلط الذي يفرض نفسه على الجماهير
بل أن تزكيه الجماهير وموضوعية مكانة الحزب بالنسبة للدولة هما اللتان

١٩ - انظر : الحزب القائد في النظرية والتطبيق - المؤسسة العربية للدراس
والنشر ١٩٧٢ ص ٧ .

٢٠ - الحزب القائد في النظرية والتطبيق . بيروت ١٩٧١ ص ٧٧ .

نوعية القيادة وطبيعتها على اعتبار ان القيادة ليست قادمة من (فوق) بل مناسبي مستندة على قاعدة اساسية هي اختيار الجماهير لهذه القيادة التي تدرك ببصيرة ناقية الغايات التاريخية لها (٢١) .

فالحزب القائد لاينفي وجود الاحزاب الاخرى ، بل يعمل معها واضعا نصب عينيه ضرورة الاتفاق على النقاط الحيوية والضرورية للمجتمع قاطبة .

تقدير نظام الحزب القائد :

- ١ - يعتبر الاستقرار السياسي من أهم مزايا نظام الحزب القائد حيث يصار الى توحيد جهود كافة الاطراف في العمل سوية لمواجهة المطالب والرد عليها بصورة تضمن عدم تشتت الجهات التي توصل المطالبين .
- ٢ - قد ينفرد حزب واحد بالسلطة على حساب الاحزاب الاخرى التي ارتضت بالعمل سوية في تحقيق برنامج موحد .
- ٣ - محاولة التوفيق بين النظام والاستمرارية من اصعب الامور التي تجابهها الاحزاب المتطلعة في التغيير ، فلهذا يوجب انفتاح الحزب بين فترة واخرى لفتح المجال لانضمام عناصر جديدة . ومن ثم يجب ان لا يكون التغيير بصورة مستمرة بحيث لا يستفاد من مزايا الاستقرار في البناء والتقدم .

رابعاً : نظام الحزب الواحد :

اذا كان هنالك تطابق من الناحية النظرية بين فكرة الحزب القائد والحزب الواحد فانه ومن الناحية العملية التطبيقية يلاحظ اختلافا بارزا عند دراسة تطبيق فكرة الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي بالمقارنة بما موجود في العراق . ففي العراق يمتدح حزب البعث العربي الاشتراكي بوجود احزاب اخرى . اما في الاتحاد السوفيتي فتكرس نظرية الحزب القائد في وجود نظام الحزب الواحد بوجود الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي فقط .

ففي التحليل الماركسي اللينيني مالحزب الا التعبير السياسي لطبقة اجتماعية . فمن لحظة قيام الثورة الاشتراكية التي تعمل لازالة الطبقات او صراع الطبقات لا يمكن عندها وجود اكثر من حزب واحد . فففي مجتمع لا وجود فيه لطبقات فليس هنالك من معنى لوجود احزاب متعددة .

المطلب الاول : الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي :

حسب النظرية الماركسية الثورة يجب ان تكون من صنع البروليتاريا وازضاف لينين ان الثورة يجب ان تكون بواسطة حزب البروليتاريا . حزب البروليتاريا يقوم على اكتاف الثوريين الذين يوجهون الجماهير البروليتاريا . فالثوريون هم الطبقة الواعية للمهدف والوسائل الموصلة الى الهدف . فالدور الموجه للثوريين انعكس حسب متطلبات الوقت (عام ١٩١٧ عند الثورة) في الاتحاد مع الفلاحين والمثقفين والبورجوازيين الصغار .

فبالنسبة الى لينين ان دور الحزب هو اساس لقيادة الثورة فبالطبقة العاملة نفسها تتقاسمها اتجاهات في التعاونيات وتتلاعب بها أهواء صغار البورجوازية . وفي الوقت الحاضر يتجسد الدور الطبيعي للحزب الشيوعي السوفيتي في الوثائق الرسمية « فالحزب هو الشعب ووجد الشعب لخدمة الشعب » فهو القسوة التي توجه المجتمع السوفيتي .

ولم يأتي برجنيف بجديد نظريا حول الدور الطبيعي للحزب القائد وانما أكد الالتزام بفكرة لينين في دور الحزب الشيوعي في المجتمع . فقط الحزب المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية للطليعة يستطيع باقتدار اعطاء الحل العادل للمشاكل .

وفي المؤتمر الرابع والعشرين للحزب عام ١٩٧١ أكد مجددا على دور الحزب الطبيعي في القول بأن للحزب ليس فقط الدور الايديولوجي وانما الدور القيادي في كل المجالات المتعلقة بنشاطات المجتمع السوفيتي والذي يتلخص في : -

١ - قيادة المجتمع :

في علاقة الحزب مع الجماعات الاجتماعية الاخرى الموجودة في أى مجتمع يعمل الحزب الواحد على السيطرة على هذه الجماعات او استيعابها . لذلك نرى ان وجود المنظمات أو الجماعات الاخرى كالنقابات والتعاونيات ومنظمات الشباب الرياضية والثقافية متعلق بحضور ممثلين من الحزب الشيوعي في كل قيادة من قيادات هذه المنظمات والجماعات حيث ينصب عملهم القيادى في نشر تعاليم و آراء الحزب في هذه الجماعات غير الحزبية .

٢ - قيادة الدولة :

وقد عرف الدستور السوفيتي في المادة ١٢٦ الدور القيادى للحزب عندما ذكر بأن الحزب هو النواة القائدة لكل المنظمات العمالية والاجتماعية ومنظمات الدولة (٢٢) .

فالقوة الموجهة لكل نشاطات الدولة ما هي الا الحزب . وكل مؤسسات الدولة تتبع الحزب . وحسب قول لينين بالنسبة الى دور الحزب في الدولة ، من انه ليس هنالك من سؤال سياسي أو تنظيمي يتعلق بمؤسسات الدولة يمكن ان يقرر ويحل بدون التوجيهات المعطاة من قبل اللجنة المركزية للحزب .

المطلب الثاني :

نجربة الحزب الواحد في النظام الفاشي - ايطاليا : -

لم تكن تجربة نظام الحزب الواحد لصيقة بالاتحاد السوفيتي فقط وانما

٢٢ - اما فيما يتعلق بمضمون هذه المادة ١٢٦ في الدستور السوفيتي الجديد الذى صدر في شهر تشرين أول « اكتوبر » فلم يتطرق عن الدور القيادى للحزب الشيوعي ، أغفال دور الحزب في مؤسسات الدولة ، تطور للنظام السوفيتي ؟ ان خبر تقليد برجنيف لوسام الجدارة في مضممار تفسيره للماركسية اللينينية يمكن ان يعطينا فكرة عن التجديد الذى عمله في خصوص النظام السوفياتي

طبقت وتبنت فكرتها انظمة سياسية اخرى . وكانت فترة ما بين الحربين غزيرة في انتاجها لنماذج اخرى في مضمار الحزب الواحد ليس شكلا فقط وانما بمضامين بعيدة كل البعد فكريا عن تجربة الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي ولهذا ففسد اوضحت اوربا مسرحا في فرز تطبيقات الحزب الواحد في كل من ايطاليا وتبعتهما المانيا ، وانعكست ممارسات الحزب الواحد ذا المضمون الجديد على دول اوربية منها البرتغال وتبعتهما اسبانيا . كما لاقت فكرة الاخذ بنظام الحزب الواحد نجاحا محدودا لدى الاوساط الدينية واليمينية الفرنسية من اصحاب موراس ودعاة فرنسا اليمينية ضد صعود وانتشار الافكار اليسارية فيها . فاهمية التجربتين بصورة طبيعية ، كانهيار المد وفقدان شعبيتهما او لزوال ضرورة وجودهما كقوة جماهيرية خاصة في كل من ايطاليا والمانيا نابعة من ان هاتين التجربتين انتهت ليس بصورة طبيعية للنظام السياسي القومي او العنصري وانما زوالهما جاء نتيجة خسارة هاتين الدولتين للحرب ودخول قوى الحلفاء الى قعر دار كل من ايطاليا الفاشية والمانيا النازية (٢٣) . ومع ما يمكن تناوله من مقارنة متعددة الجوانب وكشف لفترة ما بين الحربين بين الانظمة المتعددة لهذه الحقبة والتي تعتبر اغنى تجارب اوربا من انتفاضات ومتاعب ومجد وبطولات ، والتي كانت حصيلتها القضاء على حياة اكثر من خمسين مليون شخص ، ان التحليل سوف ينصب في عرض تجربتين لفكرة واحدة الا وهي تجربة الحزب الواحد ذا المضمون الاجتماعي الاقتصادي في ايطاليا الفاشية وتجربة الحزب الواحد ذا المضمون العنصري في المانيا النازية .

الحزب الفاشي في ايطاليا :

اصيبت ايطاليا اكثر من بقية الدول الاوربية الاخرى بخيبة أمل بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى . فهي من الدول المنتصرة ومع هذا فلم تفلح في الحصول على مما حصلت عليه الدول المنتصرة الاخرى كبريطانيا وفرنسا عند اقتسام الغنائم

23 — Cf. Semiaire de maria A. macciochi. Universite de Vincenne. 1974 - 1975.

في جزئين حاول قسم من الجامعيين والفنانين بنجاح اظهار الاصول الثقافية والابعاد الحضارية للفاشية الايطالية .

ومناطق النفوذ في العالم حين توقيع معاهدة فرساي وسان جرمان عام ١٩١٩ في باريس .

وعند الرجوع الى تكوين ايطاليا كدولة قومية . فالملاحظ انها بدأت كمنهجية

لثورات ١٨٢١ و عام ١٨٤٨ ومع صعوبات ، فتحت شعار **Risorgimento** (النهضة) في توحيد تيارين هما التيار الحر والوطني تحت قيادة مازيني وكافور مما زاد في أهمية النخبة في توحيد البلاد الايطالية ككل تحت نظام سياسي واحد . فايطاليا أصلا مقسمة وخلال عدة قرون الى مقاطعات شبه اقطاعية ومحكومة أو واقعة تحت نفوذ الامراء والدول الاجنبية ، ولهذا فهي لم تعرف الدولة القومية الواحدة وهذا العامل الحضاري محسوس وملاحظ الى الوقت الحاضر وله مردوده الفعلي في عدم تماسك الامة الايطالية حيث يلاحظ فعليا ورسميا أهمية المناطق الاقليمية الايطالية في ادارة شؤونها الذاتية كوحدات متباينة . فالتراث السياسي اذن في ايطاليا ورغم وحدتها السياسية المكرسة في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر يفتقد معني الوحدة القومية والحرية الفردية ولم تكن التجربة البرلمانية احسن حالا من العاملين السابقين وسوخا في ايطاليا الموحدة . فتصريح أزكيلاو **D'azeglio**

في هذا المضمار له أهميته البعيدة المعنى عندما ذكر ومنذ عام ١٨٦١ « اننا عملنا ايطاليا وما علينا الان الا عمل الايطاليين » . وهذا يعني ان ايطاليا كدولة قومية وذات حدود سياسية قد أقر - وهو ما اعترف به - من قبل القوى الكبرى انذاك (بريطانيا ، فرنسا ، امبراطورية النمسا والمجر وبروسيا والقيصرية الروسية) ، ولكن المواطنين الايطاليين انفسهم لم يكونوا حائزين على درجة من الشعور القومي الواسع بوحدة بلادهم (٢٤) .

٢٤ - ماركيز ماسيمو ازكيلاو - كاتب ورجل دولة ايطالي ولد بتورين عام ١٧٩٨ وتوفي عام ١٨٦٨ وهو احد رجال النهضة الحديثة في ايطاليا والتي ادت الى وحدتها السياسية .

أى أنهم لم يستطيعوا تجاوز الاقليمية وتأثيرها على الشعور الفسردى
والجماعى للشعب الايطالى .

خصائص الفاشية :

واذا رجعنا الى خصائص النظم الفاشية ، فإنه يمكن التوقف على أهم
السمات الاساسية وهي انها نظام فردى وتعتمد على نظام الحزب الواحد وتناهض
الديمقراطية (٢٥) . وعندها نكون قد ادركنا النتائج التى تمخض عنها هذا النظام
بدون ان عرفنا الاسباب الموجبة للاخذ بهذا النظام بشكله الايطالى ، والذى يتلخص
بان ايطاليا كانت مسرحا لاضطرابات عمالية يومية ومهددة بثورة بلشفية من ناحية
، ومن ناحية اخرى فان ايطاليا كانت تتطلع للخروج من ازماتها الاجتماعية
الاقتصادية الى اعادة مجد روما الامبراطورية وذلك بالتوسع الاستعمارى لتستحوذ
على البلاد الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط . وقد انعكس هذان التياران
أبان الحرب العالمية الاولى في اتجاهين الاول : وهو اشتراكي رافضا الحرب والثاني
: قومى وكان داعيا لدخول ايطاليا الحرب . علما بأن بنيتوموسوليني

Benito Mussolini

بريدة حزب التقدم **Avanti** وموقفه المفاجىء الداعى لدخول ايطاليا
الى الحرب ادى الى طرده من تحرير الجريدة ومن الحزب . واذا لم يكن يسيرا
للأشراكيين من تولى السلطة لعدم فوزهم في البرلمان وعدم سيطرتهم على المصالح
الهامة في ايطاليا فان موسوليني انبرى وبمساعدة الجنرالات بعد اعلان ولائه للملك
في مؤتمر الحزب الذى اقيم في ٢٤ تشرين الاول في نابولى عام ١٩٢٢ الى التحرك
والسير نحو روما في ٢٧ تشرين الاول من العام نفسه بعد اجتماعهم في شمال روما

٢٥ - راجع كتاب الدكتور شمراى حمادى ، النظم السياسية ، الطبعة الرابعة
١٩٧٥ ص ٢٨٠ - ٢٧٤ .

١٩٧٥ ص ٢٨٠ - ٢٧٤ . ويذكر الدكتور عبد الحميد متولى بان من بين
العوامل التى تؤدي الى قيام الدكتاتورية ومن ثم قيام نظام الحزب الواحد
عدم النضوج السياسى - القانون الدستورى والانظمة السياسية ص ٤٧١ .

بسييفيتافيشيا Civiavechia حيث تم لهم في اليوم التالي دخول روما واستلام السلطة بدون مقاومة (٢٦) .

وهكذا فقد اوصل موسوليني ثورته الفاشية الى الحكم معلنا بان ثورته سوف لا تكون ضد المؤسسة الدستورية للدولة ولكن ضد المجموعة السياسية التي فشلت خلال أربعة سنوات في اعطاء حكومة مستقرة الى البلد .

وللتعرف على الحركة الفاشية عن كثب يجب تحليل موضوعين متلازمين :

أ - النظرية الفاشية .

ب - التنظيم الحزبي للفاشية .

أ - النظرية الفاشية :

من الصعوبة بمكان الاقرار بوجود نظرية فاشية متكاملة الابعاد وخاصة عند التطبيق من مجتمع الى اخر . واذا اقررنا مبدئيا بأن النظرية تعني مجموعة الافكار والمبادئ التي ترسم الخطوط العامة للممارسة السياسية ، فعندها تبدو لنا مهمة ايجاز مجمل القواعد المبدئية التي سار عليها النظام الفاشي في ايطاليا لحد ما مبادرة ليست بغير الممكنة خاصة وان الادبيات الدالة لوصف النظام وتحليله باجزائه لم تتوقف عن الصدور واضعة نصب عين الدراساتين الكثير من الوثائق من رسائل وخطب ويوميات . واذا كانت هذه الوثائق والرسائل كاشفة وواصفة للفاشية من خلال الممارسة الفعلية للحكم ، فإن هذه الممارسة لها أصول وجذور وتعتبر من اهتمامات ومردودات فكرية تبنتها الفاشية وكانت تنطبق بلسان : ميكافيلي ، جورج سوريل ، هيكل نتيشه فيكو مضاف اليهم باريتو ، وموسكا العالمين الاجتماعيين فميكافيلي بين في كتابه الامير كيف ان المحافظة على الدولة تبرر اللجوء الى القوة وكيف ان السياسية منفصلة عن الاخلاق . ومن سوريل المهندس

٢٦ - وقد تمت عملية دخول روما بعد اقامة قيادة الجنرالات المواليين الاربعة

للفاشية دوبونو Debono دي فيشي Devecci بيانشي Bianchi

٢٨٤

Balbo

وبالبو

تاترت الفاشية في أعلاء شأن النقيابية الى حد الهوس وعلى حساب العقل وحتى استعمال القوة المطلقة في الدفاع عن هذا التنظيم النقابي . اما افكار هيكل حول الدولة وتفضيلها حتى على الافراد فكانت بمثابة دين للتنظيم الجديد للدولة الفاشية الجديدة . ونحي فيكو منحى هيكل في تقديسه للدولة وقوانينها . أما باريتو فكان وراء تفضيل حكم النخبة the Elite في المحافظة على الحكم وذلك بتحديد الحريات واستعمال القوة والاقناع معا .

وبعد ، فبعد المسيرة الشهيرة الى روما واستلام بنيتو الحكم بتعميد من الملك كيف واجهه الفاشست قضية الحكم ؟ لقد عرفنا المنظرين الرسميين وغير الرسميين والذين اثروا على توجيه السياسة العامة للفاشست بصورة غير مباشرة ، ومع هذا فالفاشست كتنظيم وكحزب لم يكن لديه منهاج حكم ليس على المدى القصير ولا قطعاً على المدى البعيد . لقد وصلوا الحكم وما عليهم الا مواجهة مشكلة استلام السلطة . يجيب موسوليني على افتقاد حزبه لمنهج يسير عليه في الحكم بجواب عملي وشخصي « بأن ايطاليا لا تفتقد لبرامج ولكن لرجال وقوة » (٢٧) .

فالفاشية هي عمل وشعور قبل كل شيء - يضيف كتاب الفاشية - (٥٦) .
فالفاشية هي عمل وشعور قبل كل شيء - يضيف كتاب الفاشية - (٢٨) .
ولهذا فالفاشية تؤكد الجانب الواقعي اكثر من الجانب النظري المجرد . واذا اخذنا بنظر الاعتبار مقولات موسوليني فهي (أي الفاشية) في تضاد مع المادية التاريخية الماركسية . فالذي يحتسب لديهم هو النظام في الدولة . فالدولة ينظر اليها ليس كمجمع للافراد والجماعات والتي تتصارع فيها التيارات والارادات المتعددة والمتناقضة وانما أي الدولة هي شخصية روحية Aspirithalentity تتعايش وتنتقل الى الاجيال المتعاقبة . وكذلك المجتمع فهو ذو اهداف مستمرة

27 — Raymond leslis. Governments in Europe.

28 — Alfredo Rocco. The Political Doctrine of facisme

د تاريخية في المحافظة على افراده بعيدا عن المطامح الفردية للأشخاص المكونين
بمجموعهم للمجتمع . لهذا فان الافراد وحتى الجماعات هم للاحقون للدولة وليس
سابقين للدولة . ومصلحة الدولة ينظر اليها اولا وقبل كل شيء ، ومدى مشروعية
وحقوق الافراد هي بمدى مطابقتها مع ارادة الدولة .

فالكل موحد مندمج في الدولة الواحدة واذا كانت هنالك معارضة فتعتبر
مرض اجتماعي يجب استئصاله . فالنظام والطاعة يجب ان تكون مقبولة - يؤكد
موسوليني - واذا لم تقبل فيجب ان يجبر على قبولها (٢٩) . والارغام اذا كان
فردى فهو غير مستحب وهو اشارة الى التعسف وحتى الفوضى ، ولكن الارغام الذى
يؤكد عليه الفاشست فهو الارغام ذو الاهداف التى تتفق مع ارادة المجتمع ككل .
فهذا النوع من الجبر مقدس ومقبول اخلاقيا .

وعليه فان الفاشية ذات الطابع الايطالي تؤكد على استمرارية الدولة في سبيل
خدمة الامة الايطالية والتي وجدت لها بالحزب الفاشي روح جديدة بعد تكوين الامة
الايطالية . ولكن هذه الروح الجديدة للامة برزت لخدمة الافكار التوسعية متخذة
لها من مجد روما الامبراطوري القديم هدف يجب تحقيقه مستعينة بالارادة الحرة
ومتخطية في ذلك الظروف التاريخية نفسها والتي لم تعد تنسجم مع الوقائع المادية
والافكار الجديدة بعد ظهور الدول القومية للقرن التاسع عشر . فالتوسع القومي
الاوربي كان قد استفاد من ظروف التقدم الصناعي في مصادرة اراضي وحقوق
الشعوب الاخرى .

ولهذا فان ايطاليا الامبراطورية كما اريد لها اصطدمت في خلال حروبها
التوسعية بفواجع حربية مع دول صغيرة ودفعت بذلك ثمنا باهضا للارادة غير
المتطابقة مع واقع الزمن (٣٠) .

29 — Mussolini - Discorsi della Rivolution.

٣٠ - لقد بدأت ايطاليا بسلسلة من الحروب مع اثيوبيا اولا ومع اليونان وفي
شمال افريقيا وكانت حصيلة عملياتها العسكرية خسائر وانتكاسات لم يشفع
لها ويغطي عليها في احيان عديدة الا دخول القوات الالمانية لمساعدتها مباشرة .

بصورة رسمية كان تأسيس الحزب القومي الفاشستي قد قام بعد مؤتمره في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٢١ حيث عقد الاجتماع الموسع في العاصمة روما . وفي هذا الاجتماع الرسمي اقر برنامج الحزب والذي اكد على كون الحزب قد نظم اراديا على شكل « ميليشيا » في خدمة الامة . وكما اكد نظام الحزب في ان نشاطه يقوم على مبادئ ثلاثة : النظام والطاعة والتسلسل الهرمي (٣١) .

ويعتقد بان عدد اعضائه حينذاك كان ١٥١٦٤٤ ألف بضمنهم التجار والصناعيين والحرفيين وموظفي الدولة والمدرسين والطلاب ومالكى الاراضي والعمال الزراعيين . وقد انتقد معارضي الحزب هذا التكوين الاجتماعي للحزب مما دعى موسوليني في الرد وعلى اساس انه حزب مغلق وقام على انتقاء الاحسن مع صعوبة الظروف المعادية التي نشأ في وسطها الحزب . كما ذكر موسوليني بأن الثورة رمت البعض مع البعض خليطا من الباحثين عن الاهداف السامية مع المنتفعين والمسيئين والجديدين . والملاحظ على تكوينات اعضاء الحزب سنا بأن اغلبهم من الشباب العديمي الخبرة في الامور السياسية كما بينا ان المحيطين والمقربين بقائدهم لم يكونوا في مستوي موسوليني ثقافيا او اخلاقيا (٣٢) . وهذا ما يفسر بسهولة اندفاعات الفاشيست وخاصة في اعمال العنف والاساءة وسوء التصرف مع المعارضة من جهة ووزن الالهام الذي كان موسوليني يمرر به ارادته وسلطته على مؤسسات الدولة وعلى الجماهير .

وقد نظمت الجماهير في حزب واحد وعلى رأسها المجلس الكبير
Grand Council والذي يعتبر المسؤول الاول في ادارة شؤون الدولة

31 — Order. discipline. hierarchy.

32 — Cf. New Governments in Europe. OP, cit. P.56.

الايضالية والاداة الاساسية في ادامة النظام • أما نواة الحزب التنظيمية فهي كتائب الدفاع **Fascio Combattimento** قسمة على الاقاليم وفي داخل كل اقليم هناك تنظيمات محلية وكل هذه التنظيمات المتدرجة يكون ولاؤها المطلق الى القائد **ilduce** وقد اقبل الانظام الى الحزب عام ١٩٢٦ (واعقبها قسرات بالسماح للانظام الى الحزب الى عام ١٩٣٢) ما عدا الافراد الذين كانوا في منظمات الحزب الملحقه ، فانهم يستطيعون اتمام انضمامهم الى الحزب كاعضاء كاملين •

ومن معرفة قسم الانظام الى الحزب يستشف منه اهمية القائد الاعلى والتضحية في منهاج الحزب « فاتباح التائد تكون بلا مناقشة والدفاع عن الثورة الفاشية مقرونة حتى بالتضحية بالنفس » • وقد توسع الحزب نتيجة سياسة الانفتاح على الجماهير حيث بلغ عدد اعضائه عام ١٩٣٥ (٢٠٤٢٨٣٢٧) • ومع بقاء مؤسسات الدولة القديمة : الملكية والبرلمان (٣٣) والوزارة

33 — Cf. Paul Guichonnet. P.U.F. Moussolini et le fascisme. 1971. P. 44.

٣٣ — البرلمان يجمع مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، اكثريه الشيوخ كانوا من المؤيدين للنظام الملكي ، اما مجلس النواب فقد أعطى صلاحية مطلقة لموسوليني في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ولدة سنة كاملة بعد تصويت ، فمن بين ٤٢٩ جمع موسوليني ٣٠٦ صوتا و ٧ أصوات امتناع • أما في انتخابات عام ١٩٢٤ ل ٦ شباط فان القائمة الفاشية حصلت على ٤٣٠٥٩٣٦ صوت وبذلك كان لها ٣٥٦ مقعد وبجانب هذه القائمة كان هنالك القوميون الموالون لموسوليني وقد حصلوا على ١٩ مقعد في مجلس النواب وبذلك فان ٦٤٩٪ من الاصوات ذهبت الى موسوليني وحزبه • أما المعارضة فالشعبيون كان لهم (٣٩) مقعد والاشتراكيون (٤٦) مقعدا اما الحزب الشيوعي فكان نصيبه من هذه الانتخابات : ١٩ مقعدا •

الاحرار : ١٥ مقعدا •

الديمقراطيين الاجتماعيين : ١٠ مقاعد •

الجمهوريين : ٧ مقاعد •

وبعض التجمعات الحرة : ١١ مقعد •

٢٢٢

فإن للمجلس الفاشي الاعلى السلطة في مراقبة وتنسيق هذه المؤسسات مع سياسة الحزب . وبقانون عام ١٩٢٨ في ٩ كانون الاول اصبح المجلس الفاشي الاعلى احدى المؤسسات الدستورية في الدولة وذا مسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية في ايطاليا ، فلا الملك ولا البرلمان اصبحا ذا مسؤولية في ادارة شؤون الدولة الفاشية وانما الحزب لوحده والذي جسد الامة ومؤسساتها بوجود المجلس الفاشي الاعلى وباقامة النظام التعاوني ومنذ تصريح عام ١٩٣٦ في ٢٣ آذار وذلك في سبيل اقامة النظام الكلي في تنسيق الاقتصاد داخليا واقامة الامبراطورية الرومانية كما في ايام العهد الامبراطوري القديم .

تجربة الحزب الواحد في النظام العنصري :

المانيا النازية « المانيا الرايخ » الثالث : كون النظام النازي في تعداد التاريخ لا يبطل فائدة دراسته كنموذج لنظام اسس بمزيج من الديمقراطية والقوة ، ولم تكن نهايته الا بدخول جيوش الحلفاء قلب الرايخ الثالث برلين والذي قسدر له النازيون ان يعيش الف سنة .

ففي انتخابات ١٥ اذار عام ١٩٣٣ حصل الحزب النازي بتحالفه مع الحزب القومي على اصوات ١٧ مليون ناخب لصالحه وبهذا فقد حازوا على نسبة (٤٤٪) من مجموع الناخبين وكان لهم (٢٨٨) نائب في الرايخشستاغ Reichstag مجلس النواب (٣٤) . بينما -- لم يحصل منافسوه

والملاحظ من كل هذه الاصوات بأن موسوليني قد كسب الجسود ووسط ايطاليا وكان الفاشيون اقلية في شمال ايطاليا وهي مناطق متقدمة صناعيا ومترفة نسبيا بالمقارنة مع بقية مناطق ايطاليا .

٣٤ -- ص ١٤٠ الحكومات الجديدة في اوربا ، يذكر الكاتب ان هؤلاء السبعة عشر مليون مكوئين من مجموعة الناخبين الجدد المولودين في الحرب الاولى ، ومن المحافظين ذوي الافكار من البرجوازية الصغيرة ، والقسم الثالث المتأثرين بالدعاية ، النازية من الجماعات التي تنتخب اعتياديا ولكنها خافت من الشيوعية والاشتراكية .

الاساسيون من ديمقراطيين اشتراكيين الا بمئة وعشرين مقعدا والحزب الشيوعي
بواحد وثمانين مقعدا * وبذلك ضمن هتلر لنفسه مسؤولية استلام منصب
المستشارية * وما افتعال حريق بنائية مجلس النواب في ٢٧ شباط الا بداية لمصادرة
الحريات للمعارضة وارساخ الحكم المطلق للحزب النازي لوحده (٣٥) *

نصحيح كان هنالك ارهاب ذوي القمصان السود في ايطاليا اما في المانيا فقد
كان الشائع ارهاب ذوي القمصان البني ولم يحدث صعود كلا الحزبين افتعالا اراديا
محضاً * ولكنه تمخض عن ظروف انية صعبة قاست منها المانيا بعد الحرب العالمية
الاولى مباشرة واجواء خاصة عاشها الشعب الالماني واقتات منها ، وكانت موادها
رومانسية فكرية وفلسفة وموسيقية كانت حصيلتها استعداد جماهيري لشعب ذهب
الى محاربة العالم مع استعداد شبه مطلق للشقاء في سبيل الوصول الى
طموحاته (٣٦) *

١ - البيئة الثقافية لالمانيا قبل النازية :

اشتركت المانيا مع ايطاليا في ظروف سياسية متشابهة نسبيا في عدة اوجه
بحيث يمكن اقامة مقارنة صحيحة بينهما * ولكن اوجه المقارنة تتوقف لتسمح
بالتالى على خصوصيات معينة اتسمت بها المانيا لوحدها فمن ناحية لوحظ بأن كل
من ايطاليا والمانيا كانتا اخر الدول الاوربية الكبرى والتي توحدت على شكل دول
كمثيلاتها الاوربيات قوميا * وقد عانت المانيا كما الحال مع ايطاليا من وجود

٣٥ - لقد نجح النظام النازي في استغلال حادثة الحريق لمحاربة وتقليص حركة
اعدائه ، كما نجح بذلك النظام الفاشي في بداية حكمه عندما تم اغتيال
النائب الاشتراكي Glacemo Matteotti ثلاثة ايام بعد انتقاده
لمجريات الانتخابات وطلبه باعادتها وذلك في ٣٠ ايار عام ١٩٢٤ *

٣٦ - يذكر سبيير وهو وزير هتلر للتصنيع الحربي بأن او امر هتلر كانت تدمير
كل دليل او مؤشر عن حياة في المانيا بعد دخول الحلفاء الى برلين فكان يصير
على اوامره القاضية بتدمير الطرق والبنيات والمؤنة ٠٠٠٠ وكان هتلر
يصرح بما معناه بان الامة الالمانية قد انتهت *

— Albert speer. inside the third Reich. london 1970.

خصوصيات اقليمية لا يمكن تجاوزها في كل شرط من هذه الدولة القومية الفتية .
وكما لاحظنا فان ايطاليا كانت تتطلع الى اعادة مجد روما الامبراطورية وكذا
الحال مع المانيا بعد توحيدها فانها كانت مترقبة لانشاء الامبراطورية الجرمانية
المقدسة . فرسالة الشعب الالماني حركة سياسية والتي وجدت لها من صدى في عهد
بسمارك عام ١٨٧١ عند توحيدها كانت قد لقنت وتبناها المثقفون الالمان من
تاريخيين وفلاسفة وكتاب . فمن اشعار الرومانتيكيين الى كتابات كانت وهيكلم في
تمجيد الدولة وتوسعها الى تمجيد فشتة للشعب الالماني كان الشعب يتغذى من
التوجيه المعنوي الاعتدائي نحو اقامة المجتمع المتكامل في محيط جغرافي معين ومكتفي
اقتصاديا ضمن محيطه في امة مثالية . فالدولة لدى هيكلم هي الامة على الارض ،
واذا كانت للدولة هذه الهمية فان وراء اقامة الدولة تكمن القوة فبالقوة تتوسع
الحضارة وما الدولة الا تنظيم عالي للحضارة .

تمجيد الدولة والقوة مفاهيم اصبحت متداولة بين المثقفين والعامه في النصف
الثاني من القرن التاسع عشر بحيث اصبحت هذان المنهومان ذا مضمونين اكثر خطورة
بظهور « علم » جديد اكثر اثارا واهمية في التاريخ الحديث لالمانيا بصورة خاصة
وفي اوربا بصورة عامة . فكتاب ارثر غابينو الفرنسي « مقالة حول عدم المساواة
بين الاجناس الانسانية » ، احتوى مصدر مهم في تأجيج القومية الالمانية حينما اظهر
اسطورة العنصر الاري . مما زاد اهتمام الباحثين والتاريخيين بعلم الاجناس بصورة
تظهر تفوق « العنصر الالماني على اقرانه من الاجناس الاوربية والعالمية الاخرى »
ومما ساعد بالتالي كثيرا في اذكاء روح التوسع والامبرالية لدى الالمان . الهام في
العظمة والتوسع وواقع مغاير من حرمان وفشل شهدته الجماهير الالمانية في الحرب
العالمية الاولى وفي نهايتها السلبية خاصة بعد معاهدة فرساي يلخص مدى الظلال
والخداع التي عاشته الامة الالمانية والتي تريد مخرجا يتجاوز شكلها ويؤكد ما بني
عليه من امال في العظمة والقوة والامكانية للامة الالمانية في ايجاد موقع لها تحت
الشمس كما هو ديدن الامة الايطالية عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، مع الفارق
بان ايطاليا كانت مع القوى المنتصرة اما المانيا فقد كانت على رأس القوة الخاسرة
وتحملت الفشل الكبير في الحرب بضياح مستعمراتها واقتطاع اجزاء من اراضيها .

ب - الحزب الوطني الاشتراكي :

نشأ هذا الحزب في وقت عرفت فيه المانيا اصعب مراحل ظهورها كدولة بعد فشلها في الحرب الاولى ، فبعد زوال الامبراطورية لم يكن هنالك من خيار لالمانيا الا بالثورة الاشتراكية او ايجاد المؤسسات الديمقراطية ذات النموذج الليبرالي في الحكم كنظام .

وقد فشلت الثورة الاشتراكية ولم يبق الا اعلان الجمهورية الليبرالية جمهورية فايمار في ١١ اب ١٩١٩ (٣٧) . حيث قامت الجمهورية على اكتاف الاشتراكيين الديمقراطيين الذين استعانوا بحكم الظروف بموظفي الامبراطورية كأداريين وبضباط الامبراطورية كنواة للجيش الجديد . فلا الضباط ولا الاداريون كانوا ساس ثقة للمعهد الجديد وهم بخلفياتهم يشكلون نواة الاستياء ضد النظام الجمهوري الجديد .

وكان للازمة الاقتصادية العالمية دور مهم في زيادة البطالة وفي زيادة التدمير لدى الشعب من سوء الاحوال المعاشية وخلال عام ١٩١٩ نشأ الحزب الوطني الاشتراكي من تجمع ستة اشخاص في مقهى بمدينة ميونخ وتبعهم هتلر بمدة ليصبح رئيسهم ومن بين الستة الاوائل الجنرال فون ايب والرئيس روهم . وفي نهاية العشرين اصبح عدد اعضاء المجموعة ثلاثة الاف عضو ليصبح في نهاية ١٩٢٣ الى خمسة الاف عضو يدفعون ثمن اشتراكهم في الحزب الوطني الاشتراكي . واشترك القوميون مع الحزب الوطني الاشتراكي ساعد كثيرا في صعود رصيد هتلر وحزبه حيث نال في انتخابات عام ١٩٢٩ معا ٣٠٠ ١٣٥ ٤٠٠ صوتا . واجمالا فان ثلاثة عوامل مجتمعة ساعدت على ازدياد أهمية الحزب الوطني الاشتراكي وهذه العوامل هي : -

١ - استمرار الازمة الاقتصادية حيث كان هناك ما يزيد على ثلاثة ملايين

في نهاية عام ١٩٣٠ .

٢ - ازدياد المشاكل الداخلية للجمهورية ومؤسساتها واختلاف وجهات النظر

داخل البرلمان والتي اعاققت ايجاد الحلول اللازمة .

٣ - اتساع نشاطات وفعاليات الحزب في استقطاب الجماهير . فقرابة ثلاثة

وثلاثمائة اجتماع تم عقده من قبل الحزب في كافة المانيا خلال سنة واحدة

وهذه الاجتماعات تمت وخاصة في المدن الصغيرة الزراعية وفي اماكن

تمهد جماهير الفلاحين ان يهتم بها سابقا .

فاهتمام الحزب الوطني الاشتراكي بالدعاية كان ذا اثر مهم في استقطاب

للجماهير ومن بين المواضيع التي اكدت عليها الدعاية النازية والتي لها صدى

عند الجماهير : رفض معاهدة فرساي ، الجمهورية وقادتها ، اليهود الماركسيين

والنظام الجمهوري ككل . فتهلر كتب ان الدعاية ليست علم ، وعندما يراه ان

بعض الوقائع للجماهير فان الدعوة يجب ان توجه للمشاعر وبصورة اكثر دقة

الى ما يسمى بالمشغفين (٣٨) . فبالدعاية الواسعة حاول الحزب وقد استطاع

بنجاح من استقطاب الكثير من الجماهير الساخطة وعجل بذلك القضاء على

الجمهورى واقامة الرايخ الثالث الذي انتظرتة الجماهير على اعتبار انه الحـ

الامثل لايجاد الحلول العاجلة والشاملة لاجلبية الشعب .

ففي التعليق على برنامج الحزب المقدم من قبل الحزب النازي أعلن بأن

البرنامج سوف يتبنى الظروف التي تتلاءم مع البرنامج وليس العكس وكما

بقية الاحزاب حينما تبني البرامج حسب الظروف .

ماهو اذن هذا البرنامج الذي اعتمده الحزب الوطني الاشتراكي ؟

Cf. new Governwents in Europe. op. cit P.P. 90 - 150.

اعتمد هذا البرنامج اولا في اجتماع عقد في ٢٤ شباط عام ١٩٢٠ (١٦) .
وذكر بأن مواد هذا البرنامج لا تتغير أي لا يمكن التنازل عنها . والبرنامج مكون
من (٢٥) مادة ويمكن اعتبار ثلاثة مواد منه اساسية لانها تلخص والى حد كبير
سياسة الدولة النازية كما ارتاها المؤسس وعمل بمقتضى هذه المبادئ ومنذ تسلم
الحكم (٤٠) . فالمادة الاولى تطالب وحدة جميع الالمان في المانيا الكبرى وتطالب
المادة الثانية بالغاء اتفاقيات فرساي وسان جرمان ، وهي الاتفاقيات التي عقدت
بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وكبرت خسارة المانيا في الحرب .

اما المادة الخامسة والعشرون فهي تنص وجوب اقامة سلطة مركزية للدولة
المنتظرة وذلك في سبيل تحقيق هذه الاهداف المتواخاة . وجاءت سياسة الحزب
لتعزز وبمرور الوقت تطبيق هذه الاهداف والتي اتسمت بمنهاج لاعادة بناء
وتعزيز الاقتصاد الوطني الالمانى وذلك باقامة المشاريع الضخمة استعدادا للحرب
وباستبعاد الديمقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين من الحياة السياسية وبمعادات
اليهود كعنصر سامي « ذا ذهنية مادية ذات جذور شريرة » (٤١) عكس الذهنية
الايروانية المنتجة والخلاقة المتأصلة على الارض .

راجع الملحق رقم (١) لبرنامج الحزب

39 -- Dans le salle des fetes Hofbrauhaus.

40 — Cf. williamsl. shirer. tome 1. 1972 P. 54. et the New
Governments in Europe P. 154.

٤١ — نفس المرجع ص ١٥٩ .

المبحث الثالث

الانظمة السياسية في العالم الثالث

درج الكتاب والمفكرون في تسمية العالم الغربي والتي تتكون من اند الديمقراطية الليبرالية بأنظمة العالم الاول أما العالم الثاني فهي الان السياسية التي اتخذت من الديمقراطية الاجتماعية في المساواة سبيلا وهدفا في واصول لحكمها . أما دول العالم الثالث فهي مجموعة دول المجتمعات الن والحديثة الاستقلال في القارات الثلاث في كل مكان من امريكا الجنوبية (دول امريكا اللاتينية القديمة نسبيا في حيازتها على الاستقلال السياسي و افريقيا واسيا (٤٢) .

فدول العالم الثالث تشق طريقها في الوقت الحاضر بين كتلتين من ال السياسية الليبرالية والاشتراكية . فاصطلاح دول العالم الثالث يستعمل كبديل لاصطلاحات اخرى او كمترادف لاصطلاح الدول النامية ، او اصطلاح المتخلفة ولكن القاسم المشترك لاجلبية هذه الدول هي في كونها دول لم تتد مستوى الدول القومية من الناحية السياسية وتعاني من مظاهر او بعض م التخلف الاقتصادي والثقافي والصحي كنتائج لهذا التخلف الحاصل . لهذا يجب علينا التعرف وتحليل المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بهذا المهمة في حياة الامم والشعوب .

Cf. Andre Hauriou - Droit Constitutionnel et institutions politiques. paris. montchrestien. 1970.et Maurice pierre Roy - les Regimes politiques du tiers monde. Paris L.G.D.J 1977.

١ - راجع كتاب الاستاذ أندريه أريو - مترجم إلى اللغة العربية - الدستور والمؤسسات السياسية - الاهلية للنشر والتوزيع - بيروت ثانية ١٩٧٧ ص ١٣٧ وما يتبعها المقطع الاول تحت عنوان « المشاكك عن عدم تكوين أمة بالمعنى الكامل » .

ان نقص التكامل القومي في بعض المجتمعات السياسية النامية ادى الى ضعف الاسس التي قامت عليها دول كثيرة وحتى ان بعض الدول قامت لاسباب بعيدة عن الواقع والتطور الطبيعي لبعض المجتمعات ، فمستلزمات الوحدة القومية كانت غائبة عن بعض الدول المستقلة الحديثة مما أدى الى وقوع الكثير من هذه الدول في مشاكل تتعلق بانتظام سير نظمها السياسية بصورة تنفيذ التقدم . ومن بين مستلزمات الوحدة للدولة القومية هي العامل الجغرافي ، واللغوي ، والتاريخي المشترك والرغبة في العيش معا .

هذا وان اقتتاد الخبرات والوسائل الكفيلة باستعمال الموارد الطبيعية والبشرية في داخل الدول الحديثة الاستقلال ادى الى اتصاف هذه الدول بحالة التأخر بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي استغلت مواردها الطبيعية بصورة جعلتها مزدهرة اقتصاديا وممكنة من مجابهة العالم بصورة تسمح لها بتطوير ومسايرة الحياة وما تتطلبه من تقدم في كافة الاصعدة .

اما دول العالم الثالث ولنتيجة أحداثها في الحياة السياسية كدول قومية فانها تصطدم في تطوراتها نحو الحياة الاحسن بمراقيل عديدة يصعب على الدولة الضعيفة الحديثة اجتيازها كلها باسرع وقت وفي ان واحد مما جعل سرعة انجازها وكأنه مطلباً تمجيزياً . ان متطلبات التكامل القومي لكثير من دول العالم الاول والثاني قد اتخذت وقتاً كافياً للتكوين ولهذا فان النظم السياسية لهذه الدول عندما تكونت (دولة قومية) فان تشكيلاتها السياسية كدول قومية أتت بصورة تدريجية ولحد ما بصورة طبيعية في أكثرية الدول القديمة الاوربية . اما الدول الحديثة الاستقلال فانها تجابه الان بجانب مشكلة التكوين القومي لمجتمعاتها السياسية مشاكل اخر تتخلف بالاهمية من مجتمع الى اخر (٤٣) .

43 — Cf. lucien Pye. the Aspects of Political developpement. little Brown. Boston. 1966.

فهناك كما يذكر لوسيان باي في كتابه جوانب التقدم السياسي المديد من الازمات منها : التغفل ، الاندماج ، المساهمة المشروعية الهوية ، التوزيع ، ص ٦٣ الى ص ٦٧ .

وبعد أن درسنا في فصل سابق الظروف المادية والتاريخية التي أحاطت بتطوير أنظمة العالم الغربي وبالتالي فإن دراسة تطورات أنظمة دول العالم الثالث سوف لا تكون بصورة متكاملة ومجدية إذا لم تأخذ بنظر الاعتبار بعض الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المحيطة والمتعلقة بهذه الدول النامية وأهم هذه الحقائق :

أولا : - المشاكل المتعلقة بتكوين الأمة بصورة متكاملة بالنسبة للدول النامية .

ثانيا : - المشاكل الناتجة عن التخلف ووسائل التغلب عليها .

أولا : المشاكل المتعلقة بتكوين الأمة بصورة متكاملة بالنسبة للدول النامية : (٤٤)
مع وجود التيارات والاتجاهات القومية التحررية في كثير من بلاد العالم الثالث فإن ما يمكن ملاحظته هو (وعلى عكس العالم الغربي) ان هناك العديد مع وجود التيارات والاتجاهات القومية التحررية في كثير من بلاد العالم التكوين القومي نقيض الدول القومية في الغرب حيث وجدت بعد ان سبقتها مظاهر التكوين القومي . ولهذا كان تنظيم الدولة كنتيجة طبيعية لحد ما لوجود حقيقة اجتماعية ثقافية في المجتمع الذي اوجد بعدها الدولة القومية .

أ - العراقيل التي ابطأت وأخلت في بناء الوحدة القومية بالنسبة لدول العالم الثالث .

١ - العوامل الجغرافية :

التكوين التلقائي للأمة يتضمن وجود وحدة او امتداد جغرافي غير منفصل أي متكامل وسبق أن ذكرنا كيف ان غياب هذا العامل قد عمل على عدم خلق اسس وحدوية متكاملة بين انكلترا وايرلندا وذلك لمجرد وجود فاصل مائي .

٤٤ - انظر - اندريه اوريو - مصدر اشير اليه ص ١٣٧ . الا اننا نشهد حاليا ظاهرة نشوء الحركات الداعية لرد الاعتبار للمجموعات الثقافية والاثنية في الدول الاوربية التي عرفت بوحدتها القديمة - اسبانيا ، بريطانيا ، فرنسا .

وكذلك الحال مع العديد من مشاكل عدم التكامل القومي المعززة للعامل الجغرافي حيث نجد مشكلة الوحدة القومية تجابهها مشاكل انفصالية بسبب عدم وجود اتصالات فعالة بين مناطق الدولة المترامية الاطراف . فمركز اندونيسيا مثلا هي جزيرة جاوة وعاصمتها جاكارتا ولكن اندونيسيا الجمهورية هي ايضا جزيرة سومطرا ، بورنيو ، جزر سليس والملوكوا والاف الجزر بحيث او خط المسافة بين الشمال الشرقي لسومطرا والى شرق جزر ملكوا يبلغ حوالى اربعة الاف كيلو متر . فالجزر التي تشكل اطراف نواحي اندونيسيا (٨٠٪) من صادرات اندونيسيا بينما نرى ان جزيرة جاوة وهي القلب السياسي تستوعب لوحدها (٨٠٪) من مصروفات الميزانية والاستيراد . هذا الاختلال وجد ايضا سابقا بين اطراف الباكستان والذى انتهى باستقلال بانغلادش والى التي هي اغنى من باكستان الغربية وتوفر لها مصاريف الادارة الموجودة في باكستان الغربية .

٢ - غياب وضعف العامل المتعلق بالوحدة اللغوية والوحدة المتعلقة

بالاجناس : -

في الحقيقة وحدة الاديان ومع اختلافها منتشرة في اكرية دول العالم الثالث بصورة تشير لنا من احتوائها لشعوب عديدة بصورة تفيد الوحدة بين هذه الشعوب وعلى اساس ان الدين يقدم اساس حضارية وقيمة معنوية تفيد وحدة وتماسك الافراد والشعوب حول هذه الاديان . فالاسلام قام بدور موحد بجانب عوامل اساسية اخرى في شمال افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط غير العربية وفي الباكستان واندونيسيا والبوذية في سيلان واسيا في جنوبها الشرقي والهندوكية . ولكن الوحدة اللغوية مثلا لم تكن موجودة كاداة تعامل بين اطراف باكستان وذلك لوجود لغات عديدة مثل الافغانية والفارسية والبنغالية والاردو ، والبنجابية . اما الهند فتقدم المثل المطلق في الاختلاف اللغوي واختلاف الاجناس في شبه الجزيرة وشبه القارة الهندية . فهناك جنسان اساسيان يكونان الهند هما العنصر الاراي في الشمال والعنصر الدرافيدي الاسود في الجنوب والذى يعتقد بانه مستعمر من قبل الشماليين

ومنذ ثلاث الاف سنة . ومع هذا فهناك ما يقرب (٨٥٠) لغة ولهجة في الهند مع وجود لغة الهندي كلغة تامل واسعة الانتشار ولكن الحكومة لاتستطيع ان تفرضها كلغة تخاطب رسمية في الهند . وفي افريقيا ايضا نرى بوضوح كيف ان عدم وجود الوحدة اللغوية ووحدة الاجناس استغلت فيها لقيام حروب اهلية عرقلت تكون الدولة مثل حرب بيافرا في نيجيريا والحرب الاهلية في الكونغو — كينشاسا بين اقاليمها المختلفة — احداث اقليم شابا لعام ١٩٧٧ — واثاث كتنغا سابقا .

٣ - العامل التقليدي كصفة لعدد من المجتمعات في الدول النامية :

وهنا يبدو لنا مثل الهند سباق في كونه حكم على الطريقة التقليدية بواسطة امراء ورؤساء وطوائف تذكرنا بعصر القرون الوسطى . فما عدا المناطق التي كانت محكومة مباشرة من قبل الادارة الانكليزية كان هنالك (٦٠٠) اماره ومملكة يقوم اساس حكمها على اصول قديمة تبلغ من العمر مئات السنين ومحتوية ومنضوية تحت حكمها اكثر من نصف مليون قرية . وفي افريقيا ايضا كان هنالك قبل الاستقلال نظام حكم يقوم على السلطة الموجودة لدى رئيس العشيرة او الرؤساء المحليين ، فالرئيس المحلي كان يتمتع بسلطة سياسية واجتماعية ودينية متعلقة بمنطقة معينة وسلطاته كانت تصطدم بالتالى مع سلطات الحكام المحليين الاخرين مما لا يساعد على وجود وحدة قومية واسعة حتي ولو اكثر قليلا من القسرى والمناطق غير الشاسعة (٤٥) .

ب - النتيجة الاساسية الرئيسية لعدم التكوين الكامل (الناقص)

للأمة :

ان المؤسسات الديمقراطية التقليدية (الغربية) التي اقيمت في انظمة دول

فلا يكاد يمر يوم دون ان نسمع ونقرأ بأحداث عنق تتعلق بمطالب قادمة من الباسك ، البرتون ، الايرلنديين في اسبانيا ، فرنسا ، بريطانيا .

75 — Cf. Daniel lerner. the passing of traditional society.
the Free press. New York. 1968.

العالم الثالث ، لا تمثل النتيجة التلقائية والطبيعية لعملية (تأميم السلطة) كما حدث في الديمقراطيات الغربية (٤٦) .

فالعملية الطبيعية لمسيرة الديمقراطية بالنسبة الى انظمة العالم الغربي التقليدي هي تأميم السلطة . في البداية كانت هنالك صعوبة في نطاق الدول القومية الغربية بان يعود الحكم أو السلطة للجميع كما هي الحالة سابقا في الدولة اليونانية القديمة . فالسلطة في الدول القومية كانت تعود الى قلة وبعد فترة طويلة نسبيا اصبحت تعود للامة ، أي ان السلطة ملكت الى الامة وهذا التملك جرى بواسطة عدة اجراءات بفضل تعميم الحقوق السياسية والحريات الفردية والتي بواسطتها يستطيع الفرد (من خلال الحرية السياسية وحرية الرأي) أن يصبح مراقبا للسلطة .

وبالنتيجة فان مسيرة تأميم السلطة الفردية في الديمقراطية تفترض اذا وعي الشعب على انه الماسك الحقيقي بزمام السلطة وهذا بدوره ادى الى تعميم النقطين :

١ - ان الشعب بعد ان حصلت لديه القناعة بانه الممسك الحقيقي على زمام السلطة نزع الى مراقبة الحكام والسيطرة عليهم بواسطة الوسائل المتوفرة لديه .

٢ - قبول الحكام لهذا التأميم وهذه المراقبة والسيطرة على سلطاتهم . هذه المسيرة لتأميم سلطة تقود الحكام لم تجد لها صدئ في انظمة دول العالم الثالث النامية . فمن جهة ، الشعب لا يمتلك ولا يستطيع بسرعة اكتساب الاعتقاد بانه القابض او المسك الاصلي للسلطة ، ومن جهة اخرى ليس لديه الرغبة ، ولا الوسائل في السيطرة على السلطة . فالتقليد السائر في الكثير

٤٦ - في هذا الخصوص فقد كتب الجامعي روحية جيرار شواز نبرغ باننا نشهد حاليا عملية تزايد السلطة في الدول النامية وعملية تقليل السلطة في الدول المتقدمة .

Cf Roger - Gerard schanartzenberg. Sociologie Politique. Mohtchrestien. 1977 PP. 336 et suivart.

من دول العالم الثالث هو لصالح الحكم القوى وحتى المطلق . فتكوين الرأي العام ومعرفة تعبير من الامور الصعبة في اقلية دول العالم الثالث . اما الار وسائل المعلومات والدعاية من صوتية وصورية هي بيد الحكومة او ان اقلية سكان الدول هم من الاميين الذين لا يقرؤون ولا يهتمون بالامور العامة فكثير من الافراد يشعرون بالانتماء الى مدينة او عشيرة اكثر من انتمائهم الى دولة . ومن المعروف بالنسبة الى بريطانيا مثلا ان عملية صنع الدستور من قبل اقلية بدأت حتى قبل اشاعة الديمقراطية بينما الحال في العديد من دول العالم الثالث انها تريد ان تصل الى كل الاهداف بوقت واحد وهذا شيء مستحيل التحقيق .

فالحكام لا يمكنهم ان يقبلوا بمراقبة وسيطرة المحكومين او الشعب وذلك لعدة اسباب ، فالقوة الحاكمة والمتكونة من النخبة او الصفوة السياسية والادارية هي قليلة العدد في بعض الدول وهي تشكل القوة الاكثر اطلاعا ومعرفة بالشؤون العامة فلا يمكن ان يتصور ان تكون هذه القوة القليلة مسيطرة عليها من قبل الاكثرية التي ينقصها ادراك الكثير من الشؤون العامة .

كما ان ادارة وتسيير الشؤون العامة يتطلب وجود فئات عديدة وكثيرة في الدولة بحيث ان القوة الواحدة اذا لم يقبل بسلطتها فيجب ان يكون هنالك مجال لقوة او جماعة اخرى ان تحل محلها وهذا أيضا غير ممكن لنقص في الكوادر والمهيئين لادارة الشؤون العامة .

فالدول المستعمرة كانت قد احتكرت الادارة لنفسها ولم تحاول أيضا ان تهنيء كادر او مجموعات كفوءة لتسلم السلطة من بعدها ما عدا بعض الحالات المتمثلة في اعداد موالين للسلطة المستعمرة لتولي الشؤون العامة لحفظ مصالح الدولة المستعمرة .

كما ان احلال السلطة من فئة الى اخرى يتم في الدول الغربية بواسطة اجراءات يقبل بها مسبقا (قبول قواعد اللعبة) اما في العديد من دول العالم الثالث

فإن احلال فئة بدلا من فئة يتم باجراءات لا ينقصها ابدا استعمال اسلوب العنف او التهديد باستعمال القوة •

بعد ان تم عرض ما يتعلق بالمشاكل المتعلقة في التكوين غير الكامل للامة وما تبعه من عدم تكامل معني الدولة في حالات كثيرة من دول العالم ، نرى ان مشكلة بناء الدولة تبقى وفي الدرجة الاولى معضلة الكثير من الدول النامية اذ بدونها لايمكن ان نتصور امكانية حل مشاكل التخلف الاخرى والتي توجب الحل ايضا في مجتمع الدولة القومية • وهو المفهوم - الدولة القومية - الذي يشكل القاعدة الاساسية في التعامل داخليا وخارجيا في المحيط الدولي •

بقى لدينا ان نستعرض المشاكل الناتجة عن التخلف والوسائل الواجب اتباعها للخروج من حالة التخلف • وهذا يستوجب تقديم تعريف مقبول لمعنى التخلف الاقتصادي والتكنيكي اولا وتبيان عدم المساواة الناتجة عن التخلف من ثم الكلام حول المساعي المبذولة في سبيل التقدم والنمو •

١ - يتفق الكثيرون في القول بأن البلد المتخلف او النامي هو الذي لم يحصل على مستوى الدول المتقدمة ولاسباب متعلقة في عدم استثمار رؤوس الاموال والوسائل التكنيكية للاستفادة منها بصورة كاملة من استخدام المصادر البشرية والمواد الاولية على الشكل الذي تسمح به المعرفة للاستعمال •

وهذا لا يعني بأن جميع البلدان النامية متساوية فيما وصلت اليه من درجة التخلف فكثير هي الدول التي تعمل ولديها من الوسائل للوصول الى درجة من النمو في قطاع على حساب قطاع اخر • ولكن يتفق ايضا ان بعض الدول تعتبر متخلفة طالما ان معدل دخل الفرد لا يزيد سنويا عن مئة دولار وهو ما يعادل (٣٣) دينار فهناك تقريبا ملياران من البشر موزعين على افريقيا وآسيا وحتى في بعض مناطق من امريكا اللاتينية يمشون في مستوى البؤس والفقر • فالمعيار في نطاق التأخر الاجتماعي ان التخلف هو : عالم الجوع نسبة عالية من الوفاة وخاصة بين

الاطفال ونسبة عالية من الولادة - ومن معايير التخلف اقتصاديا اشاعة استعمال الوسائل البدائية في الزراعة وقلة في استعمال الطاقة الميكانيكية وضالة انتشار التصنيع وضمور القطاع التجاري .

٢ - التفاوت العاصل أو عدم المساواة بسبب التخلف :

١ - ازدياد التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية المتخلفة في هذه الحقبة الزمنية وهي الثلث الاخير قبل القرن الواحد والعشرين او الثلث الاخير من القرن العشرين يستطيع المراقب ان يلاحظ من الناحية الاقتصادية امكانية تقسيم العالم اقتصاديا الى ثلاث مناطق حسب التسلسل والتدرج الهرمي أي من الناحية أهميتها وتقدمها :

١ - فهناك منطقة La zone البلدان المتقدمة تكتيكيا والتي تعتبر المستفيد الاول المباشر او غير المباشر من الثروة الصناعية الغربية وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وحيث العائد لكل فرد يكون بين ثلاثة الى سبعة الاف دولار سنويا .
وهذه الشعوب المميزة بدخلها مجموعها خمسمائة مليون نسمة وجميعها أو أغلبها من الجنس الابيض .

٢ - وهناك المنطقة الثانية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي واليابان وبعض دول أوروبا الشرقية والتي تمتاز بتقدم الصناعة فيها خاصة وان بعضها ذو درجة حضارية عليا صناعيا مثل (جيكو سلوفاكيا ، المانيا الشرقية وبولونيا أو بولندا وهنالك بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية هما المكسيك والبرازيل (٤٧)

٤٧ - من الملاحظ في هذا الصدد ان هنالك تخلف في منطقة او مناطق في داخل الدولة المتقدمة فمثلا اقليم بارا في البرازيل ومدينة سان باولو وريوديجانيرو وميناس جيراز هو قسم من المناطق المتقدمة صناعيا تضاهي في تقدمها الكثير من المدن الصناعية مع وجود منطقة (النورد أيست) الشمال الشرقي والتي تعتبر من اكثر البلدان او المناطق تخلفا في العالم .

يتمتعتان ايضا بتوسع وتقدم في الصناعات • ومجموع نفوس هذه المنطقة
الثانية هو خمسمائة مليون نسمة • ودخل الفرد بين خمسمائة الى الفين
دولار •

٣ - اما المنطقة الثالثة فتتكون من بقية البشر والذي يبلغ دخل الفرد فيها اقل
من مائتين دولار سنويا حتي ان هنالك عددا من السكان يبلغ (٤٧٥) مليون
شخص يبلغ الدخل الفردي السنوي اقل من ١٠٠ دولار و ٦٠٠ مليون نسمة
اقل حتي من خمسين دولار سنويا (٤٨) •

والمشكلة ان الدول المتقدمة ليس فقط في تجاوزهم التقدم الصناعي والى مراحل
اعلى وانما يربحون تباعا التقدم كل يوم مسبقا •

فظاهرة التقدم هي ليست فقط شعورية ومتعمدة وانما ناتجة من وجود
ظاهرة التقدم نفسها والتي تسمح بالتقدم • لذلك فان القول او اعطاء صفة
الامبريالية والاستعمار الجديد لهذه الظاهرة عند التعامل معها كأرضية وواقع
للحياة الدولية هي صفة ملائمة وحقيقية •

فالدول النامية مستغلة وتساعد في نفس الوقت من قبل الدول المتقدمة ولكن
الاستغلال هو اكثر من المساعدة والمعونة المعطاة • فتحديد أسعار المواد الاولية
المنتجة من قبل الدول النامية بواسطة الدول المتقدمة بحد ذاتها تعتبر من الشوائب
في التعامل الامبريالي المفروض من قبل الدول الصناعية وصحيح ان الدول العربية
بواسطة التأثير على الاوبك تحاول ان تقضي على الغبن الحاصل من قبل الامبريالية
العالمية ، الا ان الدول الغربية تعتمد الى زيادة الانتاج والى حد البذخ واستهلاك
الموارد الاولية وعلى حساب الدول النامية مما يزيد من الهوة في الائتلاف المرجو
٤٨ - احصاءات الامم المتحدة في كتابها السنوي لعام ١٩٦٨ ، ان الزيادة السنوية
للسكان هي بمعدل (٦٠) مليون شخص في العالم •

بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية حاليا يصل الدخل (١١) ألف دولار
سنويا • الرقم ارتفع في الثمانينات الى ١٢ ألف دولار الا ان الدخل السنوي
الفردي في دولة الامارات هو الرقم الاعلى حيث بلغ ٤٢ ألف دولار كمعدل
للشخص الواحد •

٢٠٤

بين الدول النامية والمتقدمة في المقدرة الانتاجية لكافة المنتجات وهذا ايضا يؤكد ويعزز الاختلاف الموجود بين الدول النامية والمتقدمة فيما يخص شبه النمو الاقتصادي الحاصل لدى الاجهزة .

٢ - فقدان عدالة توزيع الدخل ضمن الدول النامية :

حيث يلاحظ ان هنالك بعض الفئات في الدول النامية تتمتع بدخول عالية جدا لا تتناسب مع الدخول الاخرى للاغلبية في داخل المجتمع . وهذه الظاهرة تلاحظ بصورة خاصة في البلدان التي لديها طبقة ارسقراطية تمتلك الاراضي للشخص الواحد .

والعقار ، وبالتالي فان هذه البلدان تفتقر الى المدن الكبيرة ، وانباجها يكون زراعي من قبل غالبية السكان الذين يعيشون على الزراعة وتحت وطأة العمل الشاق والديون لاصحاب الاملاك العقارية والارضي .

يستنتج في هذه الحالة استمرار التخلف من ناحية وصعوبة تطبيق وعمسل الديمقراطية بصورة صحيحة من ناحية اخرى .

في الواقع ان عمق الديمقراطية بصورة صحيحة لا يتم بالضرورة عندما يكون هنالك فقط تعميم حالة المقدرة والميسورية للمواطنين وليس فقط المساواة عمليا بين المواطنين ، ولكن يتطلب بان لا يكون السمي للحصول على وضع معاشي يستوعب كل طاقة الجهود الشخصي وان تكون السلطة الاقتصادية والاجتماعية محصورة بين يد القلة .

ومع هذا فان هذه الشروط الاولى لم تتوفر حتي بالنسبة لكثير من سكان دول العالم الثالث للاسباب التالية :

أ - كيف يمكن ان نتصور مثلا وجود توافق بين وجود الحد الادنسي للشخص من الاهتمام بالشؤون العامة **Sens Civique** وبين اشباع حاجاته الاولى من مأكأ ومشرب ؟ . كيف يمكن تصور

اهتمام شخص بالامور العامة للدولة وبين الملاحقة والسعي اليومي لسد

حاجة الشخص الاولى (٤٩) .

واذا كان الحال كذلك ، فكيف يمكن لهؤلاء الاشخاص - عند منحهم حق الانتخاب- أن يفهموا ويقدموا ثقتهم الى المرشح وعلى اساس ان يخرجهم من مأزق الحاجة الملحة ويعطى لهم بالنتيجة شىء من الامل (٥٠) الواقع عكس ذلك لان جانب الاستغلال والتلاعب (لوجود الفقر والجهل) يصح أن يكون هنا معيارا لتوجيه أصحاب الرأي الحقيقي (وهم الراغبون فيما هو كائن) ليس للوجهة المراد منها النمو والتطور نحو الحياة الافضل .

ب - تمركز السلطة بيد فئة ارسقراطية من ملاك الارض والعقار أو الماليين والمرتبطين بمصالح وقوى اجنبية يجعل من امر عمل المؤسسات الديمقراطية الغربية بصورة حقيقية او اعتيادية غير ممكن بتاتا . وهذا ما يمكن مشاهدته وملاحظته في الكثير من بلدان امريكا اللاتينية بصورة خاصة وفي بعض الدول الاسيوية كفيتنام قبل استلام السلطة من قبل الثوريين وتايلاند والدول العربية .

فوجود السلطة محصورة بين يد اقلية محلية تظهر بصورة جلية في دول امريكا جنوب ريوكرندا (النهر الذى يفصل بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك)

٤٩ - المعنى اصطلاح الاهتمام بالشؤون العامة .

٥٠ - هذا يدفعنا للقول ان الحاجة الملحة والمستمرة للمواطنين لسد حاجاتهم يمكن ان يوجد سخط وتدمير وبالتالي يكون عامل مهم للثورة وهذا مالا يرضى الحكام بطبيعة الحال .

وحسب نفس الاحصاءات فان الدخل الفردي سنويا هو بحساب الدولار الامريكي :

١ - العراق - ١٩٣٦ حسب عام ١٩٧٨

٢ - الاتحاد السوفيتي ٢٥٨٠

٣ - سويسرا ١٤٨٣٢

٤ - فرنسا ١٠٥٥١

٥ - انكلترا ٩٣٥١

حيث تعتمد امريكا بواسطة الشركات الاحتكارية على تثبيت حكم الاقليات المستفيدة وحتى التدخل العسكرى المباشر في بعض البلدان في حالة حدوث تغيير او حتى التوقع بحدوث تغييرات في غير صالح المؤسسات الخاصة كالتدخل العسكرى في كوبا ، سان دومينيك ، تدخل عسكري غير مباشر وما رافقه من تحضير مباشر (البرازيل عند قلب حكومة كولار عام ١٩٦٤) وقلب حكومة الرئيس الليندي في ١٩٧٣ في التشيلي .

وما عدا الحكومات الضالعة تحت التأثير المباشر للقوى الغربية ذات المصالح ، فإن هنالك العديد من أنظمة دول العالم الثالث التى بدأت تعي حقيقة العالم الغربي وأهدافه في السيطرة والاستغلال الاقتصادى والسياسي فبدأت تتجه نحو معاداته ونحو الوقوف بوجهه ، وفي نفس الوقت اضحى العديد من دول العالم الثالث يتجه نحو توثيق عرى الصداقة مع بلدان العالم الاشتراكي أملا في استلهم شروط احسن للتعامل في سبيل تأكيد ذاته ومن ثم التقدم (٥١) . وفي وقت لاحق احرزت هذه العلاقات بين الامم شعورا متزايدا في الاعتقاد بأن العالم ليس منقسما الى عالم رأسمالي وعالم اشتراكي بقدر ما هو عالم منقسم الى عالم متقدم صناعي وعالم متخلف نامي (٥٢) خاصة بوجود سوق عالمي تحدد اسعار تداول حاجاته في بورصات العالم الغربي .

من هنا يمكن اذن تحديد النظر الى ما يجب عمله في نطاق الخروج من الطريق المسدود (طريق التخلف) وتبيان الصعوبات التى تجابه عمل مقومات الدول النامية

٥١ - موقف دول العالم الثالث تجلي سياسيا في التجمع ضمن مجموعة عدم الانحياز واقتصاديا ضمن مجموعة السبع والسبعون حيث نظم هذه المجموعة ١٢٦ نظاما سياسيا واهم اهدافها تغيير النظام الاقتصادى العالمى في التعامل لصالح عدالة العلاقات الاقتصادية .

٥٢ - هذه الفكرة طرحها في محاضراته في جامعة السوربون الاكاديمي ريمون ارون في كتابه ثمانية عشر درس في المجتمع الصناعي ومنذ عام ١٩٥٧ فهو يذكر بان زيارته لاسيا بينت له انه من موقع دولة نامية لاحظ تقارب الدول الاشتراكية مع الدول الرأسمالية في كونها دول مجتمع صناعي .

في اتباعها الديمقراطية الغربية .

مساعدة الدول النامية اقتصاديا يجب ان يؤخذ بالاعتبار من قبل الدول المتقدمة ، ومع هذا فان مساعدة الدول المتقدمة للنامية تبدو ستارا واهيا من حيث قيمة المساعدة المقدمة . وعليه فان الاساس هو ان تعتمد الدول النامية على نفسها للتغلب على التأخر في كافة نواحي الحياة . فالجهد اذن يقع على عاتق الدول النامية نفسها في سبيل التقدم وهذا الجهد المبذول شاق ويعتمد على محاولة الوصول الى انسجام في كافة الاصعدة العامة والحيوية في الدولة . فالتقدم الزراعي يجب ان يعتمد على الصناعة ، وبناء الاسس الكفيلة يكون بالتخطيط الشامل بحيث يستوعب التقدم كافة فئات المجتمع ومتكفلا بكافة القطاعات .

ولهذا يستوجب التقدم تدخل الدولة المباشر وذلك يعمل استراتيجية متكاملة الابعاد ومعتمدة اما على : -

١ - الاستراتيجية الليبرالية :

وهي التي درجت عليها الدول الغربية الرأسمالية والتي تنطلق في التأكيد على ايجاد المؤسسات الحرة بدون خلق عقبات امام توسع هذه المصالح الفردية . وهي تعتمد بذلك بنشوء المؤسسات الفردية على المساعدات الخارجية الواسعة وبضمان هذه الاستثمارات الخارجية . ولكن هذا النوع والاعتماد على هذا النمط في التقدم لم يؤد الى نتائج مثمرة لاقتصاديات الدول النامية فهو أدى الى استغلال المصالح الرأسمالية الخارجية لبعض الدول النامية وذلك بالتأكيد على نوع واحد من انواع الانتاج وترك المجالات الاخرى غير مستثمرة . مع التأكيد ان هذا النموذج للتقدم ادى الى استحواذ الشركات الاجنبية ليس على اقتصاد البلد وانما افقد أو سلب حتى استقلال البلد سياسيا .

٢ - الاستراتيجية الشمولية او الجماعية في التقدم :

وهي التي تعتمد في وضع مخطط شامل للمجتمع بجميع قطاعاته ومرافقه ، وتلجأ الى فرض الادخار واستثمار العنصر البشري في العمل وبذلك لا تعتمد على

الاستثمارات الاجنبية • فسرعة نمو الاتحاد السوفيتي والصين بعد ثورة كل منهما الاشتراكية عززت فعالية هذه الاستراتيجية في الاخذ بيد الشعب في طريق النمو السريع • ولكن هذا التقدم كان على حساب الصعوبات العظمية وضمنه التضحيات الكبرى التي لحقت بكل من هذين الشعبين •

هل هناك من طريق ثالث للنمو ؟ اذا كان هنالك طريق ثالث فيجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الضرورات القصوى للتقدم مع محاولة عدم التفريط بالحقوق الانسانية وخاصة ان هدف التقدم هو المجتمع والفرد وبالتالي فأن اقامة نظام سياسي اجتماعي يصلح ان يعمل للتقدم ويكونه انسانيا يجب ان يوفق بين ضرورات التقدم وتطورات العدالة والمساواة بين افراد المجتمع الواحد في دولة واحدة •
فللدولة اذا دور مهم واساسي في الاخذ بيد الامة لتشبيث دعائمها

11.

الفصل الثالث عشر

تطور ممارسة السلطة الحاكمة في الانظمة السياسية الغربية

في هذا الفصل سنبين قواعد ووظائف كل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية في الانظمة السياسية الرئيسية موضحين في المبحث الاول تطور الوظيفة التنفيذية في المجتمع الصناعي المتقدم . بصورة خاصة ذاكرين في مبحث ثاني مكانة الوظيفة التشريعية .

المبحث الاول :

الوظيفة الحكومية :

تضخم اعمال وواجبات السلطة التنفيذية في وقتنا الحاضر يدعونا الى النظر مجددا الى هذه السلطة وليس على اساس انها الجهة التي تقوم بتنفيذ القوانين وانما دورها يتوضح اكثر في كونها الجهة الموجه والقائدة لسياسة الدولة وعلى أعلى المستويات .

فالفقه التقليدي كان ينظر الى هذه السلطة وكأنها هيئة تابعة للسلطة التشريعية ليس الا . وقد تعززت هذه النظرية بالاتجاه الليبرالي من ضرورة ضمان الحرية السياسية والاقتصادية للأفراد بمنأى عن أهمية الدولة ومن ثم تضيق نطاق تدخل الدولة في شؤون الافراد سياسيا واقتصاديا . ولكن تحويل الواقع السياسي للمجتمعات السياسية وخاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين تظهر لنا مدى انحسار هذه الفكرة التقليدية عن التطبيق العملي للوظيفة التنفيذية .

— أسباب زيادة أهمية السلطة التنفيذية — هنالك أسباب عديدة مجتمعة أو منفردة عملت على صعود نفوذ وأهمية السلطة التنفيذية وهي :

١ — كانت السلطة التنفيذية ممثلة بوجود الملك كرئيس أعلى وفعلي في الدولة واصبح ومنذ فترة ليس بعيدة جدا وخاصة في اوربا رمزا لا حول له ولا قوة الا اسميا . كما ان السلطة اصبحت جمهورية ملكية في كثير من الدول الاوربية مما ادى الى ضرورة قبول قطاعات مهمة من الشعب بانتخاب رئيس أعلى للدولة يكون حكما رئيسا للجمهورية وليس بملك .

والملاحظ انه لم يكن هنالك تحرز من الرئيس الأعلى الجمهوري كما هو الحال مع وجود ملك ، فلهذا لم يقابل انشاء النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية في معارضة ، طالما ان الرئيس كان منتخبا وهو يمثل السلطة التنفيذية .

٢ — تطور الادارة المنظمة للمصالح العامة في المجتمع :

كانت السلطة التشريعية تعبر عن الرغبات العامة في المجتمع دون الاهتمام بالمواضيع التفصيلية والفرعية لكيفية تحقيق وضمان الامور العامة . اما السلطة التنفيذية فكانت لديها الوسائل التي تستطيع ان تشرف وتدير المصالح العامة بما لديها من موظفين واختصاصيين في كافة الشؤون فهي كانت اكثر تماسا مع الشعب وذلك لتوفر المعلومات والتفاصيل لديها .

٣ — ضرورات العمل المباشر والسريع :

في عالم سريع التغير في المتطلبات والحاجات ومعقد في العلاقات بين الاجزاء المتضاربة المصالح لا يصار الى التوفيق وحل المشاكل بصورة جيدة وفعالة الا بوجود جهاز يتولى عمله بصورة متوازية في السرعة والتخصص لمجابهة المشاكل المتعاضمة لضمان سير النظام الساسي وذلك باتخاذ القرارات الحاسمة فلا يتصور امكانية قيام البرلمان بأعضائه الكثيرين العدد وبمناقشاته الطويلة بتقديمه حلول عاجلة وانجازات حاسمة لكافة او حتى لغالبية المشاكل والازمات والقضايا المعروضة عليه .

لهذا وبمثل ما اصبحت الحكومة متصدرة عمليا في المواقع الامامية لمجابهة المشاكل اضغى للبرلمان دور لا يمدى في كثير من الاحوال عن كونه دور مراقبة وتصديق وحتى في اكثر الانظمة الديمقراطية عراقية .

٤ - كما ان تقدم وسائل الاعلام بمختلف اشكالها ووسائلها ساعدت في ابراز شخصيات منفردة جذابة للجماهير بينما الحال يختلف مع البرلمانين الذين لم يعتمدوا كثيرا ولم يطوروا الالتجاء الى هذه الوسائل الاعلامية في شد الجماهير لهم . فمن الناحية النفسية يشعر الافراد بانجذاب الى حاكم واحد ، وليس السى مجموعة من البرلمانين لا تحديد من بينهم لمن يتولى حقيقة السلطة .

كل هذه العوامل والاسباب ساعدت في تطور دور وتعاضم الوظيفة التنفيذية الحكومية بشكل يبرز شخصيات السلطة في الانظمة السياسية للدول الغربية الصناعية وسنحصر دراسة السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا من خلال دراسة ثلاثة مواضيع متعلقة بالسلطة التنفيذية .

- المطلب الاول : اجراءات اختيار السلطة التنفيذية .
- المطلب الثاني : وحدة القيادة في السلطة التنفيذية .
- المطلب الثالث : تحديد مسؤولية السلطة التنفيذية .

المطلب الاول :

اختيار رئيس السلطة التنفيذية

من السمات الاساسية للديمقراطيات الغربية ايا كان نظام حكمها - برلمانى ام رئاسي ام ملكي - ان يكون رئيس السلطة التنفيذية منتخبا وبالرغم من صور الانتخاب الذى يمكن ان تتم فيه مراحل هذه الانتخابات . بحيث يمكن ان يكون رئيس السلطة التنفيذية رئيسا للجمهورية او رئيسا للوزارة فانه يتعين بأن يكون الانتخاب على الاشكال التالية : -

١ - الأسبقية بوصفها المعيار :

يعهد الحزب اعتياديا في اختيار الشخص المناسب من بين اعضاءه لتبوء منصب مرشح الحزب او المنحلم باسمه وذلك للقيام بما يعهد اليه الحزب من مهمات اساسية . ويتم الاختيار من قبل الاحزاب للروساء بصورة مختلفة من حزب الى اخر .

١ - اختيار قادة الاحزاب في بريطانيا :

تمتاز عملية اختيار قادة الحزبين بصورة خاصة المحافظين والعمال بأهمية كبرى وذلك لانه في حالة نجاح الحزب في الانتخابات يتعين عندها ان يكون رئيس الحزب حكما رئيسا للوزراء . ومنذ عام ١٩٦٥ قرر الحزبان بأن يتم اختيار رئيس الحزب بواسطة الاعضاء البرلمانيين وبذلك يمكن القول بأن الحزبين اظهرا اهتمامهما بالناخبين في تعيين الرؤساء اكثر من اهتمامهما بأعضاء الحزب . فرئيس الحزب يكون منتخب من قبل ، الذين انتخبوا وليس لكونهم اعضاء في حزب .

وبعد هذا الاجراء في الاختيار الذي تم بواسطة الاعضاء الحزبيين البرلمانيين فان المرشح لقيادة الحزب يسمى شكليا اما مؤتمر الحزب ليحصل على موافقتهم . وهذا النظام الذي تبناه حزب المحافظين في ٢٥ شباط عام ١٩٦٥ عمل به في شهر تموز نفس العام لاختيار ادوارد هيث ليخلف الكسندر دو كلاس هيوم الذي استقال من رئاسة الحزب .

ونفس النظام متبوع في حزب العمال بدون الرجوع الى تصديق من قبل مؤتمر الحزب .

٢ - اجراءات اختيار رئيس الجمهورية في فرنسا :

في نطاق نظام الجمهورية في فرنسا يجب ملاحظة اختيار رئيس السلطة التنفيذية قبل تبديل الاساس الذي قام عليه عام ١٩٥٨ .

١ - اختيار رئيس الجمهورية حسب دستور عام ١٩٥٨ (المادة ٦ من الدستور) .

أ - اختيار رئيس الجمهورية قرر وحسب ما ارتاه ديغول في خطاب باير سسم ١٩٤٦ من انه يجب ان يتم بواسطة هيئة انتخابية محددة العدد (فليست هي مجموعة النواب ولا الشعب بكامله) وانما هيئة موسعة مكونة من اعضاء البرلمان واطعاء المجالس العامة واطعاء الجمعيات والاقاليم لما وراء البحار وممثلي مجالس البلديات وبالتالي فان مجموع عدد الهيئة الانتخابية الذين يحق لهم اختيار رئيس الجمهورية هم ثمانون الف ناخب (١)

ب - اختيار رئيس الجمهورية بعد قانون الاستفتاء في ٢٨ تشرين اول ١٩٦٢ بعد هذا الاستفتاء الذى طرح فيه الجنرال ديغول فكرته في الخطاب التلفزيوني في ٢٠ ايلول ١٩٦٢ فان اختيار رئيس الجمهورية يتم بواسطة الاقتراع العام المباشر السري لكل المواطنين .

واهم المسائل التي تكلم فيها المرشحون في انتخابات عام ١٩٦٥ كانت منصبة على المشاكل الاوربية والقضايا الاقتصادية في فرنسا .

٢ - انتخابات رئاسة الجمهورية الفرنسية لعام ١٩٦٩ :

تقدم لهذه الانتخابات بعد الحصول على شروط الترشيح سبعة سياسيين هم بومبيدو ، بوهير ، دكلو ، ديفير ، روكارد ، ديكوتيل ، وكريفيين .

١ - ترشيح بومبيدو - قام على اساس الاستمرارية والانفتاح - فهو ممثل الديغولييين ، الشرعي خلفا لشارل ديغول من اجل المحافظة على اسس الجمهورية الخامسة ، وحصل على (٤٤٪) من الاصوات .

٢ - ترشيح بوهير - وكان رئيس لمجلس الشيوخ ورئيسا للجمهورية وكالة بعد

١ - هذا القانون الاستفتاءي الذى صوت عليه في ٢٨ تشرين اول صدر مصدقا عليه في ٦ تشرين الثاني نفس السنة . وبذلك فقد عدلت المادة ٦ و ٧ من دستور عام ١٩٥٨ ليصار الى انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة استفتاء شعبي مباشر ، حسب التعديل الدستوري الذى تم عام ١٩٦٢ واخذ بموجبه عام ١٩٦٥ .

استقالة الجنرال ديغول ، فقد قدم نفسه ضد الحكم الشخص وضد السيطرة الاعلامية التي اتبعت في عهد ديغول . وقد حصل على ٢٣٪ من الاصوات المعلنه .

٢ - ترشيح ديكلو - وقدم نفسه بعد ترشيح الحزب الشيوعي الفرنسي له على اساس انه يمثل اليسار والديمقراطيين . وقد حصل على نسبة (٢٧ و ٢١٪) من الاصوات المعلنه في الدور الاول .

٤ - ترشيح ديفير - وقدم نفسه مع مندريس فرانس كرئيس وزراء مقبل وقد رشح من قبل حزب الاشتراكيين . وحصل على نسبة (٥٠ و ١٪) من الاصوات المعلنه .

٥ - ترشيح روكارد - وقد رشحه حزبه - الحزب الاشتراكي الموحد - وعلى اساس تمثيله اليسار الاشتراكي وحصل على نسبة (٣٦ و ١٪) من المصوتين .

٦ - ديكتيل - ترشيح ديكتيل كان بصفته مستقل بعيد عن التيارات الحزبية وقد جمع نسبة (٢٦ و ١٪) من الاصوات المشتركة فعلا في الانتخابات .

٧ - ترشيح كريفيين - (مع رفضه لفكرة الانتخابات) فقد رشح عضو عصبة الشيوعيين (تروتسكيين) نفسه ليوضح بواسطة الدعاية الانتخابية اسباب احداث ١٩٦٨ ويطور على اساسها ما يجب ان يكون عليه النظام السياسي وقد حصل على نسبة (١٠ و ٥٪) من اصوات المنتخبين فعلا (٢) .

٣ - اجراءات اختيار رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية :

في خلال مرحلتين اساسيتين يتم اختيار رئيس الجمهورية .

١ - المرحلة الاولى :

وهي التي تتضمن قيام كل ولاية بتعيين مبعوثيها الى المؤتمر العام للحزب .

ويتم تعيين المبعوثين اما بواسطة :

٢ - وقد انتقد موقفه من تقديمه للانتخابات من قبل الموالون للمخطط الصيني على اساس انها الخيانة بعد ذاتها .

- ١ - الحزب : حيث يكون تأثير محترفي السياسة والوجهاء كبيرا جدا (٣) .
- ٢ - بواسطة الجمعيات : بحيث تكون انتخابات الناخبين الكبار اكثر ديمقراطية .
- ٢ - المرحلة الثانية :

وذلك بتسمية المرشحين الرسميين لانتخابات الرئاسة لكل حزب على حده بعد المؤتمر العام .

ورغم تقرير لجنة ماك كوفيرن وفرازو في نيسان عام ١٩٧٠ لاصلاح النظام الداخلي للحزب الديمقراطي . فانه يلاحظ عدم تمكن الاحزاب الامريكية التخلص من التأثير الفعلي لجهاز الحزب في تعيين الممثلين ومن ثم تعيين مرشحي الحزب الى الرئاسة (٤) .

ويجتمع عادة مؤتمر الحزب في تموز او اب للقيام باتمام عملية اختيار مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة . ويتعين المرشح بفوزه بالاغلبية المطلقة لعدد الممثلين (٥) .

٣ - نشر هذا التقرير بعد مؤتمر شيكاغو للحزب الديمقراطي والذي اظهر عدم عدالة تمثيل المؤتمر لجماهير الحزب من الملونين والنساء والشباب وأجلى بوضوح سيطرة أصحاب المال على المؤتمر .

٤ - وقد ظهرت بوادر هذا الاصلاح متواضعة بالنسبة للولايات باكملها ولكنها مهمة بالنسبة لبعض الولايات . فاهمية الاصلاح بالنسبة الى ولاية اريزونا مثلا : انه في مؤتمر عام ١٩٦٠ كل الممثلين كانوا مختارين من قبل شخص واحد ، في عام ١٩٦٨ كان الممثلون مختارين من قبل فئة قليلة من الوجهاء اما عام ١٩٧٢ فان ٣٥٠٠٠ ديمقراطي اختاروا (٣٥) ممثل لهم للمؤتمر ٨ نساء ٢ طلاب ٢ ملونين ٦ من شيكاغو .

٥ - وقد حصل والترموندل ونائبه جير الدين فرارو وعلى ترشيح الحزب الديمقراطي لهما اما الحزب الجمهوري فقد احتفظ بريغن ونائبه جورج بوش لاعادة انتخابهما للرئاسة وللنيابة لمدة اربعة سنوات اخرى عام ١٩٨٤ في شهر نوفمبر تشرين الثاني .

وعندما يمسار الى وضع الخطوط العريضة لسياسة الحزب وتعين الرئيس العام للحزب لمدة اربعة سنوات ، تبدأ الحملة الانتخابية بعد عيد العمال تقليديا وتنتهي يوم الثلاثاء بعد اول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني حيث يتم فيها التصويت للمناخبين الكبار لانتخابات رئيس الجمهورية ونائبه

٢- إجراءات اختيار رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية :

في خلال مرحلتين اساسيتين يتم اختيار رئيس ونائب رئيس الجمهورية •

١- المرحلة الاولى : -

وهي التي تتضمن قيام كل ولاية بتميين مبعوثيها الى المؤتمر العام للحزب ،

ويتم تميين المبعوثين اما بواسطة :

من قبل الشعب الامريكي • وبعدها تبدأ الانتخابات الرئاسية في يوم الاثنين من شهر كانون الثاني حيث ترسل نتائج الانتخابات الى مجلس الشيوخ لفرز واعلان نتائج الانتخابات الرئاسية •

وحسب الدستور الامريكي فان كل ولاية لها الحق في اختيار المرشحين لاختيار رئيس الجمهورية بعدد ممثليها في الكونكرس فاذا كان تمثيل كل ولاية محدد بشخصين فان عدد ممثليها في مجلس النواب يختلف من ولاية الى اخرى بنسبة (١ - ٤٣) حسب عدد سكان كل ولاية (٦) • ولهذا فان عدد الممثلين الثانويين لانتخاب رئيس الجمهورية يبلغ (٥٣٨) والمرشح لرئاسة الجمهورية عليه الحصول على مائتين وسبعين صوتا للفوز بالرئاسة •

ففي عام ١٩٦٨ فاز نكسون على منافسه همفري في اثنين وثلاثين ولاية بعد حصوله على (٣٠٢) صوت من الممثلين لانتخاب رئيس الجمهورية جامعا اصوات

(٩٩٢ر٣٠٤ر٣١) • اما همفري فقد حاز على (٣٥٤ر٩٩٤ر٣٠) صوت جامعا بذلك (١٩١) صوت من الناخبين الكبار وبذلك حاز على تصويت ايجابي لثلاث عشرة ولاية •

اما في الانتخاب الثاني لنكسون عام ١٩٧٢ فقد حاز على (٦٠٧٪) من اصوات المقتربين فعلا ضد (٣٨٪) لماك كوفرن • وفاز نكسون في (٤٩) ولاية حيث حصل (٥٢١) صوت من الناخبين الكبار بينما حصل كوفرن على (١٧) صوتا من الناخبين الكبار •

تكاليف انتخابات الرئاسة عام ١٩٧١ للحملة الانتخابية في الحصول على منصب رئاسة الجمهورية كما قدرتها التقارير الرسمية ان المبلغ المصروف في ٢٦ تشرين اول لنفس العام من قبل الرئيس نكسون هو ستة وثلاثون مليون دولار اما الشيخ ماك كوفرن فقد قدر المبلغ الذي صرفه للحملة الانتخابية بستة وعشرين مليون دولار •

وذكر هنري كيلمان المدير المالي لكوفرن خلال الحملة الانتخابية من ان نكسون قد استلم خمسين مليون دولار عطاء من قبل الفين من المشجعين مقابل سبعة

٦ - فمثلا تمثل كاليفورنيا بخمسة واربعين صوتا ونيويورك بثلاثة واربعين ناخبا كبيرا وتمثل الولايات لبينسلفانيا بسبعة وعشرين صوتا وتكساس بستة وعشرين صوتا وفلوريدا بسبعة عشر صوتا • اما ولاية الاسكا ونيفاذا ، داكوتا فتمثل كل منهما بثلاثة ناخبين كبار •

وعشرين مليون دولار لدوفرن من ذوي الدخل الصغيرة على شكل عطاءات بمئة دولار او اقل (٧) .

المطلب الثاني :

وحدة القيادة في السلطة التنفيذية

تمتاز الديمقراطية الغربية الحديثة بكونها انظمة توجه وتقاد من قبل قيادة متمثلة في شخص واحد اذا كان الشخص رئيسا للجمهورية او رئيسا للحكومة . فالرئيس الامريكي ومنذ دستور ١٧٨٧ يقابل بسلطاته الملك ورئيس الوزراء في انكلترا ومع ثنائية السلطة التنفيذية نظريا في النظام البرلماني ، فان التطور الحاصل يبين لنا ان الملك او الملكة في بريطانيا لا تعدو بأن تكون رمزا او واجهة . فالتاج البريطاني الممثل بوجود الملك او الملكة على رأس الدولة له من السلطات التنفيذية والتشريعية نظريا ما يساوي سلطات أى رئيس جمهورية في نظام رئاسي ، فهو الذى يعين رئيس الوزراء وهو رئيس الهيئة الدبلوماسية والملكة رئيسة القوات المسلحة والادارة في الدولة . ومن الناحية التشريعية فالملك وحده بعد توقيعه على لوائح القوانين يضمني عليها صفة القوانين الواجبة الاتباع . ويستطيع الملك حل البرلمان وعمليا فان الملك او الملكة في بريطانيا لا تستطيع التدخل في كل هذه الامور التي

٧ - روحية جيرار شوازنبرغ عن صحيفة التربيون في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٢ .

حيث يصادف التصويت يوم الثلاثاء في ٦ نوفمبر تشرين الثاني من عام

١٩٨٤ وكافة التوقعات ترجح اعادة فوز ريغان .

بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية التي تمت في ٧

تشرين ثاني فقد فاز ريغان للمرة الثانية بعد حصوله على اصوات ٣٠ مليون

٧٢٠ ألف و ٩٠٥ صوت بنسبة ٥٩٪ اما مونديل فحصل على ٢١ مليون ٧٢

ألف ٨٠٣ صوت بنسبة ٤١٪ وفاز ريغان في ٤٨ ولاية حيث حصل على ٥٢٥

صوت من مجموع ٥٣٨ .

عهداً لها نظرياً الدستور • فلم تذهب الملكة ولم تشارك في مناقشات مجلس الوزراء • ولكن يعلمها رئيس الوزراء عادة بما جرى في متابعة ومناقشة مجلس الوزراء • والملك يوقع تلقائياً كل ما يرد إليه بدون مناقشة وترحم الملكة بصورة غير مباشرة الشعب البريطاني وعلى أساس أنها الرئيسة الروحية للكنيسة الانكليكانية واجتماعياً فهي نموذج لحياة عائلية هادئة وتتقدم دائماً في الاحتفالات التي تتعلق بالمناسبات الوطنية والخيرية والرياضية •

أما رئيس الدولة في فرنسا وكذلك الحال مع رئيس الوزراء في بريطانيا ورئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية والمستشار في ألمانيا الاتحادية فهم الذين يرأسون كل منهم على حدة مجلس الوزراء ويديرون جلساته ويقررون ما يجب عرضه وما يجب إقراره بصورة يستشف منها وجود هيئة مصغرة يوجهونها بانفسهم • فهم يتداولون مع الآخرين ولكنهم المرجع الأول والأخير في تقرير ورسم السياسة المتبعة بخصوص القضايا المعروضة •

كما أن بقاء الوزراء في مناصبهم هو رهن رضا رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء عليهم •

ففي عهد رئاسة جونسون منذ عام ١٩٦٣ احتفظ بنفس وزراء كندي ولكنّه أقال ثمانية من مجموع اثني عشر في نهاية عام ١٩٦٨ (٨) • وفي بريطانيا فإن رئيس الوزراء يلجأ في كثير من الأحيان إلى تعديل تشكيل وزارته بصورة ترضي الرأي العام أو لتطبيق منهاج جديد للحكومة • فالسلطة التنفيذية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت ممثلة لمجموعة الوزراء « رئيس الوزراء ليس لديه سلطة أو صلاحية معينة على أعضاء الوزارة » حسب قول كلاديسون • ولكن في الوقت الحاضر فسلطة الحكومة هي بيد رئيس الوزراء فقط ولا تتعادل سلطات

٨ - كما أن الرئيس كارتر أبعده خمسة وزراء عن مناصبهم بدون أن يقدم أي تبرير عن الاستغناء عنهم ، أي إعفائهم •

الوزراء مع سلطة رئيس الوزراء في اتخاذ القرارات السياسية المهمة للدولة
بأجمعها .

وفي الولايات المتحدة لرئيس الجمهورية وحده يعود المكتب التنفيذي وهو
جهاز يتكون من عشرات المكاتب المتخصصة (مكتب الميزانية ، المستشارين
الاقتصاديين مجلس الامن القومي ، مكتب البيت الابيض) بحيث ان هنالك اكثر
من اربعمئة مستشار لكافة الشؤون ويتبعون رئيس الجمهورية مباشرة وكذلك الحال
في بريطانيا فمع وجود اكثر من مائة وزير فان مجلس الوزراء يجتمع عادة بحضور
عشرين عضوا والآخرين يعتبرون كفنيين أو مستشارين لقضايا اقل اهمية .

ورئيس الجمهورية في فرنسا هو الذي يتصدر اجتماعات الوزراء خاصة في
الامور الهامة ولهذا يمكن القول ان رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء في الانظمة
الديمقراطية الغربية يحصرون بين ايديهم السلطة حقيقة وذلك لاسباب اهمها :
انهم يرأسون الاحزاب الفائزة في الانتخابات ووجودهم في أعلى السلطة نتيجة
الانتخابات المباشرة من الشعب وليس من سلطات وسيطة كالبرلمان مثلا . ولذلك فان
شخصانية سلطاتهم المزاولة تظهر بصورة اوضح عند ممارستهم السلطة العليا . وهم
المحرك لنظامهم وفي مواجهة مباشرة مع الحكوميين ولا يعادلهم في مستوى سلطتهم
اي هيئة او افراد اخرين .

المطلب الثالث :

مسؤولية السلطة التنفيذية

اشرنا في المطلبين السابقين كيف ان السلطة التنفيذية تبدو في الانظمة الغربية
مركزة وذات نفوذ واسع ومتطور اكثر فاكثر لان تكون قيادة ذات صفة شخصية
وذلك لعدة عوامل منها ضرورة للعمل السريع والفعال وكنتيجة لوجود الانتخابات
المباشرة للمواطنين .

أما في هذا المطلب فسوف نستعرض في ثلاث نقاط كيفية الحد من توسع
السلطة التنفيذية ومدى امكانية تحديد مسؤولية السلطة التنفيذية عند انهاء

- ١ - مدى مسؤولية السلطة التنفيذية امام البرلمان .
- ٢ - مدى مسؤولية السلطة التنفيذية امام الاغلبية .
- ٣ - مدى مسؤولية السلطة التنفيذية امام الناخبين .

اولا : مدى مسؤولية السلطة التنفيذية امام البرلمان :

في النظام الرئاسي لا توجد أية مسؤولية سياسية للسلطة التنفيذية امام الكونغرس (في الولايات المتحدة الامريكية) ، فوجود السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية ترتكز اصلا على الاقتراع العام غير المباشر ، اما في النظام البرلماني فنظريا الحكومة مسؤولة عن اعمالها امام البرلمان ، ولكن عمليا الحكومة وخاصة عند عدم وجود اغلبية متجانسة فانها فقط في هذه الحالة معرضة الى السقوط . كما الحال خلال الجمهورية الثالثة والرابعة الفرنسية حيث كان معدل حياة الوزارة عام ١٨٧٥ - ١٩٤٠ تسعة أشهر ، اما خلال الجمهورية الرابعة من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٨ فأن بقاء الوزارة في العمل لا يتعدى معدل ستة اشهر ، وكذلك الحال مع ايطاليا حيث شهدت تعاقب ٣٦ وزارة بعد الحرب الثانية الى عام ١٩٧٢ (٩) . اما في النظام البرلماني ذي الاغلبية فان الحكومة تبقى في فترة ما بين انتخابين للبرلمان ، أي خمسة سنوات في بريطانيا مثلا . وفي هذا الحال كيف يمكننا الكلام عن تحديد للمسؤولية امام البرلمان وخاصة ان التطبيق يظهر لنا بان أي وزارة في بريطانيا لم تسقط منذ عام ١٨٦٦ الى وقتنا هذا بعد تصويت من قبل البرلمان الذي تنبثق منه حكومة الاغلبية . هذا بالرغم من وجود حق البرلمان باسقاط الوزارة دستوريا .

لذلك فان امكانية تحديد مسؤولية حكومة الاغلبية امام البرلمان تبقى مجرد

افتراض .

-
- ٩ - يشغل رئاسة الوزارة في ايطاليا حاليا الاشتراكي بنيتو كرايسكي (١٩٨٦) وهو التشكيل الخامس والاربعون للوزارة في ايطاليا .

اما في نظام الجمهورية الخامسة الذي يعتبر (شبه رئاسي برلماني) فيلاحظ الاستقرار النسبي لحكومته حيث شكلت اربع وزارات في فترة امتدت خلال اربعة عشر عاما . وخلال هذه الاعوام لم يستعمل البرلمان الا مرة واحدة حق اسقاط الوزارة وذلك عام ١٩٦٢ وكانت النتيجة ان حلت الجمعية الوطنية ايضا . اما خلال احداث مايس - حزيران ١٩٦٨ فقد حلت الجمعية الوطنية بعد ان صوت باسقاط الوزارة بدون نتيجة ايجابية (صوت بجانب اسقاط الوزارة ٢٣٣ - أقل من ١١ صوت عن المطلوب) ومع هذا حل البرلمان واعيد الانتخاب في ٢٣ و ٣٠ حزيران ١٩٦٨ فكانت النتيجة ترسيخ الاغلبية الديغولية في الجمعية الوطنية على حساب المعارضة التي ارادت اسقاط الحكومة .

٢ - مدى مسؤولية السلطة التنفيذية امام الاغلبية :

لاحظنا كيف ان الحكومة لا يمكن ان تحدد مسؤوليتها امام الاغلبية البرلمانية . وفي هذه الحالة نفترض ان المسؤولية يمكن ان تحددها الاغلبية نفسها والتي تسند رئيس السلطة التنفيذية فرئيس الاغلبية اذا فقد ثقة جماعته يستطيع ان ينسحب . وفي هذه الحالة يعزوا انسحابه لاسباب شخصية (اسباب صحية ، عائلية) .

وفي هذا تحاول الاغلبية ان لا تعرض اختلافاتها امام جماهيرها او امام الشعب خوفا من سحب الثقة بحزب الاغلبية . وقد حدث ان سحب الحزب داخليا ثقته بمسؤولية ، ومحاولة لتغطية هذا الاختلاف الحاصل بين الحزب ومسؤوليه يعرض الحزب الغالب اسباب اخرى في ابعاده بعض القادة كما حدث ذلك خلال خمسة عشر عاما في انكلترا . ففي كانون الثاني عام ١٩٥٧ بعد الهجوم على مصر في حملة السويس وفشلها فان حزب المحافظين فرض على ايدن الانسحاب من رئاسة الوزارة وحل محله ماكميلان . وبدوره لم يستطع الاستمرار بعملية مجابهة احتمال دخول انكلترا الى السوق الاوربية المشتركة لقرب الانتخابات وتدهور موقف المحافظين بعد فضيحة (بروفوميو) فقد استقال ماكميلان ليحل محله في رئاسة الوزراء دوغلاس هيوم .

٣ - مبادئ مسؤولية السلطة التنفيذية أمام الناخبين :

لحد ما يمكن القول بوجود مسؤولية الحكام أمام الناخبين الذين يستطيعون باصواتهم ان يرفضوا شخص ويزيحووا الشخص عن منصبه . فتحديد مسؤولية الحكام امام البرلمان وامام الاغلبية لا تبدو واضحة الا نظريا اما في الواقع فان هذه المسؤولية تبدو موجودة امام الناخبين .

فمسؤولية الحكام بادية امام البلاد او امام الامة بأكملها . وفي حالة اعادة انتخاب الرئيس في النظام الرئاسي او البرلماني أو في حالة عدم انتخابه فإن الامة تعبر عن موقف معين تجاه الرئيس الاعلى . والشعب بانتخابه يعطسي الشخص مسؤولية الحكم ويحصرها بين يديه ولن يكون مسؤولا الا امام الجهة التي انتخبته وقد تختلف المدة التي يزاوّل بها الرئيس الا على الحكم ، ففي النظام البرلماني البريطاني تكون مدة الحكم خمس سنوات ولكن رئيس الوزراء يلجأ عادة بعد اربع سنوات الى حل البرلمان لاعادة الانتخابات البرلمانية .

اما في الولايات المتحدة الامريكية فان مدة حكم الرئيس اربع سنوات غير قابلة للتجديد الا مرة واحدة حسب التعديل الثاني والعشرين للدستور عام ١٩٤٧ وصودق عليه عام (١٩٥١) .

وفي دول امريكا اللاتينية نلاحظ اتخاذها جميعا النظام الرئاسي مع عدم امكانية الرئيس المنتخب من اعادة ترشيح نفسه مباشرة بحيث ان سبعا من هذه الدول لا تتعدى مدة حكم الرئيس فيها الا أربع سنوات وست دول تستطيع ابقاء رئيسها لمدة خمس سنوات وسبع منها لا يستطيع رؤساءها البقاء اكثر من ست سنوات . امام الدول الافريقية فقسم منها اعتمد وجود الحكم الرئاسي وعلى اساس بقاء رئيس الجمهورية لفترة خمس سنوات .

اما في فرنسا فانها استثناء بالنسبة لبقية الدول لان رئيس الجمهورية يمارس الحكم لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد مباشرة . اما رؤساء الجمهوريات في فنلندا

والنمسا مع كونهم منتخبين مباشرة فهم يمارسون سلطات محددة كما الحال مع رئيس جمهورية فلندا وسلطات اسمية بالنسبة الى رئيس جمهورية النمسا .

وبصورة عامة يمكن القول ان سلطات رئيس الحكومة في الانظمة البرلمانية تكون اوسع من سلطات رؤساء الدول في الانظمة الرئاسية (استثناء دول امريكا اللاتينية) فرئيس الوزراء هو الشخص الاول تنفيذيا وتشريعيا (خاصة في بريطانيا) وينطبق الحال مع نظام المانيا الاتحادية حيث يلعب المستشار دورا يوازي دور رئيس الوزراء في بريطانيا .

اما في فرنسا فان الشخص الاول هو رئيس الجمهورية ولم يتبدل الحالة بعد استقالة الجنرال ديغول حيث تمتع بومبيدو وكذلك جيسكار دى ستانك (١٠) بمزايا كونهم رؤساء جمهورية مسؤولين فقط امام ناخبينهم مرة واحدة كل سبع سنوات ، اما رئيس الولايات المتحدة مع تجسيده للسلطة التنفيذية بكاملها وباقرار من الدستور فان الكونكرس الامريكى هو المنافس الوحيد للرئيس في نطاق التشريع (الكونكرس وحده حسب الدستور) . لهذا يبقى الرئيس موجها وقائدا للنظام الامريكى وعلى اساس انه الرئيس الاول في النظام .

وعليه يمكن القول ان الاتجاه السائد في الانظمة الغربية هو في وحدة القيادة والتوجيه المجسدة في شخصية القائد الاعلى في النظام اذا كان رئيسا للجمهورية ام مستشارا ام رئيسا للوزراء وهو الذى يقرر السياسية القومية العليا في الامة ولو لفترة محددة .

المبحث الثاني

الوظيفية التشريعية

جرى التقليد في اعتبار السلطة التشريعية الجهة الوحيدة التي تقوم بتشريع القوانين ومن ثم في كونها المشكلة للشعب ولكن تطور المجتمعات والحاجة الملحة للأسراع في الانجازات ادى الى اعادة النظر مجددا في الاخذ بحقيقة تكوين وعمل هذه الوظيفة ضمن الحقائق الواقعية والعملية للمجتمعات المتطورة مما يجبر بالتالي محاولة تحليل اسس الوظيفة ثم كشف ما تبقي من عمل واختصاصات في حدود الوظيفة التشريعية لهذه الهيئة .

ولهذا فسنقسم هذا المبحث لدراسة مطلبين :-

- ١ - في المطلب الاول سنستعرض تكوين البرلمان في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا وفرنسا من الناحية التنظيمية الدستورية .
 - ٢ - ونحلل في المطلب الثاني وظيفة واختصاصات الهيئة التشريعية كما هي في الواقع .
- المطلب الاول :

تكوين وتنظيمات الهيئات البرلمانية

أ - الكونكرس الامريكي :

شروط انتخاب اعضاء الكونكرس الامريكي محددة عادة بواسطة تشريعات كل ولاية من الولايات الامريكية ، ومع هذا فهناك قواعد دستورية على النطاق الفدرالي تعين بعض هذه الشروط الواجب اتباعها في كافة انحاء الاتحاد ، فحسب التعديل الخامس عشر للدستور الذي قضى بمنع التمييز بين المواطنين بسبب العنصر فان التعديل التاسع عشر جاء ليضع حدا للتمييز بين المواطنين بسبب الجنس اما تعديل عام ١٩٦٤ المرقم بالاربع والعشرين فقد ابطل ضرورة حصول الناخب

لشروط النصاب المالى وضمن كذلك الدستور الفدرالى ممارسة الحقوق المدنية لكافة المواطنين . ويتكون الكونكرس الامريكى من مجلسين ويبلغ عدد اعضائه حاليا ٥٣٨ عضو من ديمقراطيين وجمهوريين ونائب واحد مستقل (١١) وهذان المجلسان هما :

١ - مجلس النواب :

وهو بمثابة الجهة التى تمثل شعب الاتحاد ولذلك فإن عدد الاعضاء محدود وعلى اساس كثافة السكان في الاتحاد . فكل عضو يمثل تقريبا ثلثمائة الف ناخب او اربعمائة وستون الف امريكى وانتخاب الاعضاء يكون لسنتين (١٢) . فيقال ان النائب ينضى سنة محاولا التمويه على الناخبين بحيث ينسيهم وعودة السنة الثانية يمضيها باعطاء امنيات ووعود جديدة في سبيل اعادة انتخابه .

٢ - مجلس الشيوخ :

يمثل هذا المجلس الولايات الداخلة في الاتحاد وليس مواطني الاتحاد ولذلك فان عددهم ثابت حسب عدد الولايات الداخلة بمحض ارادتها في الاتحاد وحيث يكون تمثيل كل ولاية بواسطة نائبين (شيخين) ولمدة ست سنوات ويبدل ثلث اعضاء المجلس كل سنتين . ويلاحظ ان الولايات الزراعية الصغيرة ممثلة اكثر من الولايات الكبرى في مجلس الشيوخ بحكم التمثيل لكل ولاية في المجلس . ويبلغ عدد ولايات الاتحاد خمسين ولاية . وبذلك فإن عدد الشيوخ هم مئة عضو وكانوا ينتخبون والى عام ١٩١٣ بواسطة نواب الولايات ولكن بعد عام ١٩١٣ فانهم (الشيوخ) منتخبون بالتصويت الشعبى المباشر .

١١ - اصبح اخيرا التمثيل لمقاطعة كولومبيا ثلاث نواب وبذلك فان عدد اعضاء الكونفرس هو ٥٣٨ شيخا ونائبا . حسب الانتخابات الاخيرة في الولايات المتحدة الامريكية وعند تسلم جيمى كارتر لمقاليد الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧ .

١٢ - وقد اقترح جونسون عام ١٩٦٦ في خطابه (٢٠ كانون الثاني) بزيادة مدة عضويتهم الى اربع سنوات .

أ - شمل واختصاصات الكونكرس الامريكى :

للكونكرس بكامله دوره واحدة تبدأ في الثالث من كانون الثاني وتنتهي في ٣١ تموز . ويرأس مجلس النواب (السبيكر) الذى يعين من قبل النواب انفسهم وهو عادة ممثل الاغلبية واقدم نائب في الحزب الفائز من بين اعضاء المجلس اما بالنسبة الى مجلس الشيوخ فيرأسه نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية وتعتبر كل من المراقبة والتشريع من أهم سلطات الكونكرس ولكل مجلس نفس الحقوق مع المجلس الاخر في تحضير القوانين وفي التصويت عليها . ولكن الملاحظ ان مجلس الشيوخ يقدم قليلا من مشاريع القوانين بعكس مجلس النواب . وفي حالة اختلاف وجهات النظر بين المجلسين في تشريع القوانين يفوض الامر الى لجنة مشتركة وذلك للتوصل الى أهمل مشروع القانون او الى الاتفاق على صيغة ترضي الطرفين . ويمكن عرض اهم صلاحيات الكونكرس على :

أ - للكونكرس الحق في انتخاب رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية في حالة عدم توفر اغلبية مطلقة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل الناخبين الكبار (١٣) .

ب - للكونكرس صلاحية المراقبة والسيطرة على المصالح العامة في تعيين صلاحياتها والكشف عن ماليتها .

ج - للكونكرس بعض الصلاحيات القضائية المتعلقة بعلاقته مع رئيس الولايات المتحدة والمواطنين الكبار فلمجلس النواب الحق في تقديم الاتهامات لمجلس الشيوخ الحق في محاكمة رئيس الجمهورية والموظفين الكبار .

د - للكونكرس وحدة الحق في اعلان الحرب .

هـ - للكونكرس الحق في التصويت على الميزانية وحق الصرف وتشريع قوانين الضرائب .

١٣ - ان عدد الاغلبية الكافية لاختيار رئيس الجمهورية هو ٢٧٠ من بين ٥٣٨ . وقد حصل ريفان في انتخابات عام ١٩٨٤ على ٥٢٥ صوت انظر جريدة الثورة ٨ تشرين الثاني ١٩٨٣ . ←

ب - البرلمان البريطاني :

دستوريا يشمل البرلمان كل من مجلس النواب واللوردات والمملك ايضا . ولكن عمليا يقصد به مجلس النواب ومجلس اللوردات . ولهذا فسوف يقتصر كلا منا في التطرق الى تنظيمات كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات .

١ - مجلس العموم البريطاني :

اعضاء مجلس العموم يبلغ (٦٥٠) ينتخبون عادة لمدة خمس سنوات ولكن عمليا مدة نيابتهم اقل من خمس سنوات وذلك بسبب كثرة لجوء السلطة التنفيذية الى حل مجلس العموم ويرأس مجلس العموم « السبيكر » وهو حيادي في اتجاهه السياسي بين الاغلبية والمعارضة مع كونه منتخب من بين الاغلبية . فهو لا يشترك في المناقشات ولا في التصويت باستثناء حالة تعادل الاصوات . وكل المناقشات توجه له فدوره هو (الحكم) العادل في ادارة جلسات ومناقشات مجلس العموم . عادة يفوز بالتزكية ويبقى في منصبه الى ان يستقيل او يتوفى . ويتمتع مجلس العموم بسلطات واسعة لا يستطيع فيها مجلس اللوردات من التأثير عليها او ايقافها فله سلطات تشريعية واهمها سلطات تتعلق بالمالية . حيث يصوت على الضرائب والديون . وله سلطة حق اقالة الوزارة وذلك بسحب الثقة منها .

وفي الواقع فان هذه السلطات للعموم لا تعدو بأن تكون شكلية في مضمونها القانوني لان نظام الحزبين المطبق في انكلترا يدعو بأن تكون قيادة مجلس العموم هي بواسطة الحكومة المنبثقة من الاغلبية وبالتالي فلا يمكن تصور ان الاغلبية تتألب على نفسها وتسحب الثقة من وزارتها وهذا هو ما حدث فعليا ويجسرى العمل به .

← وكذلك انظر جريدة الثورة الصادرة في ٩ تشرين الثاني حيث اوردت خبراً يتعلق بنسبة المشاركين في الانتخابات وهو ٥٢ر٩٪ من عدد الذين يحق لهم الاشتراك في الانتخابات .

٢ - مجلس اللوردات البريتماني :

يتكون مجلس اللوردات من (١٠٦٢) عضو ومن بينهم (٧٣٦) عضوا بالوراثة و (٢٦) عضوا لكونهم يتولون مناصب دينية و (٢٣) عضوا من القانونيين . وليس من جميع اعضاء اللوردات من يقوم بعمله بصورة اعتيادية سوى (٢٩٠) عضوا . وصلاحياتهم تمتد لتكون جزء من السلطة القضائية بما يقابل عمل محكمة التمييز ومجلس الدولة . فهم يستطيعون محاكمة الشخصيات العليا في الدولة وفي حالة اتهامهم من قبل مجلس العموم ولم يبق لهم من صلاحيات تشريعية ومالية - منذ القانون البرلماني لعام ١٩١١ ولعام ١٩٤٩ .

ج - برلمان الجمهورية الاتحادية الالمانية :

كدولة فدرالية فان المانيا الغربية لها برلمان ذو مجلسين فالبندستاج

Bundestage يمثل شعب الاتحاد ويمثل ولايات الاتحاد

Bundesrat

البند سرات

١ - البندستاج - مجلس النواب :

وهو منتخب لمدة اربع سنوات ويبلغ عدده (٤٩٨) نائبا مع (٢٢) نائبا يمثلون برلين وليس لاصواتهم دور في العمل النيابي فهم بمثابة مستشارين وهم معينون من قبل النواب الشيوخ (الاتحاد) لبرلين . وهؤلاء النواب ينتخبون رئيسهم لمدة اربع سنوات . وفي داخل مجلس النواب يتم العمل بواسطة اللجان الدائمة والتي يبلغ عددها (١٩) لجنة مع امكانية عمل لجان تحقيق مؤقتة . ويتمتع مجلس النواب بسلطات واسعة فهو الذي يقوم بانتخاب المستشار (المادة ٦٣) ويستطيع سحب الثقة منه (مادة ٦٧ و ٦٨ من الدستور) .

٢ - البند سرات مجلس الاتحاد :

وهو يمثل اللاندر Lander او المقاطعات والدويلات .

حسب الدستور الالمانى المادة (٥١ فقرة ٢) كل مقاطعة لها الحق في ان تمثل بثلاثة ممثلين على الاقل ، فالمقاطعة التي يبلغ عدد سكانها اكثر من مليونين

تمثل باربعة اصوات (صوت واحد لكل ممثل) والمقاطعة التي يزيد عدد سكانها على ستة ملايين تمثل بخمسة اشخاص . ويبلغ مجموع اصوات البندسرات (٢٢) صوتا . وهؤلاء الاعضاء عادة من الاداريين ذوى الخبرة والسمعة ينتخبون رئيسا لهم لمدة سنة واحدة . ولهم (١٦) لجنة تقوم باعمال مجلس الاتحاد وقد اعطى الدستور دورا مهما للبندسرات وذلك حسب المادة (٨١) بحيث ان الحكومة تستطيع البقاء في الحكم اذا عضدت من قبل البندسرات بعد سحب الثقة منها بواسطة مجلس النواب .

اما في فرنسا فان البرلمان يتكون من مجلسين - الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ .

١ - الجمعية الوطنية :

وتتكون من (٤٨٧) عضوا منتخبا لمدة خمسة سنوات حيث يمثل (٤٧٠) نائبا فرنسا الاوربية و (١٠) نواب يمثلون محافظاتهما في امريكا الوسطى غسواد لوب والمارتنيك ، وفي افريقيا محافظة الرينيون . وهناك سبعة نواب يمثلون الاقاليم الفرنسية عبر البحار (١٤) .

٢ - مجلس الشيوخ :

ويتكون مجلس الشيوخ الفرنسي من (٢٨٣) عضوا منتخبا بصورة غير مباشرة ولمدة تسع سنوات (١٥) .

14 — R. Barraine - Droit Constitutionnel et institutions Politiques 1972. P. 173.

١٥ - وقد زيد اخيرا عدد اعضاء مجلس النواب (الجمعية الوطنية) الى (٤٩٠) نائبا . ان عدم موافقة المجلسين على مشروع قانون يمكن ان يؤدي الى استبعاده عمليا ، وهذا ما حصل بالنسبة الى مشروع القانون المتعلق بالمدارس الخاصة حيث وقف مجلس الشيوخ موقفا معارضا لتشريعة عام ١٩٨٤ .

المطلب الثاني

وظائف الهيئات التشريعية

حرى بنا ان نستعرض عمل السلطة التشريعية تقليديا وكما هو متعارف عليه ونتكلم عن التطورات التي اصابته صلب العمل التشريعي الذي كان عماد الديمقراطية البرلمانية . ففي كتابة الدستور البريطاني لعام ١٨٦٧ اورد والترباكوت خمس وظائف لمجلس العموم (١٦) .

- ١ - وظيفة اختيار رئيس الوزراء .
- ٢ - وظيفة التعبير عن رأي الشعب البريطاني في كل ما يدور من قضايا .
- ٣ - وظيفة تعليم وارشاد المجتمع .
- ٤ - وظيفة الاعلام .
- ٥ - وظيفة التشريع .

هذه الوظائف التقليدية التي عبر عن وجودها والترباكوت في النظام البرلماني لم تسلم من التغيير والا تنقاد في الوقت الحاضر ولاسباب عديدة متعلقة بطبيعة الظواهر السياسية الجديدة التي طرأت على المجتمع . ولهذا فيمكن القول بأن وظائف البرلمان يمكن ان تكون على الشكل التالي في المجتمعات (١٧) . مع وجود قوى موازية ومنافسة لدور البرلمان فمثلا :

١ - وظيفة البرلمان في الاختيار :

(تمثل في وظيفة اسناد الحكومة) وهي حاليا غير ذات تأثير عملي وذلك لان اسناد الحكومة متأثري من الناخبين مباشرة وليس الاسناد من قبل النواب للحكومة .

• فرئيس الولايات المتحدة الامريكية ورئيس الجمهورية في فرنسا وكذلك الحال

16 — Walter Baghot the Britsh Constitution

17 — Cf. Schwarzen berg. op. Cit. P. 469.

في ألمانيا وبريطانيا حيث تلعب الأحزاب الدور الرئيسي في تعبئة الجماهير لاختيار رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء . ويكون الحاكم الفعلي الممثل للجماهير وليس للنواب .

٢ - الوظيفة التمثيلية للبرلمان :

ليست هذه الوظيفة حاليا حكرا للبرلمان فيلاحظ مثلا وخاصة في الانظمة الرئاسية ان رئيس الجمهورية يستطيع (وهو يعمل بذلك) الادعاء بتمثيله الشعب أو اغلبية الشعب . كما يلاحظ ايضا وحتى في الانظمة البرلمانية ان هنالك منظمات كالتنقيات والجمعيات والحزاب لكل منها جهة أو طرف يمثل مجموعات معينة تعبر عن هذه المجموعات أو تعبر عن جماهيرها . وهذه المنظمات يلاحظ بانها تتوجه مباشرة الى الحكومة لعرض مطالبها أو للتفاوض معها بدل ان تتوجه الى البرلمان للتداول مع البرلمانيين . كما ان الواقع العملي يظهر كيف ان استطلاعات الرأي العام تتجه الى معرفة اراء الناس في أي قضية من القضايا المعروضة ولا تهتم بمعرفة اراء نواب « الشعب أو نواب الامة » . ويلاحظ ايضا كيف ان التداول والمناقشات الهامة تحدث في اجتماعات عامة تحضر لها الاحزاب او بواسطة استخدام محطات الراديو والتلفزيون . ومع هذا فيبقى البرلمان وعلى اساس انه المؤسسة الرئيسية والتي تمثل الامة والشعب أو الجهة التي تستطيع المعارضة ان تعبر عن آرائها بواسطة دون مصاعب كبيرة . وبهذا يمكن القول ان وظيفة البرلمان تنحصر اكثر فاكثرا في ان تكون وظيفة للتداول وللمناقشة ومن ثم وسيلة مراقبة وسطرة على ما يدور من احداث وقضايا مهمة تتعلق بالشعب . لهذا فبالامكان القول ان البرلمان يعبر عن مشاعر الشعب والامة الا ان هذه المشاعر يمكن ان تظهر من خلال اقنية اخرى (الجرائد والراديو والتلفزيون) .

٣ - وتبقى مع هذه وظيفة اخرى للبرلمان وهي الوظيفة التشريعية وهي

الوظيفة الاساسية بين الوظائف الاخرى للبرلمان :

٢٢٤

بأن للبرلمان دورا

Bernand Crick

ويرى بيرنارد كريك

مهما في التعبير عن المصالح العامة وفي إيصال ما يهم الشعب الى الحكومة ، فالحكومة لوحدها غير قادرة على الاحاطة بكل ما يريده المواطنون (١٨) . ومن ثم فليس دور البرلمان في اسقاط الحكومة . وانما للبرلمان دور في الوقت الحاضر لان يكون مركز للمناقشة والتداول او مركز معلومات ومراقبة للحكومة (١٩) .

من هذا فان للبرلمان دورين اساسيين هما من بين كل الوظائف التي عدت :-

اولا : دور في التشريع .

ثانيا : دور في المراقبة .

فلا يزال البرلمان يقوم بدور تشريع القوانين وذلك بالتصويت عليها . ولا يزال البرلمان يناقش ويتداول في الامور والقضايا العامة والهامة والتي تتعلق بالشعب ولهذا سننص على التحليل النقطة التي الانفتي الذكر والمتعلقتين بالوظيفة البرلمانية حاليا .

اولا : الوظيفة التشريعية للبرلمان :

في هذه الوظيفة تبرز ناحيتان اساسيتان لتبيان عملية صنع القانون بواسطة السلطة التشريعية والتي تتحدد في عملية اقتراح القانون ومن ثمة تبني مشروع القانون .

١ - اقتراح القوانين :

تظهر دراسة مصدر اقتراح مشروع القوانين في اكثرية الدول ، بأن منشأ هذه القوانين ليست برلمانية وانما حكومية في اغلبيه القوانين التي صودق على تشريعها ولهذه الظاهرة اسباب عديدة منها :

١ - التعقيد الفني لبعض القوانين :

فالتدخل المضطرب للدولة في كافة نواحي الحياة لوضع الحلول المتشعبة والتي تستوجب وجود اجهزة كفوءة ومتمرسه ذات تقنية عالية تفتقد لها الجهات البرلمانية .

18 — Bernard Crick - in defence of politics. A pelican book 1969. P. 171.

19 — Cf. R. G. Schwartzberg. P. 971.

وقد عمل الكونغرس الأمريكي بصورة خاصة لتلافي بعض نواقصه في الامور الفنية التكنيكية وذلك بعد اصداره قانون اعادة تنظيم الكونغرس ومنذ ١٩٤٦ • حيث توضع تحت تصرف كل نائب سكرتاريا وكل شيخ ملحق به مكتب او عدة مكاتب استشارية يرجع اليها وقريبة من بناية الكونغرس كما يجهز كل نائب ماديا بما يحتاجه عمله من تمقيب وسفر وشراء مواد معينة تقتضيها ظروف عمله • ويبلغ عدد الاشخاص الموظفين والمختصين الموضوعين تحت تصرف اعضاء الكونغرس الأمريكي بمشرة الاف شخص • وقد جهز الكونغرس ومنذ عام ١٩٢٤ بمركز معلومات حاويا على مكتبة ملحقة بالكونغرس ومزوده بمصادر وثائقية مهمة في خدمة اعضاء الكونغرس خاصة •

٢ - التحفظ في اعطاء بعض الصلاحيات التشريعية للبرلمان :

ففيما يتعلق بمشاريع القوانين التي لها طابع بصرف او بالفاء دخل للمصالح العامة فلا يدخل في حيز صلاحية البرلمانين النظر بهذه القضايا وانما يكون على السلطة التنفيذية القيام بالاجراءات التي يستفاد منها تحقيق صرف او زيادة الضرائب المفروضة على الشعب • وقد عمل بهذا المبدأ في انكلترا ومنذ عام ١٧١٣ وذلك عندما فرض النواب على انفسهم تطبيق هذه القاعدة للتخلص من الضغوط التي يمكن ان تفرض عليهم من قبل الناخبين (٢٠) • وهذا ما عمل به ايضا في فرنسا في دستور عام ١٩٥٨ في مادته الاربعين وبذلك فان تفسير هذه المادة ان يحدد كثيرا حرية عمل الجمعية الوطنية في تشريعها للقوانين لان التشريع يمكن ان يحمل معنى يتضمن الصرف وهذا قد يشل عمل البرلمانين في اصدار التشريعات والتي هي من ضمن اختصاصاتهم الاصلية •

٣ - تقرير المواضيع المطروحة للجلسة البرلمانية :

(جدول الاعمال اليومى)

في حالة تقرير البرلمان المواضيع التي سوف تدرس وتناقش فليس هنالك من اشكال ولكن عندما تعدد الحكومة المواضيع المطروحة للمناقشة امام البرلمان ففي هذه الحالة يمكن ان ينتقص او يبطل العمل الطبيعي للبرلمان في فرض ما يرتثيه

من قضايا ومشاكل تشريعية . وهذا ما هو معمول به في فرنسا حسب المادة الثامنة والاربعين من دستور الجمهورية الخامسة حيث ان للحكومة الاسبقية في تقرير ما يناقش من مشاريع القوانين المعروضة امام الجمعية الوطنية .

٤ - حق اقتراح القوانين :

بصورة عامة فان حق اقتراح القوانين يعود حتى في الانظمة البرلمانية الى السلطة التنفيذية والتشريعية . (فالمادة التاسعة والثلاثون للدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة صريحة بهذا الشأن) ويلاحظ ايضا ان النظام الرئاسي قد عمل بهذا المبدأ حيث يستطيع رئيس الجمهورية بواسطة خطبة حول « حالة الاتحاد » امام الكونغرس بأن يطلع هذا المجلس على المقترحات التي يوجهها الرئيس للنظر فيها (٢١) . ويتم ذلك بأن يأخذ الرئيس على عاتقه بأن يلحق بخطابه صيغ مشاريع لقوانين محضرة . وبذلك يستطيع احد اعضاء الكونغرس ان ينبه المجلس الى مشاريع القوانين هذه حتى يتدارسها المجلس (٢٢) .

٥ - فقيادة السلطة التنفيذية للتشريع اضحت حقيقة لا مناص من ذكرها وحتى في النظام الرئاسي وذلك تبعا للمسؤولية التي تتحملها السلطة التنفيذية في ادارة وحكم وتوجيه النظام السياسي بكامله . فالرئيس لا ينفذ فقط وانما يشترك مع مستشاريه في صياغة وتشريع القوانين المتعلقة بتطبيق المنهج السياسي الذي يتعلق بالمجتمع عموما .

٢١ - وقد حددت المادة ٣٤ من الدستور مجالات القانون التي يحق للبرلمان الفرنسي اصدارها . انظر - هوريو - اشير اليه الجزء الثاني ص ٤٧٣ .
(٢٢) فمنذ عام ١٩٥٤ الى ١٩٦٨ كانت نسبة مشاريع القوانين المقدمة من رئيس الجمهورية الامريكية على شكل خطبة قد حضيبت بقبول الكونغرس بنسبة ٤٨٪ من مشاريع القوانين هذه . وكان نصيب قبول مشاريع الرئيس كندي بنسبة ٢٧٪ - فقط .
المرجع روجية جيرار شوازنبرغ ص ٤٨٠ .

أما فيما يتعلق بقيادة السلطة التنفيذية في تشريع وإقرار القوانين في النظام البرلماني ، فهي تبدو أشد وأكثر منها في خضوع البرلمان للسلطة التنفيذية كما هو الحال في النظام الرئاسي . وذلك فكما أن الدساتير في الأنظمة البرلمانية تعطي الحق وتجزئ للسلطة التنفيذية في الاشتراك في العملية التشريعية فإن الواقع يبين لنا كيف أن حكومة الأغلبية البرلمانية تعمل سوية وكجهة واحدة مع الأعضاء البرلمانيين المنتمين إلى نفس الحزب الذي يتوحد الحكومة وبذلك فلا يمكن أن يتصور انشقاق الحزب بين حكومة تعبر عن حزب في السلطة وبرلمانيين من نفس حكومة الأغلبية كعمارضة في البرلمان .

الحكومة كمصدر أساسي لغالبية القوانين المشروعة :

لاحظنا كيف أن التقليد جرى على أساس افتراض أن مصدر القوانين هي السلطة التشريعية ممثلة في المجالس البرلمانية . ولكن من دراسة مصدر التشريعات كما هي حادثة أصلا وواقعا في الأنظمة البرلمانية أو شبه برلمانية تبين لنا كيف أن السلطة التنفيذية أو الحكومة هي التي وراء غالبية هذه التشريعات بل أصبحت الحكومة هي الجهة المحتكرة للوظيفة التشريعية بدل البرلمانات .

وعلى سبيل المثال فسوف نبين بعض الحالات في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا .

في بريطانيا فإن نسبة القوانين من أصل حكومي تبلغ (٩٠٪) من مجموع القوانين المشروعة . أما عدد القوانين المشروعة ومن أصل برلماني فلا يزيد عددها في كل دورة عن ٣٠ قانونا ، ففي عام ١٩٦٨ كان هنالك ٩٨ مشروع قانون عرض من قبل البرلمانيين ولم يوفق منها سوى ١١ قانون . وكل هذه القوانين ذات طابع عام لا تتعلق بسياسة الحكومة ومراقبتها (٢٣) .

٢٢٨

اما في المانيا فقد ذكر لوفينبرك بأن مجلس النواب هو مصدر قليل نسبيا في تقديمه لمشاريع القوانين وان اكثرية مشاريع القوانين هي مقدمة من قبل الحكومة وحتى بالنسبة لمشاريع القوانين القليلة نسبيا والمقدمة من قبل مجلس النواب فأن عدد لا بأس به من مشاريع القوانين محضرة من قبل الحكومة ومقدمة الى الاعضاء البرلمانيين (٢٤) .

فمن مجموع القوانين المشرعة وعددها ١٩٠٩ بين عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٥ لوحظ انه هنالك فقط ٤٥٥ قانونا كان من اصل برلماني وقد رفضت مشاريع قوانين برلمانية وعددها ٧١٦ مشروع قانون . أى بمعنى ان نسبة القوانين من اصل برلماني لا تزيد عن الربع .

اما في فرنسا فعند الجمهورية الرابعة لوحظ ان من مجموع ٢٦٥٥ قانون مشروع كان نسبة القوانين ذات الاصل الحكومي منها تبلغ ٧٠٪ . وهذه الظاهرة التي تبين تفوق نسبة تشريع القوانين من اصل حكومي ازدادت تحت حكم الجمهورية الخامسة . فمن بين ٤٦٣ قانونا شرع بين فترة ١٩٦٢ - ١٩٦٧ كان هنالك فقط ٥٣ قانونا من اصل برلماني أى نسبة ١/٨ من القوانين هي من اصل برلماني .

وفي عام ١٩٦٩ نلاحظ تقريبا نفس النسبة من القوانين المشرعة من قبل البرلمان هي من اصل حكومي فمن بين ٧٨ قانونا كان هنالك فقط ١٠ قوانين من اصل برلماني وعام ١٩٧٠ شهد زيادة نسبة القوانين المشرعة ومن اصل حكومي فمن بين ٩٧ قانونا كان هنالك فقط ١٠ من اصل برلماني والبقية من اصل حكومي .

24 — Cf. Gerhard Loewenberg. Ibidem.

ثانيا : دور البرلمان في المراقبة :

تتلخص وظيفة المراقبة في كونها تنصب على استقصاء المعلومات والمناقشة والتداول ، ففي الوقت الذي يلاحظ فيه تضائل الدور التشريعي للبرلمانات فإن المراقبة يمكن ان تؤدي دورها كعامل مهم ووظيفة اساسية للمجالس البرلمانية في الانظمة السياسية الحديثة . واذا كانت مردودات المراقبة بالنتيجة تعني امكانية اقالة الحكومة في حالة عدم توافقها مع الاكثرية في البرلمانات فإن هذا الدور قد انتفى في الانظمة السياسية الحاضرة ولم يبق له من معنى وصدى كما الحال عمليا في دور البرلمان في الانظمة الديمقراطية التقليدية . وانما الذي بقي من دور المراقبة البرلمانية هو ان البرلمانات اضحت مراكز ليس لتهديد الحكومة بالاقالة وانما مراكز معلومات ومصدر لبث المعلومات والوقائع في سبيل تسهيل عملية اتخاذ القرارات السياسية اما اجراءات المراقبة فتتم تباعا بواسطة بعض الممارسات المتبعة والتي توجد على الاشكال التالية : -

- ١ - بواسطة طرح الاسئلة من قبل البرلمانيين .
- ٢ - بتشكيل لجان التحقيق .
- ٣ - بايجاد الوسيط « الاوميد سمن » في التشكي والتظلم امام البرلمان .
- ٤ - المناقشة .
- ٥ - طرح المسؤولية الحكومية .

وتباعا سوف نذكر ونحلل وظيفة المراقبة في البرلمان في كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية (٢٥) .

أ - طرح الاسئلة كاجراء للمراقبة البرلمانية للحكومة ولاجهزتها . يعتبر السؤال من الوسائل التقليدية لتقصي المعلومات . ويمكن ان يكون كوسيلة لتنبيه الحكومة في عمل شيء مهم .

٢٤٠

(٢٥) بير نادر كريك - في الدفاع عن السياسة . البرلمان يجب ان يكون مركزا للمعلومات يثبت الحقائق عن القرارات السياسية ولا يعرقل عمل الحكومة .

١ - طرح السؤال في البرلمان البريطاني :

أول سؤال سجل تاريخيا يعود وقته في ٩ شباط - ١٧٢١ حينما سأل الكومت كوبيير عضو مجلس اللوردات رئيس الوزراء الكومت سندرلاند . أما في مجلس العموم فإن أول سؤال مسجل تاريخيا فيعود الى عام ١٧٨٣ . ولكن لم تستقر اجراءات السؤال قانونيا الا بعد عام ١٨٨٨ حينما نظم امره في قانون خاص . ويخصص كل يوم ما عدا يوم الجمعة خمسون دقيقة في بداية كل جلسة برلمانية حيث يقوم الوزراء بالجواب على الاسئلة المطروحة والمعدة قبل يومين على الأقل مسن الاجابة على الاسئلة والسؤال يمكن ان يكون شفهي او تحريري . ويجيب الوزير لمرة واحدة ويستطيع النائب ان يضيف على سؤاله اذا قبل بذلك منظم الجلسة الجلسة (السبيكر) ويجتمع البرلمان في كل دورة تمتد تقريبا الى ١٦٠ يوما حيث يتدارس ويتداول في مختلف الشؤون المتعلقة باختصاصه لمجموع ١٢٠٠ ساعة . ويخصص للاسئلة وقت يتراوح بين مئة ومئة وعشرين ساعة (٢٦) . واكثر الاسئلة تنصب على الشؤون الخارجية والامور المالية والتجارية .

٢ - اجراء السؤال في البرلمان الالماني :

منذ عام ١٩٦٠ اصبح نظام السؤال في المانيا جاريا حيث ان الساعة الاولى لكل جلسة تخصص للسؤال . فالاسئلة الشفهية قد تصاعد الاهتمام بها من قبل البرلمانيين فبعد ان كان عددها ٣٩٢ في عام ١٩٦٠ تزايدت من سنة الى اخرى على هذا المنوال ١٠٦٩ و ١٠٧٥ ثم ٤٧٨٦ والسنة الاخيرة ١٠٤٨٠ سؤالا طرح بعد خمس سنوات من اصلاح النظام المتعلق بشؤون عمل البرلمان . واغلب الاسئلة تطرح من قبل المعارضة ولوحظ ان من بين ١٠٪ من النواب يطرحون الاسئلة وبنسبة ٦٠٪ من الاسئلة .

26 — Cf. Chester and Nina Bowring . Questions in Parliament. Oxford. 1962 . P 170 . Cite Par Schwartzenberg P . 512 .

أما مواضيع هذه الأسئلة مع اختلافها تتركز على بحث الأمور المحلية المتعلقة بالمواصلات والمالية والقضايا الداخلية . والسؤال المطروح يمكن ان يستنبهه مباشرة سؤال آخر من نائب آخر اذا قبل رئيس المجلس بذلك . ومعدل الاجابة عن الأسئلة في خلال (٥٠) دقيقة يبلغ (٤٠) اجابة مع (٦٠) اجابة اضافية في مجلس العموم اما في مجلس النواب الالمانى ففي خلال ساعة تبلغ معدل الاجابة بـ ٢١ سؤالاً و ٢٨ سؤال اضافياً . ويمكن ان يتبع هذه الأسئلة اجراء الاستجواب والسني يقتضي توقيع ١٠ عضوا مع غرض الاستجواب .

٤ - عرض السؤال في الجمعية الفرنسية :

هنالك سؤال بدون مناقشة وهنالك سؤال مع مناقشة يشترك بها المسجلون للمناقشة . فالسؤال بلا مناقشة يتم وبعدها يجاب الوزير والسائل الحق بالرد لمدة خمس دقائق فقط . ولايستطيع طرف ثالث ان يتدخل . وفي عام ١٩٧٢ كان هنالك فقط ٣٤ سؤالاً أجيب عليها واكثر الأسئلة المطروحة كان قد اجيب عليها سابقا . ويمكن ان يكون السؤال مع مناقشة عندما ينتهي الوزير من الاجابة ويسجل الخطاب اسماءهم للاشتراك في المناقشة العامة . وكان عدد الأسئلة مع مناقشة لعام ١٩٧٢ قد بلغ ٥٧ سؤالاً . ولم يلاق اجراء السؤال من نجاح في فرنسا وخاصة انه مخصص له يوم واحد في الاسبوع ، الجمعة بعد الظهر وحيث ان اكثريه النواب يسافرون الى مناطقهم الانتخابية .

وهنالك سببان اخران اديا الى ضعف ممارسة السؤال في الجمعية الوطنية الفرنسية ، فمن جهة ان لجنة رئاسة المجلس هي التي تختار اعتباريا تقديم السؤال وبذلك فان حزب الاغلبية المسيطر على هذه اللجنة يعمد الى اهمال الأسئلة التي لا تتناسب مع سياسة الحكم أو يؤخر عرض الأسئلة وبالتالي تنتفي في كثير من الاحيان عملية عرض الأسئلة ومن جانب آخر فان دستور الجمهورية الخامسة قد عمل بصورة لا يمكن فيها استجواب الحكومة بالطريقة التي كان معمولاً بها اثناء الجمهورية الثالثة والرابعة (السؤال سابقا كان يتطور الى

استجواب ومن تم التصويت بالثقة على الحكومة (ولتفادي هذه الاجراءات والمفاجات غير المرغوب فيها من جانب الحكومة فان عملية اجراء السؤال حاليا تنتهى بدون خلاصة حيث يقطع السبيل امامها وينتهي السؤال باجابة الوزير والرد الممكن عليه من قبل السائل خلال دقيقتين (كما الحال بعد اصلاح نظام الجمعية لعام ١٩٦٩) ومع هذا فان الاجراءات الجديدة لتطوير السؤال كوسيلة للمراقبة البرلمانية لم تلق نجاحا لان عدد الاسئلة في عام ١٩٧٠ كان ١٧٠ وفي عام ١٩٧٢ كان عـدد الاسئلة المجاب عليها ١٣٢ سؤالا .

٤ - السؤال كاجراء مراقبة في الكونكرس الامريكى :

لم يأخذ النظام الامريكى بهذا الاسلوب من المراقبة . وقد قدم الشيخ كيوفر عام ١٩٥٠ مشروع قانون بهذا الخصوص ولكنه لم يسن كقانون ومن ثم لم يؤخذ به . وذلك لان نظام مجلس النواب والشيوخ كان قد طور اسلوب مراقبة السلطة التنفيذية بايجاد نظام اللجان التحقيقية والتي تستطيع استدعاء أى شخص للمثول امامها ومن ثم الاجابة عما تريد أى لجنة من هذه اللجان معرفته .

لهذا تنتقل الان الى دراسة اجراءات اخرى للمراقبة والتعرف عليها في الانظمة البرلمانية ، ومن هذه الاجراءات الالتجاء الى تكوين لجان التحقيق في البرلمان كوسيلة لمراقبة الحكومة .

ب - لجان التحقيق كوسيلة برلمانية في مراقبة الحكومة :

١ - على عكس اجراء السؤال كوسيلة رقابة من قبل السلطة التشريعية والذي ليس له تقليد في الكونكرس الامريكى فان تكوين لجان التحقيق كوسيلة للمراقبة تتمتع بنمو واتساع في التقاليد الوظيفية للكونكرس . ويذكر ان اول لجنة تحقيقية كانت قد شكلت عام ١٧٩٢ لمعرفة سبب فشل الحملة المسماة سانت كليسن ضد الهنود في مقاطعة او هايو (٢٧) .

27 -- L'expedition Saint - Clair . Contre les indiens de la region d'ohio .

وبين عام ١٧٨٦ و ١٩٢٥ كان هنالك عدد من لجان التحقيق بما مجموعه ٣٠٠ لحساب الكونكرس الامريكي . وفي اخر اربع سنوات من حكم روزفلت كان هنالك ١٦٥ لجنة تحقيقية قد شكلت للنظر في عدة امور . وحاليا فان مجموع عدد لجان التحقيق قد بلغت اكثر من (٩٠٠) لجنة تشكلت لحساب الكونكرس مما يظهر لنا أهمية الاجراء في المراقبة ومكانته في النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية .

وعادة فان لجنة التحقيق تعهد لها وظيفة تحقيقية معينة وعلى اساس ان هنالك لجان دائمية يعمل الكونكرس من خلالها او في بعض الاحيان فان هذه اللجنة الدائمة تفوض لجنة فرعية للنظر في موضوع من المواضيع وهذه اللجان لها الحق في دعوة أى شخص للمثول امامها وحتى اصدار العقوبة أو اصدار الاوامر الجبرية في مثول الشخص امامها للتحقيق .

وتتطرق لجان التحقيق الدائمة أو المؤقتة الى دراسة حالة معينة في مختلف المواضيع مثلا : الحالة المالية في المركز المالى في وول ستريت ، مضار الصناعة العسكرية ، حول فعاليات جماعات الضغط ، حول اتساع نطاق الجرائم في المجتمع الامريكي حول دور المافيا . . . وقد اشتهرت هذه الانواع من اللجان التحقيقية بين عام ١٩٥٢ - ١٩٥٤ عندما قامت لجنة جوزيف مكارثي في ملاحقة الكثير ممن اتهموا بالاعتقاد أو بالانتماء الى مبادئ معادية للولايات المتحدة الامريكية .

ومع هذا فان اكثر اللجان التحقيقية عددا هي التي ينصب عملها في كشف ودراسة الوظائف الادارية وخاصة عند اساءة اعمالها . وتتمتع هذه اللجان بدعاية كبيرة على مستوى الولايات المتحدة وقد قدر ان ما صرف خلال سنتين عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ في سبيل لجان التحقيق لوحدها اثنان وعشرون مليون دولار . لهذا فان دور لجان التحقيق اتخذ مكانا مهما وذلك لملاحقة عمل الادارة في سبيل

حسن القيام بعملها وبصورة عملية وفعالة ومبررة امام الكونغرس بصورة خاصة (٢٨) .

٢ - لجان التحقيق في المانيا الاتحادية :

لم تتمتع اجراءات تشكيل لجان التحقيق البرلمانية في المانيا بمكانة تجعلها وظيفة فعالة ذات دور مهم في العمل الرقابي ومع الامكانية المعطاة للمعارضة في طلب تكوين لجان تحقيق فان هذه الممارسة لم يكتب لها النجاح لان تكون تقليدا متبعا . فالمادة ٣٤ من دستور جمهورية فايمر وكذلك الحال مع المادة ٤٤ من دستور المانيا الاتحادية يقضي بامكانية تشكيل لجنة التحقيق بعد طلب ربع اعضاء مجلس النواب . ولم يزيد عدد لجان التحقيق المشكلة في اول مجلس الماني بعد الحرب الثانية عن تسع خلال اربع سنوات .

وخلال أربع السنوات التي تلت حياة المجلس الاول فان عدد لجان التحقيق لم يزد عن ثلاث . اما عام ١٩٦٢ فلم يشهد (التشكيل الرابع للمجلس) الا لجنة تحقيق واحدة نظرت في عقد بناء اقيم من قبل وزير الدفاع . اما لجنة التحقيق الثانية التي عقدت عام ١٩٦٣ فكانت للتحقيق في اجراءات الانصاف للمكالمات التليفونية المقامة من قبل الحكومة . وبذلك يمكن القول بضلالة اهمية دور لجان التحقيق البرلمانية في النظام السياسي الالمانى الغربي .

٣ - دور لجان التحقيق البرلمانية في النظام السياسي البرلماني البريطاني :

يتمتع مجلس العموم بسلطة تعيين لجنة تحقيق للنظر في مشروع قانون او لدراسة امر من الامور المهمة . ولهذه اللجنة التحقيقية الاسكانية في استدعاء أي شخص للمثول امامها ما عدا اللوردات واطباء مجلس العموم . وتستطيع ان تنشر

(٢٨) وبذلك فان تحديد المسؤولية من قبل الادارة تعتبر من العوامل الفعالة في التخفيف من اساءة استعمال الادارة لوظائفها المتعددة والمهمة في المجتمع السياسي عندما تكون هنالك مراقبة وملاحقة لاعمالها من لجان التحقيق الخاصة .

تحقيقاتها علانية للجمهور . وكان لهذه اللجان دور مهم خلال القرن التاسع عشر
اكثر منه في الوقت الحاضر . حيث كان معدل عددها في كل دورة ثلاثا وثلاثين لجنة
، ومبطل العدد حاليا الى خمس عشرة لجنة تحقيقية في الستينات (٢٩) .
ومن اللجان التحقيقية المهمة ما حصل عام ١٩٦٩ بتأثير من النائب ايان
ميكاردو في الكشف عن الاعمال التي يقوم بها بنك انكلترا وهو الذي يعتبر من
اكثر المؤسسات الموصوفة بالسرية .

٤ - لجان التحقيق والسيطرة في فرنسا الجمهورية الخامسة :

راعى الدستور الفرنسى امكانية قيام لجان التحقيق والسيطرة وذلك لتسهيل
عمل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ . وهذه اللجان مؤقتة في عملها لحين الانتهاء
مع ما انيط بها من وظائف . فهناك نوعان اذا من اللجان : قسم التحقيق في قضية
تعرض للجنة المؤقتة لجمع المعلومات وتقديم خلاصة بها الى الجمعية وقسم اخر من
اللجان للمراقبة الادارية او المالية او التكنيكية للمصالح العامة .

وفي عهد الجمهورية الثالثة والرابعة فقد كانت هنالك لجان فرعية دائمة
لمتابعة امور الرقابة وتعيين اعضاء هذه اللجان المؤقتة يتم بالتصويت بالاغلبية بعد
ان يقبل الاقتراح بتشكيل لجنة لدراسة امر من الامور من قبل احدى اللجان الدائمة
وهذا الاقتراح يمكن ان يرد خاصة اذا كان قادما من المعارضة . وعائق اخر يمكن
ان يوجد امام الاقتراح بتكوين لجنة تحقيقية او لجنة مراقبة وهو ان الطلب يجب
ان يقدم الى هيئة رئاسة المجلس حتى يدرج في جدول الاعمال للبت في الطلب . وقد
لوحظ ان في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ الى نهاية عام ١٩٧١ لم يكن هنالك أى
تشكيل للجنة مراقبة بينما في نفس الفترة في مجلس الشيوخ كان قد تم تشكيل
لجنة تحقيق حول مصلخ الفيليت الذي لم يشتغل للغرض الذي انشئ من اجله

وكان هنالك تشكيل للجنة مرأببه لمصلحة الراديو والتلفزيون الفرنسي (١٦) .
وقد خطر للجمعية الوطنية اخيرا ان تقتضي اثر مجلس الشيوخ في تشكيل لجنته
مرافقة ولجنة تحقيق وكانت الاولى للنظر فيما يتعلق بمصلحة الراديو والتلفزيون
والثانية للتحقيق في المضايح المالية والتي ادت الى استقالة الوزارة . فمن مجموع
ثلاثة وعشرين طلبا بتشكيل لجنة للتحقيق او للمرافقة لم يعمل الا بطلبين فقط
وذلك خلال خمس سنوات . وهذا يدل لنا ضعف دور المراقبة والتحقيق البرلماني
في مواجهة الحكومة في فرنسا (٣١) .

ج - « دور الامبدسمن » او الوسيط في التنظيم والتشكي المباشر امام البرلمان :

مرجع هذه الوظيفة الذي ابتكرت في السويد منذ عام ١٨٠٩ هو قيام شخص
يكلف من البرلمان باستلام شكاوى المواطنين فيما يتعلق بسوء تصرف الادارة .
فالامبدسمن هو الشخص المصلح للاخطاء التي يمكن ان تقوم بها المصالح
العامة في معاملاتها مع الناس . وقد تبع تأسيس هذه الوظيفة قيام بعض الدول
باستحداث ادوار للقيام بعمل مماثل في كل من فلندا منذ عام ١٩١٩ وفي الدنمارك
منذ عام ١٩٥٢ وفي نيوزيلندا عام ١٩٦٢ وفي كيوبك تحت عنوان حامي المواطن
منذ عام ١٩٦٨ . وقد لوحظ قيام بعض الدول باستحداث مناصب عسكرية هي
بمثابة ارتباط بين الجيش وابلرمان كما الحال في النرويج وفي المانيا (٣٢) .

١ - الامبدسمن في المانيا الاتحادية :

خصصت المادة (٤٥) للدستور الاتحادي بعد تعديله في اقامة الامبدسمن
العسكري والذي هو بمثابة مندوب للشؤون العسكرية ومعين من قبل مجلس النواب
وذلك للحفاظ على الحقوق الاساسية ومساعدة مجلس النواب في الرقابة البرلمانية .

| | | |
|----------|-------------|------------------|
| عام ١٩٦٨ | ORTF | (٣٠) لجنة مراقبة |
| عام ١٩٧١ | Lesvillette | (٣١) لجنة تحقيق |

32 — Cf. Andre Legrand . L' Obmbudsman Scandinave .
Etude Compareesx Sur le Controle de L'administraction . L . G . D . J . 1970 .

والمندوب يزاول عمله لمدة خمس سنوات . فكل عسكري داخل الجيش يعتبر مواطناً بلباس عسكري ويستطيع ان يتوجه الى الامبدسمن لعرض مشاكله بدون المرور بالمراتب حسب القدم او حسب التسلسل الوظيفي .
وللامبدسمن صلاحيات واسعة في التحقيق ويقدم كل سنة تقرير الى رئيس مجلس النواب عن طبيعة وظيفته ونشاطه داخل الجيش .

٢ - وظيفة الامبدسمن في المراقبة في بريطانيا :

استحدثت هذه الوظيفة لاجل المراقبة البرلمانية في ٢٢ آذار ١٩٦٧ بقانون . فالمندوب المرظف له الصلاحيات للتحقيق في القضايا المعروضة والمشار اليها من قبل النواب ويقدم الامبدسمن تقريره الى اللجنة المختصة في البرلمان . فدوره هو الدفاع عن حقوق المواطنين في معاملاتهم مع الادارة .

اما في الولايات المتحدة الامريكية فيوجد منصب المفتش العام للجيش وهذا المنصب استحدث منذ عام ١٨١٣ ولم ينجح الاقتراح الداعي لانشاء وظيفة الامبدسمن المدني الذي يلاحق القضايا المتعلقة بسوء التصرف الاداري مع المواطنين .

وفي فرنسا فان هذه الوظيفة استحدثت تحت اسم الوسيط بعد صدور قانون بهذا الشأن عام ١٩٧٢ . والوسيط في فرنسا معين من قبل الحكومة وتعرض الشكاوى امامه بواسطة البرلمانيين .

د - المناقشات كاجراء مراقبة من قبل البرلمان :

وهذه الوسيلة تشبه لحد ما اجراءات الاستجواب والاسئلة التي تطرح من قبل البرلمانيين في مواجهة الحكومة . ففي بريطانيا مثلاً هنالك مواعيد خاصة تجرى فيها المناقشات وذلك بعد « خطاب العرش » في أول جلسة افتتاحية وذلك بتخصيص ستة ايام لمناقشة الخطاب ومناقشة كافة الامور المتعلقة بفعاليات واعمال الحكومة . وخلال ستة وعشرين يوماً المخصصة للنظر في مشروعات الميزانية فان البرلمانيين يناقشون مجال الصرف لكل وزارة من الوزارات ويوصون بشؤون توجب

متابعتها . كما ان من حق اربعين نائبا تقديم طلب لفتح المناقشة مع الحكومة في امور مستحدثه وذات اهمية على نطاق عام . وهذا ايضا ما اخذ به في المانيا ومنذ عام ١٩٦٥ وذلك بتخصيص ساعة لبحث الامور المالية والتي تشكل أهمية يجب التطرق اليها . وتتم المناقشة المستعجلة بعد طلب مقدم من خمسة عشر نائبا . ففي خلال خمسة اشهر عام ١٩٦٥ تمت اجراءات المناقشة فيما يخص قضيتين : الاولى بعد المؤتمر الصحفي الذى عقده ديغول في شباط والمناقشة الثانية تمت في شهر تموز والتي كانت حول مشاكل التعليم الوطني في المانيا . ولكن لوحظ على هذا الاجراء في المراقبة ان التلقائية تكاد تكون معدومة فمن جهة يجب ان تبدى الجماعات البرلمانية برغبتها في المناقشة وبالتالي فبوسع الاكثرية ان ترفض هذا الاجراء ولوحظ كذلك بان المناقشة تكاد تكون محصورة بين زعماء الكتل والموجهين السياسيين والمختصين ذوي المقدرة الفنية والتكنيكية العالية وليس هنالك من مجال لمشاركة النواب كاعضاء منفردين في هذه الانواع من المناقشات . ومع هذا فيلاحظ في المانيا قيام المناقشات بعد انتخاب المستشار والذى يتعين عليه القاء خطاب يوضح فيه ما ينوى عمله خلال فترة حكمه (مادة ٦٣ من الدستور) . وايضا تتم مناقشة بعد قراءة لائحة الميزانية المقدمة للمناقشة امام مجلس النواب بحيث تخصص بين اربع الى ثمان جلسات لمناقشة الميزانية العامة .

ولكن في الواقع ان كل هذه الاجراءات الرقابية تبين لنا بان دورها يكاد يكون بلا أهمية فائقة طالما لا تؤدي الى حسم فعلي لعمل الحكومة بواسطة البرلمان بحيث يمكن القول ان البرلمانات اصبحت مجالس تسجيل ومتابعة للحكومة ومنابر للمعارضة في عرض ارائها ليس الا .

هـ - حجب الثقة عن الحكومة كاجراء مراقبة وسيطرة من قبل البرلمان :

ان ممارسة اجراء حجب الثقة عن الحكومة وسيلة عليا تبقى بيد البرلمان لاسقاط الحكومة . والنظم الرئاسية والديمقراطيات الغربية لا تأخذ بهذا المبدأ وليس له مكان في النظم الرئاسية في الديمقراطيات الغربية التى تقوم على اساس

حكم جماعة الاغلبية مما يجعل هذا الاجراء فاعد المفعول لان الحكومة ضامنة اصلا
اغلبية في البرلمان ، ولا يعدو هذا الاجراء عن كونه نظري وواهي ولكنه يسمح
بقيام مناقشة بين الحكومة والمعارضة تتيح للرأي العام ان يعرف تفاصيل عن اعمال
الحكومة ونشاطاتها مما قد يسترعي انتباه واهتمام الرأي العام .

فالمعارضة في بريطانيا تستطيع ان تقدم اقتراح بادانة الحكومة وذلك لحجب
الثقة عنها والحكومة بدورها تقدم اقتراح لنيل الثقة وذلك لكي يسمح لمجلس العموم
بالتصويت بصورة قطعية في الموضوع . وضمنيا تتقيد الحكومة بعد قيام هـــــ
الاجراءات اما بالاستقالة او بحل مجلس العموم عند حجب الثقة عنها . فالحكومة
في بريطانيا تستطيع ان تستقيل حتى اذا لم يقبل البرلمان تشريع قانون او بحالة
انتقاد البرلمان للسياسة الحكومية .

اما في المانيا فان اجراءات حجب الثقة عن الحكومة يجب ان تتم وعلى اساس
وجود ائتلاف بين الحكومة ومجلس النواب على امر مهم جدا ولهذا يمكن ان تتقدم
الحكومة بنيل ثقة البرلمان .

وفي فرنسا فقد نظم الدستور قواعد حجب الثقة عن الحكومة في مادته ٤٩
وذلك في حالة لجوء رئيس الوزراء الى البرلمان لطلب الثقة بعد بيان خطط ومنهج
عمل الحكومة او حول بيانه للسياسة العامة للحكومة . ومنذ عام ١٩٥٩ الى عام
١٩٧٢ قدم في فرنسا احد عشر مشروعا لحجب الثقة عن الحكومة . ولم تنجح
جميعها وذلك لان الحكومة كانت تستند على وجود اغلبية برلمانية مسوالية لها
ولسياستها العامة . وهذا لا يمنع من قيام المعارضة بطرح مشروع لحجب الثقة عن
الحكومة وذلك كوسيلة غير مباشرة للتأثير على الرأي العام وعلى تصويته المستقبلي
أما في كسبه لصالح برامج نواب المعارضة .

ومع ما لهذا الاجراء (حجب الثقة) من مكانة مؤثرة وفعالة في ميكانيكية
العمل البرلماني التقليدي فقد بطل مفعوله عمليا في النظام البرلماني الذي يقوم على
اساس انشقاق الحكومة من حزب الاغلبية وبالتالي فلا يتوقع من الاغلبية ان تعمل
وفق اهواء الاقلية .

الفصل الرابع عشر

معطيات ومردودات التقدم على المؤسسات السياسية

في المجتمع الغربي

ليس بكاف ان تحلل المؤسسات وعملها وصفيا وانما المهم ان يدرك ويرصد مدى تأثير هذه المؤسسات بالمحيط الاجتماعي للنظام السياسي . وقد انبرى العديد من الاجتماعيين - الاقتصاديين في اعلان التغير الحاصل على عالمنا الحالي نتيجة تغير المؤشرات . وطبيعي ان هذا التغير ليس على درجة واحدة في كل مكان اذ لم تصل المجتمعات بعد الى وحدة متكاملة ، وانما هناك تفاوت في مدى التطور والتقدم الذي وصلت اليه مجتمعاتنا في هذا العالم الواحد . فعند الكلام حول النمو الاقتصادي للمجتمعات يذكر الجامعي الامريكي والت روستو Walt Rostow في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » (١) ، من ان هناك خمس مراحل يمكن بواسطتها معرفة تطور المجتمع من خلال انطباق خصائصها على كل مجتمع من المجتمعات القديمة او الحديثة فهناك : المجتمع القليدي - المجتمعات الحاوية على اوليات الانطلاق - المجتمعات المنطلقة - المجتمعات السائرة نحو النضوج - والمرحلة الاخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الواسع للجماهير اى مرحلة المجتمع الاستهلاكي ، بماذا يتلخص المجتمع الاستهلاكي ؟ في هذا المجتمع والذي تجاوزه الان المجتمع الامريكي - الولايات المتحدة الامريكية فقط - والذي تتمتع به المجتمعات الاوربية واليابان بحيث يلاحظ ان انتاج سلع الاستهلاك الدائمي والخدمات اصبحا من القطاعات الاساسية في انتاج المجتمع (٢) .

1 — Cf . W . Rostow . Les etapes de la Croissance economique . The Stages of the economic growth .

وقد صدر للمؤلف كتاب اخر حول التقدم السياسي .
٢ — ويقصد بهذه السلع : الثلاجات والغسالات والتلفزيونات .

هذا المجتمع الاستهلاكي - والذي تتطلع اليه المجتمعات الاشتراكية بدورها -
م يحقق ويرضي فقط توفر الحاجات الاساسية لافراد المجتمع ويقصد بذلك
الطعام ، والملبس ، والسكن ، والرعاية الصحية ، وانما يؤمن الحاجات الثانوية
للمجتمع من راحة وكيفية تمضية وقت الفراغ ، وتوفير الوسائل الثقافية ، وبهذا
الصدد ذكر كالبيرث ان الحاجات الاساسية والثانوية اذا توفرت في أي مجتمع فيعني
انه وصل إلى دور مجتمع الرفاهية The affluent Society اما ماركوس فيصف
المرحلة بانها مرحلة المجتمع الصناعي المتقدم .

ويعرف دانييل بيل Daniel Bell هذا المجتمع الصناعي المتقدم

بتوفر بعض الخصائص وهي :

- ١ - تطور في اقتصاد قطاع الخدمات .
- ٢ - هيمنة طبقة الاختصاصيين والتكنيكيين في المجتمع .
- ٣ - ازدياد أهمية المعرفة النظرية كمصدر للتجديد وللتهيئة السياسية .
- ٤ - ايجاد مستمر ومتجدد لطبقة من التكنيكيين المشفقين (٣) .
- ٥ - توفر الامكانية في ازدياد تقدم تكنولوجيا مستقل .

ويرى استاذ جامعة كولومبيا زيبينو برزنيسكي بخصوص مرحلة المجتمع
الصناعي المتقدم والذي يسمى هذه المرحلة باصطلاح الثورة التكنولوجية بانها
ثورة بين عصرين لان المجتمعات الغربية بدأت تخرج من حومة المجتمع الصناعي
لتدخل في عصر جديد وهو مجتمع او عصر التكنولوجية الذي قلب طريقة التفكير
وسبل الحياة ووسيلة الانتاج . وبذلك فان هذا العصر الجديد سوف يولد مجتمع
جديد مختلف عن عصر المجتمع الصناعي ، كما الحال في الاختلاف بين المجتمع
الصناعي الذي اعقب المجتمع الزراعي . ويحلل برزنيسكي السمات المسيطرة على
هذا المجتمع الجديد بـ :

3 — Cf . Daniel Bell . The Measurement of Knowledge
and Technologg . Indicators of Social Charge . ed Ne-
wyork . op'cit R . G . Schwartzenberg P . 538 .

- ١ - ازدياد أهمية الطبقات المتوسطة .
- ٢ - ازدياد القطاع الثالث في الانتاج داخل المجتمع ويقصد به قطاع الخدمات .
- ٣ - تضخم العالم الجامعي بازدياد عدد الطلاب وازدياد الدورات التدريبية للمتعلمين ايضا .
- ٤ - توسع مضطرد وازدياد في عدد المهندسين والباحثين والعلماء .
- ٥ - ازدياد أهمية التقنيين وبصورة تجعل دورهم وطموحاتهم تطغى على الطبقة الحاكمة القديمة ، والنتيجة : فأن السلطة تعتمد اكثر على المعرفة النظرية من الامكانية المادية (٤) .

وبهذا فأن تحليل الكاتبين يتقاربان في اظهار السمات وفي تلخيص النتائج التي تترتب على هذه الثورة الصناعية المتقدمة . وبعد فأن هذه السمات تبدو متقاربة عند عرضها بقى ان نعرف النتائج الملموسة وذات الاثر المهم على المجتمع وعلى كيفية عمل النظام السياسي ؟ .

من الممكن ايجاد سلسلة التبدلات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية والتي حصلت من جراء الثورة الصناعية التكنولوجية : لوحظ انتكاس للنشاطات الصناعية بعكس النشاطات في قطاع الخدمات والتي انتعشت وتقدمت . فالنشاط في القطاع الصناعي قد بقي على حالة او تأخر في بعض المجالات بينما في القطاع الثالث (خدمات) فانه اصبح الغالب من بين النشاطات المبذولة في المجتمع . وينتج بالتالي زيادة في الاعمال والوظائف في القطاع الثالث وعلى حساب القطاع الثاني . ومن ذلك فان المستخدمين او الموظفين في ازدياد بالنسبة الى العمال . ونتيجة مباشرة لذلك فان اختلافات الطبقات تنحسر وتقل وخاصة لان الرفاهية الاقتصادية (مجتمع الاستهلاك) قد شملت جماهير واسعة مما يقلل من امر

CF . Zbigniew Brzezinski' Betweentwo ages . 1970 .

- ٤ - وشغل برزنيسكي بعد تولي كارتر الرئاسة مستشار الامن القومي ودورة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس كارتر ذا أهمية كما كان دور كيسنجر في عهد الرئيس الاسبق نيكسون وفورد .

تنافسها في سبيل الحصول على المكاسب المادية للاستهلاك . وفي المصالح والمؤسسات ونتيجة لاهمية التكنوقراط. فان المعرفة تظاهي رأس المال بل أهم منه . ولهذا فان ما يقاسى منه المجتمع التكنوقراطي هو مواجهة هذا التقدم والترف الحضاري والذي اصاب المجتمعات المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، ويتبعها في ذلك اوربا الغربية واليابان . وكان ان برزت ازمات الستينات في الولايات المتحدة وفي فرنسا بصورة اجلى عند حوادث عام ١٩٦٨ عندما تجاوزت الاحداث العنيفة واحداث الرفض الاجتماعي لطريقة العيش ، برامج كل الاحزاب السياسية وحتى تجاوزت الولاء لاحزاب سياسية عرفت بأهميتها وبدورها في تمهيد القطاعات الشعبية في فرنسا . وهذا يظهر مدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع وفي عمله نتيجة التقدم التكنولوجي في عصر المجتمع الصناعي . مما يستوجب اعادة النظر في المفاهيم لاستيعاب الحديث ، ومن ثم امكانية القيام بتحليل سليم للنظام الاجتماعي ومن ثم النظام السياسي . ولذلك فسوف نتكلم عن تطور النظام السياسي كرد فعل لتطور النظام الاجتماعي نظرا للعلاقة الاساسية بين الاجزاء المتعددة التي تكون النظام الاجتماعي ونذكر النتائج المترتبة على وظيفة النظام السياسي في المجتمع ضمن عصر دائم التغيير .

ولذلك فخطه البحث سوف تكون من خلال مبحثين :

الاول : يتعلق بتطور النظام السياسي كرد فعل لتطور النظام الاجتماعي .

الثاني : نتائج ومردودات تطور الانظمة السياسية الغربية .

عمل ووظائف النظام السياسي ضمن النظام الاجتماعي :

السؤال الذي يطرح نفسه بعد ملاحظة التطورات الحديثة في المجتمعات ما بعد الثورة الصناعية هو : هل يستطيع مجتمع ما بعد الثورة الصناعية ان يستمر بوظيفته بنفس البنية الاجتماعية للمجتمع الصناعي ؟

٢٥٤

من الممكن الرجوع الى مدرستين فكريتين وذلك لايضاح مدى قابلية

استمرار النظام السياسي في مقاومة النظام الاجتماعي . فمن جهة هناك المدرسة الماركسية التي تؤكد على العلاقة الوثيقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي ، وعند الرجوع الى تحليل ديفيد استن نلاحظ أنه يؤكد على العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي . فالعلاقة بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي هي علاقة متبادلة . لذلك فالنظام السياسي يعمل حكما بفعل ضغط النظام الاجتماعي على تحوير وتطوير عمله او الاخلال بوظيفته وذلك اذا لم يستطيع النظام السياسي من مجارات النظام الاجتماعي .

فيلاحظ مثلا التطور الحاصل على النظام السياسي في المنظور الليبرالي وفي المجتمع الصناعي ولحين وصوله الى المجتمع ما بعد الصناعي .

فالنظام السياسي الليبرالي وبشكل مثالي كان يتضمن ويقوم على اسس كان أهمها : -

- ١ - الاقتصاد القائم على قانون العرض والطلب والمنافسة .
- ٢ - الدولة ضعيفة ، وتتحفظ في التدخل بمجال الاقتصاد .
- ٣ - الادرة غير متطورة وعملها مشوب بالتعسف .
- ٤ - اما الاحزاب فكانت تنظيمات مقتصرة على الوجهاء ذوي العقلية الفردية .

وقد اعقب هذا النظام الليبرالي ما يسمى بالديمقراطية المنظمة او التي اتسمت بوجود منظمات اجتماعية واقتصادية واسعة مما اثر على سمات الفعاليات الاقتصادية والسياسية للنظام السياسي والتي اتصفت بالسمات التالية :

- ١ - الاقتصاد يركز على المؤسسات الكبرى والتي تنسق وتخطط نشاطاتها للسيطرة على السوق .
- ٢ - الدولة سابقا كانت بمعزل عن الحياة الاقتصادية واصبحت تتدخل اكثر فاكثرت لتضمن تنظيم الانتاج .
- ٣ - اما المصالح العامة والمؤسسات الخاصة فقد اصبحت اجهزة لمنظمات بيروقراطية واسعة الفعالية .

٤ - وبالنسبة للأحزاب والنقابات فإنها أصبحت تهتم بالجماهير وبزيادة ضم منتسبيها .

فالنظام السياسي يبدو وبعد تطور المجتمع الليبرالي الى مجتمع صناعي منسجم مع محيطه وقائم على الموازنة والتكافؤ . ولكن هذا الانسجام بدأ يختل وذلك لصالح المؤسسات الاقتصادية الكبرى والتي تكمن من ورائها مصالح الاقليات او القلة المنتفعة من ذوات رؤوس الاموال .

امام هذا الاختلال الواضح في عمل وبنية النظام السياسي من جراء التغيير الحاصل في بنية وطبيعة عمل النظام الاجتماعي فقد انبرى علم السياسة لدراسة هذه الظاهرة وذلك لاستخلاص النتائج ومحاولة وضع الحلول للوصول الى ضمان سير النظام السياسي بصورة افضل . وهذا ما يتطلب استخلاص الاراء والمناقشات التي طرحت بخصوص دور الاقلية *l'oligarchie* في المجتمعات الغربية .

المبحث الاول

دور الاقلية في المجتمع الغربي الصناعي

لا يكفي لمعرفة النظام السياسي وصف المؤسسات وتبيان الشكل القانوني وانما الموضوعية تستدعي معرفة طبيعة وعمل النظام السياسي . فبالنسبة للديمقراطية الغربية وبعد ما عرفنا تطور واهمية المؤسسات الخاصة على عمل ووظيفة النظام السياسي وخاصة في حقبة المجتمع الصناعي المنظم يطرح السؤال التالي : هل تعبر الديمقراطية الغربية عن حقيقة المجتمع وأهدافه ؟ او ان الديمقراطية الغربية ما هي الا تعبير عن مصالح الاقلية ؟ او ان هذه المؤسسات ما هي الا واجهة لحفظ ولحماية مصالح الاقلية او الاقليات المتحكمة والمستفيدة لوحدها من الحكم ؟ وبصورة اكثر دقة ، يمكن طرح السؤال على الشكل التالي من الذي يمتلك حقيقة الحكم في الديمقراطية الغربية أي لمصلحة من تكون هذه الديمقراطية الغربية ؟ ومن الذي يمتلك زمام

الديمقراطية الغربية تستوجب الاجابة عليها .

من بين أهم المدارس الفكرية يستطيع ان يستخلص بان هنالك ثلاث اتجاهات حللت ودعمت كل منها رأيها في عرض وجهة نظرها في الموضوع المشار اليه .

وهذا ما سوف نعرضه في ثلاثة مطالب بحيث يعرض كل مطلب وجهة نظر تحليلية في خصوص الاراء المطروحة .

المطلب الاول : -

وجهة نظر اصحاب النخبة *Lathese elitiste* تقوم الفكرة الاساسية لاصحاب هذه المدرسة الفكرية على اساس : ان الديمقراطية (حكم الاغلبية) ما هي الا خداع لان هنالك قاعدة تحكم كل مجتمع وهي ان الحكم يمارس من قبل اقلية محدودة تفرض نفسها على الاكثرية .

فحكم الاقلية هو القاعدة كما يعتقد بذلك كل من باريتو ، وموسكا ، وروبرتو ميشيل وجيمس بيرنهام وكلهم من الجامعين ذوي التحليل الاجتماعي الاقتصادي للظاهرة السياسية في الحكم . وقد جددت هذه « النظرية » بكتابات رايت ميلز *Wirght Mills* في كتابه الذي نشر عام ١٩٥٦ (٥) .

فالمجتمع الحديث الذي يقوم على وجود المؤسسات المتعددة تبرز منها وبصورة خاصة ثلاث مؤسسات ذات اهمية خاصة حسب ادوارها في النظام السياسي :

١ - المؤسسة السياسية .

٢ - المؤسسة الاقتصادية .

٣ - المؤسسة العسكرية .

فالاشخاص الذين على رأس هذه المؤسسات يعتبرون بدورهم على رأس النظام الاجتماعي في الاهمية والقيادة . وقد حلل رايت ميلز المجتمع الأمريكي

5 — Tht power Elite.

منطلقا من منهجيته في البحث وعلى اعتبار ان السياسيين في الدرجة الاولى وبمساعدة الصناعيين والعسكريين فانهم يكونون اقلية في قمة النظام الامريكي .
وهؤلاء يمكنهم فقط الانتقال من قطاع الى اخر وهم لا يتبدلون كمجموعة مهيمنة ذات اصول اجتماعية متشابهة .

وقد نبه الرئيس ايزنهاور في خطبة الوداع قبل تركه لمهام رئاسة الجمهورية من خطورة العلاقة والترابط بين القطاعين الصناعي والحربي في توجيه سياسة الولايات المتحدة الامريكية .

وفي بعض البلدان الاوربية الغربية (يذكر جان مينو) ان هذه النخبة وهي الطبقة الحاكمة يبلغ عددها بين اربعة الاف الى خمسة الاف شخص ، حيث تسيطر امورها بواسطة العلاقات الشخصية بين افراد هذه المجموعة وتهمين وتستغل غالبية الشعب لمصلحتها .

يبرز هذا النظام سبب وجوده : بالمحافظة على النظام الاجتماعي القائم — والذي هو في حقيقة الامر لا يعدو الا المحافظة على ضمانه الامتيازات للقلة الحاكمة .
واذا وجد اختلاف بين افراد هذه القلة فهو مسموح او مريض به طالما لا يؤدي هذا الخلاف الى ابطال مفعول سيطرة القلة او الاقلية الحاكمة . فالمعاداة بين الافراد واختلاف الافراد لا يشكل المساس بجوهر النظام القائم على ارجحية حكم القلة .

المطلب الثاني : —

وجهة نظرة فكرة التعدد Lathese Pluraliste تتخذ هذه
الفكرة اساس تعدد او اختلاف اصناف الفئات الحاكمة مبدأ لتسند بها رأيهم —
القائل بعدم وجود فئة حاكمة متجانسة . فالاساس اذا عدم وحدانية الطبقة او
الفئة الحاكمة اي تعدد الفئات الحاكمة والتي قد تبدو في بعض الاحيان موحدة
ومتعاونة فيما بينها ولكن الاصل هو تعدد الفئات الحاكمة .

فمع تعقد الحياة الاجتماعية والسياسية والتي تجعل من الصعب الاحاطة بتفاصيل النظام السياسي القائم في المجتمع الصناعي والمجتمع ما بعد الصناعي ، فإن فكرة التعدد وكما الحال في المجتمع الليبرالي هنالك اصناف او فئات من الحكم يتنافسون فيما بينهم للوصول الى الحكم . فبالنسبة للكاتب الفرنسي رايـمـونـ اـيـرون Rymond Aron فيرى ان في المجتمع خمس فئات تتنازع فيما بينها وتشكل كل منها خصائص معينة ونمط معين للحكم ومن هذه الفئات :

- ١ - اصحاب السلطة الروحية والذين يتكونون من رجال الدين ، والمتقنين والكتاب والعلماء ومنظري الاحزاب وهم يمتازون بامتلاكهم نمط مـنـ التفكير بمجمل الحياة .
- ٢ - الرؤساء وقادة الجيش والشرطة .
- ٣ - اداريو العمل الجماعي من اصحاب او اداريي الاعمال المنتجة .
- ٤ - الموجهون النقابيون والحزبيون .
- ٥ - فئة الموظفين الكبار .

فهذه الفئات لها وزنها في كل مجتمع متقدم ولا يمكن ان يستعاض عنها . فالنظام الغربي حسب « ارون » لايعرف فقط بوجود ذاتية لكل فئة من هذه الفئات وانما بوجود المنافسة وتبادل الاراء الحرة بين هذه الفئات فانه من الخطأ القول بوجود طبقة واحدة من الحكام ولكن من الصواب التكلم عن وجود عدة فئات حاكمة تتنافس فيما بينها . فوحدة الفئة الحاكمة هي الاستثناء ، اما الاصل اذا فهو التعدد والاختلاف ، وهذا هو ما يميز المجتمع الغربي عن النظام السوفيتي الذي لا يقبل بالمنافسة وتعدد الاراء ضمن نظامه السياسي .

اما الكاتب الامريكي كالبـرـث J.K. Galbrth فينطلق في تحليله للتعدد وعلى اساس ان التمرکز الاقتصادي المتضاعف يوحد القوى الاحتكارية والتي تبدو ملفية لكل نزاع بين الجماعات (٦) .

وبالرغم من اخذفاء التنافس بفعل الاحتكار مما يلغي التنازع والتنافس كما ذكر كالبيرث الا ان التوازن بين الاطراف المختلفة يمكن ان ياتي (وهو ما ظهر حديثا) فالتوازن والتعادل ظهر حديثا ليس بين المنتخبين المتنافسين ولكن بين المنتخبين وقطاعات اخرى ذات مصلحة بالانتاج وهم المستهلكون وقد ظهر طرف اخر يحاول ان يلعب دوره كموازن لقوى المنتجين وهم الموزعون . لذلك فان خطر احتكار السلطة من قبل المنتجين قد قل وابتعد ايضا طالما ان هنالك قوى اخرى ظهرت وتحاول ان تعادل قوى المنتجين . وهذا الصنف الجديد من القوى يسميه كالبيرث بقوى السلطة المعوضة وهي (اي السلطة المعوضة) تتكون من موزعيين ومستهلكين والذين بدورهم جددوا كثيرا من سلطة المنتجين والتي بدت لاول وهلة سلطة مطلقة لا منازع عليها طالما انها قوة احتكارية وتمتلك السلطة بدون وجود رقيب او مساو لها يوقفها عند حدها ، مما يضمن استمرار الحكم الديمقراطي . ويمثل تحليل كالبيرث في مضمون المفهوم التعددي للسلطة تحليل قدمه ارثر بنيتلي Arthur Bently وديفيد ترومان David Trnman حيث تقوم فكرتهما على اساس ان العامة Le Public لا توجد برأي واحد وانما مقسمة الى مجموعات وكل مجموعة تحاول تقديم مصلحتها ، ولذلك فان السياسة عند العامة ما هي الا عبارة من مجموعة المصالح المتبادلة والتي في النتيجة النهائية تكون لمصلحة قطاع او مجموعة من المجاميع التي تكون المجتمع . وعند تحليل السياسة الامريكية يذكر روبرت دال Robert Dahl في تحليله المقارب في المفهوم التعددي « من ان هنالك عدة مراكز لاتخاذ القرارات ومستقلة في النظام السياسي الامريكي ، ولا توجد أي نخبة أو طبقة حاكمة تستطيع لوحدها ان تمتلك زمام الامور » فني المجتمع المتقدم تتعايش عدة جماعات مختلفة ورؤساء المجموعات المتعددين يتنافسون فيما بينهم ليبنوا معا اتحادات متبدلة باستمرار وكلهم (أي القادة والرؤساء) يقعون تحت سيطرة الشعب ويدعون لارادته . وفي هذا النموذج والنبي يطلق عليه اصطلاح Polyarchy تكون سمته العامة الاتساق

والنوافق بين هذه المجموعات المختلفة في العمل السياسي . ويخلص الى القول في ان التساوي والتوازن بين المصالح المتضاربة تكون ديدن المجتمع مما يحقق بانهاية استقرار مع وجود التعدد والاختلاف في داخل المجتمع . وقد دعم دال تحليله في New Haven دراسة قام بها في مدينة نيويورك حيث جامعة ييل Yale وبين كيف ان مصادر السياسة مقسمة على عدة جماعات ومع انها غير مقسمة بصورة متساوية الا انها تعزز في كون المجتمع مكون من عدة قطاعات . ولهذا فالبنية متعددة وليس هنالك من فئة او طبقة واحدة مهيمنة في صنع السياسة . وحتى على المستوى المحلي في مدينة نيويورك الصغيرة (٨) .

المطلب الثالث :

وجهة النظر الماركسية في الاسس الاجتماعية للسلطة :

لم يغفل الماركسيون بدورهم في طرح وجهة نظرهم فيما يخص العلاقة بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي ودوره في كشف حقيقة من هم اصحاب السلطة في المجتمع الغربي ، ومن ثم اعلان طبيعوية الديمقراطية الغربية في المجتمع الصناعي المتقدم .

فالماركسيون يرفضون منهج تحليل (ميلز) وكذلك منهج تحليل المتعدد (لدال) فرفضهم للمنهج الاول متأني لكونه لم يعتمد في تحليله على المالكين لوسائل الانتاج أما رفضهم للتحليل الثاني فجاء باعتبار ان هذا التحليل ما هو الا محاولة تغطية ورصيد مقدم للتموية بوجود نظام ليبرالي ذي طبيعة سياسية مستقلة عن محيطه .

وقد كتب بولنزاز في كتابه « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية للدولة الرأسمالية » ذاكرا موقفه من هذين التيارين (٩) .

8 — cf. R. Dahl. Who Governe ? New Haven 1961.

9 — Nicos poulantzas. pouvoir politique et classes sociales de l'Etat capitaliste, 1968.

اولا : -

فيما يخص التيار المؤيد لوجود حكم نخبة موحدة يعتقد بولنزاز بأن الطبقة المهيمنة سياسيا لا بد وانها من ذات الاساس الاقتصادي المهيمن اقتصاديا وبذلك فلا فرق بينهما لانهما أي الطبقة السياسية الحاكمة والطبقة الاقتصادية المسيطرة ، وجهان لنفس العملة . ولذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن وجود النخبة السياسية الحاكمة يكون بمعزل عن الاثر المباشر لاصحاب وسائل الانتاج في المجتمع .

ثانيا :

وبنفس الدرجة ينتقد بولنزاز اصحاب فكرة التعدد (لانهم أي اصحاب فكرة التعدد) يطرحون فكرتهم وذلك كحجاب لتغطية الطبيعة الحقيقية لسلطة الدولة في النظام الغربي ، وهذه الحقيقة بالنسبة اليه عبارة عن وجود صراع الطبقات في المجتمع الغربي . فمشاركة افراد من الطبقة البرجوازية في وظائف الدولة : في الجيش ، الشرطة ، القضاء ، الادارة ، ليس اعتباطا وانما كنتيجة لهيمنة هذه الطبقة على اروقة الحكم وزمام الامور في الدولة الغربية البرجوازية .

المبحث الثاني

نتائج ومردودات تطور الانظمة السياسية الغربية

سبق وان ذكرنا في بداية هذا الفصل بأنه لا يكفي وصف المؤسسات الشكلية ومعرفة القواعد الدستورية المنظمة لكل نظام لمعرفة النظام السياسي وانما يجب أيضا معرفة طبيعية عمل النظام السياسي بغية الاحاطة به بصورة متكاملة ولذلك ففي هذا المبحث وبعد ان استعرضنا تطور النظام الاقتصادي فلا بد من ذكر اثار هذا التقدم التكنولوجي على طبيعة عمل النظام السياسي في الديمقراطيات الغربية . وهذا ما سوف نذكره تباعا في اربعة مطالب منصبة على تحليل الاتجاهات الفكرية والوظيفية في النظام السياسي للمجتمع ما بعد الصناعي .

يشعين علينا بادئ ذي بدء الإشارة بأن المتغيرات الوظيفية للمؤسسات السياسية الغربية تبدو أكثر أهمية لنا في استعراضها من المتغيرات الفكرية وخاصة وأن مجال البحث هنا هو المؤسسات ووظائفها مما يتعين علينا التأكيد على هذا الجانب .

تمتاز هذه المتغيرات الوظيفية للمؤسسات وفي البنية الاجتماعية للنظم السياسية الغربية بوجود السلبيات التي تمس جوهر طبيعة وظائف هذه المؤسسات والتي امتازت بالفعالية وأهمية التوازن في عمل هذه المؤسسات . ومن ثم فإن الاهتمام في التحليل سيقصر على دراسة .

- ١ - دور الايديولوجية في المجتمعات ما بعد الصناعية .
- ٢ - دور الاحزاب الجماهيرية في المجتمعات ما بعد الصناعية .
- ٣ - دور البرلمانات في المجتمعات ما بعد الصناعية .
- ٤ - دور المعارضة في المجتمعات ما بعد الصناعية .

المطلب الاول : - دور الايديولوجية :

اتفق كثير من المحللين السياسيين ومن ضمنهم دانييل بيل ، كالبرث ، لبست ، في تدهور الايديولوجيات كدافع للعمل السياسي في المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية . فالصراع قد خف كثيرا بين مريدى واتباع المذاهب السياسية المختلفة (١٠) . ويقوم تحليل الجامعيين حول تدهور مكانة الايديولوجيات على اساس ان الرفاهية التي اصابته المجتمعات الغربية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة للتقدم قد عملت على التخفيف من حدة صراع الافكار . فالازدهار الاقتصادي (المعاشي) للمجتمعات عمل بدوره كأداة لاستبعاد الفروقات بين الطبقات ومن ثم جعل المناوئين يتفقون في الوصول الى حلول ترضى الاطراف

10 — Cf. Daniel Bell. The end of ideology. Glencoe. 1960
J.K. Galbraith. L'ère de l'opulence. 1961.

أكثر الكتابات ما عدا كتاب رايموند ارون الفرنسي من اصل امريكي .

المحسنة وليس اسي نميقيق هذه الاختلافات طالما ان الفـسـروقات الاجتماعية والاقتصادية قد تحسنت لصالح الفرقاء . فقلة الحاجات والخدمات سابقا عملت في تعميق الخلافات من خلال تبني مواقف ايديولوجية متطرفة وحدية ، اما في عصر الانتاج الواسع فلا داعي للتطرف طالما ان الاستهلاك الجماعي للحاجات قد طمأن الحصول على الحاجات الاساسية والكمالية لاغلبية عالية في المجتمعات الصناعية . فما فائدة الخلاف طالما ان كافة الايديولوجيات ترغب في الاهتمام بالتوسيع الاقتصادي والرفاهية والعدالة .

ولكن هل من الصحيح القول بان دور الايديولوجيات قد انتفى ؟ السياسة باقية وقد تتخذ اوجه مختلفة من الصراع . تارة حادة وتارة مخففة . فالمحافظين يرغبون في التغيير طالما ان هنالك رغبة في التغيير والثوريون يرومون التغيير وليس بحددة وانما بصورة ترضي الاغلبية . وهذا ما يدعو لمعرفة دور الاحزاب .

المطلب الثاني : - دور الاحزاب في المجتمعات الغربية ما بعد الصناعية

اداة عمل الايديولوجية تتبلور بالمنظمات السياسية وبلااحزاب وبعد ان عرفنا ما اصاب الايديولوجيات من تهاون وتردد في طرح الافكار الداعية السى التبديـل الجذري ومن ثم العمل الى الوصول عن طريق المساومات الى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في النظام السياسي في الديمقراطيات الغربية ، فان دور الاحزاب في مضمار العمل يبدو لنا وبصورة اوضح في الانسياق لتبني المواقف البعيدة عن الحدية في حل المشاكل المتعلقة بالنظام السياسي .

فانخفاض الاندفاع والنشاط الحزبي بدأ بصورة واضحة اكثر فاكـثر في العمل السياسي وخاصة بالنسبة للاحزاب الجماهيرية . وتحليل ابشتاين في هذا الخصوص اصبح معروفا في كشف ظاهرة تردي عمل الاحزاب الجماهيرية (١١) . وتردي عمل ونشاط الاحزاب الجماهيرية متأتي حسب رأي ابشاين من تجاوز

الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الغربي لهذه الاحزاب والتي نشطت خصوصا في بداية القرن العشرين ، قرن صعود الطبقة العاملة في اوربا الصناعية . فالواقع يشير الى تدني اهمية الطبقة العاملة عدديا بالنسبة الى عدد افراد طبقة الخدمات في المجتمع الاقتصادي المتقدم ، بحيث ان الطبقة المتوسطة اصبحت تضاهي عددا ، افراد الطبقة العاملة . وهذا مما يعكس سلوكا متميز ومؤثرا على عمل الاحزاب السياسية الممثلة للطبقات . فالاحزاب الجماهيرية وبعد ان اصابتها التدني العددي ، فانها جندت لسلوك اخر نوعي بعد وعيها لما يمكن ان يكون عليه دورها في المجتمع .

فالتبديل النوعي لسلوك الاحزاب الجماهيرية يعزي لاسباب تتعلق بتحسّن ظروف العمل وشروط الحياة وبالتالي انعكست بالمقابل الشروط الجديدة على شكل العمل السياسي ووجهة نظر الاحزاب الجماهيرية . ومن السابق لاوانه التحدث في « برجزة » الاحزاب العمالية . ولكن من الممكن القول ان وجهة نظر الاحزاب العمالية في الدول ما بعد الصناعية قد تبدلت واصبحت لا تهدف في المدى القريب من قلب اسس النظام السياسي لصالحها وبكونها الممثل الاكثر سعة للمجتمع وانما هذه الاحزاب الجماهيرية اصبحت تدرك بانها تمثل كما تمثل الاحزاب الاخرى قطاعات واسعة من المجتمع ، ومن ثم فعلى كل الاحزاب تتعايش وتؤمن بالطرف الاخر كشريك وليس كعدو ضمن النظام السياسي القائم . ولذلك ولتضمن الاحزاب الجماهيرية عدم تدهور وانحسار دورها فانها اخذت تؤمن بالتطور الحاصل في محيطها الاقتصادي والاجتماعي ، واخذت بذلك تتلائم مع محيطها ، مما ادى الى نشوء ما يسمى باحزاب « كل شيء » (١٢) .

١٢ - راجع ما يتعلق بانواع الاحزاب في الفصل المتعلق بالاحزاب السياسية . فالمستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي وصلت اليه المجتمعات الغربية ادى الى التقليل او حتى ازالة المعاداة بين الطبقات ، وهذه ما وضعه اوتوكشهايمر في كتاب بلامبرا - الاحزاب - السياسية والتقدم السياسي . ص ١٧٧ - ٢٠٠ .

وهذه الأحزاب أخذت تهتم وليس بحصولها على اقلية عديدة من المنتظمين - عندها وانما في حصولها على اقلية من المصوتين لصالحها . وتحاول هذه الأحزاب ان تتفادي البرامج والمذاهب الحدية واخذت تلجأ الى اعلان مبادئ عامة تتصف بالغموض احيانا .

كما ان هذه الأحزاب اضحت تعتمد على اشخاص خارجين عن التنظيم الحزبي بعكس احزاب الجماهير والتي كانت تعتمد على القواعد الحزبية .

المطلب الثالث : - تدهور دور البرلمان :

مع الاعتماد الاساسي للديمقراطيات الغربية على وجود مؤسسة البرلمان ، فمما لا منازع فيه ان دور البرلمان في الحياة الغربية قد اصابه فتور وانحسار فاسطورة مجد وقوة وتأثير البرلمان يظهر انها قد تجسدت في فترة ما قبل الحرب المالية الاولى . ومنذ ذلك الحين وبين وتيرة تضعف وتقوي بين حين وآخر يؤكد على وجوب اعادة الهيكلة المفقودة للبرلمان في النظام السياسي . وكان لصعود الفاشية والنازية وبقية الانظمة الشبه فاشية والنازية في فترة ما بين الحربين كافيا للإشارة الى الوهن الذي اصاب مؤسسة البرلمان في الحياة السياسية الاوربية بصورة خاصة . وجاءت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتؤكد ازمة الانظمة البرلمانية في دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال .

ويبدو في الوقت الحاضر من ان هنالك عدة عوامل ساعدت في تأكيد تدهور دور البرلمان في النظام السياسي ومنها :

١ - الصعوبة التكنيكية لبعض المشاكل تجعل من البرلمانيين في حل من ايجاد الحلول الناجمة ، مما حدى بالاستعاضة بالاداريين والتقنيين لدرء المشاكل الناجمة من تعقد الحياة الاجتماعية الاقتصادية والواجبة الحل .

٢ - تقوم وسائل الاعلام بنشر وابراز الادوار الشخصية للمسؤولين وخاصة الشخصيات المهمة في السلطة التنفيذية مما يجذب اهتمام الجماهير لهؤلاء

٣ - وجود الاحزاب السياسية وقيامها بتنشيط الفعاليات السياسية داخل المجتمع مما ابعد شيئا فشيئا الافراد من الاهتمام بما يدور في اروقة البرلمان . وادى هذا بدوره الى استقطاب الاحزاب لاهتمامات الافراد .

٤ - وجود ظاهرة الاغلبية البرلمانية مما ساعد كثيرا في وجود حكومة مستقرة لاتخشى من مراقبة البرلمان طالما انها منبثقة عن رضاء اغلبية الاعضاء المكونيين للبرلمان . مما افقد البرلمان من مزاولة دوره كمراقب للحكومة . وهذه بدورها تستطيع ان تمرر ما تشاء من قوانين وقرارات لتحقيق ارادتها .

يستتبع من كل ما جاء من ان دور البرلمان كاداة ردع ومراقبة قد تقلص كثيرا في عدة وظائف اساسية له ومنها (١٣) :

- ١ - وظيفة تولية (تنصيب) ووتنحية (اقالة) الحكام ٨٧٪
- ٢ - وظيفة اعداد وتوجيه سياسة البلد العليا ١٨٪
- ٣ - الوظيفة التشريعية ٤٨٪
- ٤ - وظيفة السيطرة ومراقبة الحكومة ١٧٪
- ٥ - وظيفة تمثيل الامة او الشعب ٢٤٪
- ٦ - وظيفة عرض الاراء والمناقشة (وظيفة منبرية) ٧٪

المطلب الرابع : - تدهور دور المعارضة :

تشهد المعارضة كظاهرة طبيعية في المجتمع الغربي معضلة في اختيار انسب الحلول واجداها للوصول الى غرضها في الحكم . فأي معارضة يجب ان تضع نصب عينيها الناهخين . فاذا انفردت المعارضة في موقف او مواقف حدية فانها تخاطر

١٣ - تشير في الرقعة نفسة الى استطلاع الرأي حول ما يراه النواب انفسهم من القيام بدورهم وقد وجهة السزال في سبيل اقامة تحقيقات حول موضوع تدهور دور البرلمان كل من رولان ، كايرو ، جان لوك ، بارواى وكوليست باسمال .

بعدم امكانية رضاء الناخبين عنها وبالتالي فقدان المعارضة من فرصة الوصول الى مقاليد الحكم . او ان المعارضة تلجأ الى التنصل عن بعض مواقفها الحدية وبهذا فان برامجها تكون مقاربة لبرنامج حزب او احزاب السلطة مما يسهل لها امـ المشاركة او تسلم الحكم . ففي الحالة الاولى يمكن ان تبقي في المعارضة ابدا ، وتصبح الاقلية الخالدة ، والبعيدة عن الحكم . او كما في الحالة الثانية فانها تصبح في الحكم ولكنها تفقد من اصالة برامجها وفعاليتها كاداة تغيير .

فالمعارضة كوظيفة تساعد في دفع وتنشيط فعالية النظام السياسي في محيط يرتكز على القبول العام للنظام السياسي من قبل محيطه . فوجود المعارضة تتم عملية الاحلال والتي تسير وتتوقف من خلال الحركة والمقاومة .

وقد قدمت انكلترا نموذج للمعارضة سمي المعارضة المؤسسة . وقد تبعت هذا النموذج المانيا الاتحادية في الوقت الحاضر . ففي بريطانيا وفي حالة وصول حزب المحافظين للسلطة ، فان حزب العمال يقوم بدوره باقامة حكومة الظل ويكون رئيس هذه الوزارة معين من قبل حزبه . ويسمى رئيس المعارضة لصاحبة الجلالة وعمله يكون في تضاد مع رئيس الوزراء المعين .

ويشني روبرت دال في هذا الخصوص على الديمقراطية الليبرالية عند القول بأن امكانية المعارضة في التعبير عن ارائها المختلفة عن اراء الحكومة شرط ضروري للعمل السياسي العقلاني . فعمل المعارضة يتلخص في امرين :

- ١ - انها تراقب وترصد عمل الحكومة وتبين اخطائها .
- ٢ - انها تقدم اراء وبرامج للمواطنين حول مواقفها الممكن تطبيقها اذا فازت في الانتخابات المقبلة .

وفي هذا النموذج البريطاني فان دور المعارضة ايجابي طالما ان الاحلال ممكن اجرائه وعندها فالمعارضة تستطيع ان تصبح هي الحاكمة يوم ما . والمكس صحيح ايضا .

اما النموذج الثاني للمعارضة فقد قدمته فرنسا ولا زالت الى وقتنا الحاضر فاحزابها المعارضة هي في دور هجوم دائم ولا ترضى في المساومة مما يبعدها ابدا من تسلم الحكم . وهكذا بقيت بدون عملية احلال ولم تصبح قوة بديلة في الحكم . وتاريخ الجمهورية الخامسة يكشف لنا كيف انه (وعلى الرغم من قوة اليسار) لم تستطع المعارضة ان تكون بديلا للاغلبية الحاكمة منذ عام ١٩٥٨ . اي لم يستطع اليسار الفرنسي من الفوز في الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٢ ولا عام ١٩٦٨ ولا عام ١٩٧٣ ولم يحصل فوزه في انتخابات عام ١٩٧٨ التشريعية (١٤) . ولكن ما هو الاثر الذي يمكن ترتيبه من عدم وصول المعارضة الى الحكم ، اي حين لا يتم الاحلال ؟ فمن قائل بان عدم وصول الاحلال يعني انه ليس هنالك من فائدة لتبديل الحكم . وهذا ما يراه رئيس الوزراء السابق في فرنسا ادجار فور . ويمكن الاعتقاد بعدم اهمية وجود المعارضة وكالسابق وهذا متأني من ان الانقسام الطبقي قد فقد دوره الان كسمة بارزة في المجتمعات الصناعية من جهة ومن جهة ثانية فليس هنالك من اهمية للمعارضة كمراقبة طالما يمكن ان يكون هنالك اشخاص من بين الحكام من يمتلك الذهن الواسع والمتقدمة . والذي يستطيع دائما ان يوجه الحكومة في الاعمال الاصلاحية وذات الفائدة لصالح الاغلبية في المجتمع السياسي . اما الحاصل فهو ان المعارضة الدائمة لا تستطيع ان تصل الى السلطة فانها تعمل على تحول جهودها في العمل وذلك عن طريق اتباع سبل ووسائل خارج البرلمان extra — Parlemantaire فتصبح مجموعات ضاغطة في مجالات اقتصادية او اجتماعية كما في السويد او انها تلجأ الى وسائل العنف غير المعتادة وذلك لتوصيل صوتها . والامثلة كثيرة في هذا الخصوص في بعض الديمقراطيات الغربية . فاعمال العنف في الولايات المتحدة الامريكية وفي فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ما هي الا شواهد محسوسة لميل المعارضة الى العنف كمنخرج

١٤ — الا ان اليسار وفق للفوز في انتخابات عام ١٩٨١ الرئاسية عندما فاز في الانتخابات التشريعية لنفس العام ثم عادوا ففقدوا الاغلبية في الجمعية الوطنية عام ١٩٨٦ .

لها من جراء عدم وجود الاحلال بينها وبين الاغلبية المتمسكة بالحكم • وعليه
فالمعارضة البرلمانية تدهورت لكنها وجدت لها منفذا في النشاط خارج المؤسسات
الرسمية التي اوجدتها الديمقراطية الغربية • وبالتالي فان عملية صنع
السياسة مستمرة مع امكانية اتخاذها اوجه متعددة ومجالات متفرقة فالجامعات
والنوادي والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية اصبحت وراء العمل السياسي اكثر من
المؤسسات الرسمية ذات الاهتمامات الكيسري كالبرلمانات مثلا (١٥) •

١٥ - ونشير في خصوص دراسة المجتمعات التكنولوجية الحديثة ، مجموعة بحوث ،
اعدت من قبل الدكتور حازم الببلاوي - المجتمع التكنولوجي الحديث -
الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٧٢ • ونخص بالذكر بحثه حول مجيئ
الاستهلاك ص ٨٢ - ١٣٨ • حينما تكلم عن احداث مايس الطلابية في فرنسا
عام ١٩٦٨ وعلاقتها بالمجتمع الاستهلاكي الجديد •

الفصل الخامس عشر

نمو الانظمة السياسية والبناء الاقتصادي والاجتماعي

الوظيفيون ودعاة نهج التطور لم يختلفوا كثيرا في تعميم فكرتين رئيسيتين لكل منهما :

١ - الموظفون : ان لكل نظام سياسي وظيفة للمحافظة على المجتمع وادامته وتكيفه واستمراره . فبالرغم من اختلاف النظم فانها تتشابه في اداء هذه الوظيفة الحيوية . فقد بالغ المحللون السياسيون في تصوير الاختلافات بين المجتمعات الا ان الاختلاف بينهم هو في التخصص وفي تقسيم العمل (١٦) .

٢ - التطوريون : كل الانظمة تسعى للتطور وهي تنمو الا انها تختلف في قابليتها على التطور ، فلهذا يجب السعي نحو توفير القابلية في التجديد وتوفير المؤسسات المختصة ، والعمل على اشاعة المساواة في المجتمع (١٧) .

الا ان مسعى كلا التحليلين لم يتوقف عند الحد الذي عمم الصفات المشتركة لكل الانظمة السياسية في عملها في المجتمع وانما ذهب الى تقسيم الانظمة السياسية بمقتضى وظيفة وتطور كل نظام سياسي . وهذا ما يدعو الى تناول كل رأى في مبحث خاص .

المبحث الاول :

فكرة النمو : كان كولن كلارك اول من درس نمو المجتمع في المجال الاقتصادي منهجيا . فبين مراحل تطور المجتمع اقتصاديا من مجتمع زراعي الى مجتمع صناعي

16 — Cf. Almond, Coleman. The Politics of developing Area, Princeton. 1960. 7th.ed 1970.

17 — Cf. Lucien W. Pye, Aspects of political development Little Brown, Boston. 1966. P. 53.

متقدم ، عندما ذكر ان الاشباع الذى تم في المجال الزراعي ادى الى انصراف الكثيرين نحو الصناعة وبعد اشباع القطاع الصناعي الى الحد الذى لم يعد مجديا العمل في الصناعة فقد انصرف الكثيرون نحو قطاع الخدمات وبالتالي فقد انتقل المجتمع من حالة الى اخرى متقدمة * بمقدار ما يغطي النشاط هذه القطاعات الثلاث نتوصل عندها لمعرفة الاختلافات بين المجتمعات المتأخرة والمجتمعات المتقدمة .

قطاعات النشاط الاقتصادي في المجتمع هي ثلاث : القطاع الاول الزراعي والثاني الصناعي والثالث الخدمي . فالاول يقدم لنا المجتمع التقليدي والثاني الصناعي والثالث المتقدم . هذا التسلسل التدرجي للمراحل قد يسهم في عملية توضيح الطرح المقدم للنمو وقد استعمله كارل ماركس عند عرضه لاقتصاديات المجتمعات البدائية ومجتمع الرق والزراعي والصناعي وصولا الى المجتمع الرأسمالي الذى بدوره سيكون المجتمع الاشتراكي ومن ثم المجتمع اللاتطبقى .

لقد استهوى هذا التسلسل المرحلي للمجتمعات كتاب النمو الاقتصادي ومنهم

روستو .

المطلب الاول :

مراحل النمو الاقتصادي (١٨)

فكرة كتاب مراحل النمو الاقتصادي تكاملت لدى روستو بعد ان كان قد حضر محاضراته حول العمليات الصناعية . وقد سعى لبيان العلاقة بين القوى الاقتصادية وبين القوى الاجتماعية والسياسية بصورة متكاملة للمجتمعات . ولهذا فهو يقول « بمقتضى النمو الاقتصادي فان كل المجتمعات تمر باحدى الاشكال

المجتمع المنطلق ، المجتمع المتقدم نحو النضوج ، ومجتمع الاستهلاك (١٩) .

١ - المجتمع التقليدي : بنية هذا المجتمع تحددها الوظيفة المحددة للانتاج ، المعتمدة على العلوم والتقنية لما قبل نيوتن في مجال الفيزياء . فقابلية المجتمع كانت محددة للانتاج الواسع . والسلطة السياسية قائمة على اقاليم مكتفية ذاتيا تعيش على انتاجها الزراعي وتحت هذا الشكل ينضوي مجتمع القسرون الوسطى في اوربا والممالك الصينية ، وحضارة الشرق المتوسطية وحوض البحر الابيض المتوسط .

٢ - مجتمع ما قبل الانطلاقة : وهي المجتمعات الانتقالية التي استطاعت استغلال مصادرها بالاعتماد على العلوم الجديدة لتمنع انخفاض عوائدها . وهذه المرحلة تشمل المجتمعات الاوربية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . حيث قدمت وظيفة جديدة للمنتجات وعرفت المنافسة والتوسع التجاري ، وبصورة خاصة انكلترا .

٣ - مجتمع الانطلاقة : هذا المجتمع استوعب معنى النمو ليشمل المجتمع بكامله . فالمصالح المشتركة تكاملت في المجتمع لاعطاء دور اقتصادي في النمو واصبحت هذه الوظيفة جزءا من تقاليد وبنية المؤسسات السياسية للمجتمع . وقد ساعد التقدم التكنولوجي هذه المجتمعات بصورة اساسية للانطلاقة في الولايات المتحدة الامريكية وفي كندا وفي فرنسا بين عام ١٨٢٠ - ١٨٥٠ وفي روسيا بين فترة ١٨٩٠ الى فترة ١٩١٤ .

٤ - مجتمع الطريق نحو النضوج : وحيث وجد الاقتصاد ينمو تدريجيا بصورة متواصلة مع الاستعمال الواسع للتقنية الحديثة في كافة المجالات مع الاستثمار الاعتيادي بنسبة ١٠٪ الى ٢٠٪ من الدخل الوطني بحيث يحافظ الانتاج

19 — Cf. Rostow. op. cit. P. 43.

على تقدم مستمر على زيادة السكان . اما النضوج الاقتصادي للمجتمع فيحصل بعد اربعين عاما من البداية ، مع وجود اقتصاد منظم متكامل .

٥ - مرحلة الاستهلاك الجماهيري : وهي مرحلة اخيرة تتسم بالانتاج الواسع للمواد الاستهلاكية بصورة دائمية مع الخدمات فتصبحان تدريجيا القطاعان الاساسيان في الاقتصاد ، وقد وصلت هذه المرحلة الولايات المتحدة الامريكية بين عام ١٩٤٦ - ١٩٥٦ ، وتبعتها اليابان في الخمسينات وكذلك اوربا الغربية .

المطلب الثاني :

مراحل النمو السياسي . يمثل ما اهتم الاقتصاديون ببيان اوجه نمو المجتمع اقتصاديا حسب كل مرحلة من نموه الاقتصادي ، فان السياسيين كانوا قد قسموا المجتمعات الى مجتمعات ديمقراطية ومجتمعات دكتاتورية واحيانا مجتمعات لبرالية ومجتمعات اشتراكية حسب النظام السياسي السائد فيها . الا ان مفهوم النمو استعمل للدلالة على حضور حقيقي في المجتمع من الناحية السياسية عندما استعمله لوسيان باي في كتابه اوجه النمو السياسي (٢٠) .

لقد خصص باي في كتابه دراسة مشاكل التنمية السياسية لانظمة العالم الثالث ، على اعتبار انها انظمة لم تصل بعد في تطورها الى ما وصلت اليه الانظمة المتقدمة . وبالتالي فهناك ازمات وهذه الازمات هي قد توجد مجتمعة او منفردة امام الدول الجديدة . هذه الازمات هي :

١ - ازمة الهوية : وهي تتعلق بمعرفة المجتمع لنفسه والى ما يطمح اليه مجتمعا ما ، فقد كان ينتسب الى مجتمع تقليدي وعليه الان البدء في مجتمع جديد تسوده قيم جديدة يتحتم عليه معرفته للحقيقة الجديدة والعمل على ضوئها .

٢ - ازمة التغفل : وهي كيفية القيام بدور من قبل الدولة في ارساء المؤسسات الادارية والخدمية في مجتمع الدولة القومية الجديدة . وهذا يتطلب الاعتماد على ايجاد كادر وظيفي .

٣ - ازمة الشرعية : وتتعلق بمشكلة ايجاد ولاء واحد للمواطنين للنظام والصعوبة هي عندما يكون المجتمع ذو ولايات متعددة لاصول دينية وعرقية واقليمية ومحلية .

٤ - ازمة التكامل : هذه الازمة ترتبط كثيرا بازمة الشرعية ، كيف يمكن خلق شعور بان الكل ينتسب للكل وان هنالك تعاون وتكاتف ومصلحة مشتركة للكل في ان يكون افراد المجتمع متكاملين في طموحاتهم وامالهم بصورة متكاملة .

٥ - ازمة المساهمة : وذلك في العمل على اشعار المواطنين بان لهم حصة في النظام بحيث انهم يشتركون في تقرير امورهم بواسطة مساهمتهم في الافصاح عن ارائهم واقامة القواعد التي تؤكد هذه المشاركة .

٦ - ازمة التوزيع : وتعني ان الثروات الوطنية يجب ان تساهم في رفع مستوى المواطنين وتشعرهم بان الثروة لا تعود لقسم او جزء من المجتمع وانما الكل له حصة حسب عمله وجهده المبذول .

ان اجتياز هذه الازمات يؤدي الى تقدم النظام السياسي . وعلى النظام السياسي ان يتوجه الى الالم ليفصل فيها . وقد تختلف الازمات في حداثتها وفي عددها والصعوبة العظمى للنظام السياسي في مواجهته هذه الازمات هي عندما توجد هذه الازمات مجتمعة كلها امامه وتفرض عليه في وقت واحد ان يفصلها . وقد استطاعت اغلبية الانظمة تجاوز هذه الازمات عندما تمكنت من تشخيص الاولويات . كما تفاوتت حدة كل ازمة على حدة في المجتمعات الجديدة .

وهذه الازمات لا تقتصر بالضرورة على المجتمعات الجديدة حصرا وانما

تشترك المجتمعات القديمة مع الحديثة في تواجدها • الا ان الاختلاف هو بمدى
تأثر النظام ككل من وجود الازمة • فالدول القومية القديمة كبريطانيا واسبانيا ،
فرنسا ، لاتخلو من مشاكل تتعلق بازمات الهوية ، التكامل ، التوزيع •
الا ان هذه الازمات لا تهدد كياناتها كدول قومية حسب مفهوم الدولة القومية
وانما هذه الازمات تعتبر عقبات اساسية لوحدة قومية منشودة للمجتمعات الجديدة •

المبحث الثاني :

التقسيم الوظيفي للأنظمة السياسية

كتب لوسيان باي بان النمو السياسي يقتضي القابلية المضاعفة من قبل
النظام السياسي لادارة الشؤون العامة ، والفصل في المنازعات وتطمين المطالبين
الشمعية • وقد حدد لوسيان باي القابلية بثلاثة انواع : التجديد ، التعبئة ، مواصلة
الحياة ، وذلك بالتطلع نحو توفير العناية والصحة للمجتمع وتعليمه ورفع المستوى
الاقتصادي وكذلك الاستثمار الواسع للمصادر المتوفرة في المجتمع : ثروات طبيعية
ومصادر بشرية واخيرا العمل نحو ادامة المجتمع بالمحافظة على المؤسسات والتنشئة
السياسية للمجتمع بواسطة الجامعة ، المراكز الدينية والجيش ، الحزب • ولم يغفل
باي التاكيد على وجوب سير النظام نحو المساواة ، وهذه المساواة بين المواطنين
تبدأ في التاكيد على المشاركة السياسية والتاكيد على عمومية القوانين (غير
شخصية ، تطبق على الكل بدون تمييز ولا امتياز) • والتوظيف في المناصب العامة
يجب ان يكون على اساس الكفاءة وليس حسب شروط الوراثة ، او الطبقة او
القبيلة •

ومع تاكيد باي حول النمو السياسي للأنظمة الا ان معايير وظيفية بقدر ما

يتعلق الامر بوظيفة النظام للقيام بنمو المجتمع ودوره الاساسي في ذلك •

اما نماذج النمو السياسي للأنظمة فهناك نموذجان هما نموذج ادورد شل

ونموذج الموند وباول يخصص لكل منهما مطلباً واحداً •

نموذج ادورد شل لنمو النظام السياسي :

قدم ادوارد شل Edward Shils نموذج في التحديث السياسي

تحت عنوان النمو السياسي عام ١٩٦٠ ذاكرا وجود خمسة انواع رئيسية :

- ١ - الديمقراطية السياسية : حيث تعتمد على التباين في الوظائف والتخصص في البنى . فهناك عدة بنى (مؤسسات) اجهزة تشريعية ، تنفيذية ، قضائية ، احزاب سياسية ، جماعات ضغط ، اجهزة اعلام . بحيث تعمل كل واحدة من هذه الاجهزة بوظيفة محددة حصرا . وقد حصرت كامثلة على الديمقراطيات (ما عدا العالم الغربي) في اليابان ، تركيا ، شيلي .
- ٢ - الديمقراطية الموجهة : وهي انظمة تدعو للديمقراطية بالعمل وبوجود المؤسسات الديمقراطية ، كما يهدف المسؤولون الوصول الى الديمقراطية الا ان تمركز السلطة لدى السلطة التنفيذية والادارية يضعف من ديمقراطية النظام ويجعل السلطة التشريعية نسبيا بلا سلطة كما تفتقد السلطة القضائية لاستقلالها . وتجسيد لهذا النموذج هو النظام السياسي الفانسي لنكروما .

- ٣ - حكم الاقلية المنطلقة نحو التحديث : في هذا النموذج الدساتير متوقفة او لا وجود لها . ولا وجود لنظام الاحزاب التنافسية وعمل جماعات الضغط محدود . وتبحث جماعات القلة المحدثه نحو النمو الاقتصادي وذلك برفع اثار التقاليد عن كاهل الحياة العامة وذلك بواسطة مضاعفة الجهود العقلانية لنمو المجتمع . وتعتبر تركيا تحت حكم اتاتورك والباكستان الى ما قبل مجيء الجنرال ايوب خان مثالين على هذا النوع .

٤ - الاقلية الشمولية

وتشمل كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية حيث يختلف النظامان عن الصنف السابق بثلاث سمات :

- ١ - مدى تغلغل السياسة في المجتمع .
- ٢ - مدى تمركز السلطة لدى السلطة الحاكمة .
- ٣ - مدى الانسجام مع التعبئة الشعبية .
- ٥ - حكم القلة التقليدية : هذه الانظمة بصورة عامة ملكية تعتمد اكثر على التقاليد من الاعتماد على الدستور . فالصفوة تحتكر المراكز المهمة بمقتضى النسب ويكون غرضها الاستمرار في السلطة ولا تهتم بالتغيير وتكييف النظام .
- ومثال على هذه الانظمة اليمن ما قبل ثورة السلال ، النيبال ، ...

المطلب الثاني :

نموذج الموند باول للانظمة :

الا ان الموند وباول اقترحا نموذجا اكثر تفصيلا للانظمة السياسية يعتمد على وجود تقسيمات لها هي : الانظمة التقليدية ، الانظمة المتنفذة (السلطوية) للتحديث ، الديمقراطية الاسمية ، الديمقراطية الجامدة ، انظمة سلطوية محافظة ، انظمة شمولية ، الديمقراطيات المستقرة .

التجديد الذى قدمه نموذج الموند وباول لتقسيمات الانظمة السياسية يركز على المسلمة المبدئية التى اعتمدها وهي عنصر الثقافة ، وهذا عامل جديد لدراسة الانظمة .

كل الانظمة على الصعيد الثقافي هي انظمة مختلفة . فليس هنالك نظام تقليدى ونظام عصري وانما النظام هو ثنائي اذ يعتمد على الاصول الثقافية لمحيطه . واذا كان هناك اختلاف فهو في تغلب عنصر التحديث على التقليد او التقليد على التحديث على وظيفة النظام . فالانظمة جميعها انتقالية من حالة الى

اما عوامل النمو السياسي فهي ثلاثة تشكل مستويات النمو معتمدة الواحدة على الاخرى ومتراصة :

- ١ - اختلاف في الادوار : ايجاد ادوار متعددة ومتخصصة في العمل السياسي .
- ٢ - ذاتية الانظمة الفرعية : وجود اجهزة وتنظيمات تتمتع بالاستقلالية النسبية ، احزاب ، جماعات .
- ٣ - علمنة الثقافة : الاجراءات التي بواسطتها يصبح الفرد عقلاني ، تجريبي ، وتحليلي في العمل السياسي وتعريفهم للنمو السياسي هو : تمييز وتخصص متضاعف للمؤسسات السياسية وعلمنة الثقافة السياسية .

وحسب ثلاث مجموعات بمقتضى درجة الاختلافات في المؤسسات وتخصصها ومستوى علمنتها الثقافية توجد اصناف النظم السياسية وهي :

- ١ - الانظمة البدائية Primitive systems وهي انظمة مغلقة غير متطورة بلا استقرار ولا استمرارية فيما يتعلق بالاختلافات المؤسسية افراد النظام لا يأخذون في الحسبان الا قليلا حقيقة المجموعة الوطنية وانما يتعاملون ضمن نطاق ضيق : قرية ، عشيرة ، جنس معين .
- ٢ - الانظمة التقليدية traditional systems : وتتوفر لديها تنظيمات سياسية حكومية محدودة ذات ثقافة مهيمنة ويشعر الافراد بابتعاد النظام السياسي عن الاهتمام بالمواطنين . ولايستطيع المواطنون المشاركة في ادارة الشؤون العامة .

- ٣ - الانظمة الحديثة modern systems : وهذه الانظمة لديها مؤسسات حكومية مختلفة : تنفيذية ، تشريعية ، قضائية . كما تتوفر فيها انظمة فرعية تتمتع باستقلالية نسبية في ادارة شؤونها وتنظيم حياتها : احزاب ، جماعات ضغط ، وسائل اتصالات . والثقافة السائدة توصف بانها ثقافة مشاركة وليست ثقافة اذعان . فالافراد ليسوا تابعين وانما

منسرين في السابق فان الافراد يحمدون تبعات النظام عليهم والان
اصبحوا هم الذين يقررون اتجائه واهتماماته . والافراد لديهم الوعي
لمقدار تأثيرهم على النظام : حق الاقتراع ، مظاهرات ، تقديم عرائض .
تقسيمات الانظمة السياسية بمقتضى درجة اختلاف المؤسسات والثقافات (١١)

اولا : الانظمة البدائية :

- أ - الجماعات البدائية (بركمادما)
- ب - نظام الزمر (البطون) النور
- ج - الانظمة الهرمية

ثانيا : الانظمة التقليدية :

- أ - الانظمة الابوية .
- ب - البيروقراطية المركزية : افكار انكلترا في عصر الثيودور - اثيوبيا .
- ج - الانظمة السياسية الاقطاعية : فرنسا في القرن الثاني عشر .

ثالثا : الانظمة العصرية :

- أ - دول المدن العلمانية : اثينا
- ب - انظمة التعبئة العصرية
- أ - الانظمة الديمقراطية :
- أ - ذات انظمة غربية ذاتية الاستقلال (بريطانيا)
- ب - ذات انظمة فرعية محدودة الذاتية فرنسا الجمهورية الرابعة
- ج - ذات انظمة فرعية قليلة الذاتية المكسيك .

21 -- Almond and powell. Comparative politics P. 217.

واستعمل الموند هذا النموذج في الطبعة الثالثة لكتابه ص ٧٢ شكل رقم (١١)
عكس التدرج الذي اتبعه في الكتاب الاول انظر طبعة عام ١٩٧٨ .

ب - الانظمة السلطوية

مراقبة الانظمة فرعية - وتبعية ثقافة المشاركة

أ - الشمولية الردكالية U.S.S.R

ب - الشمولية المحافظة المانيا النازية

ج - السلطوية المحافظة اسبانيا

د - السلطوية العصرية البرازيل

ج - الانظمة ما قبل العصرية

١ - السلطوية ما قبل التعبئة غانا

٢ - الديمقراطية ما قبل التعبئة نيجيريا قبل كانون الثاني ١٩٦٦ .

هذا النموذج النظرى في تقسيم الانظمة حاول ان يحيط بكل النماذج من الانظمة البدائية الى التقليد وثم العصرية . وهو تقسيم لا يخلو من اظهار الديمقراطيات الغربية على انها الانظمة التى حققت نموا سياسيا عاليا بالمقارنة مع الانظمة الاخرى .

ولا يعني هذا النموذج ثابت التقسيم ونهائي بقدر ما هو تقسيم يؤشر انواع النظم حسب الاختلافات الموجودة بين المؤسسات بوجود الانظمة الفرعية الذاتية وعلامنه الثقافية السائدة في المجتمع . وفائدة التقسيم تعليمية وتستعمل كاداة للتعرف على الانظمة بغض النظر عن تاثير المستوى الاقتصادي الاجتماعي على النظام السياسي .

المبحث الثالث :

الانظمة السياسية حسب المستوى الاقتصادي - الاجتماعي (٢٢)

هل يشكل النمو الاقتصادي - الاجتماعي تأثيرا على النظام السياسي ؟

22 — Cf. Roger G. Schwartzberg. Sociologie Politique. Mon tchrestien. 3ed 1981. PP. - 184 - 208.

في كتابه مقدمة نظرية الديمقراطية ذكر روبرت دال عام ١٩٥٦ بان الديمقراطية فكرة مثالية تتجسد بصورة غير كاملة في الحقيقة . فالديمقراطية كحقيقة صعب الوصول اليها عمليا مثل صعوبة المنافسة التامة في مجال الاقتصاد . الواقع المعاشي بافضل صورة للديمقراطية هو وجود حكومة الكثرة التي تسمح للشعب المشاركة في الاختيارات الرئيسية وفي الحل السلمي للاختلافات (٢٣) . فمن الناحية الجغرافية يذكر ان المراكز الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية ، اوربا ، اليابان) هي دول الانظمة الليبرالية وما عداها فهي انظمة لا تاخذ بالليبرالية وتوصف بانها من الدول النامية اقتصاديا واجتماعيا : انظمة امريكا اللاتينية ، افريقيا ، اسيا .

اما من الناحية التاريخية فقد ذكر بان البرلمانية عرفت اولاً في بريطانيا وهي اولى البلدان التي عرفت الثورة الصناعية . وتبعها فرنسا ، ايطاليا والدول الاسكندنافية التي عرفت التطبيقات البرلمانية وازدهارها مع تعرفها لاحداث الرأسمالية الصناعية .

ومن الناحية الاحصائية فان العديد من الدراسات قد ازدهرت لبيان التحليل الذي يربط في دراسة مقارنة في العلاقة بين النمو الاقتصادي الاجتماعي ونمو النظام السياسي في ابحاث مجتمعة لدال وروسيت .

المطلب الاول :

تقسيمات روسيت للانظمة (٢٤)

استخدم روسيت المعطيات الاحصائية التي نشرت عام ١٩٦٥ فالف بين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية (دخل الفرد ، التعليم ، الدراسة ، الصناعة ، المدنية ، توزيع المطبوعات) مع المؤشرات السياسية (المشاركة في الانتخابات الاعداد

23 — Cf. R. G. Schwartzberg. op. cit P. 185.

24 — Cf. R. G. Schwartzberg. op. cit P. 187.

العسكري ، المصروفات العامة) ليحدد خمسة انماط من النمو

- ١ - المجتمعات التقليدية البدائية عددها ١١
- ٢ - الحضارات التقليدية = ١٥
- ٣ - المجتمعات الانتقالية = ٣١
- ٤ - مجتمعات الثورة الصناعية = ٣٦
- ٥ - مجتمعات الاستهلاك الواسع = ١٤

فالنيبال كانت اقل الدول من حيث دخل الفرد (٤٥ دولار سنويا) واعلى الدول بالنسبة لدخل الفرد كان في الولايات المتحدة الامريكية ٢٥٧٧ دولار (٢٥) .
ففي اقل الدول دخلا لوجود لحكم الاغلبية ويزداد حكم الاغلبية مع زيادة نسبة دخل الفرد ليصل الى اعلاه في الدول ذات الدخل الاعلى . وقد اكد هذا العلاقة لبست الذى اعتبر نسبة الدخل العالية عنصر اساسي لوجود حرية المنافسة .
وقد افترض ايضا بان نسبة الصراعات السياسية لها علاقة بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي (٢٦) . فالمجتمعات المتحضرة نسبيا لديها نسبة اقل من الصراعات السياسية بالمقارنة مع المجتمعات التقليدية وبنسبة تقل اكثر عن المجتمعات الانتقالية .

وكذلك لوحظ بان الانظمة التى تقوم على الاعتراف بالمنافسة السياسية لديها مؤشرات التحديث بنسبة تزيد على الانظمة التى لا تأخذ بنظام المنافسة الانتخابية . فعينة من الدول التى تأخذ بنظام الانتخابات النائية بعدد ٤٣ والاخرى المغايرة بعدد ٣٠ ، بينت بان عدد الذين يعملون بالزراعة كان اقل (في الدول التى تعترف بالمنافسة) وكان هناك نسبة اعلى في الانتاج الوطنى الصافي P.N.b

٢٥ - هذه الارقام لا تنسجم مع ارقام الامم المتحدة حاليا لعام ١٩٨٤ . حيث ان اعلى دخل يوجد في الامارات العربية المتحدة قرابة ٤٢ الف دولار .

26 — Cf. R.G. Schwartzenberg. op. cit P. 1gl.

وكذلك فان التمدن والتعليم كانا اوسع مع توزيع للمطبوعات اكثر في الانظمة
التي تاخذ بالانتخابات التنافسية (٢٧) .

التاكيد على افتراض وجود علاقة بين تخفيف التوتر والصراعات وتقدم
المجتمع السياسي بسبب العامل الاقتصادي في الانظمة السياسية اطروحة تجسد
مدى ارضية الواقع السياسي لبعض البلدان ، وساعدت الصدفة على انطباق
التحليل بين التقدم الاقتصادي والتقدم السياسي . ومما لاشك فيه فان النمو
الاقتصادي انهى حالة العوز التي كانت تتصف بها بلدان كثيرة من العالم . وبذلك
فان طابع العنف السياسي قد خف لدى الانظمة التي تتمتع بحالة جيدة من النمو
الاقتصادي . ولكن هذا التحليل له مداه الذي لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر شامل
لتفسير حالة اللاعنفي في العمل السياسي ذلك ان بعض الانظمة التي لا تاخذ بحرية
التنافس توصلت الى ضمان استقرار سياسي لمجتمعاتها افضل بكثير بالمقارنة مع
الانظمة التي تعترف بالتنافس من ناحية العنف .

المطلب الثاني :

رأى روبرت دال في الانظمة التعددية :

يفترض دال بان للتقدم والنمو الاقتصادي الاجتماعي دور اساسي في اقامة
النظام التعددي والذي ينقل المجتمع من حالة الصراع الى حالة الرضاء . فانمو
الاقتصادي الاجتماعي يسمح بتوفر الحالة المثلى في توزيع الموارد السياسية .
ويقصد بالموارد السياسية : المال ، الوقت ، العلم ، المعلومات ، العلاقات ،
الموقع الاجتماعي ، حق الاختيار (٢٨) .

27 — Cf. R.G. Schwartzberg. op. cit. P. 191.

٢٨ -- وقد ذكر دال في كتابه (التحليل السياسي المعاصر) عام ١٩٧٣ بان السياسة
ومواردها هي الاداة التي تستعمل للتأثير على سلوك الآخرين .

وعلى ضوء توزيع هذه الموارد يتوقف نجاح النظام التعددى ، وما عدا حالات استثنائية فان دال يذكر بان عدم العدالة في توزيع الموارد السياسية هي اكثر في المجتمعات الزراعية واقل قوة في الدول الصناعية واطعها في البلاد التي وصلت الى مستوى الاستهلاك الجماهيرى (٢٩) . وقد استفاد دال من الاحصاءات التي عرضها روسيت للتدليل والاشارة الى صحة استنتاجاته فالمال لا يوزع بالتساوى بين الناس ولكن نسبة عالية منهم تحصل على الحد الأدنى (سكن ، ملابس ، وماكل) كما يتمتع الافراد بحصولهم على نسبة دخل عالية في المجتمع الاستهلاكي اكثر من بقية الافراد في المجتمعات الاخرى ، الصناعية والزراعية . كما ان توفر التقنية في الاستعمالات الانتاجية على مستوى الصناعة الوطنية والاعمال المنزلية اتاحت وقتا اكثر للراحة في مجتمعات الدول الاستهلاكية ، اما فيما يخص العلم ، فان المقصود به النسبة العالية للمتعلمين في المجتمعات الاستهلاكية عن المجتمعات الصناعية والزراعية . وكذلك الحال بالنسبة لتوفر المعلومات المتاحة للافراد في الحصول عليها بواسطة مصادر عديدة ، اذا كان الامر يتعلق بالتلفزيون او الراديو او المجالات والصحف والندوات واللقاءات العامة .

تحليل روبرت دال ينسجم مع الخط التحليلي الداعي الى التاكيد على العلاقة بين النمو الاقتصادي الاجتماعي والنمو السياسي وصولا الى النمط الغربي المجسد في الديمقراطيات الليبرالية الغربية ذات المضمون التعددى فالهدف هو المجتمع الاستهلاكي حيث يقاس نمو المجتمع بما لديه من وسائل مادية وثقافية يستطيع ان يتمتع بها ، اما كيف يتصرف المجتمع وسلوكه وما افرز هذا المجتمع من تصرفات فلم يتكفل دال بحسابها ذلك اما لايمانه التام بالمجتمع التعددى وبالتالي فهو من المتفائلين او ان صورة مجتمع ما بعد الاستهلاك لم تتوضح لديه بشكل متكامل بحيث توقف الى الحد انذى لم تكن ابعاد مشاكل المجتمعات الاستهلاكية قد وضحت لتعين الباحث على الاهتمام بالمجتمع وما عليه وما الى اليه .

29 — Cf. R.G. Schwartzberg. op. Cit. P. 194.

المبحث الرابع :

نحو نموذج جديد لتقسيمات الانظمة السياسية اساسية الانجاز والاحتواء :

ان التطلع نحو النمو الذى صاحب النظريات الحديثة للنظم السياسية قد اغفل مشاكل ما بعد النمو . ذلك ان ديدنها كان الوصول بالمجتمع الى المجتمع الاستهلاكي الذى يوفر للأفراد بجانب الحاجات الاساسية (مأكلا ، مأوى ، ملابس) الحاجات الثانوية (كيفية قضاء اوقات الراحة ، وسائل ترفيهية ، اقتناء حاجات غير ضرورية ...) وبطبيعة الحال لا يمكن اشباع جميع الحاجات كما ان حاجات الفرد يمكن ان تتزايد بصورة غير محدودة مما يجعل الفرد يتسابق لتطمين حاجاته غير المحدودة وبالتالي ضياع الفرد في طريق لانهاية له . الى جانب ذلك فان الامكانيات المتوفرة ماديا للانتاج يمكن ان تنصب بالاستغلال الواسع لمصادر الانتاج ، وهذا الانتاج الواسع الذى يوفر الحاجات للأفراد لم يوفر الراحة والسعادة بالضرورة للمتفعين بالنمو والازدهار الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة .

لهذا فان النمو الحقيقي للنظام السياسي هو مدى ما يستطيع النظام السياسي ان ينجز في محيطه في توفير الحاجات الاساسية للمواطنين مع الحاجات الثانوية بدون ان يؤدي هذا النمو الى تبذير في الموارد المتوفرة والمحدودة اصلا في الطبيعة وبدون ان يؤدي هذا النمو الى طغيان الالة على الانسان وبالتالي فقده لانسانيته . الحرية السياسية لدى المواطن يذكر مونتسكيو هي عندما توفر الطمأنينة وراحة الذهن للفرد وحيث لا يخشى الفرد الآخرين . وراحة الذهن والطمأنينة تتوفر عندما يتوفر للانسان الحد الأدنى من متطلبات العيش مع توفر الحاجات الثانوية المكملة لمستلزمات الحياة العصرية للأفراد بحيث يشعر الفرد بطمأنينة في حياته ولا يشعر بخوف من المستقبل المجهول . كما يقاس نجاح النظام بقابليته على احتواء مشاكله والتعامل معها حتى لا تصبح عقبة امام نموه الضروري وقد ادرك افراد الانظمة المختلفة مقدار الخوف الذى انتابهم وهم في ظل انظمتهم

المختلفة (التعددية والشمولية) ابان الحرب العالمية الثانية ولايزالون رهن مخاطر الصراع الخارجي لانظمتهم . فالانظمة على اختلافها توصلت لحد ما الى تامين السلام الداخلي لمجتمعاتها ولكنها لم تضمن السلام الخارجي لها (٣٠) .

لهذا ومع الاخذ بالاعتبار اهمية نمو النظام سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فان المؤشر الرئيسي لنمو النظام هو مدى الانجاز الذى يقدمه النظام السياسي في محيطه ، بحيث يتم توفير المستلزمات السياسية للمجتمع في المشاركة واجتماعيا في تامين تعليمه وثقيفه واقتصاديا في تامين تعليمه وثقيفه واقتصاديا في تامين عيشه وضمن توفير مستلزمات حياته مادية (٣١) .

ان مراقبة النمو من قبل النظام السياسي ضرورية حتى يقاوم الانحرافات الناتجة عن النمو المتزايد . فقد يكون المستفيد من النمو شريحة او قطاع واحد او يزيد الصراع بين اجزاء المجتمع الواحد . او ان النمو يكون على حساب استغلال المجال الطبيعي (البيئة) للمجتمع مما يؤدى الى ايجاد مشاكل تقلق راحة الفرد وقد تنبه الى ذلك بصورة خاصة المهتمون بضرورة الحفاظ على البيئة من التلوث في المجتمعات الانسانية . وفي هذا الصدد فان رسالة مانشولت جاءت كمؤشر منبه الى ضرورة اعادة النظر في عمل سياسة النمو (٣٢) .

٣٠ - طالما ان موضوع دراستنا هو الانظمة فان موضوع العلاقات بين الانظمة المختلفة ليس هو مجال اهتمامنا الرئيسي وانما يندرج حسب التخصص في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية .

٣١ - سيكو مانشولت كان نائب رئيس لجنة المجموعة الاوربية واصبح رئيس المجموعة الاوربية الذى اوضح في رسالته (تقرير) حول مخاطر تعدد السكان التلوث ، ومخاطر الاستغلال الواسع للمصادر .

— يذكر التقرير المركزى للمؤتمر القطرى التاسع لحزب البعث العربى الاشتراكى ان قيادة الحزب للعملية الثورية في البلاد ومنها مسيرة التنمية ... وقد امنت بصورة حازمة ورائعة ما يمكن تسميته بـ (التنمية التنظيمية) . طبع الدار العربية - بغداد ١٩٨٣ ص ١٢٧ .

٣٢ - اندرية هوريو : ان الرغبة في الاسراع في التنمية الاقتصادية ... تؤدى الى السعى وراء الديمقراطية المساواة ... اهتمام متناقض بالديمقراطية الحرة ... ص ٢١٠ الجزء الثانى .

فالنمو يجب ان لا يكون على حساب الاستغلال الواسع للموارد بحيث يؤدي الى افتقادها مستقبلا وذلك لانها قابلة للنضوب كما ان الزيادة السكانية تؤدي الى الاستهلاك السريع للموارد والتلوث يؤدي الى الاضرار بالبيئة الاعتيادية للسكان .

ان التقسيم المقترح للنظم هو مدى تعامل النظام مع محيطه بحيث يعمل قدر الامكان على التعامل مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية السياسية . تعامل مع امكانية السيطرة والانجاز . بحيث يستطيع النظام السياسي ان ينمو الى درجة تحفظ التوازن بين الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع فالاخلال في التوازن يؤدي الى ايجاد ثغرات سياسية اقتصادية اجتماعية في النظام السياسي تؤثر على سياسة النمو وما يطمح اليه النظام السياسي الواعي لحقيقة وضرورة النمو للمجتمع . وتختلف الحاجة للنمو حسب درجة الوصول للنمو . فالدول النامية تحتاج الى النمو والدول المتقدمة تحتاج الى الاحتفاظ بنسب التقدم الى درجة لا تخل في موازين التقدم .

نظرية الفصل بين السلطات ونتائجها

هنالك امة يطمح دستورها في الحرية السياسية (ويقصد بذلك دستور انكلترا) ونحن نتفحص هذه القيم التي يركز عليها الدستور . فاذا كانت هذه القيم صالحة ، فالحرية تبدو واضحة كما لو كانت منعكسة من مرآة .

فالحرية السياسية عند المواطن هي راحة الذهن المتأتية من فكرة الشعور بالضمان والامن ، فالحكومة يجب ان تكون بصورة تتجلى في ان كل مواطن لا يخاف اى مواطن اخر .

الحرية السياسية لا توجد الا في الحكومات المعتدلة . ولكن ليس شرط الحكومة المعتدلة كافي لضمان الحرية ، لان هنالك خبرة خالدة وهي ان كل شخص لديه سلطة يستعملها ويحاول التعسف بها او اساءة استعمالها . وحتى يمكن ايقاف اساءة استعمال السلطة فيجب بطبيعة موقع الاشياء ان يعمل على ايقاف سلطة بواسطة سلطة اخرى .

في كل دولة هنالك ثلاث انواع من السلطات :

- ١ - المقدرة على التشريع .
- ٢ - المقدرة على تنفيذ القضايا المتعلقة بالحقوق العامة .
- ٣ - والمقدرة على تنفيذ القضايا المتعلقة بالقانون المدني .

بواسطة الاولى الامير او الحاكم يعمل القوانين لوقت معين او بصورة دائمية ويصلح او يبطل القوانين التي سبق وان وضعت .

بواسطة السلطة الثانية يعمل السلام او الحرب ويرسل السفراء .

بواسطة الثالثة السلطة تستطيع ان تعاقب الجرائم وتحل في المنازعات التي

تحدث بين الافراد .

عندما تكون هذه السلطات مجتمعة في نفس الشخص او نفس الحاكم عندئذ

لا يكون هنالك مكان للحرية لانه في هذه الحالة يستطيع الملك ان يعمل القوانين—
وينفذها بصورة استبدادية ولمصلحته •

الكل سوف يكون فاقدا لحقه لو ان الشخص لوحده او مجموعة من النبلاء او
الشعب يمتلك كل السلطات •

٢ — اعلان حقوق الانسان والمواطن في ٢٦ اب ١٧٨٩ •

مادة ١٦ : كل مجتمع تكون ضمانات الحقوق فيه غير مكفولة ولا تقر الفصل
بين السلطات فليس هنالك لديه اى دستور •

٣ — مقطف من القانون الدستوري لفرنسا في ٣ حزيران ١٩٥٨ •

١ — الاقتراع العام لوحده ، هو مصدر السلطة • فبواسطة الاقتراع العام
وبواسطة الهيئات المنتخبة والمنبثقة عنه توجد السلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية •

٢ — السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يجب ان تكونا حقيقتان منفصلتان
تستطيع كل سلطة من جانبها وعلى مسؤوليتها استعمال صلاحيتها •

٣ — السلطة القضائية يجب ان تبقى مستقلة حتى تستطيع ان تضمن احترام
الحريات الاساسية حسب تعريفها في مقدمة دستور عام ١٩٤٦ •

ملحق رقم (٢) التقييم الحالي لنظرية الفصل بين السلطات :

لم تأخذ هذه النظرية في حسابها الحقيقة السياسية المعاصرة ولكن فائدتها
تنصب على الاستقلالية الضرورية للسلطة القضائية •

١ — فالنظرية في تضاد مع الحقائق :

وكان وجودها اساسا قائم على الحد من السلطة بواسطة تجزئة ممارستها •
ولكن في تحليل بعض الانظمة السياسية يلاحظ تركز السلطات قائم بلا توقف مع
لبرالية هذه الانظمة ومثال بريطانيا صارخ وذلك في تركز السلطات بيد الوزارة

التفريق الاساس بين الاغلبية - والمعارضة هو المؤشر الجديد لكل المجتمعات المعاصرة والذي يتضمن قيام الحكومة بالاعباء المتعلقة بعمل القوانين وتنفيذها واتخاذ القرارات المهمة .

ويعطى للبرلمان في نفس الوقت وسائل رقابة النشاط الحكومي ولذلك فإن اصطلاح السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لا يعبر حاليا عن وجود انفصال بينهما عمليا . وبصورة خاصة اذا كان البرلمان يصوت على تشريع القوانين فهو ليس الذي يعدها في اكثر الاحيان لان اصل القوانين وبنسبة $\frac{3}{4}$ منشأها الحكومة . اما تحديد السلطة فيكمن للمكانة المعطاة للمعارضة في التأكيد على الحقوق والحريات الفردية .

٤ - الوضع الحالي للنظرية :

لم تبق هنالك مسافة كبيرة بالنسبة الى التفريق بين السلطة التنفيذية والتشريعية . واذا ذكر في الدستور هذا الفصل فليس هو الا تعبير عن ترتيب معين لعمل السلطة . ومع هذا فيمكن تقييم النظرية من جانب الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية لان باستقلالها يسمح بضمان عمل السلطات الاخرى بدون تعسفها وبذلك يتحقق تحديد سلطة الحكومة باحترام حريات وحقوق الافراد .

والتي هي الهيئة القائدة في البرلمان . ومع كون النظام البريطاني ليبرالي (يعتمد على الحرية) فإن صفته متأتية ليس من تقسيم السلطة في الواقع وانما في تقييمه حرية السياسية للفرد .

٢ - النظرية والاحزاب السياسية :

ففي بريطانيا هنالك دور اساسي للاحزاب السياسية في صياغة العمل السياسي . وقد وجدت نظرية الفصل بين السلطات قبل نشوء الاحزاب بالمعنى الحديث للحزب . ففي الوقت الحاضر تقوم الاحزاب بتنشيط الحياة السياسية وهي التي تعبر عن الحقائق السياسية في بريطانيا . فلا توجد من جهة حكومة ومن جهة اخرى برلمان . وانما هنالك غالبية مكونة من الاحزاب الفائزة في الانتخابات والتي تسيطر على البرلمان والوزارة وهنالك المعارضة التي تنتظر دورها في الوصول الى الحكم وبصورة الى حد مادية .

ملحق (٣) متعلق ببعض الاصطلاحات والمفاهيم

للفصل الاول والثاني والباب الاول

١ - وضع تقسيم او تصنيف في محاولة استخلاص معايير معينة تسمح بمعرفة خصائص حيوانية او نباتية وبما يتعلق بدراستنا فان وضع التقسيم يفيد لمعرفتنا بالانظمة السياسية . وذلك لان كل تقسيم يحمل في طياته فائدة تعليمية وذلك بالتعرف والاعتراف باصناف الانظمة السياسية الموجودة وبذلك يقدم فائدة تعليمية (التقسيم) كمرجع لتحليل افضل ومتفهم للظواهر السياسية .

٢ - كل تقسيم للانظمة يحمل في طياته ضعف مرجعه عدم الامكانية بالامام التام المطلق بكافة الانظمة ، ويعكس فكرة شخصية ذاتية لحد ما للفرد الباحث الذي قام بتصنيف الانظمة . كما ان اعتبارات التطور تجعل كل تصنيف ومع فائدته العلمية مسبق باجتهادات استحدثت نتيجة لظروف لم توجد او لم تبين في وقت التصنيف الاول - والمعقب بتقسيم اخر . ففي الوقت الذي كان التقسيم العالمي للتيارات الفكرية ينقسم الى وجود ظاهرة الشرق الغرب كحقيقة تعبر عنها بوجود التفاوت بين الانظمة والقوى الا انه في وقتنا الحاضر يطرح التقسيم الرئيسي للعالم على اساس وجود قوى وانظمة وحقيقة الشمال - الجنوب او دول العالم الاول - دول العالم الثاني ودول العالم الثالث ووجود دول العالم الرابع في الوقت الحاضر . ومع تطلع الانسان الى وضع التقسيمات والمصنفات للتعرف على حقيقة الاشياء كما ذكر فيجب ان لا يتطرق في الامتثال الى هذه القاعدة الى حد الضياع والبعد عما هو اساسي لوضع التقسيمات .

٣ - في النظام الحر (الليبرالي) وفي النظام الكلي : يقوم النظام على اساس اعترافه بالاختلاف الحاصل في الافكار والاتجاهات داخل المجتمع السياسي ويحاول ان يعمل مساومة بين هذه الاتجاهات اما النظام الكلي فيقوم (على

فكرة الوحدة في المجتمع السياسي الواحد) • ويحاول ما بوسعه للمحافظة على هذه الوحدة الاساسية لسير النظام السياسي •

٤ - يجب ان يكون هنالك تمييز في الاستعمال عند ورود مصطلحي فرد من افراد الشعب والذي يملك بالتالي جنسية شعب معين وبين مصطلح المواطنة والتي تعني تمتع الفرد بحقوق معينة يقررها القانون •

١ - فالجنسية : مصطلح او معنى علمي في القانون الخاص والعام يعني الروابط القانونية التي تشد الشخص الحقيقي او المعنوي للدولة • ويقرر الانتماء للدولة بالنسبة للافراد حسب مبدأ صلة الدم او التربة التي تقررها سيادة الدولة بواسطة قوانينها المتعلقة بالجنسية •

٢ - اما المواطنة : فهي مصطلح من القانون العام وتعني الخاصية القانونية الى تسمح عادة لفرد من افراد الشعب بممارسة حقوقه المدنية وبصورة خاصة حق التصويت • فبالضرورة المواطن هو فرد من الشعب وله جنسية هذا الشعب ولكن بسبب العمر او الجنس او لاسباب اخرى تتعلق بالالتزامات فان فرد من افراد الشعب يمكن ان لا تتوفر فيه شروط المواطنة (لاسباب المذكورة اعلاه • العمر الجنس الحرفة •) وبذلك لا يستطيع مزاولة حقوقه كمواطن •

٥ - في التفريق بين مفهومي السيادة الشعبية والسيادة القومية :

١ - السيادة القومية : في هذا المفهوم السيادة لا تعود الى المواطنين وعلى اساس كونهم افراد المجتمع وانما السيادة تعود للامة بكاملها وهي شخص معنوي مجرد وبهذا فلا يمكن تغريبها او تفويضها او تجزئتها • وهذا المفهوم اخذ فيه دساتير فرنسا لعام ١٧٩١ (القسم الثالث المادة الاولى) • وعلى نفس المنوال في دستور عام ١٧٩٥ • ولم يأخذ بهذا المفهوم فسي دستور الجمهورية الخامسة لعام ١٩٥٨ •

٢ - السيادة الشعبية : تعود السيادة هنا الى كل مواطن والذين يكونون بمجموعهم الشعب (وهو مفهوم ملموس بالمقارنة مع مفهوم الامة) فكل مواطن فحسب مفهوم روسو يمتلك جزء مساوي للسيادة بالنسبة الى المواطنين الاخرين . وقد اخذ بهذا المفهوم كل من دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ المادة ١٤٢ ودستور الصين الشعبية لعام ١٩٥٤ المادة ٢٨ : نواب الجمعية الوطنية هم موضوعين تحت سيطرة المنظمات التي انتخبتهم وهذه المنظمات لها الحق في تبديلهم ووضع اشخاص بدلهم في أي وقت من الاوقات .

ق. رقم (٤)

مقارنة للأنظمة السياسية البرلمانية - الرئاسية - المجلسية :

اولا : المجلس النيابي - الجمعية الوطنية - او البرلمان - مجلس الشعب (حسب التسمية المعطاة في كل دولة) .
في نظام الجمعية النيابية يشمل السلطتين التنفيذية والتشريعية .
في النظام الرئاسي : يحافظ على استقلاليته .
في النظام البرلماني : يتعاون مع السلطة التنفيذية وتختلف مدى سلطة كل هيئة من هيئاته .

ثانيا : السلطة التنفيذية .

- ١ - السلطة التنفيذية تكون ثنائية : في النظام البرلماني . ملك او رئيس جمهورية مع رئيس للوزراء .
- ٢ - السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية .
- ٣ - هيئة تابعة ومعينة من قبل السلطة التشريعية في نظام الجمعية النيابية كما الحال في سويسرا .

ثالثا رئيس الحكومة :

- ١ - يعين من قبل رئيس الدولة في النظام البرلماني .
- ٢ - رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة في النظام الرئاسي .
- ٣ - لا وجود لرئيس الحكومة مع نظام الجمعية النيابية (الا اذا اعتبرنا رئيس الهيئة التنفيذية بمثابة رئيس الحكومة) .

رابعاً : تعين الحكومة والاداريين الكبار :

- ١ - في نظام الجمعية النيابية تعيين الحكومة يكون من قبل المجلس
- ٢ - في النظام الرئاسي لرئيس الجمهورية الحق في تعيين الوزراء و الموظفين التابعين له .
- ٣ - في النظام البرلماني رئيس الحكومة يقوم بتعيين الوزراء .

خامساً : في الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية :

- ١ - في النظام البرلماني - الوزراء يكونون عادة اعضاء في البرلمان .
- ٢ - في النظام الرئاسي - الوزراء ليسوا بأعضاء الكونكرس .
- ٣ - في نظام الجمعية النيابية - يكون اعضاء الهيئة التنفيذية اعضاء المجلس .

سادساً : المسؤولية السياسية :

- ١ - في النظام البرلماني الحكومة مسؤولة فقط امام المجلس التشريعي
- ٢ - في النظام الرئاسي - رئيس الجمهورية مسؤول امام الدستور .
- ٣ - في نظام الجمعية النيابية الهيئة التنفيذية مسؤولة عن اعمالها امام المجلس التشريعي .

سابعاً : حق استعمال السلطة التنفيذية لحل السلطة التشريعية :

- ١ - في النظام البرلماني رئيس الدولة يحل السلطة التشريعية (عادة طلب من رئيس الحكومة) .
- ٢ - في النظام الرئاسي - لا يملك رئيس الجمهورية الحق في حل السلطة التشريعية .
- ٣ - في نظام الجمعية النيابية - للسلطة التشريعية حق حل نفسها .

ثامناً : مركز الثقل في هذه الانظمة في اتخاذ القرارات :

- ١ - في النظام الرئاسي : - السلطات متساوية ولكن عمليا رئيس الحكومة هو الاعم .
- ٢ - في النظام البرلماني - تكون السلطة التشريعية اهم هيئات الحكم .
- ٣ - في نظام الجمعية النيابية - يكون المجلس النيابي المسيطر والنظام السياسي .

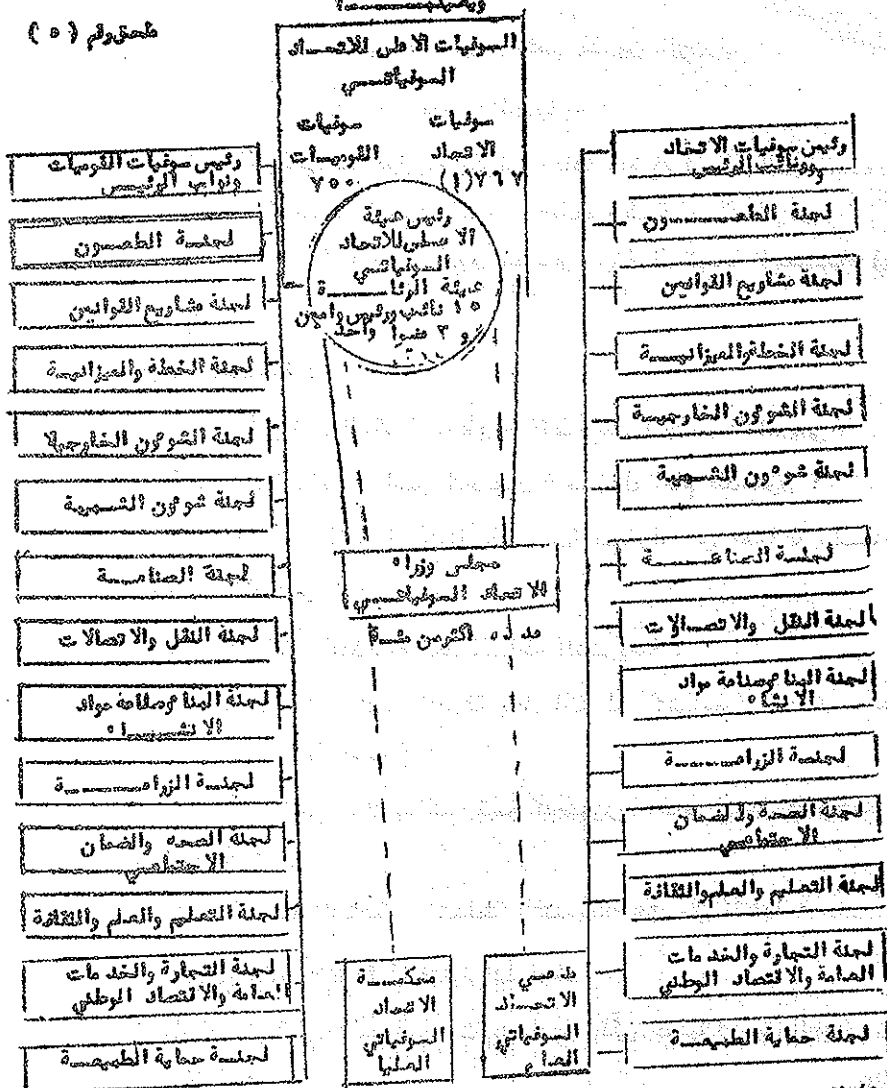
ملحق رقم (۵)

— 2 —

السجلات الاطى للاتحاد المصرفي والهيئات التي يفتقرها ويشتبه

~~~~~

طبعی و علم ( ۵ )



(١) الاتحاد حسب الانتخابات ١٦ حزيران ١٩٧٤ - وقد تم العمل في مجلس الشورى المصري

مسندت صاحب دستور عام ۱۹۷۷ فی خصوص سہولت بدل اہمیت کے ساتھ ساتھ  
دستور عام ۱۹۷۶

بالنظام السياسي للاتحاد السوفياتي :

بعض الاحداث التاريخية المهمة للاتحاد السوفيتي

- ١ - في شباط عام ١٩١٧ قامت الثورة ضد النظام القيصري وكان الدور الرئيسي  
لكيرنسكي ووضوح دور المنشفيك المعتدلين في الثورة .
- ٢ - في تشرين الثاني عام ١٩١٧ الثورة البلشفية . حرب اهلية ١٩١٧ - ١٩٢١  
ضد الجيش الابيض . سلام المانيا ( هدنة ومعاهدة بريست - ليتوفسك )  
٣ آذار ١٩١٨ . لينين رئيس مجلس قوميسيري الشعب .
- ٣ - ١٩٢١ السياسة الاقتصادية الجديدة للنظام الاشتراكي .
- ٤ - بين عام ١٩٢٤ - ١٩٢٨ صراع حول السلطة بين مؤيدي الثورة المستمرة  
والثورة في بلد واحد .
- ستالين سكرتير عام للحزب الشيوعي . ابعاد تروتسكي عن الاتحاد  
السوفيتي عام ١٩٢٩ .
- ٥ - بداية الخطة الخمسية عام ١٩٢٨ . ستالين سكرتير عام للحزب  
للووزراء منذ عام ١٩٤١ .
- ٦ - دستور جديد عام ١٩٣٦ . وفاة ستالين في ٣ آذار عام ١٩٥٣ .
- ٧ - مالينكوف رئيسا للوزراء ، خروشوف سكرتير عام للحزب . في ٨ شباط ١٩٥٥  
مارشال بولغانين رئيسا للوزراء .
- ٨ - شباط ١٩٥٦ المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي ، تقرير خروشوف ضد  
الستالينية .
- اللجنة المركزية تبعد مالينكوف ، مولوتوف ، كافنوفتش . والمرشحين  
جوكوف .
- خروشوف رئيسا للوزراء بدل بولغانين . شباط ١٩٥٩ المؤتمر الثلاثين  
والعشرون للحزب الشيوعي .

- ٩ - الصراع بين الاتحاد السوفيتي والصين يبدو علنيا عام ١٩٦٣ .
- ١٠ - في ١٤ تشرين اول ١٩٦٤ ابعاد خروشوف بواسطة اللجنة المركزية ، كوسيجين رئيس للوزراء برجنييف سكرتير عام للحزب الشيوعي .
- ١١ - المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي في نيسان عام ١٩٧١ .
- ١٢ - انعقاد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي في شباط عام ١٩٧٦ .
- ١٣ - اعلان دستور جديد للاتحاد السوفيتي بمناسبة مرور ٦٠ عاما على ثورة اكتوبر في تشرين الثاني ١٩٧٧ .
- ١٤ - قبول استقالة كوسيجين من رئاسة الوزارة ومن المكتب السياسي للحزب عام ١٩٨٠ .
- ١٥ - انعقاد المؤتمر السادس والعشرون للحزب في شباط ١٩٨١ .
- ١٦ - اذار عام ١٩٨١ وفاة الرئيس برجنييف .
- ١٧ - مجيء الرئيس اندروپوف على رأس المكتب السياسي ورئاسة الجمهورية واستمراره في الحكم لثمانية عشر شهر فقط .
- ١٨ - انتخاب تشرنينكو لرئاسة الدولة ولرئاسة الحزب .
- ١٩ - انتخاب غرباتشوف لرئاسة الحزب واندريه غروميكو لرئاسة الدولة .
- ٢٠ - انعقاد المؤتمر السابع والعشرون في عام ١٩٨٦ .

## النظام الفيدرالي في العالم

| امريكا                 | اوربا                 | اسيا          |
|------------------------|-----------------------|---------------|
| ١ - كندا               | ١ - الاتحاد السوفيتي  | ١ - الهند     |
| ٢ - الولايات المتحدة   | ٢ - تشكوسلوفاكيا      | ٢ - الباكستان |
| الامريكية              |                       |               |
| ٣ - المكسيك            | ٣ - يوغسلافيا         | ٣ - بنغلاديش  |
| ٤ - فنزويلا            | ٤ - النمسا            | ٤ - ماليزيا   |
| ٥ - البرازيل           | ٥ - المانيا الاتحادية | ٥ - استراليا  |
| ٦ - الارجنتين          | ٦ - سويسرا            |               |
| <b>افريقيا</b>         |                       |               |
| ١ - نيجيريا            |                       |               |
| ٢ - الكاميرون          |                       |               |
| ٣ - تانزانيا           |                       |               |
| ٤ - اتحاد جنوب افريقيا |                       |               |



هذا الجدول التوضيحي يبين لنا توزيع الانظمة الحزبية في العالم . كما يبين لنا الدول التي لا تأخذ بالنظام الحزبي والدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد . وذلك حسب التوزيع الاقليمي للعالم (٣٣) . وهذا العدد قابل للمراجعة طالما ان دول العالم تنزع بين وقت وآخر الى تعديل سياستها فيما يتعلق بالحزب والحزبية (٣٤) .

| الاقاليم                 | بلا احزاب<br>او حزب | نظام الحزب<br>الواحد | نظام تعدد<br>الاحزاب | المجموع |
|--------------------------|---------------------|----------------------|----------------------|---------|
| الاطلسي                  | ١                   | ٢                    | ٢٠                   | ٣٠      |
| اوربا الشرقية وشمال اسيا | صفر                 | ١٣                   | صفر                  | ١٣      |
| الشرق الاوسط             | ١٠                  | ٦                    | ٥                    | ٢١      |
| جنوب وجنوب شرق اسيا      | ٩                   | ٣                    | ٧                    | ١٩      |
| افريقيا جنوب الصحراء     | ٩                   | ٢٠                   | ٩                    | ٣٨      |
| امريكا اللاتينية         | ٢                   | ٥                    | ١٧                   | ٢٤      |
| المجموع                  | ٣١                  | ٤٩                   | ٨٥                   | ١٦٥     |
| النسبة المئوية           | %٢٣                 | %٣٤                  | %٤٣                  | %١٠٠    |

33 — Cf. Gabriel A. Almond. Comparative Politics today  
Aworld View P 89.

٣٤ — بعد وفاة الرئيس احمد سيكوتوري ( عام ١٩٨٤ ) فقد الفى نظام الحزب الواحد . وتعد تجربة غينا للحزب الواحد في افريقيا اولى النماذج التى استمرت لفترة ستة وعشرين عام .

ملحق رقم ( ١٠ )

جزر سليمان عدد نفوسها تقريبا ( ١٥٠ ) الف  
في المحيط الهندي وقد قبلت اخيرا في الامم المتحدة  
شهر ايلول عام ١٩٧٨ (٣٤)\* .

اسيا

افريقيا جنوب الصحراء

اسيا وافريقيا

شمال افريقيا والشرق الاوسط اسيا وافريقيا

| امريكا اللاتينية       | امريكا           | امريكا اللاتينية |
|------------------------|------------------|------------------|
| اوربا وامريكا الشمالية | اوربا شمال       | اوربا شمال       |
| والكومنولث             | امريكا الكومنولث | امريكا الكومنولث |
| دول اخرى               |                  |                  |
| امريكا وشمال امريكا    |                  |                  |
| بعد الحرب العالمية     | قبل عام ١٩٤٥     | قبل ١٩١٧         |
| قبل عام ١٧٨٩           |                  |                  |

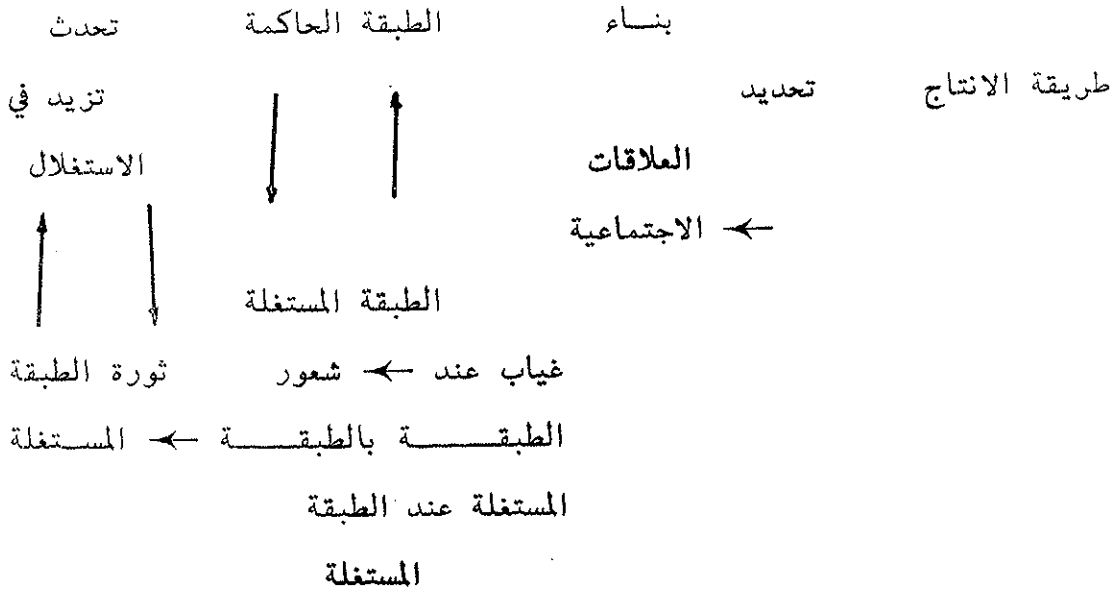
في هذا الرسم البياني يلاحظ ازدياد الدول المستقلة كدول قومية تصاعديا منذ عام ١٧٨٩ والى وقتنا الحاضر تقريبا وحيث يبلغ عدد الدول الداخلة في الامم المتحدة (١٥٠) دولة . وتمثلت الدول فيما بينها بالنسبة لاهميتها جغرافيا واقتصاديا . فالاتحاد السوفيتي اكبر من سنغافورا بـ (٣٥) الف مرة . والولايات المتحدة الامريكية اكبر من لبنان حوالي الف مرة . والصين اكبر من جاميكا الف مرة (٣٦) .

\* — قبلت جزر برونو كعضو في الامم المتحدة عام ١٩٨٤ وبذلك ارتفع عدد الدول الاعضاء الى ١٥٩ .

35. G. Almond. Comparative politics today : A world view. Little Brown. Boston 1974. P. 15.



١ - نموذج في التغيير الثوري ( الماركسي )



٢ - الاسلوب النفسي في الثورة

شعور في ضغط طلبات في

ذاتي عند رفع الضغط

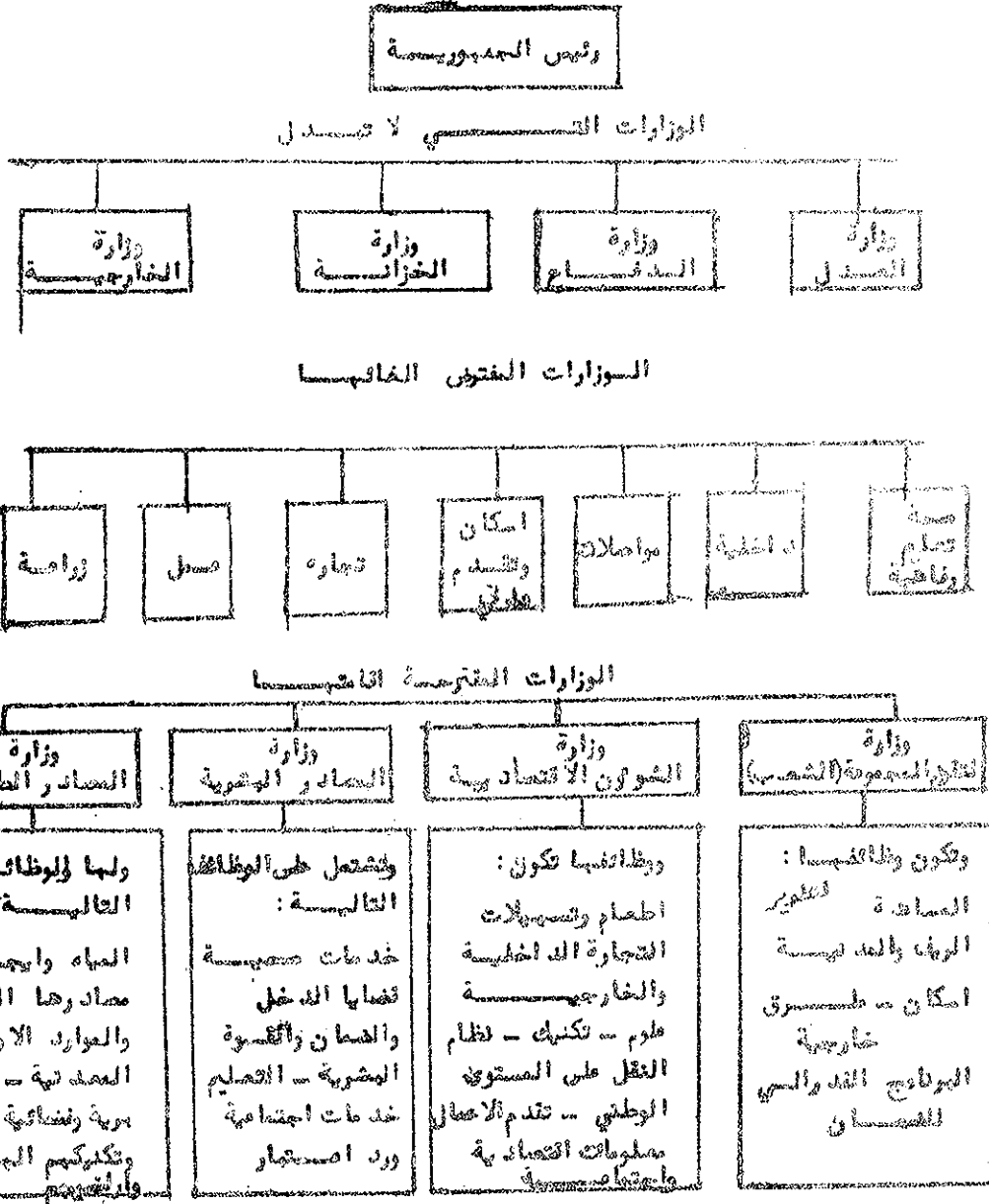
الجماهير

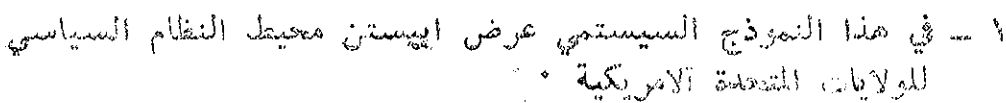
تصاعد في الضغط - حدوث ثورة

النخبة الجواب

تناقص في الضغط - لا ثورة تبدل منظم

- ١٧ -

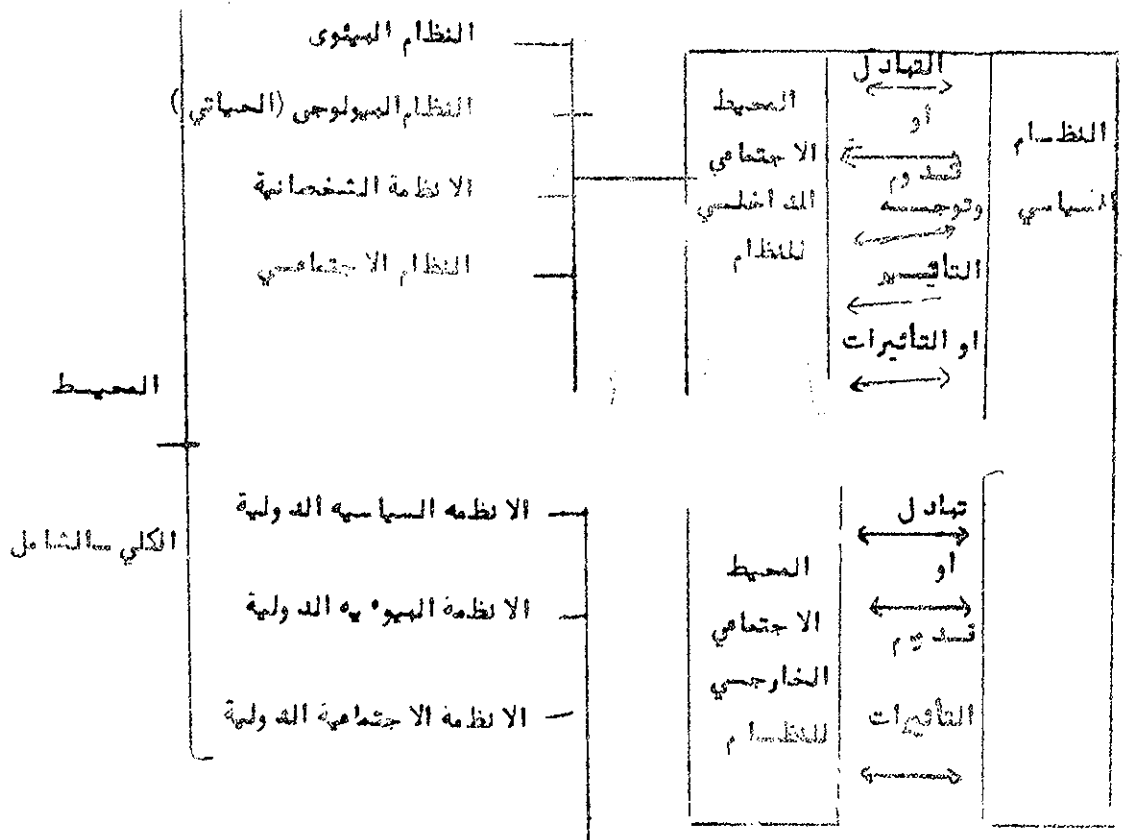




- ١٩ -

التبادل الحادث بين النظام السياسي ومحيطه الكلي ( الشامل )

مر ٧٥



في هذا الرسم البياني حدد المستر

محيط أي نظام سياسي ومسالمة الأخير بالأول

٦٤

## الملاحق المتعلقة بموضوع النظم السياسية والدستورية

- ١ - نظرية الفصل بين السلطات وتنتائجها - مقتطفات من كتاب روح القسومنتسكيو .
- ٢ - الاصطلاحات والمفاهيم المستعملة في الباب الاول - الفصل الاول والثاني
- ٣ - التقييم الحالي لنظرية الفصل بين السلطات .
- ٤ - مقارنة بين الانظمة السياسية : البرلمانية ، الرئاسية ، المجلسية (١)
- ٥٥ - هيكل تنظيمات المؤسسات في الاتحاد السوفيتي (٢) .
- ٦ - توزيع النظام الفدرالي في العالم .
- ٧ - بعض المراجع التاريخية للاتحاد السوفيتي .
- ٨ - خارطة في مؤسسات النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية .
- ٩ - توزيع الانظمة الحزبية في العالم .
- ١٠ - جدول بازدياد الدول المستقلة .
- ١١ - نموذج التغيير .
- ١٢ - تنظيمات مقترحة في استحداث وظائف جديدة للسلطة التنفيذية .
- ١٣ - المحيط الكلي للنظام السياسي .

- 
- ١ - راجع كتاب الدكتور فوزي ابو ذياب - المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة السياسية - دار النهضة العربية بيروت ص ١١٥ - ١١٦ .
  - ٢ - عن المجلة الحياة السوفيتية - باللغة العربية .

## — المصادر والمراجع العربية والمترجمة —

- ١ — اندرية هوريو — القانون الدستوري والمؤسسات السياسية — جزآن —  
الاهلية للنشر والتوزيع — بيروت — الطبعة الثانية — ترجمة عيسى  
مقد ١٩٧٧ .
- ٢ — د . ابراهيم درويش — النظام السياسي — دار النهضة العربية — القاهرة  
١٩٦٥ .
- ٣ — د . ابراهيم عبد العزيز شيبعا — القانون الدستوري — الدار الجامعية  
بيروت ١٩٨٣ .
- ٤ — د . اسماعيل مرزة — مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي  
بغداد ١٩٦٠ .
- ٥ — د . اسماعيل الخزال — القانون الدستوري والنظم السياسية — المؤسسة  
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — بيروت ١٩٨٢ .
- ٦ — التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن — بغداد ١٩٧٤ .
- ٧ — د . محمد كامل ليلة — المبادئ الدستورية والنظم السياسية — القاهرة ١٩٧١
- ٨ — د . محمد علي ال ياسين — القانون الدستوري والنظم الدستورية —  
بغداد ١٩٦٤ .
- ٩ — د . منذر الشاوي — في الدستور — مطبعة العاني — بغداد ١٩٦٤ .  
القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية  
القانون الدستوري جزآن .
- ١٠ — د . محمد عبد المعز نصر — في النظريات والنظم السياسية — دار النهضة  
العربية ١٩٧٣ .
- ١١ — د . فوزي ابوذياب — المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة السياسية — دار  
النهضة العربية بيروت ١٩٧٣ .
- ١٢ — د . سعد عصفور — القانون الدستوري — القاهرة ١٩٥٤ .

١٣ - د . نوري لطيف - القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق - مطبعة علام - طبعة ثانية ١٩٧٩ .

١٤ - د . طعيمة الجرف - موجز القانون الدستوري - مكتبة الحديثة ١٩٦٠ .

١٥ - د . صالح جواد الكاظم ، د . علي غالب خضير ، د . شفيق عبد - النظام الدستوري في العراق محاضرات سجلت بالرونيتو - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

١٦ - د . شمران حمادي - النظم السياسية - مطبعة الارشاد - الطبعة ١٩٧٥ .

١٧ - د . عبد الحميد متولي - القانون الدستوري والانظمة السياسية الاسكندرية ١٩٦٣ .

١٨ - د . يحيى الجمل - الانظمة السياسية المعاصرة - دار النهضة - بيروت ١٩٦٩ .

- 1 — Andre Hauriou. Droit Constitutionnel et institutions Politiques. Paris 1975.
- 2 — Almond powell. comparative politics. adevelopmental approach. Boston. 1966.
- 3 — Benoit Jeanneau. Droit constitutionnel et institutions politiques. Dalloz. 1978.
- 4 — Charles Cadoux. Droit constitutionnel et institution Politiques. Paris Cujas 1971. et 2 ed 1983.
- 5 — Claude leclerc. institutions politiques et Droitconstitutionnel Paris. 1977.
- 6 — David Easton. Afram work for political Analysis. Prentice Hall. 1965.
- 7 — Flory et Mantran. les Regimes Politiques des pays Arabes Themis. 1968.
- 8 — F. Dore. Les Regimes politiques en Asic. P.U.F. Themis 1974.
- 9 — J.Y. Calvez. Aspect politics et siciaux des pays en voie de developpment. Dalloz. 1971.



- 8 — F. Dore. Les Regimes Politiques en Asie. P.U.F. Themis 1974.
- 9 — J.Y. Calvez. Aspect Politics et Sociaux des pays en voie de developpment. Dalloz. 1971.
- 10 — Jean william lapierre. L'analyes des Systemes Politiques P.U.F. 1973.
- 11 — G. Martinet. Les Cinq Communisme. Seuil. 1971.
- 12 — Maurice Duverqer. Institutions Politiques et Droit Coustitutionnel 2 vds. P.U.F. 1973.
- 13 — Michel Lesage. Les Regimes Politiques de U.R.S.S. etde l'Europe de l'East. Themis. 1973.
- 14 — Pierre Pactet . Droit constitutionnel institution Paris 1974.
- 15 — Philppe Ardant. Droit Constitutionnel institntions Politiques. Paris 1984.
- 16 — Roger Gerard Schwartzenberg. la Politique compa-ree Paris 1973.

## الانظمة السياسية والدستورية

|    |                                                  |
|----|--------------------------------------------------|
| ٣  | المقارنة                                         |
| ٥  | المقدمة                                          |
|    | الباب الاول :                                    |
| ٢٣ | نماذج من النظم السياسية حسب النظرة التقليدية     |
|    | الفصل الاول :                                    |
| ٢٥ | تقسيم الانظمة السياسية انطلاقا من فكرة           |
|    | الفصل بين السلطات .                              |
|    | المبحث الاول :                                   |
| ٢٧ | الاسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات .          |
|    | المبحث الثاني :                                  |
| ٣٢ | التطبيقات العملية لمبدأ الفصل بين السلطات .      |
| ٣٣ | — المطلب الاول : نظام الجمعية النيابية           |
| ٣٧ | — المطلب الثاني : النظام الرئاسي                 |
| ٣٩ | — المطلب الثالث : النظام البرلماني               |
|    | الفصل الثاني :                                   |
| ٤٣ | تقسيمات الانظمة السياسية حسب ممارسة السيادة      |
|    | المبحث الاول :                                   |
| ٤٤ | الانظمة التي مصدر سيادتها غير الانتخابات         |
|    | المبحث الثاني :                                  |
| ٤٧ | تقسيمات الانظمة السياسية والتي مصدرها الانتخابات |
|    | الفصل الثالث :                                   |
| ٦٣ | فكرة واهمية دراسة الدستور                        |
|    | المبحث الاول :                                   |

### المبحث الثاني :

- ٧٧ تحديد موضوع القواعد الدستورية عن القواعد  
اللا دستورية .

### الفصل الرابع :

- ٨٧ الاتجاهات الايديولوجية للدرساتير الحديثة

### المبحث الاول :

- ٩٠ المفهوم التقليدي الغربي للدستور

### المبحث الثاني :

- المضامين والعوامل التي ساعدت في ايجاد وارساء المفهوم  
التقليدي للدستور .

٩٦

### المبحث الثالث :

- ١٠٠ دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية .

### الفصل الخامس :

- ١١٣ الاتجاهات الايديولوجية لدرساتير الانظمة الاشتراكية .

### المبحث الاول :

- ١١٥ النظام السياسي للاتحاد السوفيتي .

### المبحث الثاني :

- ١٤٤ الديمقراطية الشعبية .

- ١٤٧ - الصين الشعبية

- يوغسلافيا

### الفصل السادس :

- ١٦٨ الاتجاهات الايديولوجية لدرساتير العالم الثالث

## المبحث الاول :

الانظمة السياسية في العالم الثالث

## المبحث الثاني :

١٦٩ دساتير المرحلة الاولى لانظمة العالم الثالث

## المبحث الثالث :

١٧٥ المرحلة الثانية للمؤسسات السياسية

لانظمة العالم الثالث

— دستور الجزائر

— الانظمة الرئاسية في امريكا اللاتينية

## الفصل السابع :

١٨٣ اشكال الدساتير ونشأتها

١٨٤ مبحث اول : اساليب ملئية

١٨٧ مبحث ثانى : اساليب جمهوريه

## الفصل الثامن :

١٩٧ العرف الدستوري والدستور العرفي

١٩٩ مبحث اول : اركان العرف الدستوري

١٩٩ مبحث ثانى : انواع العرف الدستوري

## الفصل التاسع :

٢٠٧ الدساتير الدائمة والدساتير المؤقتة

## الفصل العاشر :

٢١٥ القوة الملزمة للقاعدة الدستورية

## المبحث الاول :

٢١٥ مبدأ سمو وأولوية الدستور

## المبحث الثاني :

٢٢٠ رقابة دستورية القوانين

## الفصل الحادي عشر :

٢٣٣ نهاية القاعدة الدستورية

### المبحث الاول :

٢٣٦ تعديل الدستور والغاء

### المبحث الثاني :

٢٣٦ طرق الغاء الدستور

### المبحث الثالث :

٢٣٦ دستور الثورة والنظام القانوني الجديد

### الباب الثاني :

## الفصل الثاني عشر :

٢٥٥ الاحزاب والانظمة السياسية

### المبحث الاول :

٢٥٥ ظاهرة التخرّب والحزبية في المجتمع

٢٥٦ المطلب الاول : اصل الاحزاب

٢٥٦ المطلب الثاني : وظائف الاحزاب

### المبحث الثاني :

٢٦٥ انواع الانظمة الحزبية

٢٧٠ المطلب الاول : نظام الحزب الواحد

٢٧٠ المطلب الثاني : نظام الحزبين

٢٧٠ المطلب الثالث : نظام المتعدد الاحزاب

٢٧٠ المطلب الرابع : نظام الحزب القائد

### المبحث الثالث :

### نماذج تطبيقية

٢٧٩ المطلب الاول : الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي

- المطلب الثاني : الحزب الواحد في ايطاليا الفاشية والمانيا النازية ٢٨٠  
المطلب الثالث : تجربة الحزب الواحد في دولة نامية . ٢٩٥  
الفصل الثالث عشر :

- تطور ممارسة السلطة في الانظمة السياسية الغربية ٣١١  
المبحث الاول :

- الوظيفة الحكومية ٣١١

#### المبحث الثاني :

- الوظيفية التشريعية ٣٢٧

#### الفصل الرابع عشر :

- معطيات التقدم على المؤسسات السياسية في المجتمع الغربي ٣٥١

#### مبحث اول :

- دور الاقلية في المجتمع الغربي الصناعي ٣٥٦

#### مبحث ثاني :

- نمو الانظمة السياسية والبناء الاقتصادي والاجتماعي ٣٧١  
مبحث اول : فكرة النمو

- مبحث ثاني : التقسيم الوظيفي للانظمة السياسية ٣٧٦

- المبحث الثالث : الانظمة السياسية حسب المستوي ٣٨١  
الاقتصادي - الاجتماعي . .

٣٨٩

الملاحق

٤١٢

المحتويات